هذا اعرابية اولي الالباب الي موصل
الطلاب الي قواعد الاعراب جمع علامة
زمانه وفريد دهره واوانه الشيخ ابي بكر
اسمعيل الشنواني نفعنا الله
بعلومه الزاهرة
في الدنيا والاخرة
امين
سنة ١٠١٩
امين
امين

الحمد لله تعالى
في ملك افقر الورى الى الكريم المعطي
الحنبلي القادري عبد السلام الشطي
حرر سنة ١٢٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم الحمد لله المنعم بالهام الحمد لعبيده حمدا موافيا لنعمه ومدا
لنقمه ومكافيا لمزيده والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله صاحب
الحوض المورود واللواء المعقود والشفاعة العظمى لامته يوم الحشر
في فصل القضاء ومن النار ذات الوقود وعلى آله وازواجه وذرياته
واصحابه اصحاب الصعود والورود صلاة وسلاما دائمين متلازمين
الى يوم الدين الموعود وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني
عما سواه غفر الله له ولذريته وازواجه ولوالديه واحسن اليهم
واليه ابو بكر بن اسمعيل الشنواني اسعده الله تعالى بفوز الاماني هذه
حواشي وضعتها على موصل الطلاب الى قواعد الاعراب للعلامة
الشيخ خالد الازهري الشهير بالوقاد ذا الطبع المنقاد تغمده الله
برحمته واسكنه بحبوحة جنته امين سالنيها بعض اماثل الاصحاب
تفتح منه مقفلة وتبين مجمله وتبرز ما اهمله مع بيان ما يرد
عليه والجواب عنه ان امكن وقد انقرض فيها كلام العلام المصنف
رحمه الله تعالى لا بفصاح اوغيره سميتها هداية اولي الالباب الى موصل
الطلاب الى قواعد الاعراب والله اسال ان يعينني على اتمامها ويجعلها
خالصة لجنابه ولديه الزلفى واليه الانابة وان وقعت فيها مني
هفوة بل هفوات او صدرت فيها عني كبوات فعلى الاخوان اولي الصلاح
ان يتعرضوها بيد الاصلاح او يغضوا عنها ويصفحوا صفحا جميلا لينالوا
بذلك عند الرب الغفور اجرا جزيلا فان من تفرد في سلوك السبيل
لابد من ان يناله امور الصعاب واياك والاكتفاء بالظواهر والعدول
عنها ايضا بلا موجب باهر وعليك بعلو الهمة في كل امر وان لا تقنع
فيما ينتفع في العقبى بالقليل وان لا تترك المسئلة الا بعد الغوص بخطئها
واعتقد ان الجهل على عار يجب السعي في دفعه وعدم التساهل في
دفعه انا يكد الكبرا او سهر طويل في مطالعة ما في بطون نصنيف المحققين
المدققين

في الهامش: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في سطور النظر

للمرتقين اوملازمه عالم شديد الشفقه سديد الراي والتفحص منه عن الحقايق والدقايق لا الاكتفا بالمراد ولتكن النية في كمال الخلوص ليظهر احسن النتايج في اسرع وقت فان عليها المدار وبها الاعتبار عند اولي الابصار والي الله اضرع ان يعصم القلم عن الزلل والفهم عن الزيغ والخلل انه قريب مجيب عليه توكلت واليه انيب قوله بسم الله الرحمن الرحيم البا فيه للمصاحبة او للاستعانه اي متلبسا متبركا او مستعينا باسم مسمى هذا اللفظ المبالغ في الرحمة بمعنى ارادة الانعام والانعام اصون وافتتح لا باسم غيره كالمشرك المبتدي باسم غيره ايضا ففيه قصر افراد والظرف متعلق بالفعل الموخر وهو اولى من جعله خبرا والتبرك مستفاد من المقام بمعنى ان الملابسة التي هي معنى البا محمولة على التبرك كما يحمل العام على الخاص فلا يتوجه ان التبرك لم يعهد من معاني البا وقدم الرحمن لمناسبة اسم الذات في الاختصاص وعظمة المعنى وتقدمه في التحقق ولايثار مسلك التتميم وهو تتمة الجليل اولا بالجليل ثم تتمة بالحقير كيلا يتوهم خلافه والجمله تحتمل الخبرية والانشايية وفيها اشكال على كلا التقديرين بينته في قرة عيون ذوي الافهام بشرح مقدمة شيخ الاسلام ولعل تعقيب اسم الذات بهذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها وغلبتها على اضدادها وعدم انقطاعها رافة ورحمة وذلك لان كونها صفة لاسم الذات دل على السبق وانها بمنزلة الذات وتكررها دل على الغلبة وعدم الانقطاع والكل لعل وجه ايراد البسملة محتملة للاسمية والفعلية حصول المقصود بكل منهما او قصد الاختصار بحذف المتعلق او مجرد المتعين قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا او باطنا وهو متوقف على خمسة امور الاول المحمود به وهو ما يظهر اتصاف شيء به على وجه مخصوص ويجب ان يكون جميلا اي صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي عن موانع ادراك الحقايق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم وكل ما قبحه الشرع فهو قبيح عند العقل السليم

مطلب في شرح بسم الله الرحمن الرحيم

مطلب في الحمدلة

ويكفي فيه ان يكون جميلا عند الحامد او عند المحمود بل او عند غيرهما في احتمال
بعيد الامر الثاني المحمود عليه وهو ما كان الوصف بجميل باظهاره ومقابله
يعني ان الموصوف لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله واظهر كماله فهو لاجل حصوله
له ولولاه لم يوصف بل لم يتحقق ذلك الوصف فهو كالعلة الباعثة للواصف
او هو العلة ويجب ان يكون كمالا فان غير الكمال لا يكون سببا لاظهار
الكمال والتعظيم ويجب ان يكون جميلا عند الحامد ولا يكفي ان يكون جميلا
عند غيره مع نقصه عنده لانه لا يصير سببا للتعظيم ويجب ان يكون فعلا
كما صرح به العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف ووافقه النحرير
الدواني في حواشي الاصول بيد الامام الرازي وكفى ذلك سندا ودليلا
بمباني النقليات والمراد فعل صادر عن المحمود كما صرح به الامام
فقال لا يحمد الا الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار ويجب
ان يكون ثنا اللولوة على صفايها حمدا وبتعميم الاختيار يندفع الاشكال
بثنا الله تعالى على الصفات الذاتيه فانها ليست مسبوقة بالاختيار
وفاقا ويبقى الاشكال به من حيث انها ليست بافعال والاوجه
ان التعميم المذكور بالنظر الى الفعل ايضا لئلا ينتقض بالثناء على ذاته
المقدسة وقد بين السيد وجه الحكمية لوجهين احدهما
استقلال الذات في تحققه كما انه يستقل فيما بالاختيار يعني
انه ان اراد فعل وان اراد ترك وثانيهما وهو الاحسن الاظهر
الاقرب ان يترتب عليه امور اختيارية فالشيء اذا حصل منه
اثار اختيارية جعل في حكم الاختياري والحاصل ان المراد بما كان
اختياريا بنفسه او اثره الامر الثالث الحامد وهو من يتحقق
الحمد منه ويجب ان يكون معظما بثنائه المحمود ظاهرا او باطنا والمراد
من التعظيم الظاهري ان لا يكون في اقواله وجوارحه ما يدل على
التحقير والهزو فلا يصدر ما يدل على خلاف ما دل عليه الوصف
بالكمال من التعظيم والعظمة فاذا اراد بالتعظيم هنا عدم التحقير والهزو

وعدم

وعدم مخالفتها الفعل القول والمراد من التعظيم الباطن ان يعتقد
اتصاف المحمود بالمحمود به كما اقتضاه كلام السيد وغيره والاظهر ان
المراد به ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر كما قاله جمع محققون
فدخل الوصف بالجميل المعلوم الانتفاء اذا قارنه التعظيم كالقصايد
المشتملة على وصف الممدوح بما يعلم انتفاؤه فان الجمهور يعدونه
حمدا او مدحا لا استهزاء وسخرية لعلمهم بمقارنة التعظيم الامر
الرابع المحمود ويجب كما عرف ان يكون فاعلا مختارا اي حقيقته
او حكما اي صادرا منه المحمود عليه بالاختيار او ما هو من اثاره الامر
الخامس ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به والمشهور اختصاص
الحمد بجارحة اللسان فيخرج كلام من تنزه عنها والاظهر عند الا
المحققين انه قيد غالبي او انه من مقولة القول فكلام الله ورسوله
على الحقيقة والمسامحة في كلام غيرهما اولي بالاختيار وجملة الحمد لله
لانشاء الحمد اما لانها من صيغ الحمد شرعا او لدلالتها على الاتصاف
بجميل بجملة ولو عرفا لكن بطريق اللزوم اذ من لازم الاخبار عن
الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق
له ذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله
مراد من دل كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار والمعنى
ان جنس الحمد او جميع افراده مختص بالله تعالى والمشهور ان الاختصاص
على وجه الانحصار والاظهر انه مستفاد من اللام بمعونة المقام
بحمل الاختصاص الذي هو مدلوله على الفرد الكامل والاختصاص اما
على المبالغة تنزيلا للحمد غيره تعالى منزلة العدم او منزلة حمده
تعالى لانه مبدا كل جميل او على الحقيقة لان المحمود عليه يجب
ان يكون صدوره بالاختيار ولا اختيار لغيره تعالى بالحقيقة
عند اهل السنة لان الانسان مضطر في صورة مختار كما قاله بعض
المحققين وهذا بناء على حمد الاختيار على الحقيقي والاول بناء على

حمله على العرفي وكل وجه وجيه واختار الحمد على الشكر مع ان الاعتبار من العبادة ان المحمود عليه هنا نعمة الالهام الحمد وقد قال الله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم لان ديباجة القران المجيد مسبحة بغره التحميد ولان الظاهر ان افتتاح المقال بحمد الله الملك المتعال للعمل بموجب الحديث الماثور عن سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام اعني قوله كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجزم وروي عنه ايضا ما شكر الله عبد لم يحمده ولما كان الحمد من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة والاحداث المتعلقة بالمحل المقتضية لانتسابها اليه لم الفعل ثم الفعل ثم انه عدل عن حقه واختيار الجملة الاسمية لتفيد الدوام والثبات بتقدير اسم الفاعل عن الثبوت اجابة بمناسبة المقام كما صرح به العلامة التفتازاني وامام الظرفية اختيار الفعلية فهو عند عدم الداعي فان قيل الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي فلم اختير عليه مع اصالته قلت اجيب بانه اختير عليه ليمكن ادخال اللام فيفيد العموم والانحصار مع الاختصاص ولان الاستمرار انما هو بالنسبة الى مفاد المضارع من الاستقبال كما يستفاد من كلام سيد المحققين والدوام الاسمي يعم الازمنة كما ذكره بعض المحققين ولان الاستفادة الدوام من الاسم اقرب لما في الفعل ثابتا فيه ظاهرا وهو الحدوث دون الاسم والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولم يقل الحمد للخالق والرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض لنعمة الالهام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه لا يقال ان الاهتمام باسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارض فالاولى ان يقدم في الاعتبار على الثاني فانا لنسلم ذلك لازم بالضرورة اذا البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى

الحال

الحال سوى كان بواسطة الاهتمام الذاتي والعرضي لانا نقول يرجح كل
منهما بقصد المتكلم الا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ
الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متقارضة كما قد حذف لفظ المسند
اليه للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه بقي امر
اخر وهو ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظه لان تحصل معنى الحمد
والثناء لله لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع
على ما سواه **والجواب** ان لفظة الحمد من بين اللفظين
انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا
المعنى كذا ذكره بعض المحققين قوله الملهم لحمده بيان للفعل
المحمود عليه وفي الجمع بين بالذات والصفات على اشهر **والظاهر**
انه قصد بذكر الوصف الحمد التفصيلي ثانيا جمعا بين نوعي الحمد كما في
القران والالهام القا المعنى في الروع وهو بفتح الراء القلب وعن الراغب
تخصيصه بما كان منه تعالى او من الملاء الاعلى ويحصل مطلقا
بغير لا كسب فيه والمعنى مودع يمكن التعبير عنه بلفظ في الملهم تجوز
وفي القاموس الهمه خيرا لقنه اياه فلا تجوز وهو استعمال اللفظ
في بعض ما وضع له واللام في لحمده لتقوية العامل **واضافة** حمد الى ضمير
الله من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف اي لحمدي اياه
قوله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده **اقول** لما حمد الله
تعالى اردفه بتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ثبت في الخطب ادا لبعض ما يجب
وتوسلا اليه في قبول الحمد وتوفيق غام المراد لانه واسطة كل كمال واتباعا له في
في تعقيب اسمه والحديث لا اذكر الا وتذكر معي واحسن الطرق ما امرنا به وهو
الصلاة للحديث من صلى علي في كتاب لم تزل وطلب الرحمة والتعظيم والسلامة
وان كانت في صورة الخبر وجعلها خبرا معنى لانشاء الدعاء قياسا على الحمد لله
خطا لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم حمدا لامر والاخبار بثبوت الدعاء لا
يستلزم الدعاء بخلاف قول بعضهم انها خبرية معنى والمقصود الثناء فانه مجيء

مطلب

مطلب في الصلاة على النبي

لكنه بعيد والمطلوب امرنا بدعلي ما جعل له في كل وقت فانه نعمة تعالت
لانها في نهايتها فنيه حذف او استعمال العام في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل
غير معقول وقيل انه امر تعبدي لاكمال الطالب وتعظيم للمطلوب ولم
يقصد معناه وهو تكلف نفي ان ادرج خبر به جملة الحمد فيلزم عطف الانشاء
على الخبر فيما لا محل له من الاعراب والجمهور على منعه فالوجه ان تجعل جملة الحمد
انشائية او يقدر القول والتاويلات البعيدة لا تخفى والصلاة
من الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما
تضرع ودعا على المشهور والسلام بمعنى السلامة من النقايص والتسليم
والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة وبين ذلك فيقال سيد القوم
ولا يقال سيد الثوب والفرس ويقال ساد القوم يسودهم ولما كان من
شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون مهذب النفس قيل لكل من كان فاضلا
في نفسه سيد قال النووي في الاذكار ويطلق على الذي يفوق قومه
ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى المالك انتهى
واطلاق السيد على نبينا صلى الله عليه وسلم يوافق ما ثبت في الحديث
انه قال انا سيد ولد ادم ولا فخر ولكن هذا في مقام الاخبار عن نفسه
بمرتبته ليعتقد انه كذلك واما في ذكره والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
فقد علمهم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لما سالوه عن كيفيتها بقوله
اللهم صل على محمد الى اخره فلم يذكر لفظ السيد وقد تردد نظر الشيخ
عز الدين في الافضل ذكر السيد مراعاة للادب او عدم ذكره رعاية
للوارد نقله عنه الشيخ جمال الدين الاسنوي قال وفي حفظي ان الشيخ
عز الدين بناه على ان الافضل مراعاة سلوك الادب او امتثال الامر فعلى
الاول يستحب ودون الثاني انتهى وافتى ابن تيمية بترك زيادة سيدنا
قبل محمد والمال بعض الشافعية والحنفية في رده وتزييفه ومحمد بدل
من سيدنا لا يقال جعل بدلا يقتضي ان يكون المبدل منه في حكم الطرح
فيلزم ان يكون اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم غير مقصود اصلا

مع

مع انه ليس كذلك لان المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح انه
غير مقصود بالذات بل ذكر توطية وههنا الامر كذلك ان المقصود
بالذات الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم **ويجوز** اذ يكون عطف
بيان جرى به للمدح نظرا الى اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم
صراحة مقصود وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف
سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم تفاولا بانه يكثر حمد الخلق له كما روي
في السير انه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لم سميت
ابنك محمدا وليس من اسماء ابائك ولا قومك **قال** رجوت ان يحمد في
السماء والارض وقد حقق الله رجاه كما سبق في علمه **والاضافة**
في رسوله وعبده لتشريف المضاف اي تشريفه وتنبيها على ان منشا
هذا اللطف الخاص انما هو كمال الاختصاص وهي في سيدنا ورسوله
وعبده لتعريف العهد الخارجي اي السيد المعنى المعلوم عند اهل
الملة وكذا الباقي **ولم يقدم** عبده على رسوله امتثالا لما في الحديث
الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله رعاية للسجع **والرسول**
لغة المرشد ومن العرب من يثنيه ويجمعه **ومنه** انا رسولا رب
اي موسى وهارون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم ومنه يوحد مطلقا لانه
ومنه انا رسول رب العالمين ووحد لانه في معنى الرسال ومن مجيئه بمعنى
الرسالة **قول الشاعر** الا ابلغا ابا عمرو رسولا باني عن فتياكم غير ذو لات
فعول يستوي فيه المذكر والمفرد وفروعهما وشرعا انسان اوحي
اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه
وقيل في الفرق غير ذلك وقيل بترادفهما لقوله تعالى وما ارسلنا من
قبلك من رسول ولا نبي **فقد** اثبت لهما معنى الارسال وقد يطلق
الرسول على اعم من ذلك **قال النووي** رحمه الله تعالى في شرح مسلم
ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الادميين والملائكة
قال الله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى

مطلب

الملك نبيا انتهى فعلى هذا بينهما عموم من وجه وعلى الاول بينهما عموم مطلق
والعبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وهو احب الاسماء الى الله
تعالى وارفعها اليه قال ابو علي الدقاق ليس للعبد صفة اتم ولا اشرف
من العبودية والذا اطلقها البارى سبحانه وتعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم
في اشرف المقامات كمقام الاسرا وتنزيل الوحى قال تعالى سبحان الذى
اسرى بعبده الحمد لله الذى انزل على عبده الكتاب فاوحى الى عبده
ما اوحى ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى ومما زادني شرفا
وتيها وكدت باخمصي اطا الثريا دخولي تحت قولك يا عبادي وان صيرت
احمد لي نبيا ويقال على اضرب الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان
الذى يصح بيعه وابتياعه الثاني عبد بالايجاد وذلك ليس الا لله
تعالي واياه قصد بقوله ان كل من في السموات والارض الا اتي الرحمن
عبدا الثالث عبد بالعبادة وهو المقصود بقوله واذكر عبدنا
ايوب فوجدا عبدا من عبادنا ومنه قوله سبحان الذى اسرى بعبده
الرابع عبد الدنيا واغراضها وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها واياه
قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعس عبد الدينار والعبودية
اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل والخضوع ولا
يستحقها الا من له غاية الافضال ومن كون غاية التذلل والخضوع
معنى العبادة كانت العبادة دليلا على الوحدانية اذ لو كان اله اخر لم
يمكن حصول غاية الخضوع اذ لو تساويا فيه لم يكن لاحدهما غاية
الخضوع او كان احدهما اقل فليس له غاية الخضوع واتى الفصل
بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيها على استقلال كل بالمقصود به الثنا
والوصل في جملتي الصلاة تنبيها على تمييز ما يتعلق به تعالى بالتبعية
والمقصودية الذاتية فان قلت ما سببه اشرفية وصف العبودية
قلت سببه ان الالوهية والسيادة والربوبية انما هي بالحقيقة
لله تعالى لا غير والعبودية بالحقيقة لمن دونه ففي الوصف بها اشارة

اى

مطلب في الال

مطلب وبعد

اي اشارة الي غاية كماله تعالى وتعاليه واحتياج غيره اليه في شأن احواله والعبودية في الرسول لكونه انصرافا من الخلق الي الحق الحمد من الرسالة لكونها بالعكس ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شان الامة وكمونيتها قوله وعلى اله وصحبه اعاد كلمة على ردا على الشيعة انجمع الاول مع النبي في الصلاة بكلمة على لا تجوز وتجب ترك الفصل بينه وبين اله وينقلو في ذلك حديثا والمشهور ان اصل ال اهل قلبت الهاء الفا ذي القاموس همزة ثم الفا قيل فلا يلزم شذوذ وفيه نظر لتصريح بعض المحققين بشذوذ دماء من موه وتصغيره على اهيل دليل على ما مر لما تقرب ان التصغير يرد الاشيا الي اصولها وقيل اصله اول ويصغر على اويل ولذا ذكره الجوهري في الالف والواو وفي القاموس يصغر على اويل واهيل وخص بعد القلب او مطلقا بان لا يضاف الا الي ذوي الخطر من ذوي العقول وذا الابناء في التصغير لانه في المضاف مع ان الخطر متفاوت فيقبل التصغير والصحب قال سيبويه اسم جمع لصاحب والاخفش جمع له وبه جزم الجوهري وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد والجند كما قال الجوهري في اللغة هم الانصار والاعوان وتارود دمشق وحمص وقنسرين والاردن وفلسطين كل منها يسمى جند الا انه الانصار والاعوان بها في ذلك الوقت دون غيرها من بلاد الشام انتهى وقضية كلامه انه اسم لجمع الجند كما اقتضاه كلامه وصرح به الزمخشري في اساس البلاغة منسوب الي احدى هذه البلاد ثم اطلق على كل مقاتل والاضافة فيما ذكر للتشريف المتضاف واي تشريف قوله وبعد ظرف منقطع عن الاضافة اي بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر وهو بتقدير اقول ونحوه والفاء بعدها زائدة على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقد يقال الاصل اما بعد كما هو المشهور فعوضت الواو

عن اما تخفيفا لوالاة الفاعلها وعلى هذا الاجمال التوهم الجميع بين الواو ولما على ان الجمع بحسب التقدير غير مضر كما صرح به نجم الائمة الرضي لكن يتبادر من كلامه ان اما انما تحذف اذا كان الجزا امرا او نهيا فلا يقال زيدا فضربت فلا تفعل وحين جعل السابق انشا فيه عطف الجر عليه على ضامر وجوز الزمخشري في مثل عطف القصه على القصه بادني جامع فليتدبر ومنهم من قال الواو عوض عن اما وليس بعاطف وقد يقال المعطوف يحتمل الانشا لان الغرض منه مدح الشرح واذا فقرا ما فتقديره مهما وان ما يكن من شي بعد ما تقدم نهد الى اخره فانهم اما مقام الشرط والجملة عاملة في الظرف وهذا مما جوزه سيبويه بل الجمهور كما في المغني وذكره العلامة التفتازاني في المختصر وذهب ابن الحاجب الى ان الظرف معمول الجزاي مهما يكن من شي فهذا الخ بعد ما تقدم فانهم ما في حيز الجزا مقام الشرط ليفيد مع الاختصار انه ملزوم الحكم كما ان الشرط ملزومه والزم الفاني الجزا دلالة على الشرط وجوز اعمالها ما بعدها فيما قبلها بل تغير الفاعن صدر الصلة في نحو اما زيد فمنطلق لا فيما تحز فيه على ما للغرض السابق وعليه يشير العلامة التفتازاني في موضع واما هذه مجردة عن معنى التفصيل لمجرد اللزوم فلم يجى لذكر اما معها وفي القاموس واما للتاكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه لا محالة ذاهب والمقصود لزوم تحقق حصول الفا بعد ما تقدم فان المعنى لزوم وجوده بعد ما تقدم لوجود شي ما ولزوم وجوده لوجود شي ما بعده ووجود شي ما مطلقا وبعده معلوم ضرورة فكذا الجزا وتقييد اللزوم بالبعدية يحصل المقصود الا ان تقييد الجزا اصرح فافهم فان قلت مضمون الجزا ثابت وجد ما تقدم او لم يوجد فما المراد بكونه بعده قلت اجيب بانه قيد للاخبار والاعلام فان القيود قد

تتعلق

مطلب مهم

تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول اوما علم هذا والبعدية رب بنته فلا تقدير وقيل العباده مستعملة لحمد وغيره فلا تباع مع كثيرة الانتفاع قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري لقول ما يشتق منه لحكاته الجمل المفيده والمحكي هنا هذا شرح لطف وما يتعلق به ويجوز ان يكون المحكي جميع الخطبه وان يكون جميع الكتاب وصل بقول يقول بسكون القاف وضم الواو ونقلت ضمة الواو الى ما قبلها والمحكي محله النصب على المفعولية كما سياتي والفقير المحتاج في ذاته لغيره وضعفه احدا من قوله تعالى يا ايها الناس انتم الفقرا الى الله قال في الكشاف لان الفقر مما يتبع الضعف فكلما كان الفقر اضعف كان افقر وقد شهد الله سبحانه على الانسان بالضعف في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا وقال الذي خلقكم من ضعف اي الداع الفقير والحاجه فيكون ضعف متشبها او الكثير الفقر فهو صيغة مبالغه واسم المولى يقع على معان كثيرة هو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهر والعبد والمنعم عليه والمصنف وفي تنبيهات القاضي عياض انه يطلق على العاصب والقايم بالامر وناظر اليتيم وقال صاحب الوجوه والنظائر انه يطلق على الشريك والنديم والغني الذي لا يحتاج له بذلك ما سواه محتاج اليه وفيه من البديع المطابقه وهي في مقابلة العبد بالمولى والفقير بالغني وخالد هو اسم الشارح وهو بدل من فاعل يقول وابن عبد الله نعت له ويجوز جعله خبر المبتدا محذوف والجملة مستانفة وكانه قيل من خالد فقال هو ابن عبد الله او معترضه بين القول ومحكيه وبين الموصوف وصفته وفايدة الاعتراض تميز المصنف عن غيره لما في اه

سميه

اسمه من الاشتراك ويصح جعلها نعتا للخالد بتقدير تنكيره
والازهري نسبة الى الازهر لانه كان مستغرقا فيه وكان شافعي
المذهب صعيدي المولد والازهر هو الجامع الذي هو اول بيت
وضع للناس بالقاهرة وقد اختص بكثرة العبادة واكتساب السيادة
واستعقاب السعادة فيا له من جامع ما ازهره وبوضع ما انوره ولو
قيل فيه بعض العلماء ان الجالس فيه يجد راحة من جهة الرحمن ولا ينكر ذلك
الا من هو من اهل الحرمان وقد انتشر في الافاق علماؤه ونفع الشرق
والغرب صلحاؤه ولا عباده بشره في مثله ولا اعلم اكثر مما بين اهله وهذه
بشرة يسيرة والا ففضله شايع وبحره دايع والله الفضل والمنه
اذ جعل من اهل الجنه قوله هذا الاشارة به ان كانت قبل التاليف فالى
ما في الذهن وفيه اشكال لان الحاضر في الذهن حقيقة ليس الا المجمل
والمجمل ليس هو المسمى الكتاب وانما مسماه المفصل وهو غير حاضر في
الذهن حقيقة المشار اليه بخبر حضوره وجوابه انه على حذف مضاف
اي مفصل هذا المجمل فالمشار اليه المجمل الحاضر في الذهن وسمى اللفظ المخبر عنه
بالاخبار الاتية هو المفصل واسم الاشارة وان كان وضع للامور المبصرة
في مرات المخاطب فقد يستعمل في الامور المعقولة لكن لا بد من نكتة والنكتة
هنا اما الاشارة الى انفاقه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها
مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة في كمال فطانة الطالب
الى ان بلغ صلنا صارت المعاني منه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار
اليه الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل
المعاني واما المبالغة في كمال تعينها وتميزها اعتنا بشان الحكم واما الاشارة
الى انها سهلة التناول وقريبة الماخذ كالامور المحسوسة وان كانت الاشارة
به بعد التاليف فاما الى ما في الذهن وقد علم ما فيه واما الى ما في الخارج
انا جعل مسمى الكتاب امرا خارجيا كالنقوش المخصوصة والالفاظ المخصوصة
وهي العادة من الشارح في الوقت المخصوص على الوجه المخصوص وهما
من جملة الاحتمالات فيه وفيه ايضا اشكال لان الموجود

مطلب

لان الموجود في الخارج منها ليس الا الشخص ومن المعلوم ان ليس الغرض
تسمية ذلك الشخص ولا وصفه بالاوصاف الاتية وانما الغرض تسمية
نوعه ووصفه وجوابه انه ايضا على حذف مضاف اي نوع هذه
اللفظ او النقش فان قيل اذا جعل مسمى الكتاب المسائل المخصوصة
هل يرد الاشكال على تقديري كون المشار اليه في الذهن وكونه ما في
الخارج فجوابه لا بل يختص بالاول لان المسائل المتحصلة الخارجية
لا تختلف بحسب الاشخاص وغيرها بخلاف النقوش والالفاظ ه
قوله شرح لطيف اي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان
مخصوصة على ما اختاره سيد المحققين وغيره والشرح الكشف من
شرحت الغامض اذا فسرته واللطيف من اللطافة وهي في الاصطلاح
دقة الفوائد او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه
وينبغي ان يكون المراد به هنا بغير الحجم بديع الصنع سالكيه
بعض اصحاب السواد لغة المطلب وفي الاصطلاح طلب الادنى من
الاعلى فائدة قال الراغب السؤال اذا كان للتعريف تعدى الى
المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بعن وهو اكثر نحو ويسالونك
عن الروح واذا كان للاستدعاء مال فانه يتعدى بنفسه او بمن
وبنفسه اكثر نحو واذا سالتموهن متاعا فاسالوهن من وراء حجاب
واسالوا ما انفقتم واسالوا الله من فضله والاصحاب قال الدواني جمع
صاحب او جمع صحب بتخفيف صحب بمعنى صاحب وقال في المطول
كالزمخشري انه جمع صاحب واورد عليه ان الزمخشري منع جمع فاعل
على افعال ولهذا قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف الحق
عدم ثبوته حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف
صاحب ولك ان تقول ان افعالا كما لا يكون جمعا لفاعل كذلك لا

يكون جمعا لفعل الذي ... مفتوح الفاء نحو نوب ونوب و...
كما قال في التوضيح كا... اي لفعال في فعل المفتوح الفاء المعتل العين
العين لساكنها انتهى لا يقال فعل المراد انه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا
لا قياسا ولا شذوذا لانهم صرحوا بان فعالا مما حفظ في فاعل نحو
جاهل وجهال ... ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فذلك
ولا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول تحكم فليتأمل
والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة وان قلت وعرفا
التابع لغيره لاخذ مذهبه يحل المباني ويبين المعاني حل
المباني فك التراكيب ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضماير ونحو
ذلك وفي قوله يحل المباني استعارة بالكناية بان شبهت الفاظ
الكتاب بعقد ... لدلالتها على المعنى وذكر ما يحتاج اليه فيه بشي كان
معقودا على المطلوب ازيل عقده عنه وتوصل بذلك اليه فعلى
طريق صاحب التلخيص يكون الاستعارة هي التشبيه المضمر في النفس
ولم يصرح بشي من اركانه سوى المشبه كما هو الواجب فيها ويكون
اثبات الحل الذي هو من خواص المشبه به قرينة الاستعارة وعلى
طريق صاحب المفتاح يجعل الالفاظ استعارة بالكناية عن ذلك
الشي ويجعل نسبة الحل اليها قرينة الاستعارة ولا ترشيح هنا
لان اعتبار الترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة
المكنية ترشيحا والاقرب من هذا جعل ذلك من الاستعارة التبعية
بان شبه تبيين معاني الالفاظ بازالة العقد عن الشي المعقود على
المطلوب ووجه الشبه اظهار المطلوب ثم استعير للتبيين لفظ الحل
ثم اشتق منه الفعل فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل
تبعية وقرينتها تعليق الفعل بالمباني التي هي الالفاظ ويجوز ان يطلق

لفظ

فتحتمل في التبيين باعتبار التشبيه بل باعتبار انه لازم للحمل
فيكون مجازا مرسلا باعتبار العلاقة من قوله ويبين مراده يحتمل
انه من عطف العام على الخاص وقد يقال ان بينهما عموما وخصوصا
من وجه لان حل المباني قد لا يتبين بمجرده المراد وبيان المعنى المراد
قد يكون بدون حل التركيب كان يقتصر على نحو المراد كذا والمباني
جمع مبنى والمعاني جمع معنى فان قلت هل المعنى اسم مكان او مصدر
معنى مخفف بمعنى التشديد وما معناه لغة واصطلاحا قلت قال السيد قال ٤
في حواشي شرح التسمية المعنى اما مفعل كما هو الظاهر اي المقصد
واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه اي المقصود قال السيد
علي الصفوي استاذ شيخنا شيخ قوله اما مفعل اي مفعل هو اسم
ظرف مكان او مصدر ميمي وكلامه يحتملهما تامل انتهى وفي حواشي شرح التسمية
للسيد ايضا بعد كلام قرره للمعنى ما نصه فهذان معنيان اصطلاحيان
احدهما ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن ان يقصد من اللفظ
انتهى قال استاذ شيخنا المذكور وهو في اللغة بمعنى المقصود من
عني اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل او بالقوة قال وذكر
الجامي معنى آخر يحتاج فيه الى نقل وهو المقصود من الشيء انتهى قوله
موصل الطلاب الى قواعد الاعراب يجوز فيه ضم موصل على الحكاية
ويجوز نصبه والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب وسماه بذلك ليطابق
اسمه معناه اي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقا ومناسبا لمعناه
الاصلي لا يقال معناه الاصلي اجنبي عن الكتاب فلا مناسبة في هذه
التسمية لانا نمنع الاجنبية بل المعنى الاصلي من اوصاف الكتاب القائمة
به فصار الاسم مناسبا لوصف الكتاب او نقل للكتاب باعتبار وصفه
ففي التسمية مناسبة قوله نافع ان شاء الله تعالى في مفردات

الواجب المنع ما يستعان به في الوصول الى المقصود ما يتوقف عليه
لطف به [illegible] قال الله تعالى لا يملكون لانفسهم
ضرا ولا نفعا [illegible] توقف التلبس به على فعل مشيئة الله تعالى
به كسائر الكائنات وتجوزه عوضه إن شاء الله إلى جميع ما سبقه قوله الباء
متعلقة بفعل محذوف ما ذكره من إن الباء متعلقة هو المشهور وقول
الجمهور [illegible] اعتبار يده فلا نطول ومن ان المتعلق المحذوف فعل هو
[illegible] في التفاسير والاعاريب ولم يذكر
الزمخشري غير [illegible] انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية
مبدا له [illegible] تقديره [illegible] اؤلف او اصنف لانه يدل على
تلبس التاليف كله بالبسملة على وجه التبرك او الاستعانة بخلاف ٥
تقديره عاما كافتتح فانه انما يفيد تلبس ابتداء التاليف بها خاصة
فان قلت قد سوي بعضهم بين تقدير اؤلف وتقدير افتتح محتجا
بان في كل منهما مزية اذ في الاول عموم التبرك والاستعانة وعدم
اختصاصهما بالبداية وفي الثاني جعل الاسم فاتحة متضمنة لجميع
الكتاب اذ فاتحة الشي تتضمنه [illegible] في التسوية نظر [illegible] ذلك لان
هذا انما ياتي على جعل الباء للتعدية والمعنى ابدا او افتتح باسم الله اي
اجعله بداية التسمية وهو خلاف المشهور مع انه نفسه مع ذكره
هذا مشى على المشهور ولان الافتتاح هنا ليس الا بمعنى الابتداء فليس
اللازم على الثاني الا جعل الاسم فاتحة الكتاب بمعنى انه بداية
له ومجرد ذلك لا يقتضي كونه فاتحة له بمعنى تضمنه لجميع ما فيه
غاية الامر انه قد توهم ذلك لمجرد اشتراك اللفظ فعلى تقدير ان
اسم في افتتح مزية من هذا الوجه انما يكون على سبيل الايهام
في الجملة وذلك لا يقاوم عموم التبرك والاستعانة ولانه لا

وقيل
فان قلت حذف ما تعلقت به الباء في البسملة او فصل مرجحا ام لا قلت
الظاهر انه جائز فقد قال الاول سعد الدين في المطول ولانه ليعود
على المذهب الصحيح ويكون المحذوف عام السورة فان كان الباء
متعلقا بافتتح ونحو الثاني ومتعلق الاول [illegible]
في البسملة اول الفاتحة متعلق بالحمد صح

يطرح

يطّرد في جميع المواضع لانه لا يمنع كون الاسم فاتحة معتمدا لجميع السور
ونحوه من افعال الابتداء التعسف البعيد الا ان يجاب عن هذا بان
دعوى التسوية مخصوصة بمحل النزاع فيندفع كان كلام الاعتراض صريحا
في اطراد التقادير المذكورة يقدر مؤخرا لافادة الحصر عند
البيانيين وللاهتمام عند النحويين ظاهره ان التقديم عند البيانيين
لا يكون الا لافادة الحصر وعند النحويين لا يكون الا للاهتمام وليس
كذلك في المطول عقب قول التلخيص والتخصيص لازم للتقديم
غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه
التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما ان تحرك الفك
الاسفل لازم للمضغ غالبا بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة
الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع
مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح
به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك
نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على
حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه
المصنف بقوله وهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه
نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لا الى الله تحشرون معناه اليه

تقادير

صلوه معلوم

اصله فلا تقهر اليتيم مفعول تقهر

لا الى غيره استشهد بما ذكره ايمة التفسير في مثا بين احدهما
المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل
بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما
ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نستعين
بعيد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ايمة
التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لا ينافي الاختصاص
واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص
اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم
به اعني قال الشيخ فيه دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
فيه في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشي ويعرف له معنى وقد ظن
كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبما كان اهم انتهى وكان الشارح اعتمد فيما
نسبه الى النحويين الى ما نقله عن ابن الحاجب وابي حيان ومن وافقهما
وقد علمت رده بمخالفته للذوق السليم والاستعمال المستقيم
ورداي الايمة الاعلام وقد يقال ان الشارح اضاف لكلا قوم ما
اشتهر عنهم حرف فيه معنى الشرط ما دل عليه كلامه من ان
اما حرف فيه معنى الشرط وليس بحرف شرط صرح به غير واحد من
النحاة قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق وليست شرطا صرح بذلك شيخنا ابو حيان
ونقل عنه بعض اصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط ولو كانت
اداة شرط اقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن
اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية

ولكونها

ولكونها تدل على الشرط ... ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه يذهب
في المستقبل البتة ان ... زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا
هذا كلامه وينقل المصنف عن ابي حيان انه قال لو كان اما شرطا لكان ما
بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالما فعالم فهو عالم ذكرته
انت اولم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على
قيام زيد واجيب بانه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف
عليه كقوله من يكن ذا بتٍ فهذا بتي وقوله من يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيارٌ بها لغريب لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب
الا ترى ان المعنى من يك ذا بت فاني لا اهتم وسببه ان لي ما
بتا وكذلك ان يكن احد من اهل المدينة فانا لا اعتقد فاني غريب
وقولهم اما عالما فعالم فالمعنى مهما تذكره عالما فهو كذلك لانه عالم
ولا يكون ذكره حقا حتى يذكره وليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا ينافي
انه حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد قال الرضي
اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى اخر ما تقصد ولاستلزام شيء لشيء
اي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام
لازم لها في جميع مواقع استعمالها انتهى وذكر المص في المغني معنى اخر لها
وهو التوكيد قال وقل من يذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري
فانه قال فايدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه
في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفايدتين
بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط انتهى ولم يرد سيبويه انه معنى

اقتضى [illegible] شرطه [illegible] أمّا الحرف [illegible] بمعنى ان يكون بمعنى الشرط وفعل
وأما [illegible] [illegible] صالح لما هي خاصة [illegible] معنى الشرط له
قوله [illegible] لما [illegible] جوابها قال الشيخ ابو حيان من الفاجات
[illegible] الخارجة عن قياسها لانها لم يجي رابطة بين جملتين ولا عاطفة
[illegible] وقال [illegible] يعني بن مالك لزوم الفا بنا ويليها
[illegible] بعيد لان جواب مهما يكن من شى لا يلزم فيه الفا اذا كان
صالحا [illegible] الشرط والفا لا [illegible] بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا اما
[illegible] لا [illegible] انه يجوز مهما يكن من شى لم ابال به فدل
ذلك [illegible] ان [illegible] الفا [illegible] ليست لاجل ان اولت بمهما يكن انتهى
اقول [illegible] الفا بعد اما [illegible] بعد غيرها من الشرط لان اما
لما كانت دالة على الشرط بنيابتها عن مهما يكن ضعفت فاحتاجت
[illegible] على الشرطية بالاصالة فيجب حذف هذه الفا ان
دخلت على قول [illegible] استغنا عنه بالمقول نحو فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف فى غير ذلك الا فى
ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم او ندور نحو ما خرج
البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست فى كتاب الله قوله على الظرفية الزمانية هكذا قاله
الشارح هنا وقال فى شرح التوضيح بعد ظرف زمان كثيرا ومكان
قليلا تقول فى الزمان جا زيد بعد عمرو فى المكان دار زيد بعد دار
عمرو هي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم
قوله والاصل عنده الخ عبارة سيبويه اما زيد فمنطلق معناه مهما
يكن من شى فزيد منطلق والخلف فى تفسير كلامه فقال الجمهور مراده
انه فى الاصل كان كذلك ثم حذف مهما يكن من شى واتى باما بدل

ذلك

ذلك وقال بعضهم بل مراده بيان المعنى البحث وان اما تفيد لزوم
ما بعد فائها لما قبلها لانه في الاصل كان لذلك بل الاصل ان يكن من
شي فحذف الشرط وهو يكن وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت
همزة حرف الشرط انتهى هذان الوجهان جاريان في اما بعد فنقول
تفريعا على كلام الجمهور اصله في كلام المص مهما يكن من شي بعد ما ذكر
فهذه فوائد جليلة الى اخرما فمهما مبتدا ومعناه ما لا يعقل
غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجزا
وحده او مجموعهما على الخلاف في ذلك ويكن تامة بمعنى يوجد وفيها علة
ضمير يعود على مهما ومن شي بيان له وفائدة هذا البيان بيان عموم
مهما وانه ليس عبارة عن حصول زمان او مكان او غيرهما وقيل
شي فاعل يكن على ان من زائدة في قول من على ورد بلزوم خلو
خبر المبتدا من عايد ثم حذف مهما ويكن واقيمت اما مقامها تخفيفا
وفايدتها الاختصار واسند وا ايضا الالتزام وتفصيل
الجمل الواقع في الشرط وتضمنت معناهما التزمت لصوقها الاسم
والفا وعملت في الظرف فيما نحو ما كان وابقاله بعدها لهما
وما بعد اما ان لم يكن ظرفا ونحوه فيه من تتمة الجزا قدم على
الفا ليدل على انه ملزوم كالشرط وان كان ظرفا لبعد ففي المغني
عن الجمهور جواز ان يكون معمولا لاما والجزا مدخول الفا لكن ما
يكون من الجزا الا اذا كان مانع كان فيتعين الاول فعند الاكثر
فالتقدير على الاول مهما يكن من شي بعد ما تقدم فهذه فوائد الخ
وعلى الثاني مهما يكن من شي فهذه فوائد بعد ما تقدم فاقيم ما يلي
ما في حيز الجزا مقام الشرط ليفيد مع الاختصار انه ملزوم الحكم
كما ان الشرط ملزومه والزم الفا في الجزا دلالة على الشرط وجوز

من الامور لنتسلل الفعل لا يتهما عظامة ان تنفيس المفاخر بعلامو العيسلمة لخال
لجعل الجمل المطلق ونما عن فيه على ما هو هم للعرض للثنا بوعليه
منها الجمل الملائمة النصار الى تحت خلط الخطا واعتبار فان قلت
من خرج الا نايت وجد يا تقدم ولو لم يوجد فما المراد بكونه بعد
بعد اجمد الاسبابة والاعلام فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه
ابن الحاجب مما له قال كما تقول افعا خبرا وفا علم هذا او البعدية
من البعدية وقيل العبارة مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها
سبق هو سبيل كما تقدم كل ذلك الخ حمد الله مصدر مضاف الى المفعول
او الفاعل موضوع الى الاسلوبي حمد الله حق حمده بداية كتابه بالحمد
ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس حمد فضلا عن كونه
حمدا حق حمده به طلب يمكن الجواب بانه حمد باللازم لانه دال على
انه حمد الله والدلالة على انه حمد الله يلزم منه الحمد وايضا حمد الله
تعالى هو الثنا عليه بصيغة الفعل الحمد او غيره فالثنا على حمده
بالذي هو الحمد ثنا عليه فهو حمد له قوله بدا بالحمد اى بداة عرفية
وهي ذكر التي قبل ذكر المقصود وهذا ان اريد بدا المص كتابه فان
اريد مسايل الكتاب لانه فالبداة حقيقية قوله تادية الخ
يرد عليه ان التادية المذكورة تحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب
تكلف بعلل البداة بها ربط القيد الذي هو لكات النعما وجلب المزيد
الذي هو الثالث وهما حاصلان بالتادية المذكورة فهو مقصود
في ضمن مقصود هما ولهذا قال من شكر نعمائه مع ما تقدم الحمد ايما الى
قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك
كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو الثالث واجبا فعلل البدو
بالحمد بالتادية المذكورة ايما الى هذه النكتة على ان الاطراد ه

والانعكاس

والانعكاس غير لازم في المقصلات بتعليل الابتدا بالحمد بالتادية لا يخرج
منه حصول بنبر هذه الطريق وبانه تعليل لتبدا بالحمد باعتبار
ما لا يشتمل عليه من الاتيان بالحمد لان معنى ابتدا بالحمد اي بالحمد في البدا
وبانه تعليل الحمد وفيه ان المقصود بالبيان الابتدا والحمد ما يعرفونه بلا
علة وجعل العلة للتقيد بما يجمع الدوف التسليم والطبع السليم
المستقيم وبان الشكر وان خص بعض الحمد وفي عبارة الحمد راس
الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده لكن لما احقه لا يحصل الا بتقديم
الحمد وفيه ان تكون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعم ليستقيم
نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والحيس لا خليها لا لاجل كونه
حق الشكر على ان معنى الحق مثله فيما نشكر ما حق شكرك كما سياتي ويجوز
ان يريد عما وجب الشكر وعن التبعيض او البيان اي حق شيء هو اي ما
ذلك الشيء بعض لشكر الواجب ثم يجوز ان تكون اضافة الحق ما
بيانيه اي حق هو شيء وذلك الشيء لبعض الشكر الواجب ويجوز ا
ان لا تكون بيانيه فيراد بحق الشكر صدوره بالاخلاص نيه وحسن
طويه والحق الامر اللايق المناسب للشيء وبانهيه وعبارة شيخنا
فيما كتبه لطا من نسخته تامل في معناه فلا يخلو عن الصعوبة لانه
ان اراد بالحق الحمد المحمود عليه كما لا يقال لا يوصف الوجوب
الا ان يراد بالوجوب الثبوت اي ما ثبت وحصل يعني مما انعم
الله وان اراد بالشيء المضاف اليه الحمد ففيه انه كان المناسب
ان يقال ادا الشيء مما وجب لان الذي يودى هو الحمد لا شي اخر
هو حقه الا ان يقال المراد بحقه فعله كى ايجاده فان ايجاد الحمد
وفعله غير نفس الحمد كما ان الاتيان بالصلاة غير الصلاة لا
ولهذا يقال اتى بالصلاة ولم يات بالصلاة والمعنى ان الحمد واجب

على المقامات ومن حق الواجب ان يؤدى بالفعل والمراد بوجوب الحمد انه لو لم كان فعله فيح واجبا لا انه يجب ابتدا ايقاعه فليتامل والمراد من ذلك كله ان يحمل قوله مما يجب بيان للحق ومن تبعيضية اى هو كل الحق بعض الواجبات وهو الحمد انتهى وكتب ايضا او ادى مما يجب الشكر كما يدل عليه كلام المطلوب اى حق شى هو بعض الشكر الواجب والمراد بالحق صدوره مع اخلاص نيته وحسن طويته كما اشار اليه القنرى ويجوز ان يكون اضافة الحق بيانيه وايما قال شى ولم يقل حق مما يجب فانى بتعيينه التنكير الذى يدل على التقليل تنبيها على ان العباد لا يؤدون الا حق حقير يسير مما يجب عليهم من شكر النعمة فليتامل قوله
اسم للذات المستجمع لسائر الصفات قيل ليس هذا تعريفا بل بيان للموضوع له فلا اختصاص بالالفاظ المترادفة من اللغات العربية وغيرها انتهى وكان المراد قوله اسم الخ لو كان تعريفا لقول الله تعالى لورد عليه انه غير مانع لانه يدخل فيه حينئذ غير لفظ الله من مرادفاته الفارسية وغيرها اذ يصدق عليها انها اسم للذات لم يرد ذكر الوصف ليس باعتبار انه داخل فى الموضوع له بل للاشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال ولبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله والظاهر ان السين فى المستجمع ليست للطلب بل للتاكيد قوله حق حمده اي كامل حمده وتفسيره بواجب حمده غير متعين والحق اصله المطابقة والموافقة وهو يقال على اوجه الاول لموجد الشى بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل فى الله تعالى حق الثانى للموجد بحسب مقتضى الحكمة ولذلك يقال فعل الله تعالى كله حق الثالث الاعتقاد فى الشى المطابق لما عليه ذلك الشى فى نفسه كقولنا اعتقاد فلان فى البعث والثواب والعقاب

والجنة

والجهاد والقتال وحق الوزن للتوكيد والفصل الواقع بحسبه بما يجب لو فقد ولا يجب في الوقت الذي يجب كقولك حق وحقك حق ثم يستعمل استعمال الواجب جب
والجائز واللازم قوله اضافة الحق الى الحمد من اضافة الصفة الى
الموصوف وقال الزمخشري في قوله تعالى والذين جاهدوا فينا في الله حق
جهاده يقال هو حق عالم وجد عالم اى عالم حقا وجدا ومنه حق جهاده
فان قلت ما وجه هذه الصفة للاضافة وكان القياس حق الجهاد فيه
او حق جهادكم فيه كما قال الله تعالى وجاهدوا في الله قلت الاضافة تكون
بادنى ملابسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصا بالله تعالى من حيث
انه مفعول لوجهه ومن اجله صحت الاضافة اليه في يجوز ان يتسع في الظرف
كقوله ولوم شهدناه سليما وعامرا انتهى كلامه فان قلت اذا كان حق
حمده من باب حق جهاده فقد اضيفت الصفة الى موصوفها وهو ممتنع
عندهم قلت مؤول كما اول قولهم جرد قطيفة بان المعنى قطعة جردة
اى بالية ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسه للتبيين لان
الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من
والقطيفة ذات خمل كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة
ومن غيرها قوله الذي يتعين له تفسير لواجب حمده قوله
ويستحقه تفسير ليتعين له قوله كمال ذاته وقدم صفاته وتقدس
اسمائه وعموم الآية الاضافة في كل ذلك من اضافة الصفة للموصوف
اي ذاته الكاملة وصفاته القديمة اى التي لا ابتداء لوجودها وهي
صفاته الذاتية واسماؤه العامة الكاملة لكل موجود قوله والتصابه
على المفعولية العامل فيه حمدا لان المصدر قد ينصبه مصدر مثله
قوله والصلاة والسلام اي وبعد دعاي بالصلاة لان البعدية
لا تتعدى على الله فالكلام على الصلاة والخلاف فيها وفي وجوبها

الآوه ج

مشهور وبعد ذكروين القيم في كتابه جلا الافهام في فضل الصلاة والسلام مسئلة لطيفة وهي لم لا افرد السلام عن حكم الصلاة مع انه صح ما ذكرته ام لا على ان وجهين نقلهما عن الجويني قوله تا خير الفا وجوب الجر للا ملتزمه على الوقوع من الفصل بين اما والفا بجملة غير شرطية ولكن رايت في المغني عن بعضهم في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم ان جواب اما فذوقوا وقوله اكفرتم اعتراض وعليه لا يمتنع ان يكون دفع الصلاة والسلام ونحوه غيره صرح بانه يفصل بين اما والفا بجملة تامة ان كان دعا بشرط ان يتقدم الجملة فاصل نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا قوله عطف على حمد الله اي على حمد من حمد الله لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولا واحدا والسلام اما عطف معطوف عليه ايضا كما قاله الشارح او على الصلاة على القولين المشهورين ذكرها الشيخ ابو حيان وغيره قوله متعلق بالصلاة الخ هذا مبني على ان الصلاة والسلام عاملان تنازعا الظرف الواقع بعدهما فان قلت هذا ينافي ما نقله عن بعض النحاة في شرح التوضيح لما فرره من انه هنا ذو تبيين مصدرين قلت يري ما في الموضع على قول من يرى اخر على مختاره ويحتمل ان تكون مستقرا في محل نصب على الحال منهما اي وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سيدنا محمد فان قلت انى يصح هذا وهما مضافان اليهما والحال من المضاف اليه انما تجي في الصور الثلاث المشهورة التي ذكرها ابن مالك في قوله ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ما له اضيف او مثل جزئه فلا تحيفا وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس بمضاف اليه جاز الحال منهما اذ المعنى مهما يكن من شي تأخر عن الحمد والصلاة والسلام والصلاة اسم يوضع موضع المصدر

نقول

نقول صليت صلاة ولا تقول تصلية كذا في الصحاح وفيه ايضا التصلية السلام
اسم من التسليم وهو في اللغة الدعا بخير وتعديته بعلى لتضمنه معنى
العطف وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان قوله
وفيه من انواع البديع المطابقة البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والمطابقة هي الجمع بين معنيين متقابلين
في الجملة وهي هنا الجمع بين السيد والعبد قوله بدل من سيدنا فيكون
مقصودا بالذات والاول توطية وهو الجد المنبي في حكم الطرح لا مطلقا
ويجوز ان يكون عطف بيان نظرا الى ان الثاني لشيوعه لا بعلمه صراحة
مقصود قيل جي به للمدح كما يجي النعت لذلك وبما قررناه يندفع اشكال
وهو ان يكون اثبات السيادة له غير مقصود اصلا مع انه ليس
كذلك وجوابه كما علمت ان المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير
مقصود بالذات اذ المقصود بالذات الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه
وسلم ولا يجوز ان يكون نعتا لسيد نا لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت
به وما ذكره الزمخشري في الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم من انه يجوز فيه في حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة
لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا مما يصح بنا على تاويله بالمعرف
باللام كالمستحق للعبادة والا فتجويز نعت الاسم الاشارة بما ليس معرفا
باللام وبما ليس موصوفا بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو
ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف
بان هذا الاسم لا يوصف واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان
جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود
الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة قوله للسند على العكس
ويجوز ان يكون فايدة عطف البيان هنا المدح كما تقدم فقد ذكر الزمخشري

[...] التفسير

البدل في حكم الطرح بيلزم ان يكون [...]

في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت عطف بيان
في المدح بل نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل
واعربت المعرفة بدلا فيقيد بالمعرفة لا صفة هنا فيهما وقال ان لفظ النكرة
اذا تقدم لا يجب ان يعرب بحسب العوامل بل قد يكون حالا نحوه
لمية موحشا طلل قال الرضي واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة
العامل اياه جاز تقديمه على ابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف
رجل قال والمومن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع
سودا لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني فان لم يصلح لمباشرة العامل اياه
لم يتقدم الا ضرورة ويقع لنية التاخير كما تقول فيه ان رجلا ضاربك
في الدار ان ضاربك رجلا انتهى والحاصل ان بعضهم اوجب الحال
في نعت النكرة وجعله بعضهم اولى ويجب ان يشترط لصحة
قوله الا قاربه المومنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف
في قوله المومنون وبني تغلب كما لا يخفى فالمراد بهما ما يشمل المومنات
مومنات هاشم والذي ينبغي ان يحمل عليه الاول في كلام المص
المبالغة اذ هو احد معنى الال فلا يلزم الاهمال بل فيه ايهام حسن
لا يخفى على ارباب الكمال وقد ذكرنا في الدرر البهية على شرح ه
الطالب الخلاف في معنى الال وخبر ال محمد كل تقي سنده واه جدا
وقد روي عن جابر من قوله بسند ضعيف وافتى بن عبد السلام
بان الاولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الال والازواج والذرية
دون الاصحاب وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التشهد اما الصلاة
خارج الصلاة فالاولى ذكر الصحب فيها لا لها اذ اطلبت على جميع
الال ومنهم من ليس بصحابي فعلى الصحابي اولى قوله من بعدم حال

اي

لو مجاله كقوله الصلاة على الآل من بعد محمد اي بعد الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم قوله فهذه تفسير لما قبله الى
تحفة فوائد الاشارة بقوله هذه ان كانت قبل التاليف فالى ما
في الذهن وفيه اشكال لان الحاضر في الذهن حقيقة ليس الا
المجمل والمجمل ليس هو مسمى الكتاب وانما مسماه المفصل وهو غير
حاضر في الذهن حقيقة والمشار اليه يجب حضوره وجوابه
انه على حذف المضاف اي مفصل هذا المجمل فالمشار اليه المجمل
الحاضر في الذهن ومسمى الكتاب الموصوف بالاوصاف الاتية هو
المفصل وان كانت بعد التاليف فاما الى ما في الذهن وقد علم
ما فيه واما الى ما في الخارج ان جعل مسمى الكتاب امرا خارجيا كالنقوش
المخصوصة او الالفاظ المخصوصة وهي الصادرة من المصنف في الوقت
المخصوص وهما من جملة الاحتمالات فيه وفيه ايضا اشكال لان الموجود
في الخارج منهما ليس الا الشخص وهو ليس بمسمى الكتاب والا انحصر فيه
وليس كذلك وانما مسماه النوع وجوابه ايضا انه على حذف المضاف
اي انه نوع هذه النقوش والالفاظ فان قلت اذا جعل مسمى الكتاب
المسائل المخصوصة هل يرد الاشكال على تقديري كون المشار اليه
في الذهن وكونه ما في الخارج قلت قال شيخنا لا بل يختص بالاول
لان المسائل المشخصة الخارجة لا تختلف بحسب الاشخاص وغيرها
بخلاف النقوش والالفاظ وعلى جعل مسمى الكتاب المسائل المخصوصة
فيكون المصنف قد استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال
واورد اسم الاشارة لبيانها واسما الاشارة ربما تستعمل في
الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في
مرئ المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى

المقام لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده
وتقدر على الاشارة التامة واما الاشارة الى كمال فطنة الطالب
الذي يتوسلها صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحوان
يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة حيث
في حث الطالب على تحصيل المعاني وقد يقال عبر بهذه لينزلها
منزلة المحسوس المشاهد مبالغة في كمال تعينها وتميزها اعتنا بشان
الحكم ورمزا بانها سهلة التناول قريبة المأخذ كالامور المحسوسة
هذا وقال بعضهم يجوز ان يراد بها الالفاظ باعتبار دلالتها على
المعاني المخصوصة ويكون لفظ في قوله في قواعد الاعراب استعا
من الظرفية للدلالة فالمعنى ضمنه في غاية الوضوح وهو ان
هذه الالفاظ المخصوصة دالة على تلك القواعد واما اذا اريد
بالفوايد المعاني كما هو الظاهر فيشكل ويحتاج لتكلف التفرقة
من الفوايد والقواعد فان المغايرة بينهما مشكلة فليحرر المستنبط
القواعد ومقررها ويعرف احكام الجزئيات بالنسبة لغيره قليتامل
قوله مستحضرة في ذهنه اي حاضرة فالسين ليست للطلب
قوله وهي اي اصطلاحا ما يكون الشيء به احسن حالا منه بغيره
وعبارة بعضهم والفايدة لغة ما استفدته من علم او مال او جاه
واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كان
كذلك سوال لم يكن ما لاجله الاقدام عليه او كان ما لاجله
الاقدام عليه والغرض ما يترتب عليه ~~لاجله~~ من المصلحة ومنى تنتم
منه وقد يطلق عليه قوله جليلة اي عظيمة وقال الكافيجي
عظيمة كثيرة يقال فلان جل اي عظم قدره وتقال ما اجلني
وما ادقني اي ما اعطاني كثيرا ولا قليلا انتهى فان قلنا كان

من حوز الصفة حسن ان زاده نكرة بجاره ما هي المطلق الجلال والمقولي كما العواقد ما الي رعاه التي تعطي النظر الى هذه الموجوده

من حيث الصفة ان يجمع كما ان موصوفها مجموع لوجوب التطابق
بينهما قلت قال الزمخشري في قوله تعالى وطهرنا ازواج مطهرة
ما قيل فلم لا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف قلت هما لغتان
فصيحتان يقال النساء فعلن وهن فاعلات وفواعل والنساء
فعلت وهي فاعلة ومنه بيت الحماسة
واذا العذارى بالدخان تقنعت واستعجلت نصب القدور فملت
والمعنى وجماعة ازواج مطهرة **قوله** وهي قضية كلية اي محكوم
فيها على كل فرد فرد يتعرف منها احكام جزئياتها اي جزئيات
موضوعها وخرج بقوله يتعرف الخ القضية البديهية فمقتضاه انه
تخصيص القاعدة بالقضية النظرية وقال السيد عيسى الصفوي
استاذ شيخنا ان البديهية قاعدة وقال ان كلام السيد الجرجاني
دال على ذلك حيث لم يذكر القيد المخرج للبديهية وفي المقام
اشكال لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
التقدير للزوم الدور اذ مقتضى اثبات القواعد بالشواهد
توقف القواعد على الشواهد ومقتضى تعرف احكام الجزئيات
من القواعد العكس فيلزم توقف كل على الاخر فيلزم الدور اللهم
الا ان يقال سمع من الموثوق به فيقال هذا سمع من الموثوق به وكل
ما سمع من الموثوق به الظاهر انه كذلك يحصل المطلوب والتعليل
ان يقول لا حاجة لذلك لان الاستشهاد بالجزئيات بالنسبة
قوله الاعراب هو في اللغة الافصاح يقال اعرب الرجل
بحجته اي افصح بها وفي الاصطلاح قيل نفس الحركات او الحروف
اللاحقة اخر المعربات من الاسماء والافعال فعلى هذا يكون امرا
لفظيا وهو اختيار ابن خروف والاسناد الى علي وابن الحاجب

وابن مالك وقيل هو تغيير في آخر الكلمة او ما هو كالآخر لعامل
دخل عليها والحركات علامات ودلائل عليه فعلى هذا يكون امرا معنويا
وهو ظاهر قول سيبويه والزمخشري ولا اعلم ان المراد بالاعراب هنا
الاعراب الاصطلاحي والمراد به علم النحو اخذا مما سياتي **قوله** من القفو
وهو الاتباع منه الكلام المقفى وسميت قوافي الشعر لان بعضها يتبع
اثر بعض **قوله** يقال قفوت فلانا اذا تبعت اثره بفتح تاء تبعت
قال في المغني واذا وقعت اي اي التفسيرية بعد تقول وقبل فعل
مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سألته كتمانه
يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سألته
لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم
اذا كنيت باي فعلا تفسره ۝ فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره ۝ ففتحة التاء امر غير مختلف
كنيت سررت اي اتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي متعلق بمحذوف
يدل عليه تفسيره اي اذا كنت حالة كونك مفسرا باي فعلا ولا يجوز
ان يكون فعلا منصوبا بكنيت وباي متعلق بتفسره لما يلزم عليه من
الفصل بالاجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور
والباء من قوله وان تكن باذا للمصاحبة لان اذا ليست المفسرة وانما
المفسر ما بعدها اي ان تكن مفسرا له مع اذا انما يذكر بعدها **قوله** اي
وضمنه معنى تسلك قال والحامل على التضمين تعديه بالباء مع انه متعد
بنفسه وقد يقال ان تقول معنى الاتباع يتعدى بمثل هذه الباء المعنى له
السلوك فلا حاجة الى التضمين الا ان يقال تعلق السلوك بالجادة
انسب فان قولك سلكت الطريق اي دخلت فيه انسب من اتبعته
واقعد في المعنى فليتامل قال في المغني القاعدة الثالثة تضمينا وفائدته

ان

ان نونه في كلمة ودي كلمتين [illegible] عن [illegible]
[illegible] ان عبر [illegible]
فلا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليها [illegible]
مثل ذلك ايضا قوله تعالى الرفث الى نسايكم ضمن الرفث معنى الافضا
فعدي بالى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى
بالبا يقال ارفث فلان بامراته وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن
تكفروه اي فلن تحرموه ~~اي فلن تحرموه~~ اي فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدي الى
اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا
ولهذا عدي بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى اي
لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اي استجاب فعدي سمع في الاولى
بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون
الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح اي يميز فلهذا اعدي
بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يولون من نسايهم اي يمتنعون من
وطي نسايهم بالحلف فلهذا اعدي بمن ولما خفي التضمين على بعضهم في
الاية وراي انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة
بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال واما قول الفقها الى من امراته
فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الاية وقال ابو كبير الهذلي
حملت به في ليلة مزوده كرها ، وعقد نطاقها لم يحلل ،
وقال قبله ، ممن حملن به وهن عواقد ، حبك النطاق فشب غير مهبل
مزوده اي مذعوره ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا [illegible]
وبالنصب حالا من المراة وليس بقوي مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة
حينيذ لا كبير فايدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل على معنى علق
ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق ~~قوله~~

[illegible] ترا في قايلا [illegible] ومد [illegible] اليمين قياما على [illegible]
[illegible] عني بالقتل وهو كثير [illegible] قال ابو الفتح في [illegible] التمام [illegible]
لو [illegible] منه لجا كتاب يكون [illegible] اوراقا الى هنا كلام المغني قال [illegible]
الظاهر [illegible] وذلك على راي من يجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها
الا ترى الى ان الفعل من قوله تعالى للذين يولون من نسايهم حقيقته
يمتنعون من نسايهم بالحلف وليس حقيقته الايلا الا الحلف فاستعماله
في الامتناع من وطي المراة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق اسم السبب
على المسبب فاطلق فعل الايلام واريد ذلك المعنيان جميعا على ما يقتضيه
قوله وفايدته ان تودي كلمة مودي كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة
والمجاز بلا شك وفي حاشية الكشاف وحقيقة التضمين ان يقصد
بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب
حتى قال بن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل
الفعل المذكور ان كان في معناه المجازي فلا دلالة على معناه
الحقيقي وان كان فيهما لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا هو في
معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذا من الفعل الاخر بمعونة القرينة
اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا معناه احمد منهيا اليك حمده ويقلب
كفيه عليه كذا اي نادما على كذا وقد يعكس على ما يشعر به قوله اي
يعترفون به يعني قول الزمخشري في الايمان واما تعديته بالبا
فلتضمينه معنا اقر واعترف اي يعترفون به ثم قال التفتازاني
ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به مومنين والا لكان مجازا
محضا لا تضمينا ومما نقاد ان اصله المتروك يدل على زيادة القصد
اليه فجعله اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى وحاصله ان ذكر صلته
بدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد اليه اولا دلالة بدونه

فتقيس

فتعين حمل الاصل [illegible] القرى وبحث
تقديم المسند وهي نكتة [illegible] وهي ان اللفظ في
صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر [illegible] لفظ
اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كي لا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة
بالعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف
لم يكن فيه ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة
المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في
انتهى هذا وللقائل ان يقول معنى الاتباع يتعدى بمثله هذه البا كمعنى
السلوك فلا حاجة الى التضمين الا ان يقال تعلق السلوك بالجادة
انسب فان قولك سلكت الطريق اي دخلت فيه انسب من اتبعته
واقعد في المعنى فليتامل كذا قال شيخنا واعلم ان مثل هذا
الفعل وهو المعدى بالبا يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل
للمفعول به لان البا التي للتعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه
لا يجب فيه المصاحبة لان البا في مثل ذهبت به كالهمزة والتضعيف
بمعنى ذهبت به اذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها وعليه فمعنى
تقتفي بمتاملها جادة الصواب انها تصير متاملها سالكا طريق
الصواب فلا دلالة في كلام المص على انها تصاحب متاملها في سلوك
طريق الصواب قوله بمتاملها اي بالناظر فيها جادة الصواب
المراد بالناظر فيها الناظر بالبصيرة والفكر اي المتفكر فيها والجادة
مفعول تقتفي لتعديه اليه بنفسه وقوله بمتاملها تعدى اليه ايضا
بالحرف والمعنى ان هذه الفوائد تجعل متاملها تابعا وسالكا
طريق الصواب اي الحكم المطابق للصواب كما تقول مررت بزيد عمرا

اى جعلت زيدا يمينا او عمرا وهذا شان كل فعل متعد بنفسه عدى الى آخر باللام او نحوها يكون هذا معناه وفى تعلق الا فتقار بالمتامل اشعار بان الشارح يجعل متامله مفتقرا ومتاملا لطريق الصواب فى حالة الصادقة هذه الصفة ومصاحبته لها حتى لو لم يراعه لم تفده ذلك واعلم ان اسناد تفتقر الى الفوائد مجاز عقلى طرفاه حقيقيان لان الافتقار والفوائد مستعملان فى معناهما الحقيقى انما هى للمتامل فيهما اى تفتقر متامله بسببها جادة الصواب ومن ثم قال بعضهم ان فى العبارة قلبا وان اصله يفتقر المتامل لها اى بسببها جادة الصواب قوله اى معظم طريق الصواب الظاهر ان المراد بالجادة الطريق لما هو واضح من ان الناظر فيها لا يصير بذلك سالكا معظم طريق الصواب وقد يقال ان هذا ادعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون وجمع الجادة جواد قوله ضد الخطا هو الحكم المطابق للواقع وكان المراد بالصواب الاستقامة من قولك صاب السهم اذا قصد ولم يحد عن الغرض قوله توفقه اى يجعله واقفا على تلك النكت الكثيرة اى مشاهدا لها ولاجل هذا اختار يطلعه على ان يقول يعلمه قوله الامد هو مدة لها حد مجهول اذا اطلق وقد يخصص بعنوان يقال زمان كذا والفرق بين الزمان والامد ان الامد يقال باعتبار الغاية والزمان عام فى المبدا والغاية ولذلك قال بعضهم والامد متقاربان وعبارة العزبن جماعة عقب قوله فى الامد اى الغاية كالمدى يقال ما امدك اى منتهى عمرك والامد ايضا الغضب وقد امد عليه بالكسر وابد اى غضب قوله القصير اى فى نفسه او بالنسبة الى وقت تحصيل غير هذا الكتاب والجمع فصار قوله على نكت فان قلت ما معنى اطلاع الفوائد على النكت فانها عينها قلت الفرق بينهما جلى فان

فان المراد

المدي صح

قوله فان قلت الى قوله اسمعه كلام الكافيجي رحمه الله

المراد من الفوائد قواعد علم النحو على سبيل الضبط والاختصار
والمراد من النكت الدقائق التي استنبطها بجودة قريحته وفكره وغيرها
ويجوز ان يكون الامر الواحد معتبرا باعتبارات مختلفة بحسب اختلاف
الاعتبارات كالقضية تعتبر تارة بالخبر واخرى بالنتيجة فسمي المعاني
بالفوائد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى بالنكت لانها استنبط
بدقة النظر العقل انتهى قال شيخنا ويجوز ان يراد بالنكت الفروع
المستفادة بواسطة تلك ~~الضوابط~~ القواعد فالمغايرة في الفروع
غاية الوضوح ويجوز ان يراد بالابواب في قوله من الالفاظ الدالة
على المعاني المخصوصة وهو بيان للكثير فتكون اضافة النكت
للكثير من اضافة المدلول الى الدال في الجملة فليتامل انتهى
ويجوز ان يراد بالفوائد الالفاظ المخصوصة كما تقدم وبالنكت
اما المسايل او الفروع التي استخرجها المصنف بحسن استخراجه
وبالابواب فروع تلك المسايل فالمغايرة حينئذ بين الثلاثة
ظاهرة **قوله** وهي الدقيقة من الدقيق خلاف الغليظ استعير
لما لا يدرك الا بالنظر وحدة الفهم لان ما غلظ يرى بسرعة وقيل من
دق اذا صغر بحيث لا يدرك الا بالنظر الحاد وعليه النقل وهي
اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر من نكت الارض اذا اثر فيها بقضيب
ونحوه فلان دقيق الكلام وخفيفه يفتقر الى تاثر النفس من
الفكر او لتاثر النفس منه لشدة القبول والتمكين والنكتة من
الكلام الجملة المنقحة المحذوفة الفضول واضافها الى قوله كثير
وهو مقابل القليل من النوع الذي يقابل به الكثرة للوحدة واعلم
ان التقابل بين الوحدة والكثرة وكذا الواحد والكثير ضروري
وانما الكلام في جهة تلك المقابلة فاعلم ان الكثرة لا تقابل الوحدة

لذا لهما اذ ليس احدهما عدم الاخرى و لا ضدها و لا مضايفه لمفهوم
الكثرة لها بل لكونها مبدا الكثرة و هو اضافة عرضت لها و لعله
انما ضبط بالاضافة لان كثير وصف في المعنى للابواب لان قوله
من الابواب بيان لكثير و يجوز ان تكون من فيه للتبعيض هذا
و قال المولى التفتازاني النكتة كل نقطة من بياض في سواد و عكسه
و يكنى الكلام لطايفه و دقايقه التي يحتاج الى تفكر قوله من الابواب
اي الابواب التي يحتاج اليها المرتقي و الباب لغة ما يدخل منه و يتوصل
منه الى غيره لذا قيل و هو يشمل الطريق في الصحرا الموصل الى
محل اخر و الظاهر انه ليس بالغة يسمى مبتدا كل كلام مفصول
بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم يسمى نفس ذلك الكلام بابا
للوصول منه الى المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوب
الكتب لان القاري اذا ختم بابا و شرع في اخر كان انشط
في البحث كالمسافر اذا قطع فرسخا و لذا كان القران سورا انتهى
و لانه اسهل في وجدان المسايل و الرجوع اليها و ادعى لحسن الترتيب
و النظم و الا لربما لذكر المسايل منتشرة فافهم و قد يطلق الانواع
و ترك العطف الانواع قوله علمها فايدة تغيير الاسلوب و ترك العاطف
التنبيه على ان هذا العمل على هذا النسخ المقبول متقدم على
الاوصاف المذكورة لكنه قدمها عليه لكونه انسب بالمقام
قوله بكسر الميم و اما عمل بالفتح فاسم رجل يقال رجل
عمل بالكسر و عمول اذا كان مطبوعا على العمل قوله عمل
من طب لمن حب قال المص في بعض ما علق عنه يقال طب يطب
ايضا دعا لما ماهرا و حب يحب اي احب و قرا بعضهم فاتبعوني
يحببكم الله بفتح اليا لان الماضي ثلاثي و بفتح البا لالتقا الساكنين

لانه

امة مجزوم في جواب الامر فيمكن ان والحرف المدغم ساكن تقول
العرب افعلنه تفعل من طب لمن تحب اي احتال ان تفعل من هو ما هو بالتي
حاذق فيه وقد فعل شيا لمن احب فانه اذا كان كذلك بجال يعمل
الى غاية من الاتقان والحسن وطب ماخوذ من الطبيب ابو صحو علاج
الدا فيكون اطلاق المطبوب على المسحور من باب اطلاق السليم
على اللديغ وقال ابن الانباري الطب من الاضداد يقال لعلاج الدا
طب وللسحر طب فالطبيب هو العالم بالطب وكل حاذق طبيب
عند العرب وقال السيوطي في حاشيته على البخاري الطب لغة
الاصطلاح والسحر والعادة وفي الاصطلاح علم بقوانين يعرف
بها احوال الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلة
وتحصل غير حاصلة ما امكن انتهى واللام في قوله لمن احب
متعلق بتعمل ويجوز بطب كما جا في المثل ان كنت ذا طب فطب لعينيك
قوله لغة احب قال الكافيجي واما حب فيجوز ان يكون ماخو ذا
من قولهم حبه يحبه بالكسر فهو محبوب قال الشاعر
احب ابا مروان من اجل تمره • فيكون العايد الى الموصول او
الموصوف محذوفا والضمير المستتر فيه عايد الى الموصول الاول
~~او الموصوف محذوفا والضمير المستتر فيه عايد الى الموصول الاول~~
ويجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حب يحب بالضم فيكون لازما
فالضمير المستتر فيه راجع الى الثاني انتهى قوله والاصل كعمل من
طب لمن احب اي فهو من التشبيه البليغ بحذف اداة التشبيه فقصد
المبالغة فيه مع الاختصار قال الكافيجي اعلم ان المحبة تتضمن
معنى العشق والشوق ولاجل هذا اختياره ههنا على ان في ذلك
صنعة التجنيس كما في قوله تعالى لكل همزة لمزة انتهى والحب المحبة

صح

وكذلك بالكسر والحب ايضا الحبيب مثل خدن وخدين [illegible]
التفرقة بين الحب والعشق والشوق قال الشيخ عز الدين بن عبد
السلام السلمي في فتاويه والفرق بين العشق والمحبة ان العشق
فساد التخيل اوصاف المعشوق فوق ما هو عليه ولا يتصور مثل
ان
هذا في حق الاله الذي يرى الاشيا ويعلمها على ما هي عليه وكذلك
لا يطلق على حب العبد للرب لاشعاره بان يخيل العاشق فوق حال
المعشوق والله تعالى لا يقف احد على كماله فضلا عن ان يتخيل
انه فوق كماله والله اعلم ولذلك لا يجوز ان ينسب الى الله يعشق
ويعشق لان العشق فساد في الطبع يخيل ما لا وجود له قال
الاطباء هو مرض سوداوي وسواسي يجلبه صاحبه الى نفسه بالفكر
في حسن الصور والشمايل فمن اطلق هذا على محبة الله عز وجل واطلاقه
على محبة الله اياه اقبح واعظم فيعزر تعزيرا اعظم من تعزير من
اطلق هذا اللفظ على محبته لوجهين اذ لا يوصف الاله الا باوصاف
الكمال ونعوت الجلال التي ورد استعمالها فيه الشرع واختلف
العلماء فيما كان دليلا على الكمال ولم يرد به الشرع فقال بعضهم
لا يعبر عنه اي الله ولا عن صفاته الا بما عبر به عنهما وقال الاخرون
بل يجوز ذلك اذ لم يثبت المنع منه في كتاب ولا سنة ومثال ذلك
ان يقول الله يعرف ويدري مكان قوله الله يعلم انتهى وقال
الازهري سيل احمد بن يحيى عن الحب والعشق ايهما احمد فقال
الحب لان العشق افراط قال قال ابن الاعرابي والعشق اللبلاب
واحدها عشقة الا وظهن قال ابو عبيد امراة عاشق لانه يذبل
من شدة الهوى كما تذبل العشقة اذا قطعت قال ابو عبيد امراة
عاشق بلاها وحكاه عن الكسائي قال الليث عشق يعشق عشقا

وعشقا

وعشقا العشق الاسم و العشق المصدر قال غيره العشق
و العشق نبات بين و السبق اللزوم للشي لا يفارقه فلذلك
قيل للكلف عاشق للزومه هواه و للعشق العشق هذا
كلام الازهري وقال الليث في العين بعد ذكره ما نقله
الازهري عنه يقال للفاعل عاشق وعاشقة والمفعول
معشوق ومعشوقة وقال صاحب المحكم عجب الحب بالحبوب
يكون في عفاف الحب ودعارته عشقه عشقا وعشقا
ولعشقه وقيل العشق الاسم و العشق المصدر ورجل
عاشق من عشاق وعشق كثير العشق وامراة عاشق
وعاشقة والعشقة شجرة تخضر ثم تدق وتصفر قاله
الزجاجي وزعم ان اشتقاق العاشق من ذلك وللناس في
رسم العشق وحده كلام بعضه متدان ومن جليله الصالحة
ورسومه الصحيحة قول فيثاغورس الذي اخذ عن
اصحاب سليمان بن داوود عليهما الصلاة والسلام بما ذكره
صاعد في كتاب الطبقات العشق طمع يتولد في القلب ويتحرك
وينمي ثم يتربى و يجتمع اليه مواد من الحرص وكلما قوي
زاد صاحبه في الاهتياج و اللجاج و التمادي في الطلب
والطمع و الفكر في الاماني حتى يوديه ذلك الى الغم المقلق ويكون
احتراق الدم عند ذلك باستحالة السودا و التهاب الصفرا
وانقلابها اليها ومن طبع السودا افساد الفكر ومع فساد
الفكر يكون زوال العقل فيتطلب ما لا يكون ويتمنى ما لا
يتم حتى يودي ذلك الى الجنون فحينئذ ربما قتل العاشق
نفسه وربما مات غما وربما نظر الى معشوقه فمات فرحا

وربما شهق شهقة فتختنق روحه فيبقى ازلعه وعشرين
ساعة فيظنون انه قد مات فيدفنونه وهو حي وربما
تنفس الصعدا فتختنق نفسه في تابوت قلبه وينضم
عليه القلب ولا ينفرج حتى يموت وتراه اذا ذكر من يهواه
هرب دمه واستحال لونه ومنها قول افلاطون الاخذ
للحكمة عن فيثاغورس قوله العشق قوة عن رتبه
متولدة من وسواس الطمع واشباح التخيل تام بنصال
الهيكل الطبيعي يحدث للشجاع جبنا وللجبان شجاعة
يكسو كل انسان عكس طباعه حتى يبلغ به المرض النفسا في
والجنون السوداوي فيؤديانه الى الدا العضال ومنها قول
ارسطوطاليس الاخذ للحكمة عن افلاطون العشق عمى
العاشق عن عيوب المعشوق وهذا لقول النبي صلى
الله عليه وسلم حبك للشي يعمي ويصم وقول الشاعر
ولست براء عيب ذي الود كله ولا بعض ما فيه اذا كنت راضيا
وقول الاخر
وعين السخط تبصر كل عيب وعين اخي الرضا عن ذاك عميا
ومنها ما عليه ابو علي بن سينا وغيره من الاطبا العشق
مرض وسواسي شبيه بالماليخوليا يجلبه المري الى نفسه
بتسلط فكرته على استحسان بعض الصور والشمايل وقد
يكون معه شهوة جماع وقد لا يكون وقال بعض الادبا الظرفا
العشق عبارة عن طلب ذلك الفعل من شخص مخصوص
وهذا ظريف وقال الجنيد العشق الفة رحمانية والهام
شوقي اوجبهما كرم الله تعالى عن كل ذي روح لتحصل به

اللذة العظمى الذي لا يقدر عليها الا بملكات الالفة وهي موجودة
في الانفس مقدرة مراتبها عند ارباطها فما احد الا عاشق لا بد
يستدل به على قدر طبيعته من الخلق والاحوال ولكن كان
اشرف المراتب في الدنيا من اثبت الله بن زهير فانها مع كونها
معانيه ومالوا الى الاخرى مع كونها يختبر ظهر عنها بصورة
لفظ وقال الاصمعي سألت اعرابية عن العشق فقالت جل
والله عن يرى وخفي عن ابصار الورى فهو في الصدر كامن ان
كمون النار في الحجر ان قدحته اورى وان تركته توارى
وقال بعضهم الجنون فنون والعشق فن من فنونه واحتج
بقول قيس

فلو جننت بمن تهواه قلت لهم ... العشق اعظم مما بالمجانين
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه ... وانما يصرع المجنون في الحين

وقيل لابي زهير المديني ما العشق فقال الجنون والذل
وهو داء اهل الظرف وقيل لابي وايل وابي الاوضاحي ما
تقول في العشق فقال ان لم يكن طرفا من الجنون فهو عصارة
من السحر وقالت اعرابية هو تحريك الساكن وتحريك تسكين
المتحرك وقال المامون ليحيى بن اكثم ما العشق فقال سوانح
تسنح للمرء فيهيم بها قلبه ويؤثرها لنفسه فقال له ثمامة
اسكت يا يحيى انما عليك ان تجيب في مسيلة طلاق او محرم
صاد صيدا واما هذه فمن مسائلنا نحن فقال له المامون قل
يا ثمامة فقال العشق جليس ممتع واليف مونس وصاحب
ملك مسالكه لطيفة ومذاهبه غامضة واحكامه جارية
ملك الابدان وارواحها والقلوب وخواطرها والعقول

وان اوها قد اعطى عنان طاعتها وقوة نظرها وتواريها عن
الابصار سلكم فقال المامون احسنت يا ثامة وامر له
بالف دينار وفي الصحاح العشق فرط الحب وهو عند الاطبا
من جملة انواع الماليخوليا والمراد بالماليخوليا تغير الظنون والفكر الماء
عن المجرى الطبيعي الى الفساد وقال ابن سيدة العشق عجب
المحب بالمحبوب ويكون في عفاف الحب ودعارته وهذا القدر
كاف في معرفة العشق ورسمه اذا علمت ذلك علمت ان ما
تقدم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام انما هو باعتبار بعض
معانيه والشوق سفر القلب الى المحبوب قال في الصحاح الشوق
والاشتياق نزاع النفس الى الشي وقد جاوا سكت النظر الى وجهك
والشوق الى لقائك واختلف في الشوق هل يزول بالوصال
او يزيد فقالت طائفة يزول لانه سفر القلب الى المحبوب
فاذا وصل اليه انتهى السفر
والقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالاياب المسافر
وقالت طائفة بل يزيد واستدل بقول الشاعر
واعظم ما يكون الشوق يوما اذا دنت الخيام من الخيام
قالوا لان الشوق هو حرقة المحبة والتهاب نارها في قلب المحب
وذلك مما يزيده القرب والمواصلة والصواب ان الشوق الحادث
عند اللقاء والمواصلة غير النوع الذي كان عند الغيبة عن
قال ابن الرومي
اعانقها والنفس بعد مشوقة اليها وهل بعد العناق تداني
والثم فاها كي تزول صبابتي فيزداد ما القى من الهيمان
كان فوادي ليس يشفي غليله سوى ان يرى الروحين يمتزجان

والمحبة ارباب هذه الاسما كلها من العشق والشوق وغير
ذلك وقيل الشوق جنس والمحبة نوع منه الا ترى
ان كل محبة شوق وليس كل شوق محبة وخالف ذلك
صاحب المنظوم في الجنون لاعتقاده عموماً ان العشق هو
الهوى والهوى ان هوى التي فتتبعه غيا كان او رشدا
والحب حرف تنتظم هذه الثلثة فيه وقد يقال للعاشق
والواجد والذي تهوى الا محب والناس في حد المحبة
كلام كثير فقيل هي الميل الدايم بالقلب الهايم وقيل
هي قيامك لمحبوبك على عدد الانفاس وقيل هي مصاحبة
المحبوب على الدوام كما قيل
ومن عجبي اني احن اليهم ۞ واسال عنهم من لقيت وهم معي
وتطلبهم عيني وهم في سوادها ۞ ويشتاقهم قلبي وهم بين اضلعي
وقيل هي حضور المحبوب عند المحب ابدا كما قال الاخر
خيالك في عيني وذكرك في فمي ۞ ومثواك في قلبي فليس يغيب
قوله والغرض من هذه التشبيه بيان كان الاجتهاد في تحصيل
المراد اي الذي هو تاليف هذا الكتاب فلو قال فالغرض من
هذه التشبيه الى اخره لكان اولى قوله والا فقد قال الخ
اي وان لا يكون المراد ما ذكر بل كان المراد ان الطبيب يطب
محبوبه ولابد قوله الاب لا يطب ولده الخ اي لا يلزم من طبه
طب ولده وكذا المراد فيما بعد قوله بالاعراب لغة وهو البيان
عن قواعد الاعراب اصطلاحا يرد عليه انه شرح اجل العلم
وهي لا معنى لها وهو بحسب الظاهر فاسد لانه انما يسمى الفوايد
بلفظ الاعراب عن قواعد الاعراب فانه لا يخفى ان المراد ما

وتسميته بلفظ الاعراب الى اخره فلا يناسب التقييد بقوله
لغة لانه لو جب كون الاسم هو البيان الذي هو مسمى الاعراب
فكان الاولى ان يقول بدل قوله لغة ومعناه لغة البيان
ولا يجاب بان لغة حال فلا ينافي ان لفظ الاعراب والمعنى المراد صح
بلفظ الاعراب حال كونه لغة اي لفظا وضعه العرب لان
قوله وهو البيان يخالف ذلك قوله وهو علم النحو يحتمل
ان اضافة العلم الى النحو من اضافة المسمى الى الاسم ويمكن
ان يجعل من فوايدها الاجمال والتفصيل لاجمال النحو وتفصيل
النحو قوله وفي هذه التسمية من البديع التجنيس التام اللفظي
والخطي البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية
المطابقة لمقتضى الحال والتجنيس تشابه اللفظين في
التلفظ والتام اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها
وهيئاتها وترتيبها والخطي واللفظي ان يكون ذلك في اللفظ
والخط قوله اي اطلب المدد بيان لاصل المعنى لانه هنا
مستعمل في بعض معناه وهو الطلب والمدد ذكره بقوله
التوفيق والهداية فلو كان مستعملا في اصل معناه لزم
التكرار ولك ان تقول لكنه مفيد للاجمال والتفصيل
قوله لافادة الحصر اي اطلب من الله لا من غيره ما ذكره وليس
في عبارته ما يقتضي الحصر فلا ينافي ان يكون التقديم للاهتمام
قوله خلق قدرة الطاعة في العبد هو ما قاله الاشعري
واكثر اصحابه وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة قال الدوا[ني]
قلت والظاهر ما قاله الامام فان القدرة على الطاعة يتحقق
في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة العرفية

في الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهبه من ان القدرة مع
الفعل وهو ما عرفه لبعض المتاخرين حمل الاسباب منه وافقه
انتهى وحاصله توجيه الاسباب باسره ها بحمل المسببات والطاعة
امتثال الامر والنهي والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب
اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطا[عة]
توجد بدونهما في النظر المودي الى معرفة الله تعالى اذ معرفته
انما تحصل بتمام النظر والقربة توجد بدون العبادة في
القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف والتوفيق
عزيز ولعزته لم يذكر في القران الا مرة واحدة في قوله
تعالى وما توفيقي الا بالله قال القاضي والحض بالمتعلم من
التوفيق ارتعد اشياء شدة العناية وذكا القريحة ومعلم
ذو نصيحة واستوا الطبيعة من الميل لغير ما يلقى اليها
وقال بعضهم اذا اجتمع العالم ثلثة تمت النعمة على المتعلم الصبر
والتواضع وحسن الخلق واذا اجتمع المتعلم ثلثا تمت النعمة
على العالم العقل والادب وحسن الفهم قوله وضده الخذلان
اي هو خلق قدرة المعصية في العبد قوله الارشاد قال الامنوي
الارشاد مصدر ارشده بمعنى وفقه وهداه انتهى وقال بعضهم
اي الدلالة على سبيل الخير او الايصال اليه قوله والدلالة تفسير
للارشاد والمراد الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على
طريق توصل الى المطلوب سوا حصل الوصول ام لا فالهداية
في كلام المص مصدر هداه بمعنى دله مطلقا او دلالة موصلة او
خلق دلاهتدا ويصح ارادة كل واحد من الثلثة ههنا الا ان
الحمل على احد الاخيرين اولى لافادة الحصر الذي افاده التقديم

حاصله ان بينهما تنافيا ويتوقف بينهما [illegible] الخلاف هذا [illegible] التوفيق [illegible] التحقيق [illegible] بتقديم [illegible] وبعضهم انتهى [illegible]

كما تقدم قوله الغواية والضلالة عطف الضلالة على الغواية
بفتح الغين عطف تفسير وقيل الضلالة عدم الهداية
فعلى الاول الضلالة سلوك طريق لا توصل الى المطلوب
وعلى الثاني عدم سلوك طريق يوصل الى المطلوب وهو معنى
الهداية فلم تختلف عليها قوله ولقناها اليها وفي نسخة اليه
وهي الاسنا لان الضمير عايد الى الموصوف وهو مذكور على
ما في بعض النسخ بكون تأنيثه بمعنى الموصوف وهو الطريق قوله
بغاية للسجع هو توالي الفاصلتين من النثر على حرف واحد
قوله اي مستقيم فيه صرف لافعل عن معنى التفضيل والمراد
بالطريق هنا دين الاسلام مع انه لا يتعين لان الدين
يتفاوت الى ان ذكر الصحابة ليس كدين غيره قوله احد ٤
وهو كناية اي اقوم قوله اي انعامه وبعضهم فسره بواسع
عطايه وجوده في الحديث المنان هو الذي يبدي بالعطا
قبل السوال والحنان هو الذي يحلم على من عصاه قوله
الصادرة من الشخص الى غيره لو قال من الغير الى غيره كان
اولى ليشمل تعديد النعم من الله تعالى وقد نص القاضي عياض
في الاكمال على انه لا يقال لله تعالى شخص وان ورد من ذلك
شي فهو متاول قوله وتعديد النعم من الله مدح اي ممدوحه
والغرض منه تارة يكون التشريف وتارة يكون اللزم قوله
ومن الانسان ذم اي مذموم ليس على اطلاقه لما سياتي ووجه
كونه ذما في حق الانسان دونه سبحانه وتعالى نقصان
انعام العباد ورجوعه بالحقيقة الى الله تعالى باعتباره
التوفيق والاقدار والتمكين اتفاقا من اهل الحق والمعتزلة

والخلق

والخلق ايضا على مذهب اهل الحق بخلاف العامة سبحانه
وتعالى بكونه مستقلا في انعاماته الكاملة الشاملة المصونة
عن شوب النقصان واورد بعضهم على هذا التوجيه ما
حاصله انه انما يفيد نفي القبح عنه لا ثبوت المدح والحسن
له ويمكن ان يجاب بمنع انتفاء المدح والحسن لان تعديد
العظيم المنعم الحقيقي نعمه على عبده تشريف له وتعظيم والتشريف
والتعظيم لا يكون الا حسنا ومما يوضحه ان التشريف والتعظيم
انعام وهو لا يكون الا حسنا فليتأمل وقيل ان المذموم
انما هو من التوبيخ وهو ان يكون الغرض من تعديد النعم لوم
المنعم عليه والتكبر والتفضيل عليه وهذا هو الهادم للصنيعة
والمبطل للصدقات لانه يتأذى منه المنعم عليه وينهدم
قلبه فيمحو الفرح الحاصل من الانعام والتصدق لا من التنبيه
وهو ان يكون منه تنبيه المنعم عليه الغافل على انعامه واحسانه
اظهارا للصداقة والمحبة وتحصيلا للذة والفرح في قلبه
ووجه حسن من التنبيه انه يفيد الفرح فينقلب المنعم عليه
كنفس الانعام فهو من الاوصاف الجميلة وفي المقام اخر طويل
قوله طعم الا الاجع الا بالفتح وقد يكسر قوله وهو اي المن
قوله واراد بالمن الاول المذكور الخ وهو طعام حلو قوله
وبالثاني تعديد النعم ومن كلام الشافعي رضي الله عنه
لنقل الصخر من قلل الجبال ٭ احب الي من منن الرجال
وقالوا لي بان الكسب عار ٭ فقلت العار في ذل السؤال
قوله اي جوده الجود هو الاعطاء لا لغرض فالجود الحقيقي لا
يتصور الا من الله تعالى وفسروه في كتب المعقول بانه صفة

هي مبتدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض فلو وهب الكتاب
لمن لا يليق به او وهب شيئا ليستفيد قلو مدحا وثنا لم يكن
جود **قوله** اما لعدم الورود وهذا مبني على ان اسما الله تعالى
ليست توقيفية لانه يشترط على هذا القول ان لا يشعر
بنقص بل يشترط عليه ان يشعر بالتعظيم **قوله** ويشعر بتوا
بالتحتانية على ارادة المص او الكتاب اي المقصود منه
بالذات فلا ترد الخطبة **قوله** من حصر الكل في اجزايه اي
لا الكلي في جزئياته والا لصدق كل من المصنف وما ذكر معه
على كل واحد والفرق بينهما ان المحصور ان صح وقوعه خبرا
عن كل واحد من المحصور فيه فهو الثاني نحو الانسان حيوان
وفرس والا فهو الاول نحو السكنجبيل خل وعسل وما نحن
فيه كذلك لان المص وما ذكر معه اسم الجملة لا الكل جز فيقال
لا يقال حصر الكل في الاجزا بل يقال العكس لان الحصر حل الشي
في محل محيط به والمحيط حاصر والمحاط به محصور مظروف
وشان الكل مع اجزايه على العكس لان الكل محيط بالاجزا
من حيث المعنى والاجزا منحصرة في الكل فكيف يجعل الكل هو
محصورا فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل ينقسم الى اجزايه
كما ينقسم الكلي الى جزئياته واجاب عن هذا الشيخ عز الدين
بجوابين الاول ان يقال الكل متقوم بالاجزا فله بهذا الاعتبا
حصرها والثاني ان بين الكل والاجزا علاقة ولزوم به صح
التجوز وان كان من حيث المعنى الاجزا محصورة في الكل **قوله**
وهي الجملة واحكامها الخ لا يخفى عليك ان اسم الكتاب في المختار
عبارة عن الفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على معان مخصوصة

فيجب كون اجزايه وهي الابواب كذلك فقول الشارح وهي
الجملة الخ فيه مضاف مقدر اي وهي عبارات الجملة واحكامها
وعبارات الجار والمجرور اي احكامهما وعبارات لتفسير كلمات
وعبارات الاشارات الى عبارات محررة قوله عبارات محررة
العبارات جمع عبارة وهي اللفظ فسمى عبارة لانه يعبر به
عما في الضمير والمحررة ماخوذة من التحرير وهو التهذيب اهـ
والتنقية فالمحررة المهذبة المنقاة قوله وسميت هذه
الابواب بابا بابا وهذا مثل علمته الحساب بابا بابا وتصدقت
بمالي درهما درهما ولا يغني اللفظ الاول في مثل هذا عن الثاني
بل يجب التكرار والتكرار في مثل هذا المراد به استغراق
الابواب والدراهم وفي نصب الثاني من المكرر خلاف فذهب
الزجاج الى انه تاكيد للاول والاول هو الحال وكانه راي
ان بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تاكيدا ولا يرد ان لما
الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان لك ان تقول انما
التزم ذكره وان كان تاكيدا لان ذكره لعارض على المعنى الذي
قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول وكان التقدير عنده بابا
سابق بابا او ذا باب ثم حذف المضاف كما صح عند الخليل
مررت برجل زهيرا على تقدير مثل وجاء زيد زهيرا على
ذلك عنده وعند غيره وذهب الفارسي الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل وقال الدماميني
لم يظهر لي وجهه فتامله والمختار انه وما قبله منصوبان على
الحال بالعامل للاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر

هذا طوحامض قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه
انما هو بالعطف على تقدير حذف الفا اي بابا فبابا لكان
وجها عاريا عن التكلف لان المعنى علمته الحساب بابا بعد
باب قال بعض المتاخرين وهذا هو المختار عندي لظهورها
في بعض التراكيب كحديث لتتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا
وقال ابو حيان والمنكر في هذا لابد له على انه اريد به رفع
الواحد بل الاستغراق بجميع الابواب ونحو ذلك **قوله** وهو
النسبة التامة بين الشيئين ليس للحصر كما هو ظاهر
قوله الباب الاول في شرح الجملة وذكر اقسامها واحكامها
وذكر يحتمل عطفه على الجملة والاضافة من اضافة الصفة
الى الموصوف اي في شرح الجملة وشرح اقسامها المذكورة المراد
بشرح الجملة وما ذكر معها بيانها والمشهور ان الظرفية في
امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان تمكن بغير هذه
الالفاظ فكان البيان يحيطها احاطة الظرف بالمظروف · السمور كالشمول ص
وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني في ظرفية المعنى لكونه
حاصلا له اخذا بجوانبه فلا يخرج طرف من اللفظ عن طرف
من المعاني وقال استاذ شيخنا او لكونه يتعقل اولا ثم يؤتى
باللفظ على قدره لا ازيد كما ان المظروف يحصل بعد الظرف
على قدره لا ازيد وقيل ونعم ما قيل ان الظرفية مجاز
عن الدالية لعلاقة ان المظروف دال على الظرف او في بمعنى
اللام والمعنى انه دال عليه وعلى غير المشهور من الوجوه لا حاجة
الي تقدير الشرح والبيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية · بالتبعية
ان شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او بالتبعية ان

شبه

بشبه الحالة التي بينهما بالحلول او عقلية ان شبه الصورة
المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ اي كانه فيه فاحفظه
والمراد بكونه في كذا عرفا انه المقصود فالنات منه على
ما حقق في محله ولا يضر اشتمال الباب الاول على غير الجملة
واقسامها واحكامها او المراد فيها وفيما يناسبها عرفا قوله
وفيه اربع مسايل من باب التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
امر اخر مثله فيها مبالغة لكماله فيها وهذا النوع امر جاير
في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف ويقال
في الكتاب عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من
استعمال البلغا لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله
ويتبع ذلك اي شرح الجملة ذكر اقسامها فان ذكر اقسامها
فيه شرح لها لان ذكر اقسامها يستدعي شرحها ويتوقف عليه
فقوله يتبع اي يتبع ذلك ذكر اقسامها واحكامها لان الحكم
على الشي فرع عن معرفته فهو اشارة الى انهما تابعان لشرح
الجملة فحقهما ان يتاخرا عنه فالاقسام متاخرة عنه لكن
ذكرت في الاولى واما الاحكام فذكرت متاخرة في المسايل
الباقية وان تقديم الاولى مشروعة والاحكام تابعة فلذا
ذكر ما يدل عليها متاخرا فليس ذكر الاحكام سهو واقسام الجملة
مثل الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى والمراد من احكامها
مثل عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما
ومثل كونها صفة او حالا او جواز الامرين قوله والمراد ه
بالاقسام الجزئيات لا الاجزا لكونها اسمية وفعلية وكونها
صغرى وكبرى وانما افاد المراد الى اخره وان كان معنى الاقسام

وفيما

حقيقة الجزئيات دفعا لتوهم ان المراد الاجزا لا الجزئيات وان كان
التقسيم حقيقة هي تقسيم الكل دون الكلي يقول السيد في
حاشية القطب قسم الشي ما كان مندرجا تحته واخص منه
قوله اعلم لا يخفى ان العلم بجميع ما في الكتاب مطلوب وتخصيص
طلبه ببعض المباحث للاهتمام به لما فيه من الغموض والخفا
قوله ايها الواقف على هذا المصراي ببصيرته اي المدرك
له واشار به الى ان الخطا في قوله اعلم عام وان كان الاصل
في الخطا ان يكون لخاص قوله اللفظ هو صوت يعتمد على شي
من المخارج المعلومة ان صدر من الانسان والمراد هنا اللفظ
حقيقة او حكما فيدخل المركب من الضمير المستتر فان المركب
ما هو في حكم اللفظ لفظا حكما قوله المركب هو ما فيه كلمتان
او اكثر قوله الاسنادي هو ما فيه اسناد وهو ربط احدى
الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم المتكلم بشي غيرهما
لم يبق للمخاطب انتظار تام لشي اخر فالمركب الاسنادي لا
يكون الا مفيدا فتقسيمه الى المفيد وغير المفيد لا يصح الا
باعتبار ان المراد بالاسنادي ما فيه اسناد في الحال او في
الاصل قوله وان غير المفيد اي وان اللفظ المركب غير
المفيد يسمى جملة فقط وقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفا تزيينا للفظ وكانه جواب شرط مقدر والتقدير
وان سميت اللفظ المركب غير المفيد بالجملة فانته عن تسميته
بالكلام قوله لوجود التركيب الاسنادي وقد تقدم ان المراد
بالاسنادي ما فيه اسناد في الاصل او في الحال ولا يرد على
ذلك نحو قايم ابوه من نحو قولك زيد قايم ابوه بنا على ان ابوه

فاعل

فاعل لان الوصف مع مرفوعه لا اسناد بينهما لا في الاصل ولا في الحال وفي شرح الحاجبية للرضي الفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة لذاتها ام لا كالجملة التي هي خبر المبتدا او سائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني التحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتملت على نسبة مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه حينئذ في معنى الفعل فتكون النسبة اصلية او وقع في مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه انتهى قوله ويعني اي نريد معشر النحاة المعشر جماعة من الناس كذا في الصحاح وبعض اهل اللغة يقولون ان المعشر هم الجمع الذين شانهم واحد كالانبيا والفقها والانس والجن وكل قسم من هاولا يطلق عليه والنحاة جمع ناح كغاز وغزاة وقاض وقضاة قوله في بحث الكلام اي في تعريف الكلام قوله ما يحسن من المتكلم انما قال من المتكلم ولم يقل من السامع لان الانسب اضافته الى المتكلم لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا وقيل المعتبر حسن سكوت السامع وقيل حسن سكوتهما قوله بحيث لا يصير

تفسير عار المعشر ماهو

مجسم

التابع منتظر لشي اخر اي انتظارا تاما معينا متجها كالانتظار الذي ينتهي مع المسند لغاير بذ فيه المسند اليه كزيد او مع المسند اليه بدون المسند و لغاقبنا الانتظار بالتاء المعتد ليدخل بحرد الفعل و الفاعل نحو ضرب زيد فانه كلام تام مع انه يبقي انتظار المفعول به و فيه و نحوهما لكن هذا الانتظار اقل من الانتظار المذكور فان قلت تعقل الفعل المتعدي امو موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية قلت قال السيد عيسى الصفوي الشريف استاذ مشايخنا ابن سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم معنى ما ذكر كما في المسند اليه بدون المسند فان الانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم معناه والحق في الجواب ان تعلق المتعدي انما يتوقف على تعلق شي ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل اصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لا و ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الارتباط ايضا فيكون الفعل مع المفعول كلاما تاما وهو باطل لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بنا الفعل المبني للفاعل كالاصل للافادة حتى لو بني الفعل للمفعول يكفي المفعول فافهم ذلك واحفظه فانك لا تجده لغيرنا واخرا افعل تفضيل من اخر اي تاخر معناه اشد تاخرا ثم صار يراد به المغاير قوله و بين الجملة والكلام عموم مطلق اي غير مقيد بجهة هو ما اختاره المص في المغني فقال والصواب الظاهر منه اذ شرطه الافادة بخلافها

وطهذا

ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة
اي والاصل في الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس بمفيد فليس
كلاما انتهى قوله ان الجملة اعم من الكلام يصدق بالاعم مطلقا
وبالاعم من وجه ومراده الاول لقرينة ما بعده والاعم مطلقا
هو الذي يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر وزيادة من
غير عكس والجملة كذلك قوله ولا ينعكس عكسا لغويا العكس
اللغوي تبديل الطرفين مع بقاء الامر الكلي فعكس الموجبة الكلية
موجبة كلية وقيد باللغوي لان العكس الاصطلاحي لا يتاتى لان
الموجبة الكلية تنعكس في الاصطلاح موجبة جزئية فعكس
كل كلام جملة بعض الجملة كلام وهو صحيح قوله الا ترى بمعنى
الابصار نزل المعقول منزلة المحسوس او العلم فترى
من راي بمعنى ابصر او بمعنى علم قوله من ملاحيته بتخفيف اليا
مثل كراهيته وطواعيته قوله لما قلناه وهو انه لا يفيد معنى
يحسن السكوت عليه قوله وهو التسمية بالجملة والاصل في
الاطلاق الحقيقة قوله ففي ذلك دليل على ما ادعاه من عدم
ترادف الجملة والكلام في كون ذلك دليلا نظر وانما هو توضيح
لما ادعاه قوله ورد على من قال بترادفهما كالزمخشري قال
الدماميني ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل ان كونهما
مترادفين راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة
والكلام في اصطلاحهم مترادفان وظاهر كلام بن الحاجب
الترادف فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا
لا يعد وهما فانه اصطلاح عمل به هاولا القوم ووقع المتواعليه
وما قاله المص اصطلاحا لقوم اخرين فليس توهيم اوليك

بل الفعلى اعتبارا واصطلاحه بناولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح حتى لا ينافى المشاحة فيه والتوهيم وباذكرنا اليه الزمخشري اختاره ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان قوله والفعلى من قال جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضى فانه كما تقدم قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج به الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد جواب القسم الذي فى الشرطية لانها قيد فى الجزا قال فجزا الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية انتهى لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من جملة الشرط والجزا لا الجزا وحده لان الصدق والكذب انما يتعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزا يظهر لك ذلك بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود بالجزا لم يتصور صدقه مع انتفا مدلوله فى الواقع بالكلية انتهى ثم مورد الصدق والكذب انما هو الربط بين الشرط والجزا فان قلت ان ضربني زيد ضربته وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة ولو لم يتحقق منك ضرب لان الربط بين المسند والمسند اليه لا يستلزم صدقه في المثال تحقق ضربته في وقت ما ضرب زيد فيلزم كذبه اذا لم يوجد

ضرب اصلا او وجد فی غیر ذلک الوقت وهو باطل قطعا
والذی یظهر ان محل الخلاف اذا کانت اداة الشرط حرفا
او اسما لیس مبتدأ واما اذا کانت اسما مبتدأ فان قیل ان
خبره جملة الشرط وجوابه او جوابه فقط فالکلام انما هو
المبتدأ او خبره وان قلنا الخبر جملة الشرط فقط فالکلام مجموع
مجموع المبتدأ او خبره وجملة الجواب علی هذا یحتمل ان تکون
کلاما اخری یحتمل خلافه فلیحرر فانی لم ار من تعرض لذلک
ویظهر انه یجی نظیر ذلک فی جواب القسم قوله ثم الجملة المراد
من ثم الترتیب الذکری لا الزمانی بعینه المهلة ولا یبدونه
ولجواز ان تکون ثم للاستیناف کما ذهب الیه الفرا وعلی
الاول یکون ما بعدها منصوبا بالعطف علی اللفظ ای ثم اعلم
ان الجملة قوله بالنسبة الی التسمیة ظاهر هنا ان انقسامها
الی الصغری والکبری بالنسبة الی الوصفیة وبه صرح فیما
یاتی والظاهر انه لا ضرورة الی ذلک لجواز ان یکون الجمیع
اسما وکان یقول تنقسم بالنسبة الی البداة باسم او فعل
الی اسمیة وفعلیة وبالنسبة الی وقوعها خبرا عن غیرها
ووقوع غیرها خبرا عن مبتدئها الی صغری وکبری فلیتامل
قوله ان بدئت ای فی الاصل او فی الحال بقرینة الامثلة
قوله باسم ای مسندا لیه او مسند قوله صریح ای ظاهر
غیر محتاج فی کونه اسما الی تاویل فیقابله المؤول وما قیل
ان الصریح یقابله الکنایة لا المؤول کما ان مقابل المؤول
الظاهر لا الصریح فذاک مصطلح اهل الاصول وما هنا مصطلح
النحاة قوله او الوصف الخ لکیفی به یقتضی انه حل الاسم فی

عبارة المص على مقابل الوصف وما بعده ولو اسقط البا من قوله
وصف وجملة وما بعده معطوفين على صريح لكان اولى لتكون
الاقسام كلها داخلة في عبارة المصنف قوله نحو هيهات
العقيق قال الرضي اعلم ان بعضهم يدعي ان اسما الافعال
مرفوعة المحل على انها مبتداة لا خبر لها كما في اقايم
الزيدان وليس بشي لان معنى قايم معنى الاسم وان شابه
الفعل فيصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه ليس
معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك
تسمع بالمعيدي مبتدا وان كان لفظه فعلا وما ذكر بعضهم
من اسما الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قايمة مقام الفعل
فلم تكن مبنية قوله ان بديت اي الان او في الاصل بفعل
اي ملفوظ به او مقدر يدل على ذلك امثلة قال في
المغني مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه ومقتضا
ان الفعل المكفوف لا عبرة به لانه ليس بمسند وانظر
نحو الا ما فان الاسم ليس فيه بمسند ولا بمسند اليه لان
الا التي للتمني لا خبر لها لا مذكور ولا محذوف واقتصر المصنف
هنا على تقسيم الجملة الى الاسمية والفعلية ولم يقتصر في
المغني على ذلك بل قسمها الى الظرفية ايضا قال وهي التي بديت
بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد او في الدار زيد
اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار
المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما انتهى وقد يقال ان قدرت
متعلق الظرف والجار والمجرور فعلا كانت فعلا وان قدر
اسما لم تكن جملة واما الشرطية فهي جملة فعلية في الحقيقة ه

قوله

قوله اكان مبنيا للفاعل ام مبنيا للمفعول ٢٣ اي اكان
مبنيا للاسناد للفاعل ام مبنيا للاسناد للمفعول قوله
قوله كقام زيد ويضرب عمرو واضرب ونعم العبد وكان
زيد قايما وقتل الخراصون المثال الاول للفعلية التي
فعلها مذكور والثاني مثال لما فعلها محذوف وجوبا
والثالث ايضا لما فعلها محذوف وجوبا قوله ٤ في التقدير
في الاول ضربت زيدا اضربه اي لان المقدر في الاول
مع عين ما ذكر ولا يقال فيما ذكر جمع بين المفسر والمفسر
وهو لا يجوز لانا نقول الممتنع الجمع بينهما في الاستعمال
الكثير اي في مجرد التقدير ولقايل ان يقول حين الجمع
لا تفسير وحين الحذف لا جمع قوله وفي الثاني ادعو عبد
الله فان قلت يا عبد الله انشا لا يحتمل الصدق والكذب
وادعوا عبد الله يحتملهما فكيف يكون التقدير ادعوا عبد
الله قلت قيل يا نايب الفاعل مناب ادعوا اذا كان مستعملا
في معنى الانشا مجازا وان كان خبرا بحسب لفظه قوله
ثم الجملة تجري فيه نظير ما تقدم فعلى الفا عاطفة يكون
التقدير ثم اعلم ان الجملة قوله الى صغرى وكبرى بحث فيه
في المغني فقال انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما
الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن
من قال كان صغرى وكبرى من فواقتها حصبا در على ارض
من الذهب وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على
حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد مردود ان من لا تقحم
في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل

افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا في
كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما
واسمع ما قام الا ابراي لام فعلي ذلك يخرج البيت
وقول الكوفيين وكذا قول البصريين فاصله صغرى
وقاطنه كبرى قوله عن مبتدا في الاصل يعني بان يدخل
عليه ناسخ من نواسخ الابتدا او في الحال يعني في حال
التكلم قوله والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة كذا في
المغني ثم قال فيه ماقرت به الجملة الكبرى هي مقتضى
كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة
بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه انتهى وقد يقال
تقسيم الاسمية الى كبرى وصغرى لا يمنع تقسيم الفعلية
اليهما و يمكن ان يوجه مقتضى كلامهم باضمار اراد والاسمية
ولو في الاصل او غالبا فليتامل ووقع في بعض النسخ
والكبرى هي خبرها جملة بدون ذكر الاسمية وفي المغني
قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة
احدها انا اتيك به اذ يحتمل اتيك ان يكون فعلا مضارعا
ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم
اتيهم عذاب وكل اتيه يوم القيامة فردا ويويده ان
اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتي وذلك
ممتنع على تقدير الفعل لها من همزة الثاني زيد في الدار
اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت
سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان
يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها الرابع زيد

قائم

قايم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وان يقدر فاعلا بقايم انتهى قوله وهو اي ما ذكر غلامه منطلق ولو قال وهما غلامه وابوه منطلق لكان اولى لان مثل هذا الخبر يجب فيه العطف قوله والمعنى غلام اخي زيد منطلق وذلك ان تقول الاولى ان يقال والمعنى زيد منطلق غلام ابيه قوله ان تضيف كلا من المبتدات غير الاول الى ضمير متلوه وذلك بان يكون كل مبتدا غير الاول مضافا الى ضمير يعود الى المبتدا الذي قبله ويكون هذا وخبره في موضع خبر ما قبله الى ان ينتهي الى المبتدا الاول نحو زيد عمه خاله ابوه قايم فزيد مبتدا اول عمه مبتدا ثان خاله مبتدا ثالث اخوه مبتدا رابع ابوه مبتدا خامس وقايم خبر المبتدا الخامس والرابط بين المبتدا الخامس وخبره ضمير مستتر فيه وهو وخبره خبر المبتدا الرابع والرابط بينهما الهاء من ابوه والمبتدا الرابع وخبره خبر المبتدا الثالث والرابط بينهما الهاء من اخوه والمبتدا الثالث وخبره خبر المبتدا الثاني والرابط بينهما الهاء من خاله والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الهاء من عمه ومعنى هذا المثال ابو اخي خال عم زيد قايم وتلخيص الوجه الاول لمن اراد فهم معناه ان يثبت المبتدا الاخير وخبره ثم يجعل بدل كل مضمر الظاهر الذي كان الضمير يعود عليه قوله والثاني ان تاتي بالروابط بعد خبر المبتدا الاخير وذلك

بان تذكر المبتدات مجردة عن ضمير مضاف اليه نحو
ان تقول زيد عمرو بكر هند ضاربته في داره من
اجله و تخبر عن المبتدا الاخير و تجعل المبتدا الاخير
مع خبره خبر المبتدا الذي يليه ثم تجعل هذا المبتدا
المتلو مع ما بعده خبرا عن المتلو الى ان تخبر عن الاول
بتاليه مع ما بعده و توتي بعد خبر المبتدا الاخير
بروابط على حسب ترتيب المبتدات في الذكر فتجعل
اول الروابط لاخر المبتدات والذي يليه من الروابط
للذي يلي الاخير وهكذا الى الاول فعلى هذا معنى المثال
هند ضاربته عمرو في دار بكر من اجل زيد فهند مبتدا
وخبره ضاربته والرابط الضمير المستتر والجملة
التي هي هند ضاربته خبر بكر والضمير المنعوت في ضاربته
يعود عليه و بكر وخبره خبر عن عمرو والعايد الضمير
في داره و عمرو وخبره خبر زيد والعايد الضمير في من
اجله و نحو زيد هند الغلامان العمرون جالسون عندهما
في دارها لاجله والمعنى العمرون جالسون عند الغلامين
في دار هند لاجل زيد واعلم انه لا يتعين الترتيب
المذكور اذا امن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان
احسنت اليهما عنده في دارها اليهما عنده قوله ومثله
في كون الجملة فيه صغري وكبري باعتبارين اى وفي
تعدد المبتدات وتعدد الجمل قوله اذ اصله لكن انا هو الله
ربي بوبده قراة الحسن لكن انا على الاصل قوله فحذفت
الهمزة بنقل الحركة اي حركة الهمزة من انا الى نون لكن

ثم

ثم حذفت الهمزة على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت
النون التي نقلت اليها حركة الهمزة وادغمت في نون انا
بعد ذهاب همزتها هذا ما قاله بعضهم ورد بان المحذوف
لعلة تقتضي الحذف بمنزلة الثابت الذي لم يحذف اصلا
ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع اذ الاصل هذا
قاضي بضمة على اليا علامة على الرفع وتنوين الصرف
لكن استثقلت الضمة على اليا بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان
اليا والتنوين فحذفت اليا لعلة الالتقا وبقيت الضاد
مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض
بالكسر والتنوين لان حذف اليا للساكنين اي لالتقائهما فهي
مقدرة الثبوت فتكون الضاد مكسورة اي حين اذ كان
المحذوف لعلة بمنزلة الثابت الوجود فيمتنع الادغام في لكن
انا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون لان الهمزة فاصلة في
التقدير وهي في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور
الادغام اصلا وغايته ما قيل انه لا يعتد بالعارض وهو اصل
مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل
الاحمر اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شيت ابقيت
الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شيت
حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز القراني
مذهب ورش ان يقرا الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف
وحذفها وعلى هذا قري لمن الاغنين بفتح النون من اعتبار السكون
اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقري في الشاذ لمن الاغنين
بادغام نون من في اللام اعتدادا بحركتها العارضة كما تقول في

لكن وما احسن قول الشيخ اثير الدين ابي حيان رحمه الله تعالى

امن جيمي عارض مربد ... يا حسنه من عارض ابيض

وظن قومي ان قلبي سلا ... والاصل لا يعتد بالعارض

قوله او بدونه يعني حذفت همزة لا لعلة موجبة للحذف بل لمجرد
التخفيف قوله وتلاقت النونان اي نون لكن ونون انا فادغم نون
لكن في نون انا قوله في قراءة ابن عامر باثبات الف انا وصلا ووقفا توهم
انه لا ادغام في قراءة غير ابن عامر وليس كذلك بل الادغام ثابت ايضا
في قراءة غير ابن عامر كابي بن كعب والذي يختص باثبات الالف
وصلا لا اصل الادغام قوله والذي حسن ذلك وقوع الالف عوضا
عن همزة انا تثبت في الوصل وفي الوقف فكذا عوضها وفي كون
الالف عوضا توقف وبعضهم قال الفا ابتثبت في الوصل لاجل
الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب لتضاد واما اثباتها
في الوقف فظاهر واما غير ابن عامر فلا يثبتها الا وقفا قوله
ولا كقيل لكنه الخ وقال بعضهم وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس
لكن المشددة لوجهين احدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع
الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشان ليكون اسم
لكن ويكون هو الله ربي خبره لان حذف ضمير الشان المنصوب بغير ان
المفتوحة المخففة ضعيف بل قال الرضي في بحث حروف الفا المحبوب اذا
كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشان الا بعد ان المخففة وان واخواتها
ضرورة وثاني الوجهين انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد
لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة قوله وقد تسامح المصنفون الخ فيه تامل لا يخفى
قوله ولكن حرف استدراك اي حرف معناه الاستدراك اي التدارك وهو
المخففون برفع التوهم الناشي عن الكلام السابق مثل ما جاءني زيد لكن عمرو اذا توهم

المخاطب

المخاطب عدم مجيء عمرو وايضا بناء على مخالطته وملابسته بينهما وفي
المفتاح انه يقال لمن توهم ان زيدا جاء دون عمرو فيا لهم وضعوها
للاستدراك ومغايرة ما بعدها لما قبلها فاذا عطف بها مفردا
فهو لا يحتمل النفي فيجب ان يكون ما قبلها منفيا فيحتمل النفي فيكون
ما قبلها مثبتا فيلي اختلاف الكلام من سوا كان المنفي هو الاول
او الثاني ولا يخفى الا ان المراد اختلاف الكلامين نفيا او
اثباتا من جهة المعنى سوا كان مختلفين لفظا نحو جاني زيد لكن عمرو لم
يجي او لا نحو سافر زيد لكن عمرو حاضر **قوله** الجمل التي لها محل من الاعراب
فيل العبارة الظاهرة ان يقال لها اعراب محلا لا ما ذكر ولعل
ما ذكر يؤول الى ما قلناه ام لا محل تامل انتهى فوجه ما تقدم ان
محلها ليس هو الاعراب وانما الاعراب فيه وحقه وقد يقال قوله
من الاعراب على حذف مضاف اي من محال الاعراب اي لها محل هو بعض
محال الاعراب ومن للتبعيض على هذا ويجوز ان تكون للبيان اي لها محل
هو الاعراب ويحمل الكلام على المبالغة وتنزيل الاعراب للوقوعه بمحلها
منزلة محلها تامل **قوله** وهي سبع على المشهور قال في المغني تنبيه
هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروه
والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند
اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الاية قال ابن خروف من
مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة المسند اليها في موضع نصب
~~نصبا في محل~~ على الاستثنا المنقطع وقال الفرا في قراءة بعضهم فشربوا
منه الا قليل منهم ان قليل مبتدا حذف خبره اي لم يشربوا وقال
جماعة في الا امراتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر وليس من
ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الجملة هنا حال من احد

قوله بالرفع قرا بها ابو عمرو وابن كثير

[illegible] او صفة لمصدر او الخبر وكل منها [illegible] ذكره [illegible]
في الاصل نحو [illegible] الطعام [illegible] بدل الا بفعل
الخبر [illegible] وكل ذلك قد ذكرنا ما انا بينه فنحو سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم [illegible] انذرتهم مبتدا و نحو تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه اذ لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر
تسمع [illegible] الجملة بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال
[illegible] المصدر وان لم يكن معها حرف سابك
واختلف في الفاعل و نائبه هل يكونان جملة اولا فالمشهور المنع
مطلقا واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل
الفرا وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا
ووجد معلقا عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وحملوا
عليه ثم بدا لهم الاية ومنعوا يعجبني يقوم زيد واجازهما هشام
وثعلب واختيار لقوله وما راعني الا يسير بشرطه ومنع الاكثرون
ذلك كله واولوا ما ورد منه مما يوهمه فقالوا في بدا اضمير البدل
ويسير وتسمع على اضمار ان واما قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا
قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس
من باب الاسناد الى الجمل لما بينا في غير هذا الموضع انتهى والاشارة
بالمشهور الى ذلك قوله الواقعة خبرا تشمل الانشائية نحو زيدا اضربه
فهي في محل رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل في محل نصب لقول مضمر
هو الخبر بناء على الانشائية لا تكون خبرا قال في المغني وقد مر ابطاله ولا
تخفى ان اضمار القول لا يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا
فيكون المحلي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر اقول

فيه

[illegible] فيكون [illegible] رفع [illegible] فلا يقبل المبتدا
[illegible] الجزاني [illegible] محلها [illegible] او [illegible] الوضع
[illegible] على المبالغة والمراد بالموضع المحل [illegible]
في باب المبتدا انما وان اعملها [illegible] في الرفع قيل قد
[illegible] عليه بابان اخران احدهما لا التي لنفي الجنس فان خبرها قد يكون
جملة ومحلها رفع نحو لا رجل [illegible] المشبهتان بليس
فان خبرهما قد يكون جملة ومحلها نصب [illegible] في انتصاره على ما ذكر
من الاقوال الاربعة انتهى ويحتمل انه اراد بباب ان باب الحروف
الناصبة الاسم الرافعة الخبر مطلقا ليشمل لا النافية ويحتمل انه
اراد به باب الاحرف الستة فقط ولا يضر اسقاطها لان اثبات
هذا الحكم لباب ان لا ينافي ثبوته لغيره خصوصا وحكم ذلك الغير على
الاجمال مفهوم من قوله احداها الجملة الواقعة خبرا وان لم تقع
مبتدا خصوص كونه مرفوعا والمراد بباب كان وكاد الكلمات التي ترفع
المبتدا وتنصب الخبر فيدخل فيه ما ولا المشبهتان بليس ويجوز ان
يريد الافعال المخصوصة فقط ولا يضر خروج ما ذكر لان حكمهما على الاجمال
مفهوم من قوله السابق خبرا **قوله** والفرق الخ بمعنى الفارق او على الواقعة خ
ظاهره اي بمجيء من وجوه من مجيء العام في الخاص بمعنى بحقيقته فيه والتقدير
على الثاني يحصل من وجوه **قوله** على الاول في الباب الاول فعلى بمعنى
في كقوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين **قوله** وعلى
الثاني اي وفي الباب الثاني **قوله** محلها اي غير منسوخ الاعراب **قوله**
يلتفي الحاد الذهن من الحكم والتردد فيه المراد بالحكم الايقاع والانتزاع
اي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة والضمير في التردد
فيه راجع الى الحكم بمعنى النسبة فاندفع ما قيل لا حاجة الى ذلك

ذو الرمة [illegible] بعد قوله تعالى [illegible] الاحكام [illegible] فسّلوا [illegible]
المعنى [illegible] خلوه من [illegible] [illegible] ما ذكرهن الوجه الحا الخوص
[illegible] الخبر في الا وفي المنكر [illegible] على انكاره منزلة عدمه
وفي الناني في غير [illegible] منزلة المنكر [illegible] في [illegible]
في [illegible] [illegible] اشتدا نكاره فيراد في المنكر
المولد [illegible] وما كادوا يفعلون قال ابن مالك في شرح الكافية قد
اشتهر القول بان كاد اثباتها نفي و نفيها اثبات حتى جعل هذا
المعنى لغزا ٭ انحوي هذا العصر ما هي كلمة جرت في لساني جرهم وثمود
اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود ٭
ومراد هذا القايل كاد وحق زعم هذا القايل بمصيب فان حكم كاد حكم
ساير الافعال وان معناها منفي لو اصحبها حرف نفي وثابت اذا لم
يصحبها فاذا قال قايل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكا فمقاربة
البكا ثابتة ونفس البكا منتف فمعناه لم يقارب البكا فمقاربة البكا
منفية ونفي البكا منتف انتفا البعد من انتفا به عند ثبوت المقاربة
ولهذا كان قول ذي الرمة ٭ اذا غير النأي المحبين لم يكد ٭
رسيس الهوى من حب مية يبرح ٭ صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير
حب يعني كل محب لم يقارب حبي التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه
فهذا ابلغ من ان يقول لم يبرح لانه قد يكون حبي التغير غير بارح
وهو قريب من البراح فكذا قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها
فهو ابلغ في نفي الرؤية من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب
الرؤية بخلاف من لم يقارب واما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت
الاخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعدا من ذبحها غير مقاربين

قوله

وقال الاعلم [illegible] ذو الرمة

من الله تعالى واوضح بل الامر بالى العلم انتهى فذكرها قرينة تدل على
ثبوت الخبر بعد انتفائه في انتفاء القرب منه ولانتافيض من انتفاء
النفي في وقت وثبوته في وقت اخر قوله فعلها مضارع وذلك ليدل
على الحال والاستقبال فيناسب افعال هذا الباب لان بعضها يقتضي
استقبال الخبر وقربه وبعضها يقتضي الشروع فيه
لا يجوز اقترانه بان المصدرية لانه يمتنع حمل الحدث خبرا عن الذات
وهذا واضح اذا كان اسمها اسم عين وكان الكلام انشاء واما لو
كان اسمها ليس اسم عين نحو كاد الراي ان ينشأ فلا يمتنع اقترانه
بان وكذا في النفي نحو ما كان زيد ان يقوم فانه لا يمتنع فيما يظهر
فليتامل ويتعين تاويله بمصدر او المصدر بوصف او بوصف يصدق
على اسم كان وانما قيد قوله المصدر بالوصف المذكور ليصح الاخبار
به وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة فلا يتاتى
فيما نحن فيه من ذلك واما قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان
قوله انه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين وهو الصحيح لانه
كثيرا ما ياتي على صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول
اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا او وجه شبهه
بالمفعول ان هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبه
ضرب قوله انه مشبه بالحال عند الفراء يرد بما يرد به قول
الكوفيين قوله والثالث حال عند بقية الكوفيين يرد بما
ذكر من اطراد وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضلة اذ
لا يستغنى عنه واعترض الكوفيون قول البصريين بانه لو
كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
قوله ويجوز في خبر كاد لا يخفى ان الحرف المصدري يخرج ما

بما اقترن به من الجملة الى الافراد بل يبطل احتمال وقوعه جواب شرط
او قسم او خبر عن جثة فالوجه ان يقال اذا كان خبرها فلا يجوز
اقترانه بان المصدرية واللازم ممتنع واجيب بان المفعول قد يكون
جملة وذلك بعد القول وفي التعليق ولما الظرف وشبهه طلبا للخبر
انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد وبعبارة اخرى لاجيب
بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال زيد عمرو فاضل والمجرور نحو
مررت بزيد والظرف اذا اتسع فيه فهي باصطلاحه للمخبر باتفاق النحويين
والواقعة مفعولا الظاهر ان مراده مفعول به بقرينة الامثلة
المذكورة بعد فلا يكون اطلاقا في محل التقييد لانه في حكم المقيد
كذا فيتعين وكذا ان تقول لا حاجة الى قرينة الامثلة المذكورة لان
المفعول لو اطلق لا يراد به الا المفعول به كما ذكره المصنف في المغني
وكلام الشارح محتمل الاول ان تقع محكية بالقول قال في المغني
وفي المحكية بالقول مذهبان احدهما انها مفعول به والثاني انها
مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد زيد القرفصاء فهي نوع
خاص من القول وهذا اختاره ابن الحاجب وقال الذي غر الاكثرين
انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم كما في علمت لزيد قائم
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى
والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما
يخبر عن زيدا من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال
فانه لا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية
النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول
وملفوظ وفي المغني ايضا قد تقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول
فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت ان لان المعنى اول قولي

يعلم

يخبر عنه

هذا

معلق للفعل عامل الجملة بحليته المفعول بحل لعالا في على وبعمرا فهاني موضع له
بسبب بالقول فيبقى المسند للاخر لعقد موجودا وثابت وتقدير المؤذن
مستغنى عنه بل هو مفسد لان القول انما انما يحكي اعتبارا والكلام الحكي
فلا اعتبار الحروف الهمزة فيعتقد الكلام على تقديره الاخبار بان وخبر
لاول ثابت ولينتفي بعهوده ان تعبير الكلام عن ثابت للنهي الا ان
يقدر اول زايدا او النصب بان الخبر به وضع العرض في ابطل في
التقدير المذكور والصواب بخلاف فوقها ان فيحمل فالمعنى محل الكلمة باي
عبارة كان انتهى **قوله** ومحلها النصب محله التشبيه للواقعة مفعولا
به اذا لم تنب عن الفاعل نحو واذا قيل ان وعد الله حق فانه محل
رفع وقد يقال لا حاجة للتقييد المذكور لانها اذا نابت عن الفاعل
لا يكون مفعولا وان سميت مفعولا فباعتبار ما كان وعبارته في
المغني الثالثة الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل
وهذه النيابة مختصة بباب القول **قوله** يقال هذا القول الذي كنتم
به تكذبون لما قد بينا من ان الجملة التي يراد بها لفظها فتنزل
منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق
نحو علم اقام زيد وجاز هذا ولا وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين
لكم كيف فعلنا بهم وظهر او لم نهد لهم كم اهلكنا الى ان قال والصواب
خلاف ذلك وعلى قولها ولا فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة
الواقعة فاعلا انتهى ما اردناه منه **قوله** على الظرفية اي لاجل
كونه ظرفا لان النصب علامة الظرفية **قوله** اقرب ما يكون العبد
العبد من ربه وهو ساجد اقرب مبتدا وما مصدرية ويكون
العبد من ربه صلته وما وصلتها في محل جر بالاضافة اي اقرب ما
اكوان العبد من ربه وخبر المبتدا محذوف وجوبا لسد الحال مسده

الجمل اصل اذ لجملة التي هي مسابحة الا بتي على الجملة من العهد الفعل بالمراد من ضمير الصيد المستتر في كان ان المحذوف في قوله فيها كثير ان قد وذلك لان المفعولين لا علق وحد الحكاية يقع في قوله في المسند الا يكون جملة لعلة السابق في التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا الجملة مقدر ان تكلم او ان والمص بعد ما ذكر بعدم ولحضر لقوله بعد عن محبته قبله ولا يعلقه نحو زيدا ظننت قائما لكن تضمنه ان بحيثيته بعده يبطل العمل في الجزئين سواء كان المعلق قبل الجزئين او الثاني فقط وهو قول ضعيف قال الرضي وقد اصدرت المحل المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما انتهى وظاهر قوله فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول انه يعلق عن المفعول الثاني وهو مخالف لما نقله المص عن صاحب الكشاف كما سيأتي ه التنبيه عليه وكان مراده بقوله لاتفاقهم على النصب تعين النصب وامتنع الرفع وفي المغني ان التعليق انما يكون بالنظر الى ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد مفعوليه مع امتناع عمل العامل فيما هو ساد مسد المفعولين لواحد من المعلقات اما بالنظر الى احد المفعولين
فلا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجي الاسم
ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت لزيد منطلق نص على هذا الزمخشري في سورة تبارك الملك واقره عليه المص في المغني وقال صاحب التقريب

لامتنع

لانفع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا واعترضه الطيبي بقوله تعالى ثم
لننزعن عن الاية قد وقع فيه على قول الخليل جملة الاستفهام مفعولا اولا
فينبغي ان يجوز ذلك في المفعول الثاني وفيما قاله الطيبي نظر
لما كان العامل من باب علم او من غيره قال في المغني لتعليق غير مختص
بباب ظن لهو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت الجملة الى ~~ثلاثة~~
هزه ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم
يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسئلون ايان
يوم الدين لانه يقال فكرت ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت
هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى
طالبة له على معنى ذلك الحرف ثم قال والثاني ان تكون في موضع المفعول
~~قوله~~ نحو عرفت من ابوك وذلك انك تقول عرفت زيدا وعرفت من
ابوك لذا اردت علم الة المعنى عرف والثالث ان يكون في موضع
المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى لنعلم اي الحزبين احصى
ومنه سيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق
لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ومحصول الجملة الفعلية في محل نصب لفعل العلم انتهى قوله اي
من معنى الاستفهام علق عنه لنعلم وامدا مفعول احصى بناء على انه فعل
ماض ولما لبثوا حال او مفعوله وقيل انه المفعول واللام مزيدة
وما موصولة وامدا تمييز **قوله** واحصى خبره اي وجملة احصى
خبره لا الفعل وحده **قوله** على الاصح وذلك لان اسم التفضيل
لا يصاغ الا من ثلاثي مجرد على الاصح ثم ذا بنه قال في المغني الجهة الثا سعه
لن لا يتامل عند ورود الشبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى
ذهنا وعمرو احصى ما لا فادة الاول على ان احصى اسم تفضيل والمنصوب

تمييز مثل احسن وجها والثاني على ان احصى فعل ماض والمنصوب
مفعول مثل واحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول بعضهم في احصى لما
لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط
المنصوب بعد افعل كونه فاعلا في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال
زيد اكثر مال انتهى وقيل احصى اسم تفضيل من الاحصاء بحذف
الزائد لقولهم هو احصى للمال وافلس من ابن المذلق والمنصوب
بفعل دل عليه كقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا **قوله**
والنظر اي اصطلاحا هو الفكر عرفوا الفكر بانه حركة النفس في
المعقولات اي انتقالها فيها انتقالا تدريجيا قصديا لكنه هنا مستعمل
في بعض معناه لقوله في حال المنظور فيه المناسب اي في طلب حال
المنظور فيه المناسب للمطلوب من بين احواله وقال بعضهم في
التعريف ليؤدي الى المطلوب ولو بحسب الظن ولا عنقا فيتناول
النظر الفاسد ايضا الى المطلوب من علم تصوري او تصديقي او ظن
او وهم ولو اكراه لحركة التي من شانها ان تكون لاجل التادية الى المطلوب
فيشمل التعريف الحركة في ثاني استدلال لين على مطلوب واحد اذ هي
ليست للتادي لحصول التادي اليه بالحركة في الاستدلال الاول
ويمتنع تحصيل الحاصل والحركة في استدلال قصد به الزام
الخصم واسكاته فقط لا التادي المذكور فان كلتاهما تين الحركتين
من افراد النظر اصطلاحا كما هو ظاهر على انه يمكن حمل المطلوب
على ما يعم غير العلم والظن ايضا كالتفات الجديد والزام الخصم
واسكاته فقط لا التادي المذكور ويخرج بالتدريج الانتقال فيما
الدفعي كالحدس وهو الانتقال من المبادي الى المطالب دفعة وان
خرج بالقصدي ايضا بناء على انه لا يكون قصديا والقصدي غيره

النظر والفكر

كالانتقال

تقف

كل انتقاد فيما يتوارد من نحو العفو فدل الاختيار كما في المنام بل لا يجي ولهذ
فهما فلذلك قل يكون نظرا وبالعفو لان حركة النفس في المحسوسات
يجي حيلا لا فكرا ومزج بالنوعي ثم لا يكون للنادرة فلا يجي نظر
الى وان ادى فابين ذكر بعض بعض النظر ادراكه
استعمل بفي يكون بمعنى الفكر وبالى بمعنى الرؤية وباللام بمعنى الرحمة
وبعلى بمعنى الغضب وبين بمعنى الحكم كقولك نظر بين القوم انتهى
قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم في عبارته مسامحة اذ حقه ان
يقول نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم من قوله هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وكذا الحال في نظاير الاتية لكن الائمة كثيرا ما يتسامحون
اتكالا على ظهور المعنى المراد قوله يوم هم بارزون بدل من قوله
يوم التلاق او عطف بيان قوله عدم تنوينه لا يقال عدم تنوينه
لا يدل على الاضافة لجواز ان يكون للبناء لان هذا منع لا يضر لانه انما
يكتفي اذا اضيف على انه يجوز ان يريد بقوله عدم تنوينه ما يشمل عدمه
للبناء فيشمل الامرين قوله لما الوجودية انما قيدها بذلك احترازا
من لما الجازمة والاستثنائية وسياتي استعمالها لذلك لانها
لهذين المعنيين حرف بالاتفاق فلا يمكن اضافتها قوله الدالة على
وجود شي لوجود غيره اي فيما مضى نحو لما جاءني اكرمته ربطت فيما
مضى وجود الاكرام بوجود المجي قوله عند من قال باسميتها اما من
قال بحرفيتها فلا يمكن عنده اضافتها قوله واستحسنه المص في المغني
بل وغير المص ايضا وذلك لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة
وعلى هذا فعاملها جوابها ورد بان جوابها مصدر بما النافية
واذا الفجائية مع ان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ورد ذلك في مالك على
هذا القول انها بمعنى الشرط وهو ظاهر كلام المص ونظر فيه لبعضهم

بالهما انما هي دالة على محل الوقت عند الفعل بالجملة فهي ان تلحظ اخرى
جملتين باخرى عند الفاعل بالحرفية قال في بعض اجوبته انا قلنا لما انما
زمن جاء كم بقيته من للفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثاني
بل ان الثاني [illegible] وجود الاول وهل ذلك التسبب عقلي
او نظري لا تعلق لا تعرض في اللفظ لذلك انتهى ولا يورد انه
ولا يخفى انه لم يورد في هذا التوضيح سوى مجرد دعوى لا تشفي
[illegible] ابن مالك وقد افصح المصنف كغيره بتصحيح مذهب سيبويه
من انها حرف واستدلوا على ذلك بامور واما رد ابن خروف على
مدعي الاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا
قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في
الامس فاجاب عنه المصنف بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته
والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان تبين اني كنت قلته ما
فكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك واما تقويته
ابن مالك القول بالظرفية لقول الشاعر

اني لا رجو محرزا ان ينفعا ۔ اياي لما صرت شيخا خلعا ۔

لان هذا بمعنى حين فقد نوقش فيه باحتمال ان يكون من قبيل ما حذف
فيه الجواب اي لما صرت شيخا رجوت ذلك **قوله** بزيادة الميم في الاولى
يشعر بان بينما اصل بينما وتنافيه ما سياتي وقال الرضي وزادوا عليه
ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولد
الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف
عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا انتهى وسياتي
في مبحث اذا الكلام على عامل بين **قوله** باضافتهن اليها ظاهر هذه
العبارة ان الاضافة وهي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار

تابينهما

بانهما عاملان في المضاف اليه وهو بعيد لقول ثلاثة والقول الثاني ان العامل فيه الحرف المقدر واليه ذهب الحلف والثالث ان العامل المضاف واختاره بن مالك وغيرهما وقد تقدم ذهاب ابي حيان ان القول الاول ضعيف واجيب بان التعلق في الاول ما هو من السببية فتكون الاضافة سببا لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لجواز ان تكون سببا اعم من كونه عاملا واعم لا يلزم صدقه بالخصوص معين ويمكن الجواب ايضا بان الاضافة قد تطلق بمعنى المضاف واضافة الى المضاف هو هذه المذكورات وليس في عبارته حصر الجملة المضاف اليها في الواقعة بعد ما ذكره فلا يرد ان منها الواقعة بعد اذ قال بايه تدعون للخيل شعثا هذا قول سيبويه وزعم الفارسي انما تضاف للمفرد حواية ملكه ومنها غير ذلك كما بينه الصرف وغيره **قوله** جواب الشرط الجازم اعترض بانه لا يخلو اما ان يقدر اداة شرط او فعل شرط فان كان الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست بجواب لاداة الشرط وانما هي جواب لفعل شرط وان كان الثاني فقوله جازم ينافيه لان الجازم انما هو الاداة لا الفعل الا ان يقدر الاول وتكون جملة الجواب جوابا للاداة على جهة التجوز فان كانت في الحقيقة جوابا للفعل والعلاقة ما بين الاداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة قوله جازم ويجاب ايضا بانه اراد بالشرط فعل الشرط واعاد الضمير من جازم عليه بمعنى الاداة فيكون من باب الاستخدام لكن انظر هل هذا يقدح في الربط بين الصفة والموصوف اذ صار ضمير الصفة لغير الموصوف حقيقة **قوله** اذا كانت مقرونة بالفا قال في المغني والفا المقدرة كالموجودة لقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد ان قمت اقوم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الاخر انه على التقديم والتاخير فيكون

فيكون ويتصل الجواب بنفسه نحو فان يعثر انهما ... قوله نحو زيدا
ان تجي اكرمه وسياتي بعد ذلك ما له تعلق بذلك ... بالادلة ان
تعم اصنافه في النسبة الى ادوات الشرط الجازمة فلا يقال انها قرنت
باذا الفجائية لعدم اذا الشرطية نحو قوله تعالى فاذا اصاب به من يشا
من عباده اذا هم يستبشرون ... ولقد قرى بجزم يذرهم قال في الكشاف
لانه قيل من يضلل الله لا هادي له احد ويذرهم قوله عطفا على محل
الجملة قال الشيخ عز الدين فيه بحث اذ يلزم منه عطف المفرد الذي
هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على الجملة
التي هي جواب الشرط وعطف المفرد على الجملة ممتنع اللهم الا ان يقال
الجملة المعطوف عليها لها محل باعتبار وقوعها موقع فعل مجزوم فكان
العطف في الحقيقة على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد على المفرد
في الحقيقة انتهى وقرى ويذرهم بالياء والنون والرفع على الاستيناف
قاله في الكشاف وفي اعراب المنتجب اما القراءة بالياء فموافقة لقوله
تعالى من يضلل الله واما النون فعلى اخبار الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع
للعظمة وفي قوله على محل الجملة تسمح لان المعطوف عليه انما الجملة
قوله بجملة لا هادي له كان ينبغي ان يقول بمحله فلا هادي له لان
الذي في كلام الجماعة ان الفاء وما بعدها في محل جزم قوله بجملة
هم يقنطون في محل جزم الاولى بجملة اذا هم يقنطون في محل جزم
قوله فاما نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل
وحده اشارة الى جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ان يقال انتم
قلتم ان الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم انما يكون لها محل وهو
الجزم بشرط ان تكون مقرونة بالفاء او باذا الفجائية وقولهم ان قام
زيد قام عمرو جملة الجواب فيه مجزومة محلا ولم تقترن بالفاء ولا

باذا

باء الالقا الجانبية وحاصل الجواب ان يقال لا نسلم ان الجزم محكوم
به للجملة باسرها بل للفعل وحده قوله باسرها اي بجميعها فان الاسر
القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير بقيده فقد ذهب
بجميعه قوله وهذا القول لا يخفى بحث لانه استيضاح على المدعي
بما هو من افراده فالدور لا يقال الحكم بهذا الفرد انما يثبت على
تقدير ثبوت المدعي وقد استوضح عليه به وقد يقال سمع الفرد الذي
استدل به فليس حكمه موقوفا على معرفة القاعدة وانما سمع من العرب
واخذ يقيس عليه والحاصل انا لا نسلم توقف ثبوت الحكم في هذا الفرد
على ثبوت هذه القاعدة لامكان ثبوته بالسماع من العرب فيكون ه
الحاصل انه يصح هذا القول فهو لا صحيحا ثابتا بالسماع فتثبت هذه
القاعدة تامل ويجاب عنه بنظير ما تقدم قوله عنوان البحث الاتي
اي ترجمته لان عنوان الشي ما يدل عليه وقد يطلق العنوان على
حكم يكون ظاهرا في نفسه وان لم يعلم من الكلام السابق اجمالا ولا
تفصيلا قوله ما محل اقوم اي مع الضمير المستتر فيه قوله
هو دليل الجواب اي لا عينه قوله وقيل هو اي اقوم نفس الجواب
الي اخره قال الرضي اذا كان الجزا مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك
الجزا وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب
الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فان لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب
وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية
التقديم واما لنية الفا قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين
مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال لتعين
عمل ان وضعوا في هذه الصورة عن جزم الجواب القاضي بينها
وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزا فتكون

الاداة جازمة لشي واحد فهو الشرط تقديرا كما يجزم بالباقر الجواب عملا واحدا اي معمولا واحدا اكلم فلبا فلا ما امر او ما امر ما لنهي قوله محله مع المبتدا الجزم لو قال محله هو والمبتدا الجزم لكان اخصر واظهر والحاصل ان الاسلم يتوقف ثبوت الحكم في هذا الموضع على ثبوت هذه الفاء عنه ما امكان ثبوته بالسماع من العرب فيكون الحاصل انه يصح هذا القول قولا صحيحا ثابتا بالسماع قوله ويظهر اثر ذلك في التابع الخ قال في المغني فعلى الاول لا يجوز الجزم وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالفعل بالعطف على محل الفا المقدرة وما بعدها فقول الشارح وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف ولتبعد لذلك الجزم اي ان قدر العطف له على محل الفا المقدرة وما بعدها الى اخره وترك الكلام على الثالث لشدة ضعفه وعلمه من الثاني قوله التابعة لمفرد الخ اعلم ان التابعة لمفرد لا تنحصر في المنعوت بها فهو كذلك قال في المغني الجملة التابعة لمفرد والمبتدا الظاهر ان اقتصاره على النعت لا ز بدليل انه مثل في التوضيح للرفع الضعيف لكون الشرط مضارعا بقوله طلحة ومفهوم قوله لم يجزم لفظه الفا جزمت محله قوله فلا تعمل في الجواب مع بعده قد يعرف بانه انما لم تعمل في لفظ الماضي لبنائه وهذا المعنى مفقود في المضارع الا ان يقال عدم العمل في القريب ولو لمانع مفقود في البعيد لا يناسب فقد العمل في البعيد لانه يستقبح ظاهرا وصورة قوله لكونه ماضيا فقضية هذا التعليل خروج المضارع المبني وفيه نظر قوله ولقعد اخوك الخ له فيه نظر ان المعطوف عليه اقوم وحده والذي في محله جزم انما هو جملة اقوم مع المبتدا المقدر كما صرح به الا ان يقال لجزء ما في محل الجزم والوجه ان يكون قال العطف على محل الجملة لا على الفعل وحده كما

تقدم نظيره

نظيره فيه التابعة للمفرد اخ لقصران التابعة للمفرد لا تنحصر في ذلك
المنعوت بها وهو كذلك قال في المغني الجملة التابعة لمفرد على
ثلاثة انواع احدها المنعوت بها ولها ثلاثة احوال ما ذكر هنا والثانية بيّنة
المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو
عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها او قدرت
الواو واو الحال فلا تبعية والمحل نصب والثالث المبدلة لقوله تعالى
ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة
وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز
اسناد يقال الى الجملة كما جاز اسناد قيل ان وعد الله حق هذا كله
ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى
ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال المكذبون
الماضون لانبيائهم وهذا الوجه الذي بدا به الزمخشري فالجملة
استيناف وذلك في باب التنوين لبدل اي خاصة كما في المغني
واعترض ان هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قائم ابوه فان الجملة
الثانية في محل رفع على انها تاكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها
محل وليست في باب النعت ولا في باب البدل **قوله** ولو قدرت
العطف على الاسمية لم يكن للمعطوفة محل اي جعلت ومثله ما اذا
قدرت الواو للاعتراض بناء على القول بان الاعتراض يكون في
اخر الكلام **قوله** وكانت قد فيه مضمرة ونظير ذلك قوله تعالى او
جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف
سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى
ان حصرت لم تقع هاهنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي
جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر

يكون موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كانت ماضيا يجب تقديرقد
لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القايمة
مقامه وما ذكر مذهب البصريين فانهم قالوا ان قد انما يجب في الماضي
المثبت الواقع حالا اذا لم يوجد الواو فيه كذا ذكره الحديثي ثم ما
ذكره المص من تقدير قد مع الواو مخالف لما ذكره الحديثي واعلم
ان وجوب تقدير قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا
فالاكتفا بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا
اكرمني لانه بتاويل الا مكرما **قوله** لتقرب الماضي من الحال فيه بحث
لان قد تقرب المقارنة بالبال لا المقارنة ما يكون المطلوب في الحال
هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقارنة
بمنزلة المقارنة فان القريب من الشي في حكمه وكذا اطلق الان على
الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ
قد يقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون المقارنة بمنزلة المقارنة
والكلام بعد لا يخلوا عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال
حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه وكذا قال السيد الجرجاني اذا
قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجي متقدما عليه ولا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا
دخلت عليه قد قربته من المجي وتفهم المقارنة بينهما وكان ابتدا
الركوب كان متقدما على المجي لكن مقارنته كيف ولو كفى المقارنة
في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا **قوله**
المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة
الى المجي متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فلتفهم المقارنة من جهة
قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمه كما ذهب

اليه

البيه الكوفيون لغيرلو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل الماضي المثبت
وقع حالا بدون قد لا يمكن ابدا المناسبة بان المقارنة في جا زيد
قد ركب تفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جا زيد ركب
من الثاني لا غير مع وجود قوة الدلالة عليه لكن في نحو ركب ولد ذكر
قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتامل وفيه اشكال
ايضا وهو ان الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي
ولتقرب قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال مع العامل
ماضيين ولفظ قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم
وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددها كما في قولك جا زيد في السنة
الماضية قد ركب فرسه واجاب عنه السعد في المطول بقوله وها هنا
ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر
الى العامل ولفظة قد انما تقرب من حال التكلم فقط والحالان
متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الحالين
الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وفي قولك
جا زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة
الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ
قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان
التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكثر
منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلا اصدقه في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد ايانه التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال
التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان
التكلم وانما متباينان حقيقة انتهى ما اوردناه منه وقال
حفيده واجيب عنه بان النحاة صرحوا بان ما بعد حتى مستقبل

بالنظر الى ما قبله وان كان ماضيا بالنظر الى زمان التكلم كقولك
نحن نعوذ والحاليه والاستقباليه فيما اذا جعلت
قيودا بالنسبة الى العامل المقيد لها لا الى زمان التكلم فاذا قلت
جائني زيد راكبا ثم عد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء
للمقارنة فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة
اقول فيه ان هذا الاعتبار ليس بلازم في حق فانه يجوز فيها بعدم الاستقلال
الى زمان التكلم ايضا على قياس كلمة ان فكل من الماضي والمضارع
المؤدي للحال يحتمل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المقربة للحال
كاعتبه لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا للعامل وفيما
اذا كان الحال مضارعا يحتاج الى ما يدل على اعتبار زمن العامل
ومما اذا كان الحال مضارعا للمتكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا
التقريب دون المقارنة تامل انتهى وقد علم ان المجيب لما سوى هو
التقييد وكان بعد الجواب وحينئذ تظهر صحة كلامهم في هذا المقام
وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا عن علامة ~~الاستقبال~~
الاستقبال لانه لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس
الى عاملها الخ انتهى **قوله** بل الذي محله النصب مجموع الجملتين
الى اخره هذا ظاهر ان كانت الواو من الحكي فان كانت من الحكاية
فهو مما نحن فيه كما لا يخفى وقد ذكروا لمثل ذلك في قوله تعالى وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل **قوله** فكل منهما جزء المقول اي وحينئذ فلا
يحكم لكل منهما باعراب محلا من جهة الاستقلال **قوله** اقول له ان لا
ينفى عندنا بتدريبه بحرة ولا فكن في الترو الجمهر مثلما ~~كان في~~
~~مثل البيت الذي نقل من الطالع كالشفي كالمغني ما قاله المنفى~~
في قال زيد عبد الله ~~منطلق وعمرو مقيم~~ اي ان لم يرحل فكن على ما

يكون

المجيء

يكون عليه المسلم مواسيًا للطالبين في السرّ والجهر معلمًا وقال في هذا
البيت الذي تمثل به الشارح كالمصنف في المفتي ما قاله المصنف في قال زيد
عبد الله منطلق وعمرو مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل
منها على انفراده جزء المقول وذلك ان تقلقي ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحدة من الجملتين جزؤه فلا محل لها لان القول بانه اراد ما
التمثيل لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات
محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد لان المص يكون حينئذ
لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما يمثل لشرطها قال التمني
واقول هذا البيت وان كان ياتي فيه ما قاله المص في قال زيد عبد
الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما يمثل به تبعا
لعلماء المعاني وهم انما يمثلون به على ان الجملة الاولى محكية والثانية منه
تابعة لها انتهى **قوله** لاوفى بتادية المعنى المراد من الاولى ان قيل فهل
لا اقتصر على الثانية وترك الاولى فان المقصود حاصل بها قلنا
انه لما كان المقام مقام الاعتناء بشانه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر
الثانية على قصد الاستيناف بعد ذكر الاولى زيادة اعتناء لان فيه
قصد الى ربان وهذا اعني قصد الاستيناف بالثانية فارق
البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستيناف بل مجرد التوضيح
وازالة الخفا بخلاف البدل فقصد به الاستيناف وازالة الخفا
وفي قوله اوفى بحث لانه يدل افعل التفضيل اعني اوفى على
ان ارحل تفي بالدلالة على الطهارة والكراهة للاقامة الا ان لا تقيمن
اوفى مع ان دلالة لا تقيمن على ما ذكر انما هي لدلالته عليه بالمطابقة
مع التاكيد بالنون وهما منتفيان في ارحل والجواب ان الكراهة
لما كانت يدل عليها بغير اللفظ كالاشارة ببعض الاعضا كان العدول

اي اللفظ الصريح في الدلالة عليه يدل على كمالها فقوله فان دلالة
التاكيد على ما اراده من اظهار الكراهة فيه بحث لان الانهي ليس
من مدلوله الا اظهار الكراهة وكمالها فالكلام لا يخلو عن التسامح ولما
كان اللفظ يدل على كمال الكراهة وكان ذكره يفيد اظهار الكمال كان
اللفظ يدل على اظهار الكمال لانه يدل عليه بالمطابقة فان قلت
قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
لانه موضوع النهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت قال في المطول
نعم ولكن هنا قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة
اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة
بل مجرد كراهة اظهار حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
فعلم انه لا تقيمن عندنا دال على اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة كما
واقرب منه من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان
دلالته على كمال اظهار الكراهة ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه
شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بالالتزام بقرينة قوله
والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة
اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سر العلن وزعم بعضهم صاحب
المفتاح ان دلالة الحال على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي معناه ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد
في ضمن ذلك طلبه عن الاقامة اظهار الكراهة وظاهر ان كمال
اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارحل حتى
يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر

مالبي

بالتي يتضمن الحث النهي عن ضده فقوله ارحلي يدل بالتضمن على نهيها عما ثم
عندنا وهو المطابق لقوله فان الاقامة بحيث تعرف تمام فيه تعسف وقد
يقال المراد بدلالة تشبيه المطابقة في وضوحها بالا فلا مطابقة
فليتامل ويدرك بالتامل في معنى الغاية وفي معنى المطابقة وفي قوله بالالتزام
نظر ايضا لان طلب الرحيل لا يستلزم كراهة الاقامة لجواز ان يكون
لغرض تحصل مصلحة للقائل او المقول له او يعود لكل منهما مع الرغبة في
الاقامة اللهم الا ان يقال المراد الكراهة ولو بحسب العارض مما قد اذا
تعلق الغرض بحصول مصلحة تترتب على الرحيل صارت الاقامة مكروهة
من حيث تفويتها ذلك وان كانت في ذاتها محبوبة فتامل
المسئلة الثالثة من المسائل الاربع من الباب الاول في بيان حكم الجمل
التي لا محل لها اذ لفظه بيان هنا واسقطها في المسئلة الثانية منها
السابقة للاختصار او الحذف من الاول لدلالة الثاني والاشارة الى
انه لا فرق بين ذكرها وحذفها وان ما مراده عند حذفها وبهذا اندفع
ما قيل للقائل ان يقول ما النكتة في اثبات لفظة بيان هنا واسقاطها
فيما تقدم وكان ينبغي اسقاطها هنا ايضا للعلم او اثباتها فيما تقدم
واسقاطها هنا للاكتفاء او ذكرها فيهما والمسئلة مبتدا والثالثة
صفة لها وفي بيان الجمل التي لا محل لها خبر ومن المسائل الاربع اما
حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي
لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم في الظروف واما حال
من المبتدا على حد ما اجازه سيبويه في قول الشاعر لمية موحشا طلل
اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا وليس على
قول الاخفش والكوفيين والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به
فكذا ما نحن فيه واما صفة للمبتدا اؤولة بان تقدر متعلقة معرفة اي

المسئلة الثالثة من المسائل الاربع من الباب الاول على القول بجوازه
حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه التراكيب كثير من علماء
المتاخرين فان قلت لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثالثة
او هو اسم فاعل من ثلثه قلت اجيب بانه هنا ليس بمعنى التصيير فلا يكون
مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان المراد به التصيير يعني
في كون الثالثة هنا من ثلثه وكونها لا تكون مشتقة الا اذا كانت
بمعنى التصيير نظر فقد قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما
فوقه الى العشرة وزن فاعل مجردا من العامل في التذكير ومتصلا به
في التانيث ويستعمل منفردا نحو ثاني وثانية الى عاشر وعاشرة ومركبا
مع ما اشتق منه كثاني اثنين ومع ما يليه ما اشتق كثالث اثنين وهذا
الاخير هو الذي بمعنى التصيير ولا معنى لهذا التصوع الا الاشتقاق
وقوله من الباب الاول اما نعت للمسائل بتقدير المتعلق معرفة اي
الكائنة من الباب الاول ويجوز ان يكون حالا من المسائل الاربع
اي كائنة من المسائل الاربع **قوله** مصدر راض بالمداد اعاد اي رجع
وهو مفعول مطلق حذف عامله كارجع الى الاخبار بكذا رجوعا او
حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما
يستعمل مع شيئين يتوافقان ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد
ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا **قوله** لحداها اي اولاها وعدد عنه دفعا من اول الامر لتوهم
سؤال الترجيح بلا مرجح **قوله** الابتدائية وتسمى المستانفة فان
قلت هل تتعين هذه العبارة في التسمية حتى انه لا يقال مبتداة
واستينافية وما وجهه او لا تتعين وحينئذ يقال المذكور هذه
العبارة هل لها وجه وهل يقال الابتدائية والاستينافية او مبتداة

ومستانفة

ايضا

ومستأنفة او مبتدأة واستينافية وما وجهه اولا نعين وحينيذ
ليس قال بعضهم الظاهر عدم التعين وذكر هذه العبارة هكذا انما
وقع منه لنفاقا لا قصدا اذ لا خطا المعنى من المعاني نعم نبّه الشارح
المستفيض فيما بين القوم الجاري على السنة المعربين بما ذكره من
العبارتين قوله وتسمى المستانفة قال في المغني وهذا اوضح لان
الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها
محل ثم الجملة المستانفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق
كقولك ابتداء زيد قايم ومنه الجمل المفتتح بها السور الثاني الجملة
المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل ساتلوا
عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره
نحو زيد قايم اظن واما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قايم
فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جملة الاعتراض وزاد به
لفظ تسمى لئلا يتوهم تغاير الابتدائية والمستانفة وكانه انما
لم يعكس فيقول المستانفة وتسمى الابتدائية لشهرتها كالاصل | لاشهرية
بالنسبة للاسم الاخر واما الاهتمام ببيان اسم المستانفة بالنص
بالتسمية لها لاختلاف معناها بالنسبة للبيانيين والنحاة والظاهر
انه لم يرد انحصار اسمها في هذين الاسمين لظهور انها تسمى استينافية
ايضا فتامل وعكن ان يوخذ مما ذكره في المغني وجه تقديم الابتدا | بية
في الذكر وهو الاهتمام في مظنة منعه الالتباس تامل ويخص البيانيون
الاستيناف بما كان جوابا عن سوال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما
قال سلام فان جملة القول الثانية جواب عن سوال تقديره فماذا
قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى

سلام قوم منكرون حذف ... الاولى ومبتدا الثانية
اى التقدير سلام عليكم ... انا اعطيناك الكوثر
في التمثيل ... المقطعة ... نظر خصوصا على قول اكثر
... ان البسملة ... سورة نزلت ايته سيخنا قال في التمثيل
... انا اعطيناك الكوثر نظر لانه تقدمه البسملة وهي من
جملة السورة عند الشافعي وجماعة ولو سلم انها ليست من السورة فالمنفي
... اوكونها ... فلا هي تضافة اليها ومن تعلقاتها فقوله
واما في المنقطعة ... فيه انه ان اريد الانقطاع معنى فهو
باطل لانه ... ان يرتبطان معنى بالسببية او المسببية او
لفظا بمعنى انه لا يكون بينها وبين ما قبلها لارتباط من جهة الاعراب
... النوع الاول ايضا فان قلت النوع الاول ليس قبله
شي حتى يقال المنقطعة عما قبلها قلنا قولنا المنقطعة عما قبلها في معنى
السلب البسيط فيصدق بنفي الموضوع مع انه يشكل بمثل بالواقعة
اول السورة لان قبلها البسملة وان قيل ليست منها بل وقيل
كل سورة السورة التي قبلها الاخرى فيصدق ما قبلها فليتامل
قوله اذ لو قال ان العزة لله جميعا لم يجز به فان قلت لا يجوز ان
يكون من مقولهم على جهة التهكم والسخرية فيجزيه ذلك قلت اجيب
بانه خلاف الظاهر فيحتاج الى قرينة والاصل عدمها وهذا ان ما
كان من مقولهم واما ان كان من مقول الله تعالى فوجه الفساد
ظاهر قوله ينبغي للقاري ان يقف على قولهم الاوجه ان ينبغي هنا قوله
بمعنى تلينو يحسن ويتاكد او يطلب ومن ثم كان الاغلب فيها استعمالها
في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز او الترجيح
ولا ينبغي قد يكون للتحريم او الكراهة فلا يحسن ان يقدر هنا يجب

قال

يتبين

قال في المغني وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في لا
واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب انتهى وارادوا
بالتعبير بالآية المذكورة وقوله انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد
قوله فلا يحزنك قولهم فانه زعم انه ربما يتوهم الذهن الى انه محكي بالقول
وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا له ويمكن التوفيق بين الصواب
وبين كلام السخاوي بان مراده لنا في الواجب عند الفقهاء ومراده
المثبت الواجب عند القراء قوله لا استينافا بيانيا اي ايضا
لان كل استيناف بياني استيناف نحوي ولا عكس قوله لا يسمعون
انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة
كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال عن حال
الشياطين بعد الحفظ قوله واما على تقدير الصفة الخ اما تقرير
فساد المعنى فلانه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع فهو استيناف
نحوي ولك ان تقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن
هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال
وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفسه لا يسمع كما اخبر عنه
فيكون فيه وقوع فيما فر منه فان قلت التقدير لا يسمعون بعد
الحفظ فلا اشكال قلت هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا
فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف يكون تحكما كذا قاله الدماميني
قال الشمني واقول يمكن ان الجواب عن اصل السؤال بانه اذا جعل
استينافا نحويا يكون اخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم
محفوظا منهم ويصح ان يكون تعليلا ايضا لبطلان كون جملة لا يسمعون
حالا وقال ابن المنير يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون
حالا والجواب عن اشكال الزمخشري انه لا معنى للحفظ من شياطين له

منهم لا من السبب

قوله واما على تقدير

لا يسمعون و لا يسمعون هو ان عدم سماع الشياطين بسبب الحفظ منه
فالشياطين حال كونه محفوظا منه في حال كونه [illegible]
لا يسمع وليس احدى الحالين لازمة للاخرى فلا مانع ان يجمع الحفظ منه وكونه
موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع له
ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه انتهى واعترضه
[illegible] بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل
وصفه بها الا لم يكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما
[illegible] التي باسم ما تول الاية فمجاز والاصل الحقيقة واقول الصفة
الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون
[illegible] صفة للشياطين ليست كذلك قوله فلان الذي يقدر
[illegible] ومعنى الحال هو صاحبها الى اخره كذا في المغني قال
الدماميني [illegible] ما او لا فلا نسلم ان الذي يقدر وجوده ومعنى
الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره فلو قيل معناه
[illegible] يجعل معه صقر مقدرا اعدام الصيد به في الغد
على ان يكون المقدر اسم مفعول لصح سوا كان هو المقدر او غيره
واما ثانيا فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال
لا يمتنع في الاية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد
الحفظ لما اراده من القذف بالشهب والطرد عن الاستراق واما
ثالثا فلان قوله و لا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة
لانها قد تقع حيث لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما اذا قال
الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا في عذابه واما عدلت عن التمثيل
بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقول
عدو لامر يدين عاد يكبوه من جوهمه الكذ قال السمني واقول الدليل

علي

ومثال الذي يقدر وجوده معنى الحال هو صائد غدا اي في الحال مريدا
الصيد به صائدا فيجب ان يكون في مقدار كذلك لانه معناها
ففيه ان يكون مقدار الحال صاحبه ويمتنع فيه لانه ان يكون
الشيطان يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لان عدم سماعهم
المحفوظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له
فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم في حال علاوة سماعهم لان عدم
سماعهم عدم واحد منهم ولما كانوا متصفين بالحال المقدرة في
وقت تقديرهم والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديره
بل بعده كما في المثال انتهى وقوله لانه معناها قد يمنع انه معناها
اذ لو قدر الصيد غير الصيد غدا قطعا واما المانع ان يكون الصيد
في المثال مقدارا اي مقدارا غيره صيده في الغد فاي برهان
على امتناع ذلك وقوله لكانوا مقدرين عدم سماعهم الخ قد يقال
اللازم مما قرره ان يكونوا مقدرين عدم سماعهم في المستقبل عنه
حال عدم سماعهم في الحال ولا محذور في ذلك فاي مانع من اعتبار
مثل ذلك وان يصح ان يقال فيما اذا كان مع الامير حال خروجه
صقر يصيد به حال خروجه ونوى الصيد به غدا ايضا خرج الامير
ومعه صقر صائدا به غدا لان الغرض التقييد وقد يتعلق الغرض
بالتقييد بمعنى مستقبل مع التلبس بمثله في الحال فتامل وقوله
ولكانوا متصفين الخ هذا ممنوع لان الحال المقدرة هنا عدم
السماع في المستقبل ولم يتصفوا به في الحال لان عدم السماع في الحال
مباين لعدم السماع في المستقبل فتامله قوله ولا يرد ونه
نفي لتقدير هذه قد ادوا انما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في
او في الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون

ثم اراد الصيد بعد ذلك واحتج بعد ان يقال مر بقائد الصيد غدا فان
قلت لاي شي فرض الحال المقدرة وهلا فرضها حقيقة لان عدم السماع
كان متحققا في الحال قلت قال شيخنا العلة لان انتفاء السماع في
الحال امر ثابت معلوم لا يتوهم خلافه بخلاف ما في المستقبل
فانه يتوهم وجوده فاحتيج الى نفيه **قوله** منذ الكلام تضمن جملتين
اي كل منهما فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان المتضمن بالكسر المجموع
والمتضمن كل واحد منهما بقا لعمشة الوعا اي جعله في ضمنه **قوله**
استينا فا بيانيا اي نحويا ايضا لما تقدم من ان كل استيناف
بياني استيناف نحوي ولا عكس **قوله** وعلى راي من يجعلها خبرا وقد
اعترض على الخبرية بان المعنى بيني وبين لقائه يومان كما تقدم
تقديره ويبقى ما بعدها هنا فكيف يكون الشي ظرفا لنفسه والجواب
ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز
فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك **قوله** والاول قول
المبرد وابن السراج والفارسي قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور
قال الدماميني هذا الاعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته
وصرح في غيره بانه مذهب المحققين لكنه مشكل بعدم مذ ومنذ
في الظروف مع اختيارهم لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين
مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر له على جواب مع شدة البحث عنه
فتأمله ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما الموجب
لتقدم هذا الابتدا وهل جاز يومان مذ كما تقول يومان امد
ذلك واجيب بانهما جرى مجراها خافضة في انها لا
تدخل الا على اسم الزمان انتهى قال الشمني واقول لا منافاة بين
كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين غير متصرفين وقال في المغني

عقب التقوية لفظة ليلة الذي يأتيه [illegible] ويومها الا انه ان كان
اوليان الحاضر او مقدود اول المدة ابتدان لا [illegible] والثاني
قول الاخفش والزجاج ونسب الى سيبويه قال في المغني عقب ذلك
ويوهما بين وبين مصاحبيه الاحتاجا [illegible] من التعسف قال
الدماميني قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ
ياباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بالمثل يوكان في الخبر
محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان تكون
مبتدا فان قيل تقديم الخبر الظرف على المبتدا المنكر مصحح له وهنا
كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما
يكون مصححا ان لو كان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدا لقولك في الدار
رجل وفي الجمعة صلاة وجميع المدة في قولك جميع المدة يومان ليس
ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زايدا عليه نحو في رمضان
جمعات وليس جميع المدة زايدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء
الرؤية يومان بل المراد انه هو قوله او ان يومان خبر لمبتدا
محذوف والتقدير مدة الغيبة من الزمان الذي هو يومان قال في
المغني بناء على ان مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية قوله فلا
يتمشى اي فلا يتاتى وقال السيرافي ان الجملة بعد مذ ومنذ في موضع نصب
على الحال قال في المغني وليس بشيء قال الدماميني في شرح التسهيل
قلت بل هو شيء لان المعنى عند نفيهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط
موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا انتهى قوله استثنا فا
بابينا اي ونحويا ايضا لما تقدم وان افترقت من حيث المعنى الخ
الى ما قبلها من حيث كونها متضمنة للاستثناء فاشبهت الاصح قوله
قيل لك هل دخل فيهم زيد فقلت خلا زيدا وهذا التقدير لا يتعين

بل يجوز ان يكون التقدير فضل بعضهم على بعض فضل بعض فيكون اي
مبني منهم زيدا وتعلق الكلام في المقالة الجيزي الا انهما فعليتان
اشارة به الى ان جهة التخالف ما تقدم وبين ما نحن فيه ان في ما
تقدم الجملة الاولى فعلية والثانية اسمية وما نحن فيه كلتاهما
فعليتان قوله انما يمشي اي يتاتى قوله اما القول بانها في موضع
نصب على الحال فلا قال في المغني جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون
وخلا وعدا وحاشا قال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين
من زيد وجوز استئنافها ووجهه ابن عصفور فان قلت جاءني رجال
ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال جاءوني ليسوا على
الحال انتهى قوله خالين عن زيد اشارة الى ان صاحب الحال
المستثنى منه ويرد عليه على القول بالحالية ان الجملة الحالية يجب
ربطها بصاحبها اما بالواو واما بالضمير واما بهما وصاحب الحال هنا
المستثنى منه وليس ثم رابط به اذ الضمير في افعال الاستثناء اما
عائد اما البعض واما لوصف مشتق من الفعل المتعلق به واما المصدر
المفهوم وكل منهما غيره وتقدير ضمير اخرى باباه الذوق فكون الراجع
اي بعضهم او فعلهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه
في والذين يتوفون منكم الاية كذا قيل وهو مبني على قول قال في
المغني تنبيه الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وازواج الذين يتوفون
واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما اضيف اليه على التدريج والتقدير
اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما
بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه
ابن مالك الاصل يتربص ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لـ

لتقدم

في التقدير ذكرهم فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضمير
لو جعل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف للضمير فان قلت كيف
لحكم على جملة افعال الاستثنا بانها حال لعل الفعل الماضي لا يقع حالا الا
مع قد ظاهرة او مقدرة قلت ما ذكره مذهب البصريين وهو مذهب
ضعيف قال ابو حيان الصحيح جوازه بغير قد ولا يحتاج لتقديرها ه
لكثرة ما ورد من ذلك قال وهذا مذهب الكوفيين ونقله ابن الاصبغ
عن الجمهور ونقله بعضهم عن الاخفش واختاره ابن قاسم والسعد في حاشيته
المتوسط واستثنى في التسهيل على مذهب البصريين الماضي التالي
الا والمتلو باو فلا تدخل عليهما قد قال ابو حيان ويستثنى ايضا الجامد
نحو ليس فانها لا تدخل عليه ويجاب ايضا بما قاله ابو حيان بان قد لا
تدخل على الجامد فان افعال الاستثنا كلها جامدة فلا يكون وقال
بعضهم النصب على الحال اظهر من جعل الجملتين مستانفتين لان
الجملة المستانفة ليست من تمام المسند اليه ولا كذلك الحال لانه
قد يكون قيدا في الاولى **قوله** حتى الابتداية قيل اذا فرض الكلام
في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها
هل لها محل من الاعراب او لا فان القايل بان الجملة الواقعة
بعد حتى في محل جر ويجاب بانه يكفي في الاتصاف بالعنوان الاتصاف
به ولو على قول ضعيف او باطل **قوله** وهو جرير اشارة الى ان الضمير
راجع الى جرير وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له فان قيل
قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها
اي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القايل بيقين ه
فالجواب هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا الى ان شهرة القايل كما
ظنه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل

لا يقول
بان حتى ابتدائية

ان القايل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا وليعود الضمير الى القايل
بدلا له لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهورا لنسبته اليه
بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول الى معرفة قايله فيجوز الاضمار بنا
على هذا قوله يجمعها الحرذي الثراب ونحوه من الفهم قوله دجلة
بكسر الدال المهملة وفتحها وهو طهر بغداد اى ابيض خالطه حمرة كذا
في الصحاح وقال ابن دريد انما سمي الدم اشكل للحمرة والبياض المختلطين
فيه قوله في موضع جر بحتى فان قيل ما الفرق حينئذ بينها وبين
حتى الجارة قلت اجيب بانه هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك
لا يقع بعدها الا المفرد وانظر اذا عطف على الجملة اسم مجرور هل
يشترط ان يكون مؤديا لمعنى الجملة قوله لان حروف الجر لا تعلق
عن العمل وهنا لما علقت حتى عن العمل فيما بعدها دل على انها
ليست بحرف جر اذ انتفا اللازم مستلزم لانتفا الملزوم وبيان
ذلك ان الملزوم هو كونها من حروف الجر واللازم هو عدم
التعليق عن العمل فانتفاء الذي هو التعليق عن العمل باعتبار
ان نفي النفي مستلزم لانتفا الملزوم الذي هو كونها ليست
من حروف الجر فثبت المدعي قوله اذا دخل الحرف الجار انما
قيد بالحرف لان كلامه هنا في الحرف والا فالجار اسما كان او
حرفا اذا دخل على ان فتحت بالحرف لان كلامه هنا في الحرف
همزتها ويرد على ذلك حيث فانها مضافة لما بعدها وهمزة ان
مكسورة بعدها وجوابا او جوابا قوله وفي كل من هذين الجوابين
الدليلين نظر نظر الشيخ عز الدين في كل منهما بغير ما نظر به الشارح
فقال قد استدل المص للجمهور بدليلين وكل منهما فيه نظر اما الاول
وهو قوله لان حروف الجر لا تعلق عن العمل فيقال فيه ان كان

مطلقا

مطلقا ليدخل تحت هذه العبارة حتى الابتدائية ايضا فممنوع اذ
هو مصادرة على المطلوب او الزجاج وابن درستويه قايلان
بان ما حرف بالجملة التي وقعت بعدها مع تعلقها عن العمل في المفرد
الذي بعدها الصالح للانجرار ظاهرا وان كان بالنسبة الى غيرها
فمسلم ولكن لا يفيد المطلوب واما الثاني وهو قوله فلوجوب
كسر ان الى اخره وحاصله انها لو كانت جارة فتحت ان بعدها
اذ الجار اذا دخل على ان تفتح ولما لم تفتح بعدها دل على انها ليست
بحرف جر فيقال فيه ايضا ان كان قوله الجار تفتح ان بعدها مطلقا
فممنوع اذ هو ايضا مصادرة على المطلوب اذ هما قايلان بانها حرف
جر مع عدم فتح ان بعدها وان كانت بالنسبة الى غيرها فمسلم
ولكن لا يفيد المطلوب انتهى قال شيخنا يمكن ان يجاب بان مقصود
المص بالاستدلال ان ايمة اللغة اطلقوا ان الجار اذا دخل على ان
فتحت الهمزة وهو شامل لحتى ولا يجوز التخصيص بغير مستند منهم
ولا ضرورة فليتأمل وهكذا الاعتراض على قوله لان حروف الجر
لا تعلق الى اخره والجواب الجواب فليتأمل **قوله** فلا نسلم انا لا نسميان
ذلك تعليقا قد يقال هو تعليق وان لم يسمياه تعليقا فقال شيخنا
يمكن ان يجاب عن هذا النظر بان المعنى على معنى الجملة دون المفرد
ولا مقتضى هنا لتاويلها بالمفرد فلا يتاتى التاويل بالمفرد فليتامل
قوله في افعال القلوب اي في تعليق افعال القلوب قوله فلان
مدعاهما انها عاملة في المحل الخ جوابه انها لو كانت عاملة في اللفظ
لانه لا مانع في اللفظ ثم رايت شيخنا قال يجاب بان وجه استدلال
المص انها لو كانت عاملة لطلبت لفظا ان فكانت تفتح لان شان
العامل الطالب للفظ المصدر بان على غير الحكاية ان يطلب لفظها

وتخصيص حتى من هذا الحكم تحكم لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وقول
الطوايفة اللغة ان حرف الجر اذا دخل على المصدر بان فان ان تفتح فلا
يجوز اخراج ما تحق فيه عن حكمه بغير مستند فقوله ان مدعاهما
انها عاملة في المحل يتأدى في حرف جر لو كان حرف جر لم تعمل في
المحل لغوا دخلت على المصدر بان كلما اطلقه ائمة اللغة وقوله لا
في اللفظ يعني انها لو فتحت ان كانت عاملة في اللفظ وفيه نظر
لان لفظ ان مع صلتها لا يتأثر بالعامل ولا يعرب وليس العمل الا
في المحل وقد يجاب بان المراد بالعمل في اللفظ توجه العامل لذلك
اللفظ وطلبه له وان لم يظهر اثره في لفظه لمانع بخلاف العمل
في المحل فان المطلوب ليس الا المحل ولا طلب للفظ المذكور اصلا
فليتأمل قوله الواقعة صلة لاسم موصول احترز عن صلة ال
فانها مفرد لا جملة وهو معرب باعراب ال ولو وصلت ال بجملة
فيحتمل ان يقال انها لا محل لها اخذا بما قاله المصرح ويحتمل ان يقال
ان اعراب ال نقل اليها لكونها بصورة الحرف فليتأمل وليحرر
ثم رأيت الدماميني قال في شرح التسهيل ما نصه قلت وقد ظهر لي
هنا شيء وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب اجمعوا
وهذا على اطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين صلة ال وصلة
غيرها والصلة في الثاني لا محل لها قطعا ضرورة انه لا يصح حلول
المفرد محلها واما صلة ال حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع
اما اختيارا كما يقول ابن مالك او اضطرارا كما يقول غيره وحيث
توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون
لها محل من الاعراب ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد والذي محل صح
يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها في محل رفع في مثل

قوله

قوله لا تعش الحرب الى لك البنذر من نهى الهفا قائق وفي محل في مثل
قولك لا احب البروح للهو وفي محل جر في مثل قوله ما انت بالحكم
الترضى حكومته وهذا من الغرائب ان تكون جملة يثبت لها بحسب محلها
انواع اعراب الاسم لا بطريق التبعية في الانواع الثلاثة ولا في شيء منها
ويمكن ان يجاب به وقد يعتذر عن تركهم لذلك بان هذا لا يتحمل الا في
الضرورة او فيها وفي قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى انتهى ويمكن ان
يرد هذا البحث بان الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها
اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة اما اذا كان مفردا صورة جملة له
حقيقة فقد بين الرضي ان صلة ال المفرد اسم صورة فعل حقيقة فلا
يكون للجملة التي يصح حلوله محلها محل فليتأمل وقوله فينبغي ان يكون لها
محل من الاعراب قد يقال المقتضى قوله السابق ان يستثنى منه لنسبة نحو
المركب ان المحل للمجموع فليتأمل قوله في قراءة النصب واما على قراءة
الرفع فذهب الخليل ويونس الى انها ليست حينئذ موصولة وانما هي
استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الاية بالنسبة الى المفعول لننزعن
فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم ايهم
اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير
الذي يقال له هو الفاسق وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل
الاستفهام ويرده ان التعليق مختص بافعال القلوب وننزع ليس
منها وسيأتي في كلام الروض ما يرد ذلك ويبطل مذهبهما جميعا ما
قوله فسلم على ايهما افضل على رواية من رواه بضم اي لان حرف
الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته
كما تقدم وقال الرضي وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في
مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي

استفهامية لا موصولة فلولا هي في الاية مبتدا خبره اشد كقوله
جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط ومن كل شيعة مفعول للتنزع كما تقول
اكلت من كل طعام فان نقلت اكلت من كل شي فيكون من للتبعيض والكلام
محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول
فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط قال الخليل وايهم
على هذا استفهام نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي
يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل ما ايهم ع
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا لي لا حرج ولا محروم
اي هو لا حرج ولا محروم اي هو قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم على
الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث بل يحمل مثله في ضرورة الشعر
لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل
اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو
اضرب او افضل ايهم افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس
بشي لان المعلق يجب كونه في صدر جملة منصوبة والمنصوب بنحو
اضرب وافضل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتدا
او اي هو بعد نحو اضرب وافضل لا تكون استفهامية اذ لا معنى
لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش
في الاية من فيها زايدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل
شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها
بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق
يشيع اذ ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف
منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال لتعرفها
بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف

الموصولات

الموصولات واعتد بها الثابت بلا كلمة وغيره بعض حروفه وهو القياس
الى هنا كلام الرضي بعينه وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته
معا قال في المغني في جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة
لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول
وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ان الموصول
وصلته ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو
ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي
التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا من الجن والانس وقرئ ايهم اشد
بالنصب وروي سلم على ايهم افضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من
ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحو الذي الصاحبا وقال الهذلي
هم اللاؤون فكوا الغل عني انتهى وفي شرح الحاجبية للرضي ما يوافقه
فانه قال واعلم ان حق الاعراب ان يرد على الموصول لانه المقصود
بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في اي
الموصول نحو جاءني ايهم ضربت وكذا في اللذان واللتان فيمن
اعربهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول
اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة
صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم
فالجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا
محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك
في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في الاصل او
للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير اي
ولا ينبغي ان يقول فيما تقدم ان الاعراب ظهر فيه ولم يظهر
في الصلة لان ما في الصلة ما يمنع من ظهوره فيها كما ان الموصولة:

لما يتبع من المورد ما ... فيه ظهر في الصلة ... الضارب قوله
كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته لا ظهر للموصول الحرفي وصلته لما لا
يجي ... والحرف لا مستقبل اي لافتقاره الى ما يتعلق به قوله ثم مع
صلته بمصدر لا ظهر بوقل هو وصلته بمصدر بل المؤول في الحقيقة
بالمصدر انما هو صلته قوله فما موصول حرفي على الاصح عليه سيبويه
والاكثرون فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير عندهم صنعك ولا
ضمير له عنده مقابل الاصح ما ذهب اليه الاخفش وابن السراج والتقدير
عندهما الصنع الذي صنعته ورده عليهما بقوله ثما اهل الخيانة ه
والعذر لانه لا ينافي فيه تقدير رابط وقال المص في شرح القطر
ويرد هذا القول انه لم يسمع اعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكر
لجاز ذلك لان الاصل ان العايد يكون مذكورا لا محذوفا انتهى
قوله الجملة الثالثة المعترضة التي يظهر كما قاله بعضهم انه يجوز ان
يقال المعترضة بفتح الراء على انه من باب الحذف والايصال اي المعترض
المعترض بها حذف الجار وصير الضمير المجرور مرفوعا او وصل به
على انه مفعوله القايم مقام الفاعل وبكسر الراء ايضا مسندا الى
الضمير المستتر فيه اسنادا مجازيا كما في قوله تعالى عيشة راضية
قوله بين شيئين اي مفردين او مفرد وجملة او جملتين متلازمين
اي متطالبين قال في المغني في الاعتراض اصطلاحات مخالفة
لاصطلاحات النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله ونحن له
مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها
على ضميريهما وان يكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية
موكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل
ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا

نما بقوله

ما يقوله النحويون وهو ان الاعتراض جئ بشئ من كلام بين امرين
فعلم ان التفسير بما ذكره اصطلاح النحاة فان قد يعترض في المعترضة بالواقعة
بين شيئين متلازمين بما ادى على صلة الاسم الموصول في قولك الذي
كان معنا امس زيد مع الفاليت اعتراضية فجوابه ان الصلة مع المو صول
كشي واحد والمراد بين شيئين ليسا في حكم الشئ الواحد كما قيل وبما فيه
ما سياتي في كلام الشارح قوله وهي اما للتشديد او التنبيه ظاهر
انحصار فوايد ثمها في ذلك وفيه نظر فقد زاد في المغني التحسين ايضا
وذكر بعضهم من فوايدها امورا منها التنزيه في قوله تعالى ويجعلون
لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه وتعالى
جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم
ما يشتهون عطف على قوله ويجعلون لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله تعالى وتقديسه عما ينسبونه اليه من جعل الملئكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا ومنها الدعا في قول محلم الشيباني يشكو كبره
وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم
كلامه اذا فسره بكلام اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية
كما ذكره بعض النحاة ومنها ومنها التنبيه في قول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا وان هي المخففة من
الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدر آت البتة وفي
هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومعموليه والفا اعتراضية ومنها مشابهة من السببية
ومنها الترغيب في قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله ما

يجب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بالتوسعة حملة نيبين كلامين متصلين معنى فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم هو مكان الحرث لانه الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهى لهوا عنه ومنها تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف كقول ابي الطيب

وخفوق قلب لو رايت لهيبه ◦ يا جنتي لرايت فيه جهنما ◦

فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب بالامر فيه غرابة كما في قول الشاعر

فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ◦ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه ◦

فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة ويمكن رجوع بعض ذلك لما قاله المص من التشديد او التنبيه ولعل مراد المصنف والشارح ان الاغلب ذلك وكلام المص اقرب الى التاويل من كلام الشارح رح فليتامل قوله المقتضي كل منهما الاخر اي لطالب كل منهما الاخر قوله وقد ادركتني والحوادث جمة واسنة قوم لا ضعاف ولا عزل الحوادث نوازل الدهر التي وجدت بعد ان لم تكن والجمة بفتح الجيم الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد

المستدق

المسقوف الذي يجعل في طرف الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل
جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه وضعاف وعزل مجروران صفة
بالتبعية لقوم ولا نافية واعترض بها بين الصفة والموصوف
نحو مررت برجل لا طويل ولا قصير وتكررها الا لفاظ التي وقعت
قبل خبر او نعت او حال وجب تكريرها تقول زيد لا قائم
ولا قاعد ومررت به لا ضاحكا ولا باكيا ولا يجوز عدم التكرار
الا في الضرورة خلافا للمبرد وابن كيسان
وبدلت والدهر ذو تبدل ، هيفا دبورا بالصبا والشمأل
قوله وبدلت اي الريح وفي الصحاح الهيف يعني
بفتح الهاء وسكون اليا مثل الهوف يعني بضم الهاء وهي ريح حارة
تاتي من قبل اليمن وهي النكبا التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت
مجرى سهيل والصبا ريح مهبها المستوي مطلع الشمس اذا استوى
الليل والنهار والشمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم بعدها
همزة مفتوحة لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف
وقد دخلت البا هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور قوله
ويمنون والايام يعثرن بالفتى ، نوادب لا يمللنه ونوايح هذا
البيت لمعن بن اوس وقبله رايت رجالا يكرهون بناتهم وفيهن
لا تكذب لنا صوالح وضمير يمللنه عايد على الذب المفهوم من
نوادب قوله ان سليمى والله يكلوها ، ضنت بشي ما كان يرزوها
يكلوها يحفظها وضنت بخلت ويرزوها ينقصها يقال ما رزيته
ماله اي ما نقصته من باب علم يعلم فان فتحت الزاي فقلت ما
رزات الرجل فمعناه اصبت منه خيرا قوله فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا فاتقوا النار ان الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا ولن تفعلوا

وتفعلوا مجزوم [illegible] لا تدخل ان الشرطية على الفعل يعني بلا نحو
وان لا تفعلوه فيكون لم تفعلوا في محل جزم وقوله فاتقوا النار
جواب الشرط ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه وقال
جماعة من المفسرين معنى الاية وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم
صادقين ولن تفعلوا فان لم تفعلوا فاتقوا النار فعبر بالفعل
عن الاتيان لان الفعل يجري مجرى الكناية فيعبر به عن كل فعل ويغني
عن طول ما يكنى عنه **قوله** ذاك الذي وابيك يعرف مالكا اي ما
اقسم بحق ابيك فهو جملة لانه بتقدير فعل القسم **قوله** هذا غلام
والله زيد فان قوله والله جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت بين
المضاف والمضاف اليه اي اقسم بالله **قوله** اشتريته بوالله
الف دينار وقيل قوله والله جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت
بين الحرف ومجروره اي اقسم بالله **قوله** ليت وهل ينفع شيئا
ليت ليت شبابا بوع فاشتريت ليت الثانية اسم لانه اريد
به لفظه وكل من الاولى والثانية حرف والثالثة تاكيد للاولى
للاولى وقطعا انتصب شبابا وارتفع ما بعده بحلاف الفصل بين
الحرفين حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار ان زيدا قائما
قايم ولو لم يكن ثم فاصل لجاز مثل ان ان زيدا قايم لكن الفصل
احسن وهذا لان الموكد هنا على اكثر من حرف وليس بواجب انفصاله
ويجوز ان تكون الثالثة تاكيد للثانية وحينئذ لا شاهد فيه
قوله اخالد قد والله اوطات عشوة والعشوة ركوب الشي على
غير بيان وفي عينه الفتح والضم والكسر يقال اوطاته عشوة اي امرا
ملتبسا وذلك اذا اوقعته اخبرته بما اوقعته في حيرة وعجز هذا
البيت كما في المغني وما قابل المعروف منا بعنف وانشده بن قاسم

في

في المعنى الدال على غير ما هو عليه في المعنى فقال وما الغافل المطلوب منا .
بتارك والتعقيب التغيير واللوم قوله فلا اوجه ثمان الكن عبرة ما
فان قوله فلى جملة لكونه بتقدير القول وقعت بين الحرف ومتعلقه
اى اقسم بالحجة هما قوله فلا اقسم بمواقع النجوم قراءة العامة فلا بلام
والف وفيها اوجه احدها انه حرف نفي وان المنفي بها محذوف وهو
كلام الكافر الجاحد تقديره فلا حجة لما يقول الكافر ثم ابتدا قسما
بما ذكروا اليه ذهب جماعة من المفسرين والنحويين وضعف هذا بان
فيه حذف اسمها قال ابو حيان ولا يجوز ذلك لا ينبغي فان القايل بذلك
مثل سعيد بن جبير تلميذ حبر القرآن وبحر علم عبد الله بن عباس ويبعد
ان يقوله سعيد الا بتوقيف الثاني انها زائدة للتوكيد مثل ما في قوله
تعالى لئلا يعلم اي ليعلم الثالث انها لام الابتداء والاصل فلا اقسم
فاشبعت الفتحة فتولد منها الف وهذا ضعيف جدا وقرئ فلا اقسم
بلام واحدة وفي هذه القراءة تخريجان احدهما ان اللام لام قسم لا لام
الابتداء وبعدها مبتدا محذوف والفعل خبره فلما حذف المبتدا
اتصلت اللام بخبره اي فلا انا اقسم نحو لزيد منطلق قاله الزمخشري
وابن جني والثاني انها لام القسم دخلت على الفعل الحال ويجوز ان
تكون القسم جوابا للقسم كقوله وليحلفن ان اردنا الا الحسنى فيقسم
ليحلفن قسم جوابه ان اردنا وهو جواب لقسم مقدر لكن وهو
قول الكوفيين يجيزون ان القسم على فعل الحال والبصريون
يابونه ويخرجون ما يوهم ذلك على اضمار مبتدا وانما كان فعل
القسم حالا لانه انشا والانشا حال ومواقع النجوم مساقطها
ومغاربها وقيل سقوطها يوم القيامة وقيل النجوم القرآن ويؤيده
وانه لقسم وانه لقرآن كريم قوله الا انه مفعول له لفعل محذوف

اى اقرا الاية ويجوز رفعه على الابتدا او الخبر محذوف اي تقدير الاية
تقرا بتمامها ويجوز الجر ايضا اى اقرا الباقي الاية وانما اختيج لحملة تتميما
للكلام وتصويرا للمرام مع رعاية الاختصار وكانه اقرا الباقي قوله
وهما قسم عظيم ايقع في بعض النسخ وهما قسم عظيم ولا وجه له لان
العطف في مثل ذلك واجب قوله ويجوز الاعتراض باكثر من جملة
اي بعده الاعتراض باكثر من جملة لخذ انما سياتى فى الرد على الزمخشري
ومعنى يجوز الاعتراض باكثر من جملة اي ثبت فى الاستعمال ثبوتا راجحا
فالجواز بمعنى الثبوت المعتد به لا بمعنى تساوي الطرفين ولا الحكم
الشامل لما عدا الحرام من الاحكام فان ذلك لا يناسب ولا يتاتى ما
فى المباحث العربية قوله باسكان اليا وقرى بن عامر وابو بكر
وضعت بتا المتكلم وهو من كلام من امرئيم عليها السلام خاطبت
بذلك نفسها تسليا لها واعتذارا الى الله تعالى حيث اتت بمولود ما
لا يصلح لما يرونه من سدانة بيت المقدس قال الزمخشري وقد ذكره
هذه القراة بعضي ولعل الله تعالى سرا وحكمة ولعل الانثى خير من
الذكر تسلية لنفسها وفي قولها والله اعلم بما وضعت التفات
من الخطاب الى الغيبة اذ لو جرت على مقتضى قولها رب انى وضعتها انثى لقالت وانت
اعلم وقرى الباقون وضعت بتا التانيث الساكنة على اسناد الفعل
لضمير امرئيم وهو من كلام البارى تبارك وتعالى وفيه تنبيه
على عظم قدر هذا المولود وان له شانا لم تعرفه ولم تعرف الاقويه
انثى لا تعيو دون ما يول اليه من امور عظام وايات وامنحة وقرى
ابن عباس وضعت بكسر التا على الخطاب المخاطبة خاطبها الله تعالى بذلك
يعنى انك لا تعلمى قدر هذه المولود ولا قدر ما علم الله فيه من عظائم
الامور وعلى قراة الضم ليس الاعتراض الا بجملة واحدة كما هو ظاهر له.

قوله

قوله وليس منه هذه الآية فان قلت الاعتراض لو وقع في اثنا الاعتراض
الاعتراض بين شيئين ووقع بينهما بالواسطة فتكون مما نحن فيه
فالجواب ان وقوعه بينهما في الجملة مسلم لكن لا يسمى اعتراضا
في الاصطلاح وانما يسمى به لو حصل الاتصال بهما او باحدهما معنى ه
قوله قلت هذه معطوفة على قوله اني وضعتها انثى وكذلك لان
التسمية انما هي منها لا من الله تعالى بدليل قوله واني اعيذها بك
وذريتها من الشيطان الرجيم قوله وما بينهما جملتان معترضتان
الخ اعترض عليه ابو حيان بانه لم يتبع الاعتراض بجملتين في قوله
وانه لقسم لو تعلمون عظيم كما اعترض به المصنف هنا بل اعترض
بين القسم الذي هو فلا اقسم بمواقع النجوم وجوابه الذي هو انه
لقرآن كريم بجملة واحدة وهي قوله انه لقسم لو تعلمون عظيم لكنه
جا في جملة الاعتراض بين بعض اجزايه وبعض اعتراض بجملة وهي
قوله لو تعلمون اعترض به بين المنعوت الذي هو لقسم وبين نعته
الذي هو عظيم فهذا اعتراض في اعتراض فليس فصلا بجملتي اعتراض
قال السمين في اعرابه والمناقشة في مثل هذه الاشيا ليست
وقوله ليس فصلا بجملتي اعتراض ممنوع بل هو فصل بجملتي اعتراض
وكونه جا اعتراض في اعتراض لا يمنع ذلك ولا يقدح في كونه
فصلا بجملتين انتهى قوله بين الجملتين اي اللتين هما مقول قالت
قوله ذكره اي ذكر انه منه قوله لا اعتراض واحد من هذا تعلم
ان مراده بقوله يجوز الاعتراض باكثر من جملة انه يجوز تعدد
الاعتراض باكثر من جملة تامل قوله ويدفع بان الزمخشري الخ فالزمخشري
ساكت عن تعدد الاعتراض بخصوصه مقتصرا على تعدد المعترض به
وهو موجود في الموضعين فان تفاوتا في تعدد الاعتراض في احدهما

دون الاخر **قوله** في الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد او مركب
او يقع عليه ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية
في قوله لسر رضا الى زيد البحوي وهي ما جرى الاحسان لا الاحسان
اذ هي فصل كاشفة لحقيقة ما تليه من البحوي فيلزم ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهو باطل قال بعضهم وا قول بعد تسليم ان مثل
هذه الجملة في محل نصب على الحال ومراد المص بالفصيلة الجملة التى
لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التى اوردوها وذلك انه قال
انه خرج بقوله وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشان فانها مفسرة
له ولها محل بالاتفاق انتهى وفي الاخذ مما ذكر نظر لان المحترز عنه بالعمدية
قوله سبان العمدية وكونه لها محلا ولم يبين المص ان معنى الاحتراز
فيه العمدية او كونه له محل من الاعراب واللام في قوله لحقيقة للتقوية
لان اسم الفاعل اضعف من الفعل وتليه اما مضارع من ولي اي قرب
ومنه كل مما يليك او من تلاه اذا اتبعه ومنه المقدم والتالي واما
ماض اما من الاول او الثاني وكونه من الشق الثاني اقرب سواء
كان ما صبا امر مضارعا **قوله** صلة الموصول وكذا المعترضة وغيرها
من الجمل التى ليس لها محل من الاعراب قاله الكافيجي قال فان قلت
لا شك ان المعترضة قد تجي للبيان فيجوز ان تكون كاشفة لحقيقة
تليه قلت البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيان الحقيقة ولا
فلا نحو نتصور الاعتراض حقيقة انتهى ثم بعد ذكر جوازه ان يكون
قوله ما تليه مخرج للجملة الاستئنافية بالاستئناف البياني فانها
كاشفة للحقيقة لا لحقيقة ما تليه بل للمعنى المقبول عنه **قوله**
لان المقصود لفصول العدمية مهجور في الحدود وذلك لان
قوله وليست عمدة استفهام مراده به النفي لتفسيرا لما اقتضاه

المعنى

المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثنا المفرغ لان التفسير اوجب ذلك انتهى وقد يقال لا يصلح شي من الامور العدمية ان يكون مقوما للامور الوجودية فلا يصح ان يكون فصلا والجواب عما قاله الشارح بوجهين احدهما ان الامور العدمية انما لا يصلح ان يكون مقومة للامور الوجودية في الامور المتحققة لا في الامور الاعتبارية ربه
فتصلح فانه قد تحصل معرفتها بمثل هذا التعريف الغير مع مثل هذا العدم عدما صرفا والمراد حصول المعرفة والثاني ان المراد بقولنا وليست عمدة المسارة عن الجملة اذ هو المقصود قطعا والامتياز ليس امرا عدميا فيصلح ان يكون فصلا وانما عرف المفردة دون غيرها مما لا محل له لان المفردة فهي خفا يحتاج الى تفسير فاتا له
بذلك **قوله** واسروا النجوى فان قيل النجوى لا تكون الا خفية فما معنى اسروها قلت معناه بالغوا في اخفايها بحيث لم يدركها احد لا تفصيلا ولا اجمالا لان المسارة قد تدرك اجمالا وان لم تدرك تفصيلا الا ترى ان اثنين يتسارّان فيعلم من حيث الاجمال انهما يتسارّان وان لم يعلم تفسير ما يتسارّان به **قوله** الاستفهام الصوري وذلك لانه استفهام بحسب الصورة والا فهو نفي **قوله** وهل هنا بمعنى ما ولذلك دخلت الا بعدها قال في المغني وقال لنا ان الاستفهام مرادا به النفي تفسيرا لما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة لاجل الاستثنا المفرغ لان التفسير اوجب ذلك انتهى
قوله والنجوى اسم للتناجي الخفي فيه تسمح لانها حقيقة اسم لما يتناجى به اي لما يتكلم به سرا وقد يقول الساجي في كلامه بالمناجي به **قوله** وقيل بدل منهم قال في المغني فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت اجيب بان الجملة هنا مرادا بها لفظها

على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واستغل النجوى
هذا الكلام واجيب ايضا بان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى
ليس مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويغتفر في التوابع والثواني
ما لا يغتفر في المتبوعات والاوائل ولا حاجة الى الجواب بان الجملة
مراد بها اللفظ قال الحافظ فان قلت اي بدل من الابدال قلت
الظاهر انه بدل الكل فان قلت صرحوا بان الجملة لا تكون بدل الكل
بناء على ان مقصوده بالنسبة والجملة غير مقصودة لها والا لما
حصل الفرق بينه وبين التاكيد قلت ان ذلك التصريح في بدل
الجملة من الجملة لا في بدليتها من المفرد سلمناه لكن يجوز انه يكون
مقصودة بالنسبة من حيث هي اولت بالمفرد فبهذا اندفع سؤال
هذا لا يحاصيبهما ويجوز ان تكون بدل البعض كما في قوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون انتهى ويجوز ان
ان تكون معمولة لفعل محذوف هو حال مثل والملئكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم قوله وهو ابدال جملة من مفرد نحو عرفت
زيدا ابو من هو قال في المغني واختلف في نحو عرفت زيدا من هو
فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون
حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان
التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب
ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان
زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق ام لا
قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه عالم او ما ابوه
قائم فالفعل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها
مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا

ان تكون

ان تكون في موضع نصب وان لا يوثر العامل في لفظها وان لم يوجد معاني وذلك نحو علمت ازيد ابوه قايم وقد اضطرب في ذلك كلام العلامة الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق انتهى وقوله وقيل بدل ذكر المصرفيها افترق فيه البدل وعطف البيان ان هذا الاصح وقوله ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يعلق الاستفهام وكذا بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل مطلب العلم لتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت فتعلقه

قوله فاطها تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم اي فان جملة مستهم الباسا والضرا تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم في الكشاف ما نصه مثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استيناف كان قايلا قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم الباسا انتهى ولا غمافي المثل بما ذكره لما تقرر من ان لفظ المثل مستعار للحال والقضية العجيبة الشان قالت

المغنيان الجر ولا يخفى ان الذي يقتضيه مثل حالكم وشبهه ان القسمة
في الكلام حذف قال الدماميني قلت يريد ان يعني ولما ياتيكم ولما
يستبكم فلا بد من حذف اذ لا يصح ان يقال ولما يصيبكم مثل حال الماضين
فيكم وانما المصيب مثل ذلك وشبهه وليس بموجود في الكلام فـ
فيقدر [illegible] وقيل حال من الذين خلوا اي تقدير تقدم قاله ابو البقا
قال في المغني والحال لا تاتي من المضاف اليه في مثل هذا انتهى ويوضح
ما قاله ما ذكره في شرح شذور الذهب ان الحال لا تاتي من المضاف
اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعضا منه نحو لحم اخيه ميتا فميتا
حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم واللحم بعضه او يكون
المضاف كبعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغنا عنه
عنه بالمضاف اليه نحو بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم
وهو مخفوض باضافة الملة وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه
في صحة الاسقاط والاستغنا به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا
ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل ايحب احدكم ان ياكل اخاه
ميتا كان صحيحا او يكون المضاف عاملا في الحال نحو اليه مرجعكم
جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوض باضافة المرجع والمرجع
هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر
اذا علم ما ذكره في شرح الشذور علم انه لا يجوز ان يقال هذه
الجملة حال من المضاف اليه وهو الذين وفيما نقله عن ابي البقا
نظر فان عبارته مستهم جملة مستانفة لا موضع لها وهي شارحة لا
حوالهم ويجوز ان يضمر معها قد فتكون حالا اي من الواو في خلوا
فلا يرد عليه ما قاله المص لانه فهم عن ابي البقا انه قايل بانها
حال من الذين وذلك لم يقله ابو البقا كما ترى وفي التعليق له

للدماميني

للدماميني والحالية متجهة من الضمير في خلوا قال الحافظ هذا محمول على
المسامحة او لا يعني لنفسه تقوية ولما يلتم بهذه الحال ولا عامل يعتبر
سواه بل انما هي حال من ضمير الموصوف وهو الواو في خلوا قوله بجملة خلقه
من تراب قال في المغني اي مع ما بعده وقال الكافيجي بعد قوله الاية اي ثم
قال له كن فيكون المقصود تصويره وطبعها وان كان لها تعلق به ثم قال
ما معنى هذا الامر بدون وجود المامور مع ان المامور به غير مقدور
واجاب بانه يكفي وجود المامور في علم الامر كما اذا قدر لو تعلق ابنا له
فامره بان يعطي كذا بعد الوجود واما ان الامر بغير مقدور فانه وان كان غير
واقع في التكليف يجوز في غيره صرحوا بذلك قيل ان الامر ههنا
مجاز عن سرعة الايجاد فثم ههنا لترتيب الخبر لا لترتيب المخبر عنه
ويجوز ان يكون على معنى صوره طينا ثم قال له كن لحما ودما قال الزمخشري
قدره جسدا ثم قال له كن انتهى قوله والثالث كان المراد والثالث
ما يحتمل التفسير فقط فليتامل قوله تفسير لمثل قال في المغني
لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم
كون باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر
العادة وهو التولد بين ابوين انتهى قال الدماميني قوله بل هو تفسير
لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي
ذكره في اخر كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري قال
خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم فجعلها مفسرة لوجه
الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه الشبه
المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير
ادم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم
وعيسى عليهما الصلاة والسلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى

الجملة من الخروج عن نمط العادة من التولد بين الابوين وهذا
قدر مشترك بينهما وهو كاف في الالحاق ان مثل عيسى اي شان عيسى وحاله
الغريبة كشان ادم قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما شبه عيسى
بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثمة اب ولا ام فكذلك حال عيسى
فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير
اب وام قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه
بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف
ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة
وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب
واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون
عيسى فقالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا
كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيى اربعة نفر
وحزقيل احيى ثمانية الاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الى هنا كلامه
انتهى كلام الدماميني قال الكافيجي فان قلت المثل لغة بمعنى
المثل وهو النظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده
وكلا المعنيين لا يصح قلت استعير المثل ههنا للحال الغريبة
مثل استعارة الاسد للمقدام فان قلت من اي المعنيين استعير اي
قلت من الثاني والجامع بينهما الغرابة لانهم لم يستعملوا المثل
الا في امر غريب انتهى قوله جملة تؤمنون وما عطف عليها مفسرة
للتجارة فلا محل لها وقيل هي مستانفة استينافا بيانيا اي

ونحو

وتحويا للنظم قوله كأنهم قالوا كيف نفعل فقال تؤمنون
وهو خبر ومعناه الطلب وذلك لان تؤمنون الخ ارشاد الى
التجارة المنجية وتعليم لها لا لتمارى في التعليم هو الامر والنهي
دون الخبر وقال الزمخشري تؤمنون استئناف كأنهم قالوا كيف
نعمل فقال تؤمنون وهو خبر في معنى الامر ولهذا اجيب بقوله
يغفر لكم ويدل عليه قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا
فان قلت لم جيء به على لفظ الخبر قلت للايذان بوجوب الامتثال
وكأنه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين ونظيره قول
الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجاء كأنها
كانت وجدت فان قلت هل لقول الفراء انه جواب هل ادلكم
وجه قلت وجهه ان متعلق الدلالة هو التجارة والتجارة مفسرة
بالايمان والجهاد فكأنه قيل هل تتجرون بالايمان والجهاد
يغفر لكم فان قلت فما وجه قراءة زيد بن علي رضي الله عنه تؤمنوا
وتجاهدوا قلت وجهها ان يكون على اضمار لام الامر كقوله محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وعن ابن عباس
رضي الله عنهما انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملنا ها
فنزلت هذه الآية فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي
فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا دليل على ان تؤمنون
كلام مستأنف وعلى ان الامر الوارد على النفوس بعد تشوف
وتطلع منها اليه اوقع فيها واقرب من قبولها مما لو فوجئت
به انتهى كلامه قوله ويجيء يغفر بالجزم في جوابه اي ان فعلتم
ذلك يغفر لكم قوله اي لسوق الفعل الظاهر ان يفعل
تفسير تفعل خيرا ويرد عليه انه صفة للنكرة قبله ويمتنع

في الصفة ان تكون طلبية وكان عليه ان لا يذكر فعل خبرا كما
فعله غيره او يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب او يذكره
ويعطفه على النهي كما في بعض النسخ والجواب ان تفعل ليس صفة
للنكرة فتدل وانما هو مستانف لطلب فعل الخير من الحر ولو سلم
فموصفة على اضمار القول ويجوز في الطلب ان يكون كذلك ه
قوله واستشكله الزجاجي الخ وعبارة بعضهم ان كلام المصنف
الاتي جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الاول وانه قال
وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل ادلكم
لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله
لهم وانما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل
الله لان معناه الامر اي امنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم
قوله وصح ذلك بالي اقامته الخ قال الكافيجي فان قلت لما جاز
كون قوله يغفر لكم جوابا لقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله
اذا كان استينافا على ما عرفت فليجز كونه جوابا له اذا كان
تفسيرا للتجارة فلا حاجة الى تكلف اقامة سبب السبب مقام السبب
وايضا الفرق بينهما قلت قوله تؤمنون بالله ورسوله اذا كان
استينافا يكون خبرا في معنى الامر واذا كان تفسيرا للتجارة
يكون خبرا لفظا ومعنى ومعلوم ان المناسب للشرط هو الامر لا الخبر
وذلك لان كل واحد من الشرط والامر غير ثابت الوجود مع ان
الطلب يكون غير مقصود بالذات غالبا كالشرط لا سيما قوله
وخرج بقولي الخ ولا غاية اخرى يان فايدة هذا القيد عن بيان
الامثلة كما في بعض النسخ مع ان المناسب لبيانها مقام ذكر الحد
لان بيانها يطول فلم يفصل به بين المثل والامثلة مع ان بيان

الامثلة:

الامثلة تتعلق بالمقصود لا اصلي على ان التلخيص اوقع في النفس وان
الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب لذا لو لم يتعلق المطلوب
بناسب ارتباطه بخلاف الخبر انتهى [illegible] الخبر ههنا عن ضمير الشان
قال الزمخشري في امالي المفصل لا يجوز دخول هذا الضمير الا في كلام
له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امرا
عظيما انتهى قال الرضي في شرح الحاجبية وهذا الضمير يسميه الكوفيون
ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر و لا
يعود ضمير من خبره اليه مع كونه جملة لما مر في باب المبتدا من انها
مرتبطة به الى ضمير لا ههنا كما هو و لا يؤكد و لا يبدل منه و لا يقدم
الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود و يجوز كون الضمير
مؤنثا لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد
المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما يوكل بالاسى وان
حصل ما يقضي فالشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار
انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها
كان القران معجزة لان المؤنث منصوب بنصب الفضلات كل هذا
لان الضمير المقصود المبهم لا تراعى مطابقته للفضلات وتانيث
هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ها
ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدا
فلا بد ان تكون مفسرة جملة اسمية واذا دخلت كان كونها
فعلية ايضا كما في قوله فانها لا تعمى الابصار ونقول ما هو قائم
زيد **قوله** فوجب ان يكون لها محل في استلزام ما قبله له نظر
لان اسماء الافعال لا محل لها على الصحيح مع انها عاملة **قوله** وهي من

حيث كونها خبر الى اخره خبر عما يقابل الجملة التي لها محل من الاعراب
واقعة موقع المفرد والجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ليست به
واقعة موقع المفرد فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب واجيب
ايضا بان المراد من قولهم ان الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد انها
واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة
بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
ولا بالجمل الحالية الخالية عن الضمير كقوله اتيتك والجيش قادم
اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله سواء
كان ما تفسره له محل او لا اوضح من ذلك سواء فسرت ما له اعراب
لفظا او تقديرا او محلا ام لا قوله بفتح المعجمة والزاي
وضمها ايضا هو الاستاذ ابو علي وهو بلغة الاندلس الابيض
الاشقر قوله بحسب ما تفسره اي من الاعراب وعدمه قوله فان
كان ما تفسره له محل من الاعراب اي له اعراب اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا بدليل ما تقدم من المثل كمثل فانه
معرب لفظا ولا ينافي ذلك قوله محل من الاعراب لانه يجوز
ان يكون من المبان كما تقدمت الاشارة اليه ويجوز ان يكون
المراد بالمحل استحقاق الاعراب قوله والتقدير ضربت
زيدا ضربته اي والمقدر مع غيره ما ذكر قوله ولا محل للجملة
المقدرة اي مع معمولها الملفوظ به قوله انا كل شيء خلقناه بقدر
قال في الكشاف وقرئ كل بالرفع والقدر والقدرة التقدير
وقرئ بهما اي خلقنا كل شيء مقدرا محكما مرتبا على حسب ما اقتضته
الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه قد علمنا
حاله وزمانه انتهى وعلى قراءة الرفع يجوز ان يكون كل مبتدا

وظفناه

وخلقناه خبر وهو يفيد المعنى المقصود وهو ان الموجودات
كلها بقدر ويجوز ان يكون خلقنا صفة شيء ويكون خبر المبتدا
مقدرا فيفيد ان كل شيء مخلوق كائن بقدر وهو المعنى غير
مقصود وعلى تقدير النصب يتعين ان يكون خلقناه مفسرا
فيفيد المعنى المقصود والنصب لا يحتمله كان النصب اولى
قوله فيما له جملة واقعة في محل رفع قال في المغني وهذا انما
يظهر الرفع اذا ابدلت لكلمة وكانت الجملة المفسرة عند عطف بيان
او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبدل جملة
ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان انتهى واعترض
الاول بانهم اجازوا في جملة امدكم الثانية ان تكون بدلا
من امدكم الاولى في الاية وفي لا تقيمن عندنا بدلا من ترحل في
البيت واجيب بان المثبت للبدل في الاية والبيت هم
البيانيون وهم بالنسبة الى باقي النحاة خلاف الجمهور انتهى
ونظر فيه بان كثيرا من كتب النحوية اثبت فيها جواز ابدال
جملة من اخرى ومثل له بما ذكر وبقوله تعالى اني جزيتهم اليوم
بما صبروا انهم هم الفائزون بكسر انهم وبقوله اتبعوا المرسلين
اتبعوا الخ قوله واستدل على ذلك بعضهم بقول الشاعر فان
قلت اسند المص هاهنا الاستدلال المذكور الى البعض وفي
المغني الى الشلوبين ولفظه قال الشيخ الشلوبين من نحو يوسف
الخ وهل هذا الا منافاة قلت اسناد الاستدلال الى البعض
حقيقي بدليل المصرح به والى الشلوبين مجازي لان المؤيد
لهذا الاستدلال قوله فكانه هو المستدل فان قلت في قوله
تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر غنية عن مثل هذا الاستدلال

يغنيه

فان كلام الله تعالى اعدل شاهد قلنا الجواب ان نمنعه في البيت
متعين للتفسير واما خلقناه فظاهر فيه وليس متعينا لاحتمال
ان تكون صفة لكل شيء المرفوع في قراءة فان قلت الذي يلزم من
هذا الاستدلال غير مطلوب والمطلوب منه غير لازم لان قول
الشاعر وان سلم فانما يدل على ان المفسر يوجد اعرابا ولا يلزم منه
ان يكون لمجموع الجملة المفسرة وهو المطلوب الا ترى ان يقوم في
زيد ابتدائية لا محل لها مع ان للفعل وحده فيها اعرابا فالجواب
ان المفسر هنا وان كان مفردا لفظا هو جملة معنى لان المنسوب
الى فاعله وهو مع فاعله جملة غايته ان الاعراب ظهر في احد
جزئيه لصلاحيته له كما في زيد يقعد ابوه وقايم اخوه على ان سبب
الاعراب مظنة الافراد وقد تحققت هنا وقد عرف جواب هذا
الاستدلال مما ذكر قبله قوله ولان جملة الاشتغال ليست من
الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل لها
التفسير هذا اعتراض ثان على الشلوبين وحاصله انه اطلق
المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب
عنه بان الشلوبين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي
وهو شامل لجملة الاشتغال قوله نحو اقسم بالله لافعلن قال
الكافيجي وجملة القسم لا محل لها ايضا وكذا المجموع لانه جملة
ابتدائية ثم ان لههنا اعتبارات الاول اعتبار جملة القسم
وحدها والثاني اعتبار جملة جواب القسم والثالث اعتبارهما
معا لكن لا شك ان جملة القسم وحدها لا محل لها من الاعراب
واما جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه فلذلك نبه عليها
لانه ليس لها محل منه وذلك لانها لا تقع في موقع المفرد بناء على

انها

اما ان تكون الا جملة واما مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون لها محل من الاعراب بحو زيد اقسم بالله ليفعلن فالتحقيق ان جواب القسم اذا وقع بعد المبتدا يكون له محل منه وان الخبر هو ذلك الجواب بنا على ان الجملة القسمية من قبيل التاكيد الزائد على ... الخبر واما كون جواب القسم جملة دائما فلانها في الاعراب المحكي اذ ... وقع في حيز الخبر ونظير ذلك الجملة المحكية بالقول فانها لا تكون الا جملة ومع ذلك تكون منصوبة المحل على المفعولية بنا على ان الاصل فيها الافراد نحو قوله قال لي كيف انت قلت عليل انتهى **قوله** الى اخره قال في الكشاف عن ابن عباس معناه يا انسان في لغة طي والله اعلم بصحته وان صح فوجهه ان يكون اصله انيسين فكثر النداء به على السنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم م الله في ايمن الله قوله الحكيم اي ذي الحكمة او لانه دليل ناطق بالحكمة كالحي او لانه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم به انتهى **قوله** ان لكم لما تحكمون الا بمعنى ام لكم ايمان علينا اي اقسمنا لكم كذا في البيضاوي وكانه يريد ان قوله ام لكم ايمان علينا في معنى فعل القسم وحرف القسم وليس هناك فعل قسم ولا حرفه لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد ذلك على قول الشارح سوا ذكر فعل القسم وحرفه الى اخره حيث دل على الحصر فيما ذكره **قوله** لان الجملة الخبر لها محل من الاعراب الخ قال الكافيجي لاحد الامرين لا زم ههنا اما عدم استلزام الدليل المطلوب او كون الجواب المصرح الاتي لغوا لان المراد من سلب الجواز مع ههنا ان كان سلب جواز كون مجموع الجملتين خبرا للمبتدا او سلب الجواز كليا لزم الامر الاول لقصور الدليل عن افادته

على انه لو استلزمه في صورة السلب الكلي لادى الى [illegible] الحنا او اريد سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا لوم الامر الثاني وغاية ما يتكلف في الجواب عنه ان المراد منه سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال واما جواب المصنف فعلى ما فهم من كلام ثعلب ولذا قال في الجواب عما قاله ولم يقل عما استدل عليه من الجملة لا يخلو كلامه هنا عن اضطراب وسببه عدم تحرير محل النزاع وذلك ان يحمل قول ثعلب على ان جملة القسم وحدها لا تقع خبرا كما هو الظاهر فينقطع النزاع من اصله انتهى لكنه مبني على ان قول المصنف في الجواب عما قاله معناه عما قاله معناه عما قاله ثعلب من عدم جواز زيد ليفعلن وبينه قوله فبينهما تباين فيه نظر لان شرط التباين في الحدود اتحاد الجهة وهو هاهنا ممنوع قوله ورد بقوله والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم الى اخره قال في المغني وعندي انما رد به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط فخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبله الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا والله لمسن لئن لم ينتهوا ليمسن انتهى قوله والجواب عما قاله ابن مالك اشار الى قوله السابق قال في شرح التسهيل وقد ورد السماع بما منعه ثعلب الى اخره وهذا الجواب جواب عن الرد لان المراد ادعى دلالة الاية على وقوع جملة الجواب خبرا فرده المصنف بانه لا دليل فيها على ذلك لان الخبر فيها المجموع ما لا جملة الجواب وحده وعلى هذا فلا موقع لقول الشارح فلا يلزم الثاني

لان

لان الجواب مبني على التنافي بل عين دعوى وقوع القسم بذلك
فكان ينبغي ان يقول بدل ذلك فلو ثبت وقوع القسم لوقوع
جملة الجواب خبرا ويمكن ان يجاب بانه لم يرد الشارح بقوله
فلا تنافي بيان حاصل الجواب بل اراد به انه يستفاد من جواب
المصنف ان الخبر مجموع الجملتين ويترتب على ذلك دفع التنافي،
الذي ذكره لعلك قوله لا مجرد جملة الجواب وقد نقموا مثل
هذا الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر مجرد الجواب وحده
لكن النزاع ليس معه فالمناسب على ما قصده المصنف من قول ثعلب
ان يقول ههنا فالخبر هو مجموع الجملتين بدون قوله لا مجرد الجواب
قوله وقال في المغني الخ الفرق بين ما هنا وما في المغني انه هنا
سلم ان مراد ثعلب جملة الجواب فقط وجزم بالتعليل المذكور وفي
المغني رد ان مراد ثعلب ذلك وبنى على ذلك فساد التعليل قوله
ومراده اي بقوله لا تقع جملة القسم خبرا ان القسم وجوابه اي ما
مجموع الجملتين وقوله اذ لا تنفك احداهما الى الاخرى استدلال
على ان ذلك مراده يعني ليس مراده بجملة القسم مجرد جملة القسم دون
جملة الجواب لانه لا تنفك احداهما عن الاخرى فلا يصح ان يريد
مجرد جملة القسم بل مراده مجموعهما وقوله وجملتا القسم والجواب
الخ جواب عن ان يعود المعلل فيجري تعليله في مجموعهما فبين ما
ان هذا مراده وان التعليل لا يجري فيه قوله تخاطب ذئبا
عرض له في سفره وذلك انه اتاه وهو نازل في بعض اسفاره في
بادية وكان قد اوقد نارا يتردى اليه زاده فقال له تعالى نتعشى
ثم بعد ذلك لا ينبغي ان يخون احد منا صاحبه حتى يكون مثل
الرجلين اللذين يصطحبان قوله يصطحبان فيه مراعاة المعنى

المبني من قوله والتقدير حال كونك غير خائن اي لان ضمير الفاعل
للذئب والمفعول للفرزدق فالعاهد بالكسر الذئب والمعاهد بالفتح
الفرزدق فالمعنى حال كوني غير خائن لك لمقتضى العهد وحال كوني
مطلوبا مني ترك الخيانة بالمعاهدة ونحو ذلك فليتأمل قوله والتقدير
حال كوننا غير خائنين الاوضح ان يكون التقدير مقولا لكل منا
من جهة صاحبه لا تخونني فليتأمل ولو جعل حالا من المفعول
لم يستقم المعنى الا بتقدير اي حال كوني مقولا لي من جهتك لا تخونني
لان ترك الخيانة بحسب الظاهر من الذئب فلا يكون صفة للمقول
وكذا لو جعل حالا منهما لا يصح الا بتأويل اي حال كون كل منا
مقولا له لا تخونني قوله والاحتمال الاول اي من احتمالات الحال
هذا هو الذي يظهر ولو اراد احتمال كونهما جواب القسم لكان
الظاهر ان يقول قال في المغني والمعنى شاهد له ولا يقال اراد
لفظ المغني لان ما ذكره ليس لفظه بل لفظه والمعنى شاهد للجوابية
وعلى ما قلنا يكون قد رجح الاحتمال الاول من احتمالات الحالية ثم
رجح الجوابية بقوله قال في المغني الى اخره ويحتمل انه اراد ما
بالاحتمال الاول الاحتمال الجوابية ويكون نقل كلام المغني تاييدا
له قوله فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم فان
قلت لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر واعني المقرونة الجزم للفعل
الماضي وحده قلت اجيب بان المقرونة بما ذكر لا تصلح للاداة على
التوالي لما فيها الجملة لربطها بالاداة وكان المحل في الثانية للجملة
واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل وهو مطلوب
بالاداة بجزمه فليتأمل قوله التابعة لما لا موضع له فان قيل
التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان

يكون

يكون المتبوعة بمحل من الاعراب اجيب بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لابد ان يكون المتبوعة محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب او اطلاق التابعة هنا مجاز لعلاقة المشابهة وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو وبدون عطف بجملة لا اعراب والرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر قوله المسئلة الرابعة من المسائل الاربعة من الباب الاول يحتمل ان المسئلة خبر عن مبتدأ محذوف والرابعة صفة لها ومن المسائل الاربع اما حال من المسئلة اي كائنة من المسائل الاربع واما صفة ثانية للمسئلة بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنة من المسائل الاربع ومن الباب الاول اما حال من المسائل اي كائنة من الباب الاول واما صفة بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنة من الباب الاول قوله المحتمل الجملة للخبرية قال في المغني ولحسن بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشا وهذا عبدي بعتكه كذلك فان الجملتين مستا لغنان لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكون خبرين اخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدد مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشا خبرا وهم طائفة من الكوفيين قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين

لحمل المعول للتخاطب بحصوله قبل ذكر تلك الجملة الخبرية اما
الانشائية نحو بعت وطلقت **قوله** ونحوه اي الطلب ...
والامر والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب ...
مفهومها الا بعد ذكرها **قوله** وهي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب
اي النسبة فايلها الى الصدق والكذب ولكنه بان يجوز العقل
صدقها اي مطابقة حكمها المفهوم منها للنسبة التي تعتبر فيها في
الواقع والكذب اي عدم مطابقتها في الكيفية للنسبة المذكورة
بان يختلفا ثبوتا وسلبا ثم ان اريد بالحكم الايقاع والانتزاع
فالحكم بالمطابقة او بعدمها ظاهر وان اريد بالحكم هنا المعنى للنسبة
المذكورة التي هي الوقوع واللاوقوع تغايرا ذاتا وان اريد به الوقوع
واللاوقوع فالحكم بما ذكر مبني على تغايرهما الاعتباري فان كلا من
الوقوع واللاوقوع من حيث دلالة الكلام عليه غيره من حيث الواقع
بالاعتبار وهو كاف في صحة الحكم بالمطابقة وعدمها فان قيل
الصدق هو الخبر المطابق للواقع او كون الخبر مطابقا فحاصل التعريف
ان الخبرية ما يحتمل كونها خبرا مطابقا فيلزم تعريف الشي بنفسه
وهو باطل اجيب بان المراد به التعريف المذكور الكلام المطابق
او المعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كل احد وان لم يعرف معنى الجملة
الخبرية **قوله** مع قطع النظر عن قايلها كان ينبغي ان يقول مع قطع
النظر عن جميع الخصوصيات فان هذا اشارة الى الجواب عما قيل
كثير من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر الرسول
صلى الله عليه وسلم والبديهيات الاولية كقولنا النار حارة وكثير
لا يجوز صدقه مثل الارض فوقنا وحاصل الجواب ان المراد تجويزه
بالنظر الى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات

جتى

خبر عن خصوصية الطرفين فدخل خبر الله وخبر الرسول لانه
[illegible] النظر عن المتكلم يجوز العقل الكذب وكذا البديهيات
[illegible] ايضا بقطع النظر عن خصوصية الموضوع والمحمول من خصوصيتها
وعمومها [illegible] الى نفسها او منفصل او متصل به على الاطلاق
بحيث [illegible] في الكاذب والصادق يجوز العقل فيها الامرين
واجيب [illegible] بان المراد احتمالها بحسب لغة العرب يعني ان وضع
باي منهما كان لا يعد خطأ بحسب اللغة وفيه قد دخل الكل لان الخطأ
فيه بحسب الواقع لا في اللغة كذا قاله السيد الشريف استاذ شيخنا
وقال ايضا اقول يمكن الجواب بان عدم [illegible] للعالم
بحاله فلو لم يعلم تحقق مضمونه او عدمه [illegible] الامرين فالحاصل
ان الخبر مركب تام يجوز العقل صدقه وكذبه لو لم يعلم تحقق
مضمونه او عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله
لجوز الامرين ولعمري انه اقرب ما قيل في المقام انتهى قوله التي لم
يطلبها العامل لزوما قال الكافيجي وهذا القول يشتمل على اربعة
قيود فان ذلك القول يتضمن كون الجملة خبرية وجواز الاستغنا
عنها ووجود المقتضي مع انتفا المانع فان اطلاق المقتضي يقتضي
الاشارة الى انتفائه فاحترز بالقيد الاول عن الجملة الانشائية
وبالثاني عن نحو جملة الخبر وجملة الصلة وبالثالث عن جملة تعلموه
في كل شي فعلوه في الزبر فلا يجوز ان يكون حالا لعدم تحقق المقتضي
اذ لا عامل هنا يعمل في الحال وبالرابع عن نحو جملة هو راكب في
جاني رجل وهو راكب انتهى ملخصا وقال في المغني خرج بذلك جملة
الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها
ومعنى ان معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك قوله

لزوما لعله اشارة الى الاحتراز عن جملة في الكلام عامل
يجوز ان يكون له ويجوز ان لا وعن جملة حال ان يكون لقوله
لمحذوف ويستغني عنه المذكور فليحرر ذلك **قوله** ويصح [illegible] عنها
عنه اي ولو لم نعترف بما نح من هذا الحكم يخرج جملة نحو [illegible] قولك
جاءني رجل وهو راكب فلا يجوز ان يكون صفة لحصول المانع وهو
الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري
قوله اي الخالصة مما يقربها من المعرفة وهي التي لم تخصص بشي
من المخصصات **قوله** فصفات [illegible] مفرد او مخصصة
او للمدح او للذم او للتاكيد مما هو على سبيل التجوز فقد يشكل
جواز مجيء الحال من النكرة المحضة وان كان قليلا الا ان يحمل
هذا على ان القائل ذلك [illegible] جواز الحالية على قلة او يعرف فليحرر
[illegible] اشترط [illegible] ان تكون خبرية لان الانشا لا يكون نعتا ولا
حالا اما كون الانشا لا يقع حالا فقال الرضي لعل وجوب كون ما
الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوعه
مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال نعني قولك جاءني زيد
راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل وقت وقوع الركوب الذي
هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى
ولا انشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والتي في الطلب
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل
بوقت حصول المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت يحصل فيه مضمونها
بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت لوقوع
بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع

وقت

وقت وقوع مضمونه انتهى وقرر الحديثي وجه اشتراط الخبرية
في الحالية بان قال الحال وان كانت خبرا لجنديا في المعنى الا انها
خبرية لانها قيد في القيود من يكون ثابتة باقية مع ما قيد
بها والانشاء الخراج لم يثبت يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح
للقيدية المرتبع الانشاء شرطا والصفة الانشاء قلت ألم يجوز
لوقوع الانشاء خبرا وصفة في التاويل ينبغي انه يجوز وقوعه حالا
بالتاويل ولا فرق انتهى والامر كذلك فقد قال السيد في حاشية
المطول الجملة الانشائية لا يصح ان تقع حالا الا بتقدير قول كما
في قوله جدبا البقالي بالى او اسمي والتحقيق ان الحال هنا هو
هو القول المقدر والجملة الانشائية مقوله فلا تكون حالا الا على
سبيل المجاز انتهى واما كونها لا تقع نعتا فقال الرضي وانما وجب
في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة
والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة
جملتين متصفتين بحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعت وطلقت
وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكر مضمونها
قوله او بعد المعارف المحضة فاجاز لغفنه الدماميني بمثل قولهم
في نداء الباري جل وعلا يا حكيما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة
الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع ان
الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد

في اجوبة المسائل فاذ وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المنادى
وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ
الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف
الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب كانتصابه وصار بمنزلة
قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك يسمي النحويون
هذا النوع بالمنادى المشبه بالمضاف وجوابه يوجد من كلام
الرضي وهو انه يقدر انه كان موصوفا قبل النداء وساق كلام
الرضي وقال العز في حواشي التسهيل ليست الجملة نعتا لما قبلها
وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب
بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا
جبلا وكذلك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم
فهي من التشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة
نعتا وكذا جعلها الرضي نعتا وينبغي ان يجري ذلك في التشبيه
اذا اريد به معين ويجوز وصفه بكل من المعرفة والنكرة انتهى
فليتامل وظاهر كلام التسهيل او عدم وجوب النصب **قوله**
منهما اي من المعرفة والنكرة المطلقتين فان ذكر القيد يستلزم
تحقق المطلق **قوله** وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع قال
في المغني ومحل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع ثم قال فيه
احترزت بالشرط الاول عن نحو فعلوه من قوله تعالى فعلوه في
الزبر فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز
الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال
ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى لولا كتاب
من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان

الابتدا لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
لان من الكتاب ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر
وما يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الثاني بقولهم لولا راسك
مدهونا ولا الثالث بقول الزبير رضي الله عنه ، ولولا بنوها
حولها لخبطتها ، كخبطة عصفور ولم اتلعثم ، لتدورها ، واما
قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم حجر فمردود بل هو
متعلق بالمبتدا والخبر محذوف والشرط الثاني عدم المانع وهو
اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده
وتتعين حينئذ الاستيناف نحو ارني زيدا ما فيه اولي
النهى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين
ولن ما نعتان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول
بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين حال كما تقول ساذهب
مذهبا فسهو الثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع
وتمتنع فيه الاستيناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية
بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وعسى
وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية
وهي خاوية وقول الشاعر ، مضى زمن والناس يستشفعون بي ،
والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا
للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيه والرابع ما يمنع
احدهما دون الاخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو وما
جاءنا احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا
محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله

وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وانما وما اهلكنا من
من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية ما نطق الواو
كالا ولم يرَ الزمخشري وابو البقا واخذ منهما ما نعا وكلام
النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش نحو لا تفصل الا بين
الموصوف وصفته فان قلت ما جاني الا راكب فالتقدير الا
رجل راكب يعني ان ذكر صفة تبدل محذوف كالذي فيه
نحو يجعلك الصفة كالاسم يعني في قولك يا ايها العاقل
وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا
قائما جاز ومثل ذلك ، وقابلة تخفى على لطنه ، بسورتي
بنو خالد وحمائله ، فان جملة تخفى على حال من الضمير في قابلة
ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل
العمل انتهى قوله جملة نقرؤه صفة قال المنتجب في اعرابه
جملة نقرؤه في محل نصب اما على النعت لكتابا او على الحال من
المنوي في علينا ان جعلته حالا من كتاب لتقدمه عليه وهو
في الاصل صفة له اي كتابا واردا علينا وان جعلته من صفة
تنزل فلا اشكال ولا يجوز كونها حالا من نا في علينا قوله
وقد مضت امثلة ثلاثة من ذلك يشير الى ما ذكره من الامثلة
في الجملة التابعة لمفرد المذكورة في المسالة الثانية قوله
فجملة تستكثر حال قال في الكشاف وتستكثر مرفوع منصوب
المحل على الحال اي ولا تعط مستكثرا رائيا لما تعطيه كثيرا
او طالبا للكثير نهي عن الاستغزار وهو ان يهب شيئا وهو يطمع
ان يتعوض له من الموهوب له اكثر من الموهوب وهذا جائز
ومنه الحديث المستغزر يثاب من هبته وفيه وجهان احدهما

ان يكون

ان يكون لهنا خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله
تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق والثاني ان يكون
نهي تنزيه لا تحريم له ولامته وقرى الحسن تستكثر بالسكون
وفيه ثلاثة اوجه الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن لا تستكثر
على انه من المن في قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى
لان من شان المان بما يعطي ان يستكثره اي يراه كثيرا ويعتد به وان
يشبه ثمرو بعضد فيسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف وقرا
الاعمش بالنصب باضمار ان كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى
ويؤيده قراة ابن مسعود ولا تمنن ان تستكثر ويجوز في الرفع ان
تحذف ان ويبطل عملها كما روي احضر الوغى بالرفع انتهى قوله
المقدر صفة مؤكدة للضمير ويحتمل ان يكون صفة كاشفة له
ولا شك ان المقدر ليس من قبيل المحذوف لا سيما اذا كان فاعلا
قوله لان الضماير كلها معارف هذا ظاهر على القول بان ضمير
الغايب العايد الى نكرة معرفة فانهم اختلفوا فيه فقال الجمهور
انه معرفة كسائر الضماير وقال بعضهم انه نكرة لانه لا يخص من
عاد اليه من بين امته وكذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا
واجيب بانه يخصصه من حيث كونه للمذكور وقد عورض بانه
انما يتم اذا كان المعود عليه مخصوصا قبل الحكم نحو جاني رجل
فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشي قبل كربه رجلا وقد به
رجل واحد فينبغي ان يكون نكرة وفصل اخرون بين الغايد
على واجب التنكير كالحال والتمييز فنكرة والغايد على غيره
كالفاعل والمفعول معرفة قوله بل هي اعرف المعارف هو
الصحيح وقيل غير ذلك والكلام في غير اسم الله تعالى فانه

اعرف المعارف اجماعا ويليه ضميره وروي سيبويه في المنام فقيل
له ما فعل الله بك فقال غفر لي قيل بماذا قال بقولي جعلت اسمه
اعرف المعارف وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم مذهب ائمة
النحو المتقدمين والمتاخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن
حزم الى انها متساوية فاعرفها عند سيبويه والجمهور المضمر
وقيل اعرفها العلم وهو مذهب الصيمري وعزي الى الكوفيين
ونسب الى سيبويه وقيل اسم الاشارة ونسب الى ابن السراج
وقيل المعرف بال واما المضاف فلم يذهب احد الى انه اعرفها
اذ لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف اليه وبه يتعرف
ومثال المحتملة للوجهين فان قلت الاحتمال يستلزم ان يكون
نحو تصلي حالا وصفة معا في حالة واحدة لقيام مقتضى كلا
منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم
الوقوع والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال سلمناه لكن
الاختيار هو المرجح كاختيار الجائع احد الرغيفين المتساويين
وكاختيار الهارب من السبع احدى الطريقين فان قلت قيام مقتضى
كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتخالفة على معمول واحد شخصي
وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المتخالفة على معمول واحد
المتوافقة عليه قلت ليس المراد من العلل النحوية العلل المؤثرة
حتى يؤدي الى الامتناع بل المراد منها هو الوجوه الاقناعية فلهذا
سمي امارات وعلامات فلا حجر من اجتماعها في محل واحد سواء
كانت متوافقة او متخالفة كما لا حجر من اجتماع اجتهادات
في مسئلة واحدة فان ثبت توصيفا بعد توصيف فان في
رجل انها ما يقبل الشدة او الضعف وكذلك التخصيص بالرجل

وان

وان خصص بالوصف الاول لكنه لم يبلغ حد التعيين المحض الذي
لم يبق فيه شائبة شركة فيحتاج الى التخصيص مرة اخرى **قوله** فان
نعت قدرت بصلى اي جعلت **قوله** صفة ثانية فيكون المراد
استمرار الصلاة له كما هو المناسب لوصف الصلاح **قوله** حالا
منه فيكون المراد تجدد الصلاة له وحدوثها له كما هو اللائق
بنقل الحدود كذا قيل وليتامل فيه **قوله** لانه قد قرب من
المعرفة لاختصاصه بالصفة قال في المغني وفي ذلك لقربها من
المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفه بالمعرفة فقال في قوله تعالى
فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان
صفة لآخران لوصفه بيقومان انتهى وانما احتيج في الحال الى
التوصيف او تخصيصا لان الحال كالمحكوم عليه به وذو الحال كالمحكوم
عليه والمحكوم عليه والمحكوم عليه يجب ان يكون معرفة **قوله**
ومثال المحتملة لهما كمثل الحمار يحمل اسفارا مثل في الوصفين
معناه قصة اي قصتهم لسقوطها لقصة الحمار فالكاف غير زائدة
كما في الكشاف ولا نص بمخالفة من خالفه قال الدماميني فقد يتوهم
ان يجوز مجيء الحالية من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل
مثل معارضة لرده على ابي البقا تجويزه حالية مستهم البأساء
والضراء من الموصول في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء الاية بان الحال لا ياتي
من المضاف اليه في مثل هذا والمضاف في كل من الاثنين
كلمة مثل فيشكل المنع في احدهما والاجازة في الاخرى وجوابه
ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجمعة سوغ الحالية اذ
الحال حينئذ كانها من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في اية

المبهم فمنع من ذلك قوله الجنس اي من حيث تحققه في ضمن فرد من
افراده فيكون **قوله** وذا التعريف الجنسي يقرب من النكرة قد اشار
اليه هذا الرضي في شرح الحاجبية حيث قال الفرق بين ذي
اللام والمجرد انها المجردة تحمل التنوين الذي فيه للتنكير بعيد
لكن ذلك لان لاسم بعض من جملة بمعنى اشتريت تمرا ولقيت رجلا
بمعنى شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان
المراد بها الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة
من القرينة كالشرى واللقا وما ذلك قلت لقيت هذا الجنس
واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد
وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى لفظهما
مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف من هذا الجنس بالنكرة
قال ولقد ادام على اللئيم يسبني انتهى ويؤخذ من كلام الرضي
ان المعرف بلام الجنس الذي في حكم النكرة المعرف بلام
الجنس الذي اشير به الى الماهية في ضمن فرد منهم وذكر
الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف بلام الجنس مطلقا
في حكم النكرة وفي قوله هنا يقرب من النكرة وفيما قبل قد
يقرب من المعرفة اشارة الى ان مناسبة القسم الرابع للنكرة
اكثر من مناسبة الثالث للمعرفة والى ان الوصفية اولى
من الحالية لا بمعنى ان العامل في الحال ليس ظاهرا بل ما تضمنه
الكاف من التشبيه كما ان الحالية ثم اولى من الوصفية فان
قلت الاولوية تنافي الاحتمال فالجواب ان المراد من الاحتمال
الجواز بحيث لا يصل احد الوجهين الى حد الوجوب والقطع
فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال الا ترى الى قولهم الخبر

يحتمل

يحتمل الصدق والكذب مع ان احتمال الصدق راجح كذا
قال الاصل وتقدم في مثال الواقعة حالا ان الراجح عندهم
المتعين وانه يضمحل الطرف الضعيف اذا قوبل بالقوي
وهو مناف لما هنا لانه يقتضي الغاء الاول ويتوهم منافي الاحتمال
ويمكن حمل ما سبق على ما اذا كانت سبب احد الاحتمالين
ظاهرا جدا او سبب الاخر خفيا جدا فحينئذ يضمحل ولك الخفي
عنده لك الظاهر كالاية المذكورة وهي لا يمكن تستلزم ان
سبب كون الجملة حالا كونها بعد معرفة لم تعارض هذا المقتضي
معارض ظاهرا واحتمال رفع تستكثر بحذف ان وابطال عملها
في غاية البعد لو لم يحتمل سوله فكيف مع قيام مقتضي خلافه
وحمل ما هنا على ما اذا قام لكل احتمال مقتض وترجيح احدهما
بمرجح فحينئذ يجوز العمل بكل منهما وان كان ما يرجح اولى
ولا منافاة بين ما تقدم وهذا الاحتمال دال لجمل ارادة بالجنس
اسم الجنس المعرف بلام الجنس وانما عدل الى ما قاله لقصد
التفنن والايجاز **قوله** فتحتمل الجملة من قوله تعالى تحمل
اسفارا من فيه بيانية وقوله بمعنى مقوله وتحمل اسفارا
بدل او عطف بيان ولو قال فتحتمل جملة تحمل اسفارا وجهين
لكان اخصر واظهر والاسفار جمع سفر اي كتابا كبارا من كتب
العلم ثم ان المعرف بلام الجنس بوحدته اعتبارا في التعريف من
حيث النظر الى الجنس نفسه واعتبار التنكير من حيث انه
بلا لحظ كونه في ضمن فرد من افراده فيعطى لكل واحد من
الاعتبارين ما يليق به من الاحكام **قوله** كالنكرة في المعنى
من حيث الشيوع اي من حيث تحققه في ضمن فرد من افراده

كما تقدم فان قلت كيف يكون كالنكرة في المعنى وان معناه جنس قد اشير اليه باللام فيكون معرفة لفظا ومعنى معا قلت سلمناه لو انظر الى الجنس نفسه لكن لا نسلم اذ انظر اليه حال كونه في ضمن فرد من افراده بل هو معرفة لفظا لا معنا كما اشار اليه من قبل او نقول لما كان اسم الجنس ههنا وسيلة الى تادية المعنى بتادية الجنس ساقط الاعتبار كان تعريف الجنس كلا تعريف فيكون كالنكرة في المعنى من حيث قطع الاشارة الى معناه

الباب الثاني

قوله في احكام الجار والمجرور وكذا الظرف تبعا وكان الاولى اسقاط ذكر في لعدم المعنى على انبساطها اي الباب الثاني المعقود لذكر احكام الجار والمجرور وفي للتعليل وقد يقال اضافة ذكر الى احكام من اضافة الصفة الى الموصوف وعلى هذا في مستعارة لمعنا لها اي الباب الثاني دل على احكام الجار والمجرور المذكورة قوله انه اي الشان وقد ابي بضمير الشان اشعارا بان ما بعده الجملة التي تاتي بعده تتضمن معنى بديعا الا ترى انهم يقولون هو الذباب طاير قوله لا بد من تعلق الجار قال الكافيجي اي اولا كما لا بد من تعلق المجرور ثانيا فالتعلق الاول تعلق الافضا كما ان التعلق الثاني كتعلق المعلول بالعلة فلذا افرد ذكر الجار عن المجرور ههنا ويجوز ان يكون تقديره كلا من الجار والمجرور كما المناسب لقوله في الجار والمجرور لكنه لا يلايم ضمير الشان اثنين وبنى على هذا الاحتمال الشارح وقال في الصحاح ما هو ظهرا لا بد من كذا اي لا فراق منه قوله بفعل دخل فيه الناقص قال في المغني هل يتعلقان اي الظرف والجار والمجرور

بالفعل

بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك
وهم المبرد فالفارسي وابن جني فالجرجاني فابن برهان
ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل مثبت
التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان
اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد
المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي
ليس في التقدير بحرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه
ويجوز ايضا ان يكون متعلقه محذوف هو حال من عجبا
على حد قوله لمية موحشا طلل وما ذكره من استثناء ليس
تبع فيه ابن مالك في التسهيل والذي ذكره الرضي ان
ليس ايضا دالة على الحدث الذي هو الانتفا وهل يتعلقان
بالفعل الجامد زعم الفارسي في قوله
ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان
ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة
ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها
موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى مقدرة على
حد وشعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنه
معنى الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سر واعلانه
وان المخصوص محذوف اي بشر في البيت بن مروان وعندي
ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله
وهو وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكات الى بشر بن مروان
فيبتني التقدير حينئذ من هو هو وقال الكافيجي النحاة
يعلقون حروف الجر بالفاظ الافعال وان كان في التحقيق ما

بمعانيها لكون غرضهم إصلاح الأمور اللفظية أصالة وإشارة
إلى ما ذكر بقوله أو ما فيه معنى الفعل ثم قال بعد ذكره ثلاثا
في تعلقه بالأفعال الناقصة ثم التحقيق أن تعلق حروف الجر
بالأفعال مطلقا إنما يكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك
أن دلالة الأفعال الناقصة عليه متحققة وإن لم تكن مقصودة
فالتعلق إنما هو بحسب الدلالة لا الإرادة فالحق أن الأفعال
الناقصة يتعلق بها حروف الجر نعم إن كان حروف الجر
من أجزاء الكلام قبل دخولها الأفعال الناقصة عليه
لا يتعلق بها لئلا يلزم اختلال اللفظ وفساد المعنى وإذا
اعتبرت بعد دخولها عليه فلا مانع من التعلق بها بل الواجب
أن يتعلق بها فلعل عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ
الاختلاف ههنا **قوله** أو ما في معناه أي بلفظ استعمل في
معناه أو دل على معناه التضمني الذي هو الحدث ولعل الأوضح
أو بما يفهم معناه قال في المغني الجار والمجرور والظرف لا بد من
تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو بما
يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر
مثال الأول والثاني ما ذكرهنا ومثال الثالث قوله تعالى
وهو الذي في السماء إله أي وهو الذي هو إله في السماء ففي متعلق
بإله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فيقول إله واحد
ولا يوصف به لا يقول شيء إله وإنما صح التعلق به لتأوله
بمعبود وإله خبر لهو محذوفا ومثال التعلق بما فيه رائحة
الفعل قوله أنا أبو المنهال بعض الأحيان وقوله أنا ابن ماوية
إذ جد النقر فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين لتأولهما

بلم

باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد
وتقول فلان حاتم في قومه فيتعلق الظرف بما في حاتم من معنى
الجود ومثال التعلق بالمقدر قوله تعالى والى ثمود اخاهم
صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن
ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك انتهى ثم قال وهل
يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز
ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي
علي وابي الفتح زعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل
قالا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة
لا كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم
في قول كعب رضي الله عنه
وما سعاد غداة البين اذ رحلوا ... الا اغن غضيض الطرف مكحول
غداة البين ظرف للنفي اي انتفا كونها في هذا الوقت الا
كاغن وقال ابن الحاجب في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما
في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع
مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت
ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب
فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتاديب
تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام
متعلقة بالنفي والتعليل له اي انتفا الضرب كان لاجل التاديب

انه قد يوذن بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف
النفي ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت المحسن لما فانه اذ لو
لو هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت
بنعمة ربك بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي
يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا
المراد نفي جنون خاص لنفي ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور
النحويين لا يتوافقون على صحة التعلق بالحروف فينبغي على
قولهم ان يقدر التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك
بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي تفصيله كما ان المختار تعلق
الظرف بمعنى النسبة الذي تضمنه البيت وذلك يدل على ان الامثل
وما يستفاد له الاطناب على النسبة المعلوم لما لعله لئلا
يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ العامل لمعنى
النسبة قوله من مصدر او صفة او نحوهما قال الرضي في
شرح الشافية واعلم ان علامة النسبة ياء مشددة في اخر
الاسم المنسوب اليه ليصير بها الاسم المركب منها ومن المنسوب
اليه شيئا واحدا منسوبا الى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة
موصوفة بصفة معينة وهي نسبته المجرد عنها فيكون كسائر
الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
فان كل منها دال على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة
محتاج الى موصوف يخصص تلك الذات اما ظاهرا او مقدرا
يحو مررت برجل تميمي وبرجل مصري حماره فترفع في الاول
ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات المذكورة
ولا يعمل في المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اي منتسب او منسوب

ولعدم

ولعدم مشابهته للفعل لفظا لا يعمل الا في مخصص تلك الذات
المبهمة اما ظاهرا كما في برجل مضروب حماره او مضمرا كما في ا
برجل عمي وفلا يعمل في غيره الا في الظرف الذي يكفيه رايحة
الفعل نحو انا قرشي ابدا او في الحال المبينة له كما يقع في بيت
قال عمران بن حطان يوما يمان اذا لاقيت ذا يمن • فان لقيت
معديا فعدناني • لعاسائر الصفات المذكورة فلمشابهتها
للفعل لفظا ايضا يتعدى في العمل الى غير مخصص تلك
الذات المدلولة عليها من الحال والظرف وغيرهما فان قيل
فاسم الزمان والمكان ايضا نحو المضرب والمقتل واسم
الالة نحو الة ان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة
اذ معنى المضرب مكان او زمان يضرب فيه ومعنى المضرب
الذي يضرب بها فلم لا ترفعا ما يخصص تلك الذات من او عمرو
فيقال صمت يوما معطشا بصفه وسرت فرسخا معسفا اي معسفا
هو وسرت فرسخا معسفا بصفه فالجواب ان اقتضا الصفة
والمنسوب لمنسوع يخصص الذات المبهمة التي يدلان عليها
وضعي بخلاف الالة واسمي الزمان والمكان فانها وضعت
على ان تدل على ذات مبهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة
بمنسوع ولا غيره فلما لم يكن لها مخصص تجر عليه ولم ترفعه
ولم تنصب ايضا شيا لان النصب في الفعل هو الاصل في العمل
بعد الرفع فكيف في رفوعه نحو بحرا ولوا قوله
• كان بحرا لمراسات دنوها • عليه فضم عمقته الصوانع •
نفوطهم كان اثر بحري وموضع بحر على حذف المضاف وعلى
ان بحر مصدر بمعنى جرى ما المضعر موضوع لذات مخصوصة

موصوفة بصفة مخصوصة فليس ههنا تخصص غير لفظه
المصغر حتى يرتفع هذا النهي **قوله** والجار والمجرور في محل نصب
عمورته قال الرضي والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل
لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف
في اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصل منه كالجزء من المفعول
توهموا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب **قوله** فعلمه الاول
متعلق بفعل المحقوف على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح
ايضا فالمراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق
بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسر ان المتعلق هو المنتسب والمنتسب
بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي **قوله**
وهو النعت قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب
تقربا والحرف عن ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تأدبا وهو
كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب **قوله** في قول ابي
بكر بن دريد هو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر محمد
ابن الحسن بن دريد البصري عرض له في راس التسعين من
عمره فالج سقي له الترياق فبرا ثم عاوده بعد احوال لغذا اضار
تناوله وكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل من محزمه الى
قدمه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي
سنة احدى وعشرين وثلثمائة قال رايت في النوم رجلا
طويلا اصفر الوجه كوسجا دخل علي واخذ بعضادتي الباب
وقال انشدني احسن ما قلت في الخمر فقلت ما ترك ابو نواس
لاحد شيئا فقال انا اشعر منه فقلت ومن انت قال ابو ناجية

من

من اهل الشام و انشد لي

وهو افضل المزج صفوا بعده • انت بين بوني بن حسن دمشقاني •
قلت وجنة المعشوق صرفا فسلطوا • عليها مزاجا فاكتست لون عاشق •
فقلت اسأت قال و لم قلت لانك قدمت الحمرة ايضا فقال وما

هذا الاستقصاء بالبغيض **قوله** واشتعل الى اخره قال
الكاتبي فان قلت اليس اشتعل راس شيبا ابلغ من اشتعل
شيب راس في سواده ما وجه قلت عدل عنه لقصد تصوير
حاله على اوضح وجه و لكون المقام مقام البسط و لذا اطنب
قوله بالمبيض لانه اسم فاعل باللام بمعنى الذي فيكون معتمدا
على الموصول و تعلقه بالمبيض صحيح و ان قلت ال عوضا عن
المضاف اليه بان كان اصله مبيضه لصحة الاعتماد حينئذ
على الموصول ايضا الذي في تعلقه به بحث لان ال اذا وقع فرق
بالبياض فليس فيه معنى الفعل الا ان لا يقدر على تقدير البياض
بل يبقيه على ظاهره ومع ذلك فيه نظر من جهة المعين فليتامل
قوله اوجعلت حالا منه اي جعلت الجار حالا و لا يخفى ان
الحال انما هي الجار و المجرور لا الجار وحده فعبر الشيخ بالجزء
عن الكل اختصارا لان مراده ما قلناه و هذا يرشد الى ان
قوله او لا لا بد من تعلق الجار بفعل فيه حذف تقديره و المجرور
قوله فلا دليل فيه على اجتماعهما اي لا يكون ذلك من اجتماع
تعلق الجار بفعل و بما فيه معنا بل يكون الجار في الموضعين
متعلقا باسم قال في المغني و لكن تعلق الثاني بالاشتغال يرجح
تعلق الاول بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه و قد يجوز تعلق
في الثانية بكون محذوف حالا من النار و يبعده ان الاصل

عدم الحذف **قوله** في البيت قبله وهو قوله

اماترى راسي حاكي لونه ، طرة صبح تحت اذيال الدجى

قوله ويستثنى من حروف الجر اربعة الى اخره اي يستثني
من قولنا انه لا بد لكل حرف جر من تعلقه بفعل او بما فيه معناه
فان قلت الاستثنا ينافي القاعدة قلت اذا كانت قطعية
اما اذا كانت استقرائية ظنية فلا ينافيها لان الاستقرائية
غير تام فان قال كان الاولى ان يقدم الاستثنا على التمثيل
ومتعلقاته فان تاخيره مختلف فيه وعدم تاخيره متفق عليه
وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق عليه اولى قلت سلمناه
لكن لا نسلم ان ههنا تاخير الاستثنا غاية ما في الباب ان
فيه تاخير الاستثنا عن اخبار اجماع النحاة المتعلقة عما لعباد ح
خرج عن القاعدة كما ان اخبار الاجماع متعلق باثبات القاعدة
وتوضيحها فعلم من هذا ان الواو في قوله ويستثنى للعطف
على قوله وقد اجتمعا من حيث انها دخلت على الكلام ويحتمل
ان تكون للاعتراض بان احكام الحروف المستثناه مغايرة
لاحكام الحروف الغير المستثناة فلذلك فرع عليه قوله فلا
تتعلق الى اخره وزاد في المغني على هذه الاربعة اثنين احدهما
رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول
في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته
ويقدر الناصبة بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر
من بين حروف الجر لا قبل الجار وانما دخلت في المثالين
لافادة التكثير او التقليل لا التعدية هذا قول
الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا

الفا

الفاعدت العامل المذكور مخطا لانه يتعدى بنفسه ولا معمولة في المثال لاول وان قالوا الفاعدت محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت ثانيهما حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا احفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا انتهى ورد الوجه الاول بانا نمنع ان يكون معنى التعدية ما ذكره وانما معناها مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مقيد لانتفايه عنه وقد افصح المصنف بهذا المعنى حيث قال في الكلام على حرف العين على الاستعداد اكيبة ما نصه وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج انتهى ورد الوجه الثاني بانه ساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمله والله تعالى اعلم قوله احدها الحرف الزائد اي فانه لا يتعلق بشي قال في المغني وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسما فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد

سيبقايه

انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول
الحوفي ان الباء في البيت انها حلم الحالين متعلقة وهم نعم
يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى
نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد فان كنتم للرؤيا
تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل
في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا انها
معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
قوله كالباء في كفى بالله قال في المغني قال الزجاج دخلت لتضمين
كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرؤ
فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ووجه
قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو جائز لا موجب
بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك
كفى بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناه الخبر وقال ابن السراج
الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على تعلق الجار بضمير
المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن
وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع
البصريون اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن
الباء قول سحيم «كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا» ووجه ذلك
على ما اخترناه انه لم يستعمل هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء في
فاعل التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية
لواحد كقوله «قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل»
والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال
فسيكفيكهم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى

المتعدية

التعدية الى الواحد وقوله ان يشى آخر فقد مشى على ذلك فهذا اما للسهو
عن شرط الزيادة او لجهلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة
كما سياتي او للتعدي بالفاعل على غير عمرو وربما انتهى ما اردناه
منه باختصار قوله واحسن بزيد عند الجمهور فالباء في المعنى
او الاصل عندهم احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غير
صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ ولزمته
واما عند غيرهم القائل بانه لفظا امر لفظا ومعنى فان فيه
ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد قوله
وفي المبتدا نحو بحسبك درهم فان حسبك مبتدا خبره درهم
قال السيوطي وما قالوه في بحسبك درهم غير مرضي ايضا فان
شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدا
درهم نظرا للمعنى فانه محط الفايدة اذ القصد الاخبار
عن درهم بانه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب انتهى
ورده شيخنا فقال ان اراد ان اللفظ لقصد ما ذكر دايما
فليس بصحيح للقطع بانه قد ينعكس الحال بان يكون القصد
للاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ
كفايته مع جهله بقدرها معنى الكافي فيسال عن القدر فيقال
بحسبك درهم اذ ليس القصد هنا الا الاخبار عن الكافي
بانه درهم وان اراد انه قد يكون القصد ما ذكر لم يصح
جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي ففيه انه مع
كونه لا يلايم كلامه ويشكل برد عليه مثله فيقيد برد والحث
لتفويته بيد المذكور مع هذا واما بحسبك زيد فالباء فيه
زايدة وحسب مبتدا كما يدل عليه كلام ابن الناظم قال المرادي

وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه
خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون
مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم انتهى قيل
ويرد ما ذكره قوله تعالى يا ايها النبي حسبك الله فحسبك
مبتدا مضاف والله فاعله وهو اعرف المعارف ويدل على كون
حسبك مبتدا وقوعه اسما لان في قوله تعالى فان حسبك الله
بعد قوله وان يريدوا ان يخدعوك فلا شك ان هو المبتدا
في الاصل قال شيخنا لعل وجه ما ذكر عن شرح الكافية
انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الا في نحو كم مالك
ونحو خير منك زيد عند سيبويه كما استثنى ذلك في التسهيل
لكن قد يشكل الاقتصار عليهما بنحو ما مثل به من الناظم
للمجرور بحرف زايد من وما من اله الا الله فان فيه الاخبار
بالمعرفة عن النكرة فان اطرد ذلك في النفي جاز ان
ان يقال ما رجل الا زيد فليراجع وليحرر ومن كلام العرب
ناهيك بزيد واعرب بعض النحاة ناهيك خبرا وزيد
مبتدا زيدت فيه البا وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك
عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه وهو
ان يكون ناهيك مبتدا وزيد خبره والبا زايدة ويحتمل
ان البا متعلقة بمحذوف وهو مع مدخولها خبر ناهيك
بمعنى كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك بزيد ناهيك في
وناهيك به قال الجوهري وغيره يقال ناهيك من رجل
ونهيك منه وطاك منه وتاويله انه يجده وغنا به ينهاك
عن تطلب غيره انتهى قوله هل من خالق غير الله فان قلت هل

يجوز

يجوز ان يكون خالق مبتدا وغير الله فاعلا به اغنى عن الخبر
قلت لا لان الوصف الرافع لمكتفى به لشدة شبهه بالفعل لا
لا يصغر فلا يقال اضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال
اضارب عاقل الزيدان على ان تكون الزيدان فاعلا بالوصف
ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال اقايمان الزيدان ولا اقايمون
الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون فاعلا الا على
لغة اكلوني البراغيث وسياتي الكلام عليها في باب الفاعل قال
المصنف ولا يدخل عليه حرف جر وبهذا ارد اعراب الزمخشري
هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب اعني ان يكون
خالق مبتدا وغير الله فاعلا به والصواب انه من باب المبتدا
وخبره كما اسلفناه وذكر الكواشي ان خالق مبتدا محذوف
الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم انما احتيج الى
حذف الخبر ليكون استعمال هل على القياس فانها لا تدخل على
مبتدا خبره فعل الا على شذوذ نحو هل زيد خرج ولذا
قال صاحب الكشاف ان الفعل ههنا مضمر يفسره يرزقكم واما
لمان قلت قد جوزنا ايضا ان يكون يرزقكم صفة لخالق فكيف
يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية وكذا الخبر حينئذ قلت
اما اعتبار الموصوف والتوصيف ههنا لمجرد تصوير للنفي لا للاثبات
فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه
على اضعف وجه واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر انفا قرئ اوضح م
غير الله بالحركات الثلاث فالجر والرفع على الوصف لفظا او
محلا والنصب على الاستثنا وزيادة من في النفي والاستفهام
قياسية وذكر الجلال المحلي ان خالق مبتدا وخبر المبتدا

يرز فلم فان قلت ليشكل عليه ما تقدم قلت لا نسلم لجواز
ان يكون محل ذلك اذا كانت هل مستعملة في الاستفهام قوله
والثاني لعل في لغة من يجرّها قال في المغني لانها بمنزلة
الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا
بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية قال لعل ابي المغوار
منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة
معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمني ثم اضمر مجرورها
منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل
الاعراب المختص به كحروف الجر وعلم من قوله في لغة من
يجرها ان اسناد الجر الى المتكلم حقيقة والى الحرف مجاز
كاسناد القطع الى السكين قوله وهم في لامها الاولى الى
اخره مقتضى قولهم اي لعقيل ان غيرهم وهو الناصب
لها لا يوافقهم في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام
الاخيرة وقد زاد عليهم حكى الرضي قبل ان يحكي مقالة عقيل المذكورة
هنا من اثبات اللام الى اخره عشر لغات اشهرها لعل وعل
وجا لعن لعين غير معجمة ولغن بغين معجمة واخرها نون لن
ورعن ورغن بجعل الرا مقام اللام وجا لان وان ولعا
بالمد لعا الله فضله عليكم بني ان امتلم تشربهم وقد يلحق لعل
تا التانيث كما في ربت وثمت ثم قال اللام الاولى في لعل
زايدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل
عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة ه
والبصريين نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز
زيادة التا وان يمنعها لم تنصرف عند البصريين للتركيب

لعلت صح

والعلمية

والعلمية ولذا عند الكوفيين لشبه العجمية والعلمية لانها
ليست من اوزان كلامهم انتهى **قوله** قال شاعرهم اى فى رثا
اخيه **قوله** وداع دعى الى اخره والشاهد فى تعديه استجاب
الى الداعى ان يقال استجاب له وقد يقال استجابه بمعنى
اجابه ومنه البيت الاول واما فى التعدية الى الدعا فشايع
بدون اللام مثل استجاب الله دعاه وهذا قيل فى البيت
انه حذف مضاف اى لم يستجب دعاه **قوله** والثالث لولا
الى اخره قال فى المغنى فى الجانب لولا واذا ولى لولا مضمر
فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مومنين وسمع
قليل لولاى ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هى جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف
بالظاهر ولا تتعلق لولا بشى وموضع المجرور بها رفع بالابتدا
والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير
جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ
قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وقد اسلفنا ان الانابة انما
وقعت فى الضماير المنفصلة لشبهها بالاسما الظاهرة فى ما
الاستقلال فاذا عطف عليهم اسم ظاهر نحو لولاك وزيد
تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر وفرح بالامتناعية
التحضيضية فانها لا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا ه
قوله وكم موطن لولاى طحت طاح هلك **قوله** والجرم الجسد
واتى بلفظ الجمع حيث قال باجرامه كما قالوا بعير ذو اعثا نين
والنيق الجبل الشامخ وقلته والمنهوى الساقط **قوله**
لولاك فى ذا العام لم احجج قبله اومت بكفها من الهودج

ولعدة اتت الى مكة اخرجتني ولو تركت الحج لم اخرج
قوله مذهب سيبويه الى ان لولا في ذلك اى من القول
والاستعمال جارة للضمير بعدها فان الضمير بعدها ضمير
مجرور متصل اذ لو كان منصوبا لجاز ان يلحق نون الوقاية
مع اليا كما في الضماير المتصلة بالحروف نحو ليتني واني ومني
وعني ولو كان مرفوعا لكان من صيغ ضماير الرفع فتعين
ان يكون مجرورا متصلا كذا فادا لكافيجي وقوله ومني وعني
ليس الضمير فيهما منصوبا بل متصل مجرور كما نحن فيه الا ان
يقال محل المجرور بالنظر للمتعلق النصب على المفعولية قال في
الاقليد حمل سيبويه الكاف بعد لولا على الجر فان لولا
ان في هذه اللغة الضعيفة حرف جر اذ ليس في كلامهم
في باب الضماير ان يكون الكاف مرفوعا ولكن يكون منصوبا
ومجرورا كضربك وغلامك غير ان الجر اولى لان لولا حرف
والحروف الجارة اكثر من الناصبة فالحمل على ما هو الاكثر
اولى وا نوجد الثاني لان لولا للشرط كان فيها معنى اخذها في
معنى الشرط اقتضت ان نواخيها في العمل وهو الجزم تحقيقا
لما بينهما من المواخاة غير انهم جعلوا عملها الجر لان الجزم لا يتصور
في غير الفعل ولولا مختصة بالدخول على الاسم فلما امتنع فيما دخلت
عليه صير الى نظيره وهو الجر فان قلت فلم اختص عملها الجر بالضمير
دون الصريح قلت لان المشهور ان لا تعمل هي لا في الصريح ولا في
الضمير لكن لما احتيج الى اعمالها تخفيفا لما ذكرنا من المواخاة
بينهما وبين ان الشرطية اعملوها في الضمير ليكون ذلك شاهدا
عدلا على ضعفها في العمل لان الضمير اضعف من الصريح فضعفه

المعمول

المعمول يدل على ضعف العامل انتهى **قوله** ولا تعليق بشيء لانها
جاءت للدلالة على امتناع جوابها لوجود الاول لا للتعدية ولا فضا
قوله ولا كثر اي اكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بلولا قوله
بانفصال الضمير اي وكونه بصيغة ضمير الرفع قوله كاف التشبيه
واما الكاف بمعنى المثل فهو اسم لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره انتها قا
والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول يدل على اضافة مخصوصة
كسائر حروف الجر والثاني يدل على ذات ملاحظ فيه معنى فيكون
اسما مثل الكتاب والامام **قوله** لانهما بمنزلة الجزء من الكل
وذلك لانهما تقدم بمجرد تعلق وهذا القول مع حكم على الجملة بانها
صفة او حال وعلى ان المتعلق محذوف وجوبا **قوله** حكم الجمل
الخبرية قال الكافيجي فان قلت ان كان متعلق الجار والمجرور فعلا
فلا يكون جملة فقد اندرج حكمهما في حكم الجمل الخبرية فلا فائدة
في وضع هذه المسالة على حدة وان كان اسما فعلا يكون مفردا
كسائر المفردات فليس في افرادهما عنه في تشبيه احكامهما باحكام
الجملة زيادة فائدة قلت المراد من متعلقهما مطلق المتعلق سوا
كان فعلا او غيره لتناسب وضع هذه المسالة وضع المسالة
السابقة واللاحقة والجار والمجرور لهما شبه بالجملة بخلاف ف
المفردات انتهى وينبغي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر
لهما مع قطع النظر عن متعلقهما وهما بهذا الاعتبار غير الجملة
قطعا ولا يفهمان من ذكر المفردات قوله فهو صفة الى اخره
ثم اراد تفصيل احكامهما بعد التشبيه واعلام ~~احكامهما~~
احكامهما اجمالا ليكون اوقع في النفوس فان المحصول بعد
الطلب اعز من الحاصل بلا تعب فقال على طريق نشر غير مرتب فهو

حكم الجمل الخبرية

المحصول بعد الطلب اعز من الحاصل بلا ...

صفة الى اخره قوله صفة انما هو بحسب لظاهر فان الصفة
فى الحقيقة متعلقهما او هما معه فان قلت كان الاليق ان تقدم
هذه المسألة على السابقة ليترتب زيادة على اصله بلا تخلل
شيء بينهما اجيب بانه ترك هذا لئلا يقع بين الجار والمجرور
وبين احكامهما زيادة فاصلة لما ان الرابعة لتتمة الثالثة قوله
لانه بعد نكرة محضة وهو ظاهر فان قلت لو كان الجار والجرور
صفة لظاهر يكون العامل فيه وايضا لان العامل فى الصفة والموصوف
واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع نعتا ولا
حالا ولا خبرا قلت اطلاق الصفة على نفس الظرف مسامحة من
قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الصفة فى الحقيقة متعلقه
معه واذا وقع الجار قبل النكرة لم يكن صفة لان الصفة لا
تقدم على الموصوف قوله فخرج على قومه فى زينته قال الحسن
فى الحمرة والصفرة وقيل خرج على بغلة شهباء عليه ارجوان
وعليها سرج من ذهب ومعه الاف على زيه وقيل عليهم وعلى
خيولهم الديباج الاحمر وعن يمينه ثلاثمائة غلام وعن يسار
ثلاثمائة جارية بيض عليهن الحلى والحلى وقيل فى سبعين الفا
عليهن المعصفرات وهو اول من روي فيه المعصفر قوله فى زينته
فى موضع الحال فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير
فى خرج يكون العامل فيه خرج مع تصريحهم بان اللغو لا يقع
حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اجيب بان اطلاق الحال على
نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء
لان الحال فى الحقيقة متعلقه معه قوله اى متزينا الى اخره
عبارة المحلى هذا اى متزينا هو العامل المحذوف لانه مستوك

مسبوك من الجار والمجرور وتوبده ما قاله المنتجب في اعراب
ان في زبيلة في موضع الحال من المنوي في فخرج اي مترتبا
بزعبيته قوله تجتني الزهر قال في الصحاح زهرة النبت بتسكين
الهاء وضمها نوره قوله ثمر يانع قال في الصحاح الثمرة واحدة الثمر
والثمرات وينع الثمر يينع ينعا وينعا وينوعا اي نضج انتهى وقال
الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل ما يتطعم من احمال الشجر واليانع
هو المدرك البالغ قوله جمع كم بكسر الكاف وفي الصحاح جمع كم بالكسر
او كمامة وهو وعاء الطلع انتهى وقال ابن الاثير هو غلاف الثمر
والحب قبل ان يظهر قوله والاغصان جمع غصن في النهاية
لابن الاثير الغصن يجمع على اغصان وهي اطراف الشجر ما دامت
فيها نابتة ويجمع على غصون قوله في بيان متعلق الجار والمجرور
الانسب بما ياتي ان يقول في بيان ان الجار والمجرور لا بد
له من متعلق وانه كاين او استقر قوله في هذه المواضع اي
الاتية اي المشار اليها بقوله صفة او صلة الى اخره قوله متى
وقع الجار والمجرور صفة الى اخره وكذا لو لم يقع شيئا من هذه
المواضع المذكورة كما هو ظاهر كزيد في الدار فزيد فلم يقصد
الاحتراز عن ذلك فراجعه وحرره قوله تعلق بمحذوف
وجوبا قال في المغني وربما يظهر ضرورة كقوله لك العز
ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كاين
واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده مما وقع فيه حالا فزعم
ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد
ظهر والصواب ما قاله ابو البقا وغيره ان هذا الاستقرار
معناه عدم التحول لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص

تم له

قال الدماميني ولقائل ان يقول لا نسلم تعلق الذي بكائن بل بمحذوف وهو خبر كائن الذي اسم الفاعل سلمناه انه متعلق بكائن لكن المراد به كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل وهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلنا وحينئذ فلا شاهد في البيت يعني انه قد يمنع دلالة كائن هنا على الكون المطلق بل المراد به مجرد الحصول والوجود لجواز ان يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل وجعل منه من ذلك قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب ترك الاستقرار وزعم ابن النهان ان عنده ليس معمولا لمستقرا وتوجيهه ان المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق بل السكون وعدم التحرك والظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فيقدر هنا مستقرا اخر لذا قال المصنف قال الدماميني اما كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق اليه ابو البقا وغيره واما ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فغير صحيح بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعا ولا يحذف الا الدليل والحذف حينئذ جائز لا واجب اللهم الا في مثل ونحوه

قوله تقديره كائن اي على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما

قوله لان الاصل في الصفة والخبر والحال الافراد اي فعند الاحتمال والتردد يكون الاولى تقديرما هو الاصل ورجحه المصنف في الاوضح قال بعضهم انه هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقر وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي فقد استقر لا مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني للانصاف ان المفهوم من نحو

زيد

زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر انتهى
وللتصريح به في ~~قوله~~ قوله لك العز ان مولاك عز وان يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كائن وذلك ان تمنع دلالة هذا
على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ورجحه ابن
مالك قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل اولى لوجهين
احدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير اخر لانه واف
بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوعه وتقدير الفعل
يحوج اليه تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل
الفعل اذ لا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به
لا يظهر الا في اسم الفاعل الثاني ان كل موضع كان فيه الظرف
خبرا وقدر تعلقه امكن تعلقه لكن تعلقه باسم الفاعل وبعد
اما واذا المفاجاة يتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندك
فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان اما واذا المفاجاة
لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل
وبعدهما في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض
المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجري الباب
على سنن واحد ثم قال وهو الذي دللت على اولويته هو
مذهب الاخفش هذا كلامه ويؤخذ منه ان الخلاف في
الترجيح لا في الجواز ورد بانه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل
جواز الفصل بين اما والفاء بغير المفرد او جملة الشرط لانه
لازم الحذف فيكون ظهور الفعل لا تقديره لانهم لا يغتفرون
في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات ولو سلم ان
المقدر اعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل وانما

يلزم ان لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد المسند اليه بان
يقال اما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا
المذكورة ولك ان تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه
لان ما ذكره في الاول معارض بان اصل العمل للفعل
واما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد اما واذا
انما هو لحصول الحمل كما ان وجوب كونه المتعلق اسم فاعل
فعلا في نحو جاني الذي في الدار وكل رجل في الدار فله
درهم كذلك لوجوب كون الصلاة لصلة وصفة النكرة
الواقعة مبتدا في خبرها الفا جملة قوله او استقر اي على
المذهب الاخر الذي يقدر الحروف فعلا وتعبيره بكاين
او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير ما كان بمعناهما
نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول فحصل وثبت ووجد
في الثاني قال في المغني ان اريد المامضي قدر كان او استقر
او وضعهما فان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم في
اليوم والجزاء في غد قدر مصارعهما هذا هو الصواب
وقد اغفلوه مع توهمهم في نحو ضربي زيدا قايما ان التقدير
اذا كان قايما ان اريد المضي واذا كان ان اريد به
المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه
صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال انتهى
واعترض بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال
الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تنافي ورد
بانه لا تنافي لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للازمنة
كلها نحو دون غيره قال التفتازاني في حواشي الكشاف عند قوله

تعالى

على من كان منكم مريضًا او على سفر وبما يجب التنبيه له انه اذا
قدر في الظرف المستقر كان او كاين فهو من الناقصة بمعنى حصل
وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا لكان
الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقدير
انتهى **قوله** لان الاصل في العمل للافعال والمتعلق المحذوف
عامل في محل الجار والمجرور وهذا مبني على القول بان عامل
الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرًا هو المتعلق المحذوف
وهو الاصح وقيل المبتدا وعليه ابن خروف ونسبه ابن ابو
العافية الى سيبويه وانه عمل في النصب لا الرفع لانه ليس فيه م
الاول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور من عمله الرفع وبانه
يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل
بالمخالفة وعليه الكوفيون فاذا قلت زيد اخوك فالاخ هو
زيد او زيد خلفك فالخلف ليس بزيد فمخالفته اعملت النصب
ورد بان المخالفة معنى لا يصح يختص بالاسما دون الافعال فلا
يصح ان يكون عاملة لان العامل مثل اللفظي شرطه ان يكون
مختصا فالمعنوي الاضعف اولى وفي الرضي وانتصاب
الظرف خبرًا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر
لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو ولد واجه
امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم
الخبر على المبتدا الى ~~نحو زيد قايم او كانه هو في نحو~~ فلا
يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف
بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شي يتعلق به الخبر وفي

المغني وذهب الكوفيون وابو طاهر وحروف الى انه لا
تقدير ثم اختلفوا فقال ابو طاهر وحروف الناصب لهما
المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك
وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون
الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معول
على هذين القولين **قوله** لان الاصل في العمل للافعال اي
فعند الاحتمال يكون الاولى تقديرما هو الاصل ثم قال في
المغني به الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح
تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد
لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني هو
نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعا ويلزم من
قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان الخبر
اذا كان اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا انتهى وقول
المصنف تقديره كاين او استقر هذه الجملة محلها الجر صفة
لقوله بمحذوف اي محذوف مقدر بنحو كاين او استقر مما يدل على
عموم كونا مطلقا واحترز بذلك عن الكون الخاص نحو قايم
وجالس قال في المغني فانه لا يجوز تقديره الا لدليل خاص
فيكون ويكون الحذف حينئذ جايزا لا واجبا ولا ينتقل
به الضمير المحذوف الى الظرف والجار والمجرور وتوهم من
جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله ان اتفقوا
على جواز حذف الخبر وجود الدليل وعدم وجود الدليل
معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه

اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل و اشتراطه
النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ٥
ومما يخرج على ذلك قولهم من لى بكذا اى من يتكفل لى به و قوله
تعالى فطلقوهن لعدتهن كذا قرء جماعة من السلف و عليه قول
الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف
وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال
عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة
ومفهوم قول المصنف في وقع الجار والمجرور صفة الى اخره
انه اذا لم يقع احدا لامور الاربعة لا يتعلق بما ذكره وهو
صحيح ويصدق بامرين احدهما ان يتعلق بمذكور نحو قولك
زيد في الدار ففي الدار متعلق بقرار في ليس هو احد الامور
الاربعة المذكورة الامر الثاني ان يتعلق بمحذوف لا يقيد
بنحو كاين او استقر وهو ثلاثة امور ذكرها في المغني احدها
ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست ثانيها ان يكون ا
المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو بزيد مررت به ا
عند من اجازه مستندا بقراءة بعضهم و للظالمين اعد ا
لهم فيقدر في الاول مررت موافقة للمفسر لانه فعل كان ا
كان اسما قدر اسما نحو في يوم الجمعة انت معتكف فيه اى انت
معتكف في يوم الجمعة ويقدر في الثاني اما عذب على صيغة
الماضي موافقة لاعد او يعذب بصيغة المضارع موافقة
للمعطوف عليه وما الاولى منهما فيه نظر والاكثرون يوجبون
في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتدا او ينصب

باسمائه جاوزت او نحوه في الاول وعذب او بحذف في
الثاني كما تقدم نا لثهما ان يكون المجرور مقسما بغير البا
نحو واللیل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم
لله لا يؤخر الاجل فيتعين تقدير الفعل وهو اقسم ولو
صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت البا انتهى نعم يرد على
المفهوم ما اذا رفع الجار والمجرور الاسم الظاهر نحو افي الله
شك فانه تقدر المحذوف استقر كما سياتي وليس الجار والمجرور
رافع الاسم الظاهر احد الامور الاربعة والحاصل ان الجار
والمجرور يتعلق بمحذوف واجب الحذف في ثمان مسائل
كما ذكره في المغني قوله وبعضهم الاتفاق عليه في الصلة فيه
نظر لانه لم يقدر الفعل في الصلة لكون الاصل في العمل
للافعال بل ليكون جملة لان الصلة لا يكون الا جملة حاصله
ما ذكره انه قد يتعين تقدير الفعل وكذلك اذا كان الجار
والمجرور صلة فيحمل غير الصلة الذي نرددنا في انه مقدر
بالفعل لقوية الاسم على الصلة فيقدر بالفعل حملا للمشكوك
على المتيقن اولى وواجب بما حاصله ان قياس غير الصلة عليها
قياس مع وجود الفارق سيما وذلك المتيقن انما قدر فيه
الفعل لمعنى يخصه ولا نسلم ان الحمل على المتيقن اولى كليا
قوله الا الواقع صلة فيتعين فيه تقدير استقر قال في المغني
قال ابن يعيش وانما لم يجب في الصلة ان يقال ان نحو جا الذي
في الدار يتقدير مستقر على انه خبر لمبتدا محذوف على
حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك
واطراد هذا انتهى ولا لذا يجب في الصفة في نحو رجل في

الدار

الدار فله درهم لان الفا تجوز في نحو رجل يأتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعال فنادر انتهى كلام المغني **قوله** لان الصلة لا تكون الا جملة يوجد منه انه تعين تقدير استقر في الظرف الواقع صلة لال في الصورة نحو من لم يزل شاكرا على المعه فهو حري بان يستزيد منه **قوله** مفرد حكما لانه لا يقتضي ذلك لا لاسناد اليه من حيث انه اسم الفاعل الى فاعله لتضمنه معنى الفعل فانه الاسناد الى الفاعل اعم من اسناد الكلام والجملة وهذا التعليل سر قولهم ان اسم الفاعل لما اشبه الخالي عن الضمير في عدم التفاوت في التكلم والخطاب والغيبة لم يكن مع فاعله جملة كما صرحوا به فان قلت اذا وقع اسم الفاعل في سياق النفي يكون مع فاعله جملة ما صرحوا به فليكن كذلك اذا ما وقع في سياق الموصول قلت لا فرق ان حرف النفي لما اختص عنها في الافعال نزل اسم الفاعل منزلة الفعل في عليه بانه مع فاعله جملة بخلاف الموصول فانه لا اختصاص له بالافعال كذا افاده الكافيجي **قوله** ومثال الخبر الحمد لله مما ذكره من ان لله خبر عن الحمد هو المشهور وقول المحققين وتوهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل مقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور معمول للمصدر وان الا لتقوية كما في قوله اعجبني الحمد لله **قوله** في هذه المواضع الاربعة اي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال **قوله** لا استقرار

الضمير منه بعد حذف عامله وذلك لان الضمير الذي
كان فيه انتقل منه الى الظرف والجار والمجرور فان قلت
هل انتقال الضمير قبل الحذف او بعده او معه قلت قال
شيخنا يحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تفريغ العامل
من الضمير قبل الحذف او بعده او معه قلت قال شيخنا
يحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تفريغ العامل من الضمير
وهو ممتنع لانا نقول لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف
فارغ منه لانه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير
فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده
ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل لانه امر اعتباري غير تقديري
غير مستتر ويحتمل انه معه ولعله اولى لانه لا يلزم عليه شيء
فليتامل وقال الفرا لا ضمير فيه الا اذا تاخر فان تقدم ما
فلا واجاز ان يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل
ذلك مع التاخير وظاهره الاتفاق على امتناع هذه الامور
قيل ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل
بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب
وقيل لا ضمير في الظرف والجار والمجرور مطلقا تقدم
او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف
ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه
والصحيح ما تقدم من ان الضمير الذي كان في المتعلق
انتقل منه الى الظرف تقدم او تاخر واستدل لذلك
بقول جميل بن عبد الله

فان يكن جثماني بارض سواكموا ۝ فان فؤادي عندك الدهر اجمع

وجه

وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا
لفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع
الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان قـ ولا الاسم
ان على محله من الرفع على الابتدا لان الطالب للمحل قد
زال بدخول الناسخ واذا ابطلت هذه الاقسام تعين ان
يكون توكيدا لفؤادي للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب
ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة
وما ذكره من التعليل تبع فيه بعضهم وقضيته لكن لا يسمى
بذلك اذا قدر المتعلق خاصا لانه حينئذ لا يستقر فيه
ضمير كما قال في المغني ولا ينتقل ضمير من المحذوف اي
الخاص الى الظرف والجار والمجرور الظاهر نحو زيد في
الدار ابوه او عنده اخوه لان رفع الظاهر مانع من استقرار
الضمير فيه الا ان يريد ما من شانه ان يستقر فيه الضمير
بان يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر على انه
لا يأتي على قول من يقول بحذف الضمير مع المتعلق مطلقا
كما تقدم وقد جعل السيد في حواشي الكشاف الظرف
المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان ما
كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله فانه لما قال
الفاضل اليمني النحويون يقدرون في الظروف المستقرة ما
فعلا عاما اذ لم يوجد قرينة الخصوص وحيث وجدت
فلا بد من تقديرها لانه الترفا بذه انتهى قال السيد وتحقيقه
ان هذا القسم من الظروف انما يسمى مستقرا لانه استقر فيه
معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة

كان المقدر فيها عاما وان فهم منه شئ من خصوصيات
الافعال كان المقدر بحسب المعنى خاصا نحو زيد على الفرس
او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك
لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة لان معنى ذلك الفعل
الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه
الاعراب وان كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا
لعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى
ومنه يظهر ان التقييد بالاسم او الفعل العام ليس لامتناع
كونه خاصا بل بالنظر لوجوب الحذف ايضا فقد تقدم ذلك
قوله في هذه المواضع الاربعة الى اخره لو قال اي مواضع
الصفة والصلة والخبر والحال لكان اولى ومحل قوله في
هذه المواضع نصب على الحال من قوله الجار والمجرور فيتعلق
بمحذوف تقديره كاينا في هذه المواضع ومعلوم ان الكاين
فيها هو الجار والمجرور مع المرفوع بعده في مسئلتنا وبه صرح
بعد فقال والجملة صفة فلا ينافي عبارته تقتضي ان الجار
والمجرور وحده هو الكاين فيها نعم عبارة المغني اوضح فانه
قال اذا وقع بعد الظرف او الجار والمجرور مرفوع فان
تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب
خبرا او حال فالارجح كون المرفوع مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا باحدهما انتهى قوله ان يرفع
الفاعل اي يرفع الاسم الواقع بعده على انه فاعل او ان
يعتقد انه رافع للفاعل او ان يحكم بذلك ومراده بالفاعل
الاسم الظاهر والا فرفعه للفاعل مطلقا لا يتقيد بما ذكره

كما

كما هو ظاهر وينبغي ان الضمير لئلا ن كان مستترا كالاسم
الظاهر قوله بالجار والمجرور ان قدر المتعلق فعلا فالجملة
فعلية وان قدر اسما تحتمل بقاء الجملة اسمية وان الاسم المحذوف
مبتدأ او المرفوع فاعل اغنى عن الخبر او لا يقال ذلك لانه
لما قام الجار والمجرور مقام المحذوف ورفع الفاعل صار
الحكم له وهو امكن الحرف فكونه مبتدأ فلا نحكم على الجملة
بالاسمية مركبة من مبتدأ وخبر فيه نظر وحرر ثم رايت
انه في المغني زاد ثلاثة مواضع يتعلق الظرف فيها بمحذوف
وجوبا لكنه مقدر في احدها بنحو استقر وهو فارفع الظاهر
نحو اعندك هذا قوله على ذلك اي على النفي او الاستفهام
ويحتمل رجوعه للموصوف والمخبر عنه وذي الحال والموصول
التي الزم تقدما ما ذكر من الصفة والصلة والخبر والحال
واحترز به عن الضمير المستتر فيهما فانهما يرفعانه من
غير تقييد بهذه الصورة ثم المرفوع الواقع بعدهما يكون
اسما ظاهرا كما في الامثلة وهل يكون ضميرا منفصلا فيه
نظر وقول الشيخ يجوز ان يرفع الفاعل هو الراجح قال
في المغني ونقل ابن هشام عن الاكثرين وجوب كون المرفوع
كون المرفوع بعدهما فاعلا انتهى والشق الاخر من متعلق
قوله يجوز هو ان يكون المرفوع بعدهما مبتدأ كما سيأتي قوله
لنيابته عن استقر قال في المغني وقربه من الفعل لاعتماده
وقيل العامل الفعل المحذوف والمختار الاول بدليلين
احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا
ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وكقوله

فان يك جثماني بارض سوا كم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فالا الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله
ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوفا مع الاستقرار لان
التوكيد والحذف متنافيان ولا الاسم ان على محله من الرفع
بالابتدا لان الطالب للمحل قد زال واختار بن مالك المذهب
الثاني مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهو تناقض
وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله قوله
وهذا هو الراجح يحتمل ان يكون اشارة الى قوله فاعلا بالجار
والمجرور او غيره والثاني هو القريب لانه لم يذكر الا مقابل
قوله فاعلا وهو كونه مبتدا ولو كان مراده الاول لذكره
ايضا مقابل قوله بالجار والمجرور وايضا فان المقصود
ذكر كونه فاعلا او مبتدا وكون العامل في الفاعل هو الجار
والمجرور انما وقع في عند الحذاق قال في المغني
واختاره بن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير
انتهى ومما نقله عن بن مالك هنا يؤيد ما تقدم من ان قوله
هذا اشارة الى قوله فاعلا لان بن مالك يختار ان العامل
في الفاعل هو الفعل المحذوف كما تقدم قوله والثاني ان تقدره
مبتدا مؤخرا قال الدماميني هذا يقدح في قولهم انه يتعين اذا وقع
تقدم الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره نحو زيد
قام انتهى قال الشمني واقول ان قولهم ذلك انما هو في فاعل
نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقائم زيد ان
يكون زيد مبتدا وان يكون فاعلا له اغنى عن خبره انتهى
وسبب امتناعه في نحو قام زيد وجوازه في نحو اقائم الزيدون

رجحان

رجحان الفاعل في المثال الاول عن فلان الظاهر الذي في
المرجوح من تقديم الخبر لكونه خلاف الاصل اوجب للذهن
عدم الالتفات الى المرجوح على ان في المبتدا ثم تقويتا لتقوى
الحكم بخلاف المثال الثاني فلا رجحان لاحدهما مستويان فان
كون المسند مبتدا خلاف الاصل لكون المبتدا مؤخرا
فالمخاطب يجعل المقصود محتملا وان فات بذلك شبهة تقوي
الحكم في جواز تقديم قائم قوله يسهل بخلافه فيما قوله والجملة
صفته اي سواء اعربنا المرفوع فاعلا ام مبتدا والموصوف
نجعل ولم يمثل الشيخ بما وقع فيه الجار والمجرور مع المرفوع
بعده صلة او خبرا او حالا ومثل في المغني لذلك بقوله جا
الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه
جبة انتهى انما هو بحسب الظاهر فان الصفة في الحقيقة
متعلق الجار والمجرور او هما ومتعلقهما قوله افي الله شك
قال في الكشاف ادخلت همزة الانكار على الظرف لان الكلام
ليس في الشك انما هو في المشكوك فيه وانه لا يحتمل الشك
لظهور الادلة وشهادتها عليه فان قلت الاستفهام ههنا
للانكار والنفي فكيف يصح تمثيل الاعتماد على النفي ههنا
قلت يصح من حيث انه اعتماد على حرف الاستفهام من حيث
اللفظ والصورة وهو كاف في التمثيل ومناسب لبحث النحو
وفيه تنبيه على ان الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون
اعتبار معناه كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه
كذا قال الكافيجي قوله وحكى بن هشام الى اخره قال الدماميني
وجه ما قدمناه عنهم من ان الالتباس محذور والتعلق عندهم

بفعل مهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل
ذلك فاعلا لا مبتدا **قوله** واجاز الكوفيون والاخفش رفعهما
الفاعل في غير هذه المواضع ايضا نحو في الدار زيد قال في المغني
لان الاعتماد عندهم ليس بشرط واجازوا ايضا ان يكون مبتدا
وكذا اجازوا الوجهين في نحو قايم زيد ان يكون قايم مبتدا
وزيد فاعلا وان يكون قايما خبرا مقدما وزيد مبتدا موخرا
والجمهور يوجبون في كل من ذلك ان يكون زيد مبتدا وما قبله
خبرا انتهى وقال الرضي في شرح الحاجبية الكوفيون يوجبون
ارتفاع زيد في نحو زيد في نحو في الدار زيد وقايم زيد على
الفاعلية ولا يجوزون ان يكون مبتدا لاعتقادهم ان الخبر
لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة لئلا يتقدم الضمير
الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقديم فالضمير
متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب
ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقديم الخبر
على المبتدا لكنه لما اجاز اعمال الصفة بلا اعتماد قوي ان وذلك
لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة انتهى **قوله** ثابت
للظرف تعدم انه اذا كان المتعلق كونا عاما لا يجوز ذكره الا في
الضرورة فذكره هنا مشكل قلت قد يمنع دلالة ثابت هنا
على الكون العام المراد به مجرد الحصول لجواز ان يراد به هنا الثبوت
المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل **قوله** عشا قال المنتخب انتصابه
على الظرف وهو بالكسر والمد اخر النهار مثل العشي وهو من صلاة
المغرب الى العتمة ايجا او وقت العشا **قوله** وانما نصبت على
الظرفية لابهامها من حيث كونها منكورة مجهولة قال الزمخشري

ارضا

ارضا منكورة مجهوله بعيدة من العمران وهو معنى تنكيرها واخلا لها
من الوصف وابهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف
المبهمة كما انتهى وقال الكافيجي فان قلت ارضا ليس من المبهم
عما فمكان حق الفعل الا يتعدى اليه الا بلفظه في قلت
لما دلت بتنكيرها على ارض مجهولة بعيدة من العمران حصل لها
ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحق بها عند لابهامه فنصبت
نصب الظروف المبهمة وقيل لما كثر استعمالها حذف حرف
الجر منها وجعلت من قبيل قولهم كما عسل الطريق الثعلب انتهى
ومثل الشيخ بمثالين لان الاول ظرف زمان والثاني ظرف
مكان وكذلك مثل في معنى الفعل وهذه المسئلة نظير المسالة
الاولى في باب الجار والمجرور قوله والكائن نحو زيد جالس امام الخطيب
قال الكافيجي في عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة الى
ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج
الفعل اليه انتهى قوله جعلته حالا اي او صفة قلنا مثل قوله
والركب اسفل منكم قال المنتجب في اعرابه الركب مبتدأ وخبره
اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبر المبتدأ
كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو نعت لظرف محذوف
تقديره والركب مكانا اسفل من مكانكم وقد اجيز رفع اسفل
وفي الكلام على هذا حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل
منكم ومن كم من صلة اسفل لان فيه معنى التسافل والركب
راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره ركيب
وانشد بنيته بعصبة ارى من ماليا احشى ذيب او رجلا
او رجيلا غاديا ومحل الجملة جر عطفا على الاسم المجرور بالاضافة

يعني وإذ الركب أسفل منكم والله أعلم **قوله** ومن عنده لا يستكبرون
فان قلت ما معنى من عنده والله تعالى منزه عن المكان قيل
المراد منه ان الملائكة مقربون منزلون لكرامتهم عليه منزلة
المقربين عند الملوك على طريق التمثيل والبيان قال الكواشي
من عندهم الملائكة نسبوا اليه تشريفا لا انه تعالى في مكان
من مبتدا خبره لا يستكبرون اي لا يتعظمون ويجوز ان
يعطف من على من في قوله وله من في السموات ويكون لا يستكبرون
مستأنفا واعلم انه اذا في المعنى ثلاثة مواضع يتعلق الظرف
فيها بمحذوف وجوبا لكنه مقدر في احدها بنحو استقر وهو
ما اذا رفع الظاهر نحو اعندك هذا او في الا تشبين الباقيين
لا يقدر بكائن او استقر بل يقدر بحسب المعنى احدهما ان يستعمل
المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد
تقادم عهده حينئذ الان واصله كان ذلك حينئذ واسمع
الان الثاني ان يكون المتعلق على شريطة التفسير نحو ايوم
الجمعة صمت فيه انتهى وفيما عدا هذه المواضع الستة يتعلق الظرف
اما بمذكور نحو جلس زيد امامك واما بمحذوف جوازا لقيام
دليل عليه وهو الكون الخاص كما تقدم في الجار والمجرور
قوله ويمثال رفعه الفاعل الى اخره ومثل الشيخ لما وقع ما
فيه الظرف مع المرفوع بعده خبرا ومثال لما وقع فيه حالا اه
رايت زيدا عنده كرم ومثال لما وقعا فيه صفة مررت برجل
امامه تمام ومثال وقوعهما صلة جا الذي عنده مال ومثال
وقوعهما بعد نفي ما عندي احد وبعد استفهام اعندك
فح **قوله** وثاني نحو اعندك زيد المذهبان اي مذهب

الجمهور وهو كون زيد مبتدا الا غير ومذهب الكوفيين
والاخفش وهو كونه اما مبتدا او فاعلا كما قاله الشيخ فيما
تقدم وينطوي ذلك بمثل ما نقلناه عن الرضي فيما سبق من
ان الكوفيين يوجبون كون زيد فاعلا ولا يجوزون كونه
مبتدا لان الخبر لا يتقدم عندهم على المبتدا لئلا يتقدم
الضمير على مفسره والاخفش على احد قوليه يجوز رفع الفاعل
بالظرف الذي لم يعتمد فحينئذ يوجب كون زيد مبتدا
كما قاله الجمهور واما على قوله الاخر فهو موافق لما نقله الشيخ
عنه من تجويزه كون زيد مبتدا قدم خبره لانه يجوز تقدم
الخبر وكونه فاعلا بالظرف وان لم يعتمد والله اعلم قوله

الباب الثالث

في تفسير كلمات ان قيل التفسير بيان المعنى وكشف الموضوع
له وليس منه ما ذكره المص من ان اولها مفتوح او مضموم
او انها معربة او مبنية قلت مراده به اعم من بيان المعنى
وبيان صفتها فلا اعتراض يرد ايف الكافيجي قال يعني
قوله في تفسير كلمات ما نصه اي من جهة ضبطها ومعانيها
ووجوه استعمالها فعلم من هذا ان من قال ان الذي
يذكره بعد هذا لا يصدق عليه حقيقة التفسير لا لغة
ولا اصطلاحا فقد سها عن مقصود هذا الباب انتهى ع
وكلمات جمع قلة اريد به الكثرة بقرينة قوله بعد وهي عشرون
كلمة قوله يحتاج اليها المعرب لا ينافي انه يحتاج الى غيرها
لانه لم يدع الحصر فيها وايضا مراده نوع من الاحتياج وهو الاحتياج

في كلمات اربع ٢٢ ٨

التشديد وكان الشارح اراد دفع هذا بقوله يكثر في الكلام
دورها اي استعمالها ويقبح بالمعرب جهلها **قوله** قد وابواب
الجنة ولا غاية هي تماينة بحسب احوالها فالتقي وكل **قوله**
في اللغة الفصحى فيهن اي في حركة القاف وحالة الطا من
التشديد والتخفيف وحركتها وما جعلناه مرجع الضمير تقدم
ما يدل عليه وهو فتح القاف وتشديد الطا وغير الفصحى
في القاف ضمها اتباعا للطا المشددة وفي الطا تخفيفها
مضمومة او ساكنة مع فتح القاف وفي حركة الطا الكسر
مع تشديد الطا وفتح القاف والكسر لالتقا الساكنين فهذه
خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل وذكرها ايضا
في المغني مفرقة **قوله** وهو ظرف لاستغراق الى اخره اعلم
ان كلام المصنف ليس كما ينبغي من التحرير لانه بظاهره يقتضي
ان الاستغراق المذكور مظروف في معناها وهو الزمان
وليس شي من الزمان والاستغراق مظروفا فيه واجاب
بعضهم بان اللام في قوله لاستغراق الى اخره للتعليل
فلا يقتضي كلامه ما ذكر لكنه افاد انها موضوعة للزمان
والاستغراق وانما استفيد من وقوعها بعد النفي والمضي
من وقوعها بعد الماضي وما قاله مخالف لكلام النحويين
فانهم صرحوا ان معناها الزمان الماضي والاولى في الجواب
ان يقال ان قوله لاستغراق خبر ثان وحينئذ فلا
يقتضي كلامه ما ذكر ولقوله انها موضوعة للزمان الماضي
ثم رايت شيخنا قال قوله وهي الى اخره اي موضوع للزمان
غالبا ليدل على الزمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي

لوقوعه

لوقوعه في سياق النفي فيكون ظرف زمان للنفي لا للمنفي
فعلم من هذا التفسير انه موضوع للزمان لا للزمان الماضي
المستغرق فتكون اللام في قوله لاستغراق ما مضى من الزمان
لام التعليل لا لام الصلة للوضع فكثيرا ما تشتبه الاولى
بالثانية في مثل هذا المقام وكذا قال بعض الشارحين
ههنا وعندي العموم ليس من الوضع بل من وقوع ما في
سياق النفي كذا في الكافيجي قوله ملازم للنفي وعبارته في
المغني فتختص بالنفي وسكت عن ذلك هنا لانه قد ورد بدون
النفي لفظا ومعنا ولفظا لا معنى فمن الاول قول بعض الصحابة
رضي الله عنه قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه ومن الثاني قول ابي رضي
الله عنه حين سال عبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب
فقال ثلاثا وسبعين فقال قط اى ما كانت كذا قط ذكر
ذلك ابن مالك وكذا الرضي وكانه اخذه منه لكن مثل للاول
بقوله كنت اراه قط اى دايما وللثاني بقوله هل رأيتنا الذيب
قط فلانه وقط للنفي ليس امرا مستمرا على الدوام وايما
ذلك على الغالب قوله هذا الينى قدره ليكون مرجع الضمير
مذكورا ويجوز فيه الرفع والنصب مثل زيدا ضربته قوله
اي لم يصدر مني فعله في جميع ازمنة الماضي لما نسب بالنص
~~على الاستغراق ان يقول اى لم يصدر مني فعله في جميع ازمنة~~
~~الماضي لما نسب بالنص على الاستغراق ان يقول اي لم يصدر~~
مني فعله في شيء من ازمنة الماضي لانه اذا انتفى في بعضها
دون بعض صدق عليه انه لم يصدر في جميعها قال في المغني

وبنيت قط لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى مذ ان خلقت
الى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها
بالغايات انتهى وقال ابن عقيل وهو مبني لتضمنه معنى في زمن
ومن الاستغراقية لزوما ومبني على حركة لان له اصلا في التمكن
اذ اصله القط وكانت ضمة تشبيها بقبل حالته على ما تقدم
من لزومان واعلم ان المص جعل قط هنا مما جاء على وجه واحد
وخالفه في المغني فجعلها مما جاء على ثلاثة اوجه احدها ما ذكره
هنا والثاني ان يكون بمعنى حسب قال وهذه مفتوحة
القاف ساكنة الطا يقال قطي وقطك زيد درهم كما يقال
حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية لانها
موضوعة على حرفين وحسب معربة والثالث ان تكون
اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني
ويجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون
كما يجوز في لدن ومن وعن كذلك انتهى والجواب ان كلام
الشرح هنا في قط بفتح القاف وتشديد الطا المضمومة
كما ذكره وليس لها الا استعمال واحد وهو كونها ظرف زمان
وكلامه في المغني في قط من حيث هي فانه قال قط على
ثلاثة اوجه فلم يقيدها كما فعل هنا وانما قيدها عند بيان يقيدوها
الاوجه فلا تخالف بين الكلامين والله تعالى اعلم
نعم قد يقال عبارته هنا تقتضي ان قط على اللغة الفصحى
وغيرها تستعمل على وجه واحد ومن جملة غير الفصحى قط بفتح
القاف وسكون الطا المخففة وهي لا تستعمل على وجه واحد
فقط بل على الثلاثة اوجه المتقدمة قوله واشتقاقها من

القط

القط وهو القطع يقال بن عقيل وهو منقول من القط وهو
القطع عرضا ومنه قط القلم وقال بن عقيل وهو مبني لتضمنه
معنى في من الاستغراقية لزوما وبني على حركة لان له اصلا
في التمكن اذ اصله القط وكانت ضمة تشبيها بقبل لزم النهي على
ما تقدم من الزمان قوله ويقول العامة لا افعله قط لحن فان
قلت لا يلزم من استعمال العامة قط مع نفي الفعل المضارع
ان يكون خطا لجواز ان يكون استعماله معه على سبيل المجاز
واما القول بان ائمة اللغة لم ينقل عنهم انهم استعملوه معه لا
حقيقة ولا مجازا فهو لا يمنع الاستعمال لجواز ان يوجد
الاستعمال مع عدم نقله عنهم قلت استعماله مع نفي المضارع غير
موجود عندهم ويلوح في ذلك استقرا كلامهم وتتبع
كتبهم وقد ثبت ايضا ان استعماله مع نفي المضارع قول العامة
وقولهم ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغات فلا
تكون الفاظهم معتبرة اصلا سوا كانت حقايق او مجازات
فلهذا لا نستدل بالفاظهم على شي اصلا ولا يخفى عليك ان
المصنف في صدد بيان اللغة فاذن مقصوده ان هذه اللغة لا
تثبت بمجرد قول العامة سوا كان قولهم حقيقة او مجازا وان
كان يفيد المعنى عندهم كالمجازات كذا قاله المحشي ثم رايت
العز ابن جماعة قال عقب قوله لحن لاستعماله في غير ما له قلت
وما ذكره من اللحن محتمل غير صحيح لان قصاراه انهم استعملوا اللفظ
في غير ما وضعت له فيكون مجازا ولا مانع من ذلك فكيف يكون
لحنا فان قلت لم ينقل عن اهل اللغة انهم استعملوها في غير
ذلك لا حقيقة ولا مجازا قلت عدم النقل عنهم ليس بمانع من

لا يشتغل بالمجاز اي لم يحوموا حول الكاملين [illegible] يحقق وهذا اصول الفقه
فاعلم ذلك فان قلت مما العلاوة قلت المجاوزة الحالية فتنبه
لهذه الدقيقة قلت وجعله ذلك من قبيل النحو للنحو قوله هم عجيب
اي النحو انما هو الخلل الكائن فيما يتعلق بالاعراب اما ما يتعلق [illegible]
بالمعاني اللفظي غير مدلوله الاصلي فليس لذلك قطعا انتهى
وفي قوله قوله هم عجيب الخ نظرا لما صرح به غير واحد من ان
اللحن قد يطلق على الخطا في غير الاعراب قوله عوض بفتح اوله
وتثليث اخره اي من غير تنوين وهي حركات بناء وسيأتي انه
يعرب في بعض الاحوال قال في المغني وبناؤه على الضم كقبل
وعلى الكسر كامس وعلى الفتح كاين قوله وهو ظرف لاستغراق
ما يستقبل من الزمان اي هو لفظ موضوع للزمان المستقبل
ولما دلالته على الاستغراق شغا دنته النفي قال الجوهري
عوض للزمان المستقبل كما ان قط للزمان الماضي وهذا
من الجوهري تصريح بان معناها الزمان الماضي بخلاف ما
زعمه بعض الشراح من ان معناها الزمان مطلقا كما مر وعبارة
التسهيل قط للوقت الماضي عاما وهو يدل على ان المضي داخل
في معناها بل ويدل على ان الاستغراق ايضا داخل في معناها
وكذا عبارة المصنف وقوله لاستغراق خبر ثان كما تقدم في
قط قوله او لانه يعوض ما سلب في زعمهم وعبارته في المغني
وقيل بل لان الدهر في زعمهم يسلب ويعوض قوله فان
اضفته اعربته ماخوذ من قوله تضمنه وهذا كالتقييد
لقوله قبل وتثليث اخره فكانه قال ما لم يضف فانه حينئذ
يكون معربا بالنصب لا مبنيا مثلثا وقد اشار الى ذلك في المغني

حيث

عوض

حيث قال وهو معرب ان اضيف وهو مبني ان لم يضف انتهى
ولكن يرد عليه ما ذكره ابن مالك من انه يعرب ايضا اذا وقع
مضافا اليه كقوله ، ولولا نبل عوض في حظباي واوصالي ،
لطاعنت صدور القوم طعنا ، ليس بالالي انتهى قوله فقلت لا افعله
عوض العايضين اي لا افعله دهر الداهرين وكانها مضح الذي
يبنى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي الدهر دهرا قال قلت
قد حكى المصنف وغيره ان في عوض لغة بالبنا على الفتح عند
عدم الاضافة فمن اين لنا ان هذه الفتحة الموجودة الفاظها
اعراب لا بنا قلت لحكاية المصنف عنه في حواشي التسهيل بلمّا
قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه
عند عدمها ولعنبيهم بقوله فقلت دون ان يقول كقولهم كما
عبر به في المغني اشارة الى انه مقصور على اضافته الى العايضين
وهو ظاهر عبارة ابن مالك حيث قال وقد يضاف الى العايضين
او يضاف اليه انتهى وسنبه الشيخ عوض العايضين بدهر الدا هرين
من جهة لفظيهما لا لانهما بمعنى واحد قال السيد عبد الله في شرح
اللباب عوض العايضين اى دهر الداهرين ق الدهر والعا يض
الذي يبنى على وجه الارض فكان المعنى ما بقي الدهر داهر
انتهى قوله دهر الداهرين والدهر الزمان قال الشاعر
ان دهرا يلف شملي بجمل لزمان يهم بالاحسان ، وجمعه دهور
وقولهم دهر داهر كقولهم ابد ابد ودهر داهر مبالغة
شديد كقولهم ليلة ليلى وظلام مظلم ويوم ايوم قوله الابد
وكذلك ابدا الى اخره قال الراغب في مفرداته الابد عبارة
عن مدة الزمان الممتد الذي لا يتجزى كما يتجزى الزمان وذلك

انه يقال زمان كذا ولا يقال ابد كذا وكان حقه الا يثنى
ولا يجمع اذ لا يتصور حصول ابد اخر يضم اليه فيثنى
ولكن قد قيل اباد وذلك على حسب تخصيصه في بعض ما
يتناوله كتخصيص اسم الجنس في بعضه ثم يثنى ويجمع على
انه ذكر بعض الناس ان اباد مولد وليس من كلام العرب
العربا انتهى **قوله** ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان
اي لفظ موضوع لتصديق الخبر اي فهو دال على اعتقاده
للزمان المستقبل المستغرق للفعل الواقع فيه **قوله** أجل ٣
وهو حرف موضوع لتصديق الخبر اي فهو دال على اعتقاده
المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع لان التصديق
هو اعتقاد مطابقة تلك النسبة ولا يجي بعد الاستفهام
قوله وما جاء به مثل بالمنفي اشارة الى رد تقييد المالقي
الخبر الذي تاتي اجل بعده بالمثبت ثم جعل المصنف هنا
اجل مما جاء على وجه واحد وهو تصديق الخبر حكاه في ه
المغني بصيغة التضعيف فقال وقيل تختص بالخبر وهو
قول الزمخشري وابن مالك وجماعة قال وقال ابن خروف
اكثر ما يكون بعد الخبر انتهى وصدر الشيخ كلامه ه بانها
حرف جواب مثل نعم قال فتكون تصديقا للخبر واعلاما
للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد ونحو اقام
زيد ونحو اضرب زيدا قال وقيد المالقي الخبر بالمثبت
والطلب بغير النهي قال وقيل لا تجي بعد الاستفهام وعن
الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام
احسن منها انتهى **قوله** اي صدقت لقسيم للكلام المقدر بعد

اجل

اجل هكذا قال بعضهم ويؤيده ان الحرف ليس له معنى مستقل فليس قوله صدقت تفسيرا له وان جعل تفسيرا له فهو على ضرب من المسامحة كما يقال يعني من الابتداء قال الكافيجي فان قلت كان المناسب لقوله لتصديق الخبر ان يقال صدق قلت المراد من تصديق الخبر نسبة الصدق الى المخبر فيكون ذلك الحرف دالا على تلك النسبة انتهى **قوله** ووعد بعد الطلب يستوي كان امرا او نهيا بل او تحضيضا او عرضا او تمنيا او ترجيا والظاهر انه اراد بالوعد مجرد الاخبار بوقوع الفعل ولم يرد به مقابل الوعيد **قوله** واضرب زيدا ولذا لا يضرب زيد **قوله** وضبطها السمعاني المالقي بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطه السمعاني بكسر اللام قال ابن خلكان فهو غلط ذكر ذلك في ترجمة ابي القاسم عبد الرحمن السهيلي **قوله** وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها لعل الشاهد بذلك الذوق ليستعد اي ليستعدان بالموت الحقيقة **قوله** لايجاب النفي ولا تقول لمن قال قام زيد بلى لانه موضع نعم وتختص بالنفي هذا لازم لما تقدم وحكى الرضي عن بعضهم انه اجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكا بقوله وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا **قوله** بلى وهو حرف قال في المغني اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعضهم قال انها للتانيث بدليل امالتها انتهى قال الرضي وهذا شاذ وفي المغني في بحث نعم بل لا تاتي الا بعد نفي ولا لا تاتي الا بعد ايجاب ونعم

فان قلت انما سوى هذه بنعم قلت اجل وكان احسن من نعم كان او قلت اذهب قلت نعم وكان احسن من اجل

ان نعم

بلى

تاتي بعدهما قال وانما جاز بلى قد جاءتك اياتي مع انه لم يتقدمه اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجي الايات اي قد ارشدتك بذلك مثل واما ثمود فهديناهم انتهى **قوله** او كان النفي مقرونا بالاستفهام الى اخره قال في المغني حقيقيا كان نحو اليس زيد بقايم فيقول بلى او توبيخا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى وكذا قال ابن عباس او تقريرا نحو الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى وكذا قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب وكذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال اخرون يلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ولا علم ان تسمية الاستفهام في الاية تقريريا عبارة الجماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي لان التقرير حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بامر قد استقر عنده ثبوته او نفيه انتهى وقد استقر عند المخاطبين ثبوت كون الله تعالى ربهم واعترفوا بذلك لما قررهم **قوله** اي بلى انت ربنا فان قلت كان حق العبارة ان يقول في تفسير المقرر اي انت ربنا لما العايدة في اثبات انت ربنا بلى فيه قلت التصريح بتعلقه بذلك المقرر مع دفع توهم كون حرف التفسير فاصلا بينه وبين متعلقه فبلى دال على ايجاب المنفي الواقع بعد ليس المقارن بحرف الاستفهام فان قلت ان الاستفهام فيه للانكار فيكون

مثبتا

النفره

امتنعا ساعلى ان نفي ايّاث لعدم الواسطة بين النفي والاثبات
فمن اين يتصور ايجاب النفي ههنا قلت يتصور من حيث النظر
الحاصل منطوق الكلام الذي بعد النفي مع تجريد النظره
عن الاستفهام الانكاري العارض له فان الفرق بين الا يجابين
كالفرق بين الاصباح والاصباح فظهر ان بلى لا تستعمل الا
بعد النفي وكذا قال ابن عباس لو قالوا نعم كفروا لا ظاهر تكون
للتقرير كذا قال الكافيجي **قوله** اجروا العرب النفي مع التقرير مجرى
النفي المجرد كذا في الكافيجي فكذلك قال ابن عباس الى اخره
نازع السهيلي وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الاية
متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب وكذلك
امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون
ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت بانه ايجاب
فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى وقد يقال اجروا نعم
المذكور يدفع ذلك فليتامل ووجه هذا التعليل انهم لو لم
يجروه مجرى النفي كان بمعنى الاثبات لان التقرير بمعنى
الاثبات وقضية ذلك المعنى هنا انا ربكم كما ان المعنى في الم
نشرح لك صدرك الاثبات اي شرحنا لك صدرك ولو اوردوا
نعم باعتبار هذا الجانب تصديقا للاثبات وكان المعنى
نعم انت ربنا كذا في الكافيجي **قوله** تارة اي مرة ومثله طورا
فهي الفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية
ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون على
الظرف ويجوز ان يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا
وتارة بمعناه فانتصابهما ايضا اما على الظرف او على المفعول

المحقق وذكره كذلك نجم الدين سعيد في شرح الحاوي وتبعه في الروض
قوله ظرف مستقبل المشهور المستقبَل بفتح الباء اسم مفعول والتبادر
يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي
وتقرير وجه الاول ان الزمان يستقبله فهو مستقبَل اسم
مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبِل بكسر الباء فانه الصحيح
وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة وانما كانت ظرفا مستقبلا
لانها تدل على الزمان الآتي واما قول البعض انها تكون للحال
فيستدلا على ذلك بقوله تعالى والنجم اذا هوى فضعيف
لعدم استلزام الدليل لما ادعاه على ما لا يخفى قوله منصوب
بجوابه الى تمام جوابه من فعل وشبهه وشبّهه الشارح
على ذلك وعبارته في المغني بما في جوابه من فعل او شبهه هو
وهو قول الاكثرين وترد عليهم امور وقال المحققون انه
منصوب بشرطه فيكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي
البقاء انه مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
غير وارد لان اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع
اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل انتهى قوله
وان تكون لغير الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون فلا
يكون لها شرط ولا جواب قال في المغني الفصل الثالث في خروج
اذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون
يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما
ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
جواب لاقترنت بالفاء مثل وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير
وقول بعضهم انه على اضمار الفاء تقدم رده وقول آخر ان الضمير

توكيد

توكيده ابتداء لان ثمة ان العدم الجواب ظاهر التعسف وقول
الاخر ان جوابهما محذوف مدلول عليه بالفعل بالجملة بعدها
تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما
قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اتيتك اذا اتيتني فيكون
التقدير اذا يغشى اقسم واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين
احدهما ان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ايقاع ع
والمعلق يقبل الوقوع وعدمه فاما ان جاء زيد فوالله لاكرمنه
فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما
دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا
لان الجواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر
الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط
والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء لتباين
حقيقتهما قوله ظرف لما يستقبل من الزمان لا يقال هذا يقتضي
ويستلزم ان يكون للزمان زمان وهو باطل لان هذا
انما ياتي ان علق لما يستقبل بقوله ظرف تعلق المظروف
بظرفه وهو ممنوع لجواز تعلقه بمحذوف خبرا ثانيا اي موضوع
لما يستقبل قوله اي اكثر نفعا قوله وا وجزاي اقصر كلما
مطلقا سواء كان من جهة التركيب والكلمات او الحروف
فهذا ثاني وجهي الترجيح من حيث سهولة الجريان في لسان
جه المتكلم الى ان قال فان قلت الاولى ان يقدم وجه الترجيح
الثاني لكونه راجعا الى اللفظ واللفظ يتقدم على المعنى في
استفادة المعنى وسيلة اليه قلت نعم لكن المعاني مقصودة

بالذات تنصب عين القلب فلذا قدمه كذا في الكافي بلخصا
قوله واما انه ارشق لعل الارشق بمعنى الاحسن لان هذا
اللفظ اخف واكثر معنى وسالم من ابهام ان يكون للزمان
زمان وفيه حسن المجاز من اسناد الاستقبال اليهما
ونحو ذلك وهذا مقتضى الحسن قوله معنى حرف الشرط ويجوز
ان يكون اضافة معنى الى الشرط بيانية اي معنى هو الشرط قوله
اذ الشرطية هذه لو اخر الشرطية هذه لكان اولى لانه بعد عن ح
ذكر الشرطية لا يبقى لاذا فايدة قوله على شريطة التفسير
اي على شرط التفسير اي لاجل شرط هو التفسير اي لاجل
هو التفسير قوله والتقدير وان خافت امراة خافت
اي والمقدر مع غيره او تقدير الكلام قوله وهذا القياس
ان كان لمجرد التنظير فظاهر وان كان للاستدلال ففيه
الي اخره والجواب عن ذلك من وجهين احدهما انه
لا يشترط في المقيس عليه ان يكون متفقا بين الخصمين
الا اذا كان الغرض من القياس الزام الخصم وغرض المصنف
اثبات هذا الحكم لا الزام الخصم وثانيهما انه لا يشترط ما
ذكر اذا كانت دلالة الخصم عليه واضحة وهنا كذلك غايته
انه لم ان المصنف لم يذكرها لانه ليس محل ذكرها والحاصل
انا نجيب بالثاني ونجاب عن النظر بانا لا نسلم ان من شرط
المقيس عليه ما ذكر بل يكفي فيه ايضا اثباته بالدليل
الملزم للخصم ثم القياس عليه كما يعلم ذلك من مجلسته هـ
وحينئذ فلعل المصنف يرى ان ادلة المقيس عليه ههنا
واضحة ملزمة للخصم فاشار الى ان الاستدلال بالقياس

كذلك

كذلك ولو سلم فاشتراط اتفاق الخصم انما هو اذا اريد
الاستدلال على الخصم بالقياس واما اذا اريد به مجرد
الاثبات فالشرط ان يكون القياس المقيس عليه ثابتا عند
القياس كما تقرر في محله فيجوز ان يكون الغرض هنا مجرد
الاثبات لا الاستدلال على الخصم قوله وقد تستعمل
للماضي الى اخره هذا كالمقابل لقوله او للاستقبال وذكر
في المغني ان خروجها عن الاستقبال يأتي على وجهين احدهما
انه يجيء للماضي نحو الاية المذكورة ونحو قوله تعالى الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا والثاني
ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل
القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم يأتي لان قسم الله سبحانه
وتعالى قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم
لان الاستقبال والحال متنافيان واذا ابطل هذان الوجهان
تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال انتهى والصحيح
انه لا يصح التعلق باقسم الانشائي لان القديم لا زمان له
لا حالا ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق
بكائنا مع بقاء اذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال
المقدرة باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا
اي مقدرا الصيد به غدا كما فسرتم في اذا قمتم الى الصلاة
بارادتم تنبيه ينبغي على المصنف ان يذكر مقابل قوله ظرف
ولشرطه كما ذكر مقابل لمستقبل وقد ذكر الثلاثة في المغني
فقال قيل وقد تخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال

وبمعنى الشرط وفي كل من هذه فصل العصل الاول في خروجها
عن الظرفية زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤها ان اذا ها
جر بحتى وزعم ابو الحكم الفتح في اذا وقعت الواقعة
الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا اما
والثانية خبر والمنصوب بين حالين وكذا جملة ليس ومعمولها
والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين
هو وقت رج الارض وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا
في قوله صلى الله عليه وسلم لعايشة رضي الله تعالى عنها اني
لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور
على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى في حتى اذا جاوها
حرف ابتدا دخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت
فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف
لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية
اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما الحديث
فاذا ظرف لمحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شانك ونحوه
كما تعلقت اذا بالحديث في هل اتاك حديث الغاشية ضيف
ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه الفصل الثاني في خروجها
عن الاستقبال وقد تقدم الفصل الثالث في خروجها عن
الشرطية وقد تقدم ايضا **قوله** واذا راوا تجارة او لهوا
انفضوا اليها هذا اخبار بقضية العير التي قدمت المدينة
والنبي صلى الله عليه وسلم يومئذ يخطب يوم الجمعة فنفروا عنه
حتى لم يبق معه الا اثنى عشر رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل
نزول الاية فتكون اذا فيها للماضي وقال ناظر الجيش المراد من ذلك

حكاية

حكايته مما كانوا عليه وما هو شأنهم وديدنهم وفي المغني
حال هاولا الهمزاي اراق بحالة او طوا كان منهم ما ذكر
فلو اتي باذ في هذا المحل لكان المعنى الاخبار عن وقوعه
وقت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من
شانهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك من شانهم
وديدنهم وكيف وهاولا المخبر عنهم من الصحابة رضي الله
عنهم الذين هم خير القرون بشهادة الصادق ولا يليق بهم
اعتياد هذا الفعل الذي اتخاذه عادة وديدنا من الخصال
الذميمة القبيحة وانما المراد الاخبار بانه وقع على سبيل الندرة
لا ان ذلك عادتهم المستمرة فالمحل انما محل الماضي لا محل الزمن
المستمر الذي يستعمل اذا فيه في بعض الاحيان كما في قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
وقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اي هذه
عادتهم المستمرة وشانهم الذين ينقلون عنه فتامله قوله
حرف مفاجاة اي موضوع للمفاجاة فقط او مع المكان او الزمان
ولهذا اطلق المفاجاة وحكى الخلاف في انها حرف او ظرف مكان
او زمان والمفاجات بهمزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم
والبغتة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليه بغتة يحتمل
انه اراد بالحرف مقابل الاسم والفعل وقوله بعد ذلك
وهل هي حرف الى اخره لبيان الخلاف في الحرفية انه اراد
به الكلمة فيشمل الاسم فلذا احتاج لذكر الخلاف الاتي قوله
فلا تحتاج الى جواب بل ولا الى شرط وذلك لعدم تضمنها الشرط
قال في المغني ولا تقع في الابتدا او معناها الحال لا الاستقبال

بخرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى انما هم
سدري اباننا **قوله** وتختص بالدخول على الجمل الاسمية هذا على
بعض الاقوال وهي ثلاثة الاول اختصاصها بالاسمية كما ذكره
هنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق
بين ان تقترن الفعلية بقد فيجوز دخول اذا عليها وان لا
تقترن بها فيمتنع فقول الشيخ وقد تليها الجمل الفعلية
اذا كانت مصحوبة بقد انما يأتي على القول الثالث وانما اختصا
بالدخول على ما ذكرناه فقصدوا بذلك ان اذا الشابهة بالشرطية
لان تلك خاصة بالافعال لافادتها التعليق فخصت هذه
بالاسماء ويؤخذ من هذا التوجيه الحاق الجملة الفعلية المقرونة
بقد بالجملة الاسمية في خرجت فاذا زيد اي فبالمكان زيد
والتزم تقديمه لمشاكلتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد اذ لا معنى
لقولنا فبالمكان زيد بالباب قال الغزي قوله لكنه لا يطرده
الى اخره اخذ يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون
بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل
بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى ما
لا اضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون
بالباب حالا او خبرا اي ففي وقت الخروج زيد اي حاضر
فليتامل **قوله** وهل هي حرف تقديمه لهذا القول يشعر بترجيحه
ولذا قدمه في المغني واستدل له ولم يستدل للقولين الاخيرين
قوله ظرف مكان قال الدماميني ومقتضاه ان لا يكون اذا
مضافة الى الاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف من ظروف
المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه يعني المبرد لا يطرد في

جميع

في جميع المواضع اذ الحالية اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع
بالباب قلت وفيه نظر لامكان كونه بالباب بدلا من المكان
لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز
ان يكون خبر مبتدا محذوف كما في المطول ونحو وان يكون هو
خبر المبتدا اي في نحو خرجت فاذا زيد اي فبالمكان زيد
والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد اذ لا معنى
لقولنا فبالمكان زيد بالباب فقال الفاضل [illegible] لكنه لا يطرد ما
الخ قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب
بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين
البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز وقد لصيرورته الى الاضمار
والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب
حالا او خبرا بعد خبر اي في وقت الخروج زيد اي حاضر فليتأمل
قوله اى فيه اقوال اى فيه اقوال او هذه اقوال قوله واختاره
الزمخشري قال في المغني وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من
لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الآية التقدير
فاذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره
وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس
او المقدر في نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر
فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا
به نحو فاذا هي حية فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء فاذا هم
بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد
خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان
لا يخبر به عن الجثة فان قلت فاذا القتال صح خبريتها عند

عند الاخفش وتقول قال [illegible] لحجة فالرفع على
الخبرية واذ بمعنى انه والنصب على الحالية واذ لتعلق اذا
ان قيل بانهما مكان [illegible] هو محذوف نعم نحو ان تقدرتها
خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا تقدرت حذف مضاف
كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد قوله
في قوله فيهما اي اذا الفجائية والجائية قوله اذا دعاكم اي داعيكم
[illegible] على صخرة بيت المقدس يا اهل القبور اخرجوا قوله
من الارض صفة دعوة ومتعلقة بدعاكم قوله فيقال فيها اي فيقال
وجوه استعمالها فاستعمل في معنى للامر قوله ظرف لما مضى ما
من الزمان اي اسم لما مضى من الزمان قال في المغنى ولها اربع
استعمالات احدها ان تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره
الله اذ اخرجه الذين كفروا الثاني ان تكون مفعولا به نحو
واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على المذكورة في
اوائل القصص في التنزيل ان تكون مفعولا بتقدير اذكر نحو
واذ قال ربك للملئكة واذ فرقنا بكم البحر وبعض المعربين
يقول في ذلك انه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه
حينئذ الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال ما
يلزم مستقبلا وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب
بالمكلفين منا وانما المراد ذلك الوقت نفسه لا الذكر فيه
والثالث ان تكون بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم على حد
البدل في يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى
اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبيا يحتمل كون اذ فيه

انبيا

استعمالات اذ

ظرفا

انبيك بحقي الى ظرفها للحصى للتبعة ولو طال بعد لا منها والرابع ان تكون
مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ
او غير صالح له نحو قوله تعالى بعد اذ هديتنا وزعم الجمهور ان
اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو واذكروا اذ كنتم
قليلا ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم
قليلا وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي
واذكروا قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في
واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء قوله وتدخل على
الجملتين قال في المغني مسئلة تلزم اذا الاضافة الى جملة اما اسمية
نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو
واذ قال ربك للملائكة او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ
يرفع ابراهيم القواعد من البيت واذ يمكر بك الذين كفروا
واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد يحذف احد شطري الجملة
فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله
هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا
والتقدير اذ ذاك كذلك وقال الافضل كانت منازل
الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الالاف بضم الهمزة
جمع الف بالمد مثل كافر وكفار فنحن وذاك مبتدآن حذف
اخبارهما والتقدير عهدتهم اخوانا ونحن متالفون اذ ذاك
كائن ولا يكون اخوانا خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم
عين بل هي ظرف للخبر المقدر واذ الاولى ظرف لعهدتهم ودون
اما ظرف له او للخبر المقدر او الحال من اخوانا محذوفة اي
متضافين دون الناس ولا يمتنع من ذلك تنكير صاحب الحال

الظاهرة كقوله ثم لنحشرنهم حول جهنم وبلاد بركته اسم عين لا ان نزول
ظرف مكان لا زمان على ان الشائع ابعد من ذلك الجاري المشهور من الكلام
لا يتم كما اوردناه ثمة قوله ومن غير الغالب انها قد تستعمل
للمستقبل الى آخره قال في المغني والوجه الثاني ان تكون اسما
للزمن المستقبل الى آخره قال في المغني ويومئذ تحدث
اخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الاية
من باب ونفخ في الصور اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنا لدخول
حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة
~~اذا وقد احتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال~~
في اعناقهم قال الدماميني فيه نظر اذ لا مانع من ان يتناول
هذا ايضا ما ورد به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال انه من
تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف
التنفيس ليس بمضاد عن ذلك انتهى واقول لاجل هذا قال المص
وقد يحتج من غير جزم وسننقل عن الرضي عند قوله ومما حملوه
على التعليل ما له اعطفته الى هنا لعلك في كون التنفيس
ليس بمضاد عن تنزيل المستقبل منزلة الماضي فينبغي ان يعلم
ان تنزيل المستقبل منزلة الماضي خلاف للاصل وان الاية
لو اولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين احدهما
اذ الاغلال في اعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف
يعلمون وهو مستقبل لفظا ومعنى فيلزم في هذا ما ذكره
المص في حرف الذي في الكلام على رب وقال انه تكلف وهو

ان

ان الفعل المستقبل عمل في ما قبله وما ضمن معنى مستقبل فعمل فيما
قبله لان الحال تبع عند المحققين لما يترتب الاستقبال معنى لفظ الماضي
في هذه الآية هو التكلف **قوله** لان العامل فيه مستقبل المعنى الا استدلال
باستقبال المعنى العامل نظرا لانه يصح ان يقال ستفعل الى غد مثلا
زيد اذا كان السفر ماضيا ولا يخاطب بمثله وقد يقال لا يلزم
من استقبال العامل استقبال المعمول لاجل الا ان يقال ظرفا فله
فتامله **قوله** اذا وقعت بعد بينا او بينما قال الرضي لا يبطل
بين ان تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدر بحلت بينهما
مكان فراقهما وتقدير تقديرك بين خروجك ودخولك زمان
فراقك خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد لكن اضافته احيانا فيه
الى الجملة لان الاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في
المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته وزادوا عليه
ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا
الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه
للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف
كما في انا والظنونا انتهى **قوله** استقدر الله خيرا وارضين
به فبينما العسر اذ دارت مياسير استشهد بالخبر لطلبه
تقديره والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر روى ابو بكر محمد
ابن القاسم الانباري بسنده الى هشام بن الكلبي قال عاش
عبيد بن شرية الجرهمي ثلاثمائة سنة وادرك الاسلام
فاسلم ودخل على معاوية بالشام وهو خليفة فقال حدثني
باعجب ما رايت فقال مررت ذات يوم بقوم يدفنون ميتا لهم

خبر فيه اعتبار

فلما انتهيت اليهم اغرورقت عيناي بالدموع فتمثلت بقول
الشاعر ؛ يا قلب انك من اسما مغرور ؛ فاذكر وهل ينفعك
اليوم تذكير ؛ قد بحت بالحب ما تخفيه من احد ؛ حتى جرت
لك اطلاقا محاضير ؛ فلست تدري وما تدري اعاجلها ؛
ادنى لرشدك ام ما فيه تاخير ؛ فاستقدر الله خيرا وارضين
به ؛ فبينما العسر اذ دارت مياسير ؛ وبينما المرء في الاحيا
مغتبط ؛ اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير ؛ يبكي الغريب
عليه ليس يعرفه ؛ وذو قرابته في الحي مسرور ؛ قال
فقال لي رجل اتعرف من قال هذا الشعر فقلت لا فقال ان
قائله هو الذي دفناه الساعة وانت الغريب تبكي عليه ليس
تعرفه وهذا الذي خرج من قبره امس الناس رحما به واسرهم
بموته فقال له معاوية لقد رايت عجبا فمن الميت قال هو عثير
ابن لبيد العذري واطلاقا جمع طلق بفتحتين يقال جرى
الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين والمحاضير
جمع محضير بكسر الميم وهو الفرس الكثير العدو والرمس
تراب القبر وهو في الاصل مصدر رمست الميت وارمسته
دفنته ورمسوا قبر فلان اذا كتموه وسووه مع الارض
والاعاصير جمع اعصار وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى
الى السما كانه عمود وقيل الهو ريح تثير سحابا ذات رعد
وبرق تنبيه اقوال اي فيها اقوال او هذه اقوال قال في المغني
وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها
لا طا غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره
الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا

يعمل

يعمل فيه الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل
في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام
واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة
عن الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر
لمحذوف وتقدير بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين اوقات قيامي
مجيء عمرو ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل مبتدأ واذ
خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء زيد وفي شرح التسهيل
للدماميني فاذا قلت بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول
بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا وبينما
كما يكون كذلك لو كانت اذ غير موجودة وعلى القول بانها حرف
مفاجاة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد
اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال
ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه
وعامل بعد بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال
الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيه الفعل ولا في بينا
او بينما لان المضاف اليه كما لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما
عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما اي حين انا
قائم اذ اقبل عمرو وقت اقبال عمرو انتهى ومقتضيه انه لا ينافي
لا بد ان على الظرفية المكانية فيتعين ان يتعلق بالعامل
المحذوف قال في المغني وذكر لاذ معنيان اخران احدهما التوكيد
وذلك بان يحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة
وحملا عليه ايات منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق
كقد وحملت عليه الاية وليس القولان بشيء انتهى قوله [illegible]

اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا
فان ومعمولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم
اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في امر صعب اشتراكهم
في تحمل اثقاله **قوله** او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام
قال في المغني لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد
الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب وانما
يرتفع السؤال على القول الاول فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم
وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا
لاختلاف زمن الفعلين ويبقى اشكال في الاية وهو ان اذ لا
تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع
لانه لا يعمل في ظرفين ولا لمشتركون لان معمول خبر الاحرف
الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
ولان اشتراكهم في الاخرة لا في زمن ظلمهم ثم قال وقال
ابو الفتح راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم
الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فاخر ما تحصل منه
ان قال الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى
سواء فكان اليوم ماض او كان اذ مستقبلة انتهى وقيل المعنى
اذ ثبت ظلمكم وعليهما فاذ بدل من اليوم وليس هذا
التقدير مخالفا لما في بعد اذ هذبنا لان المدعي هناك الفاما
لا يستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ
لا لفظها لا الحذف لدليل فاذ لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان
تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع الى قولهم
يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين او الى القرين ويشهد لهما

قراة

قرأة بعضهم انكم بالكسر على الاستيناف انتهى و اللام في السؤال للعهد و المعهود هو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى اخره ولعن يرد لك السؤال ان اذ لو كانت ظرفاً فعناهما في موضعه لكنه غير مستفاد وقيل اراد بالسؤال ما اورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين انتهى و فيه نظر اما اولاً فلان تفسيره اولاً بالسؤال و ثانياً باشكال الاية ليشعر بتغايرهما و اما ثانياً فلانه لا معنى و اما ثالثاً فلان قوله و يبقى اشكال الاية يشعر بتمام ما سبق فالشروع في خلافه و بان ما سبق لا يحصل الاية بل يعمها و غيرها و قوله لاختلاف زمني الفعلين يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما وهما النفع و الظلم و نما قاله عرف الجواب عن افادته ضربته اذ اساء للتعليل و هو ان زمن الضرب و الاساءة واحد و اراد بالاحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة وكان ولينه و لكن ولعل و المعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهمزة لانها فرع عن احدها و هو ان المقصودة المكسورة الهمزة و الا كان الفرع اقوى من اصله فيما هو فرع فيه و قوله و قيل المعنى اذ ثبت ظلمكم يعني عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم القيامة فلم يختلف الزمان و ليس المعنى اذ ثبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان و قوله واذ الم نقدر اذ تعليلاً فيجوز ان يكون ان وصلتها تعليلاً و الفاعل مستتر يعني و اذ ظلمتم بدل من اليوم

لانهما في حكم الله سوا او لان المراد بالظلم ثبوته عندهم او
لما لان التقدير بعد اذ ظلمتم قوله حرف وجود لوجود اي
حرف يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وعبر بعضهم
عن هذا المعنى بحرف وجوب لوجوب والوجوب المراد به الثبوت وهو
الوجود فلا فرق بين التعبيرين قوله فوجود مجي عمرو لوجود
مجي عمرو فيه يقتضي ان الاول سبب للثاني وعبارته في المغني
الثاني من اوجه لما ان تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت
ثانيتهما عند وجود اولاهما قوله وتختص بالدخول على الفعل
الماضي على الاصح قال في المغني ومن مشكل لما هذه قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
فيقال اين فعلاها والجواب ان سقاؤنا فاعل لفعل محذوف
يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل قوله اقول وقوله شم امر من شام البرق اذا نظر
اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه وفيه
ايضا ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة
باذا الفجائية او بالفا عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن
عصفور دليل الاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم والثاني
فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون والثالث فلما نجاهم الى
البر فمنهم مقتصد وفي اية المضارع ان الجواب جاته البشرى
على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا قوله وكونها
حرفا هو مذهب سيبويه وزعم الفارسي ومتابعوه انها
ظرف بمعنى حين قال المصنف في شرح القطر ويرد بقوله تعالى
فلما قضينا عليه الموت الاية وذلك لانها لو كانت ظرفا لاحتاجت

الي

الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا
او ظهر اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود
بان القائلين بانها اسم يقولون انها مضافة الى ما يليها
والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل ظهر مردود
بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون
لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي
الحرفية انتهى وفي المغني ورد ابن خروف على مدعي الاسمية
بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا
كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في امس والجواب
ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا
هذا وصرح بعضهم بان مذهب سيبويه هو الصحيح قوله
بمعنى حين عبارة ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الى الجملة انتهى لما ثبت اليوم اكرامك
لي امس اكرمتك قوله ويقال فيها في نحو بل لما يذوقوا عذاب
حرف جزم لنفي المضارع اي موضوع لانتفاء حدث المضارع اه
وقلب زمنه ماضيا فهو يدل على انتفاء حدثه في الزمان الماضي
قوله وقلبه ماضيا الظاهر ان استعمال المضارع حينئذ
فيه الزمان الماضي حقيقة فكانه وضع مع لم للزمان الماضي
ثم رايت الكافيجي قال فان قلت المضارع اذا نقل الى الماضي
فهل يكون حقيقة في المعنى الاول قلت لا بل يكون منقولا اه
نعم هو حقيقة في المعنى الثاني قوله متوقعا ثبوته قال المص
في شرح قطر الندا فالاستعمال والذوق يشهدان به وفي المغني

احدها انه اي اوجه لما ان تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه
ماضيا كلم الا انها تفارقها في خمسة امور احدها انها لا تقترن
باداة شرط لا يقال ان لما تقم وفي التنزيل وان لم تفعل وان لم
ينتهوا عما يقولون الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال كقوله
وان كنت ماكولا فكن خير اكل • والا فادركني ولما امزق •
ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع
مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن
ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله
وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيئا يا الهي قبلكا وتبعه ابنه
فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش ولامتداد النفي بعد لما
لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان
معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه
وما قمت الى الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من
الحال مثل عصى ابليس ربه ولما ينفعه بل ذلك غالب لا لازم والرابع
ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا
عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع قال
الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال
على انهم قد امنوا فيما بعد انتهى ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون
ومنعوه في لما وهذا الفرق بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى
الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول مالي
قمت فلم تقم او لما تقم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم تقم
او لما تقم الخامس ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت
قبورهم بدءا ولما • فناديت القبور فلم يجبنه • اي ولما اكن بدءا قبل

ذلك

قبل ذلك اى سيداً وكلا يجوز وصلت الى بغداد ولم يقريحو ولم
تدخلها فاما قوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم
فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد
فعل قوله الا ترى الخ توضيح لما ذكر وهو من بدي معنى بحرهما
هو المتبادر على طريق تنزيل المعقول منزلة المحسوس اشعاراً بان
ذلك المعقول امر محسوس لا شبهة فيه بلا احتياج الى تامل او يعني
علم قوله حرف استثناء قال في المغني والثالث ان يكون حرف استثناء
فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد
الميم وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اي ما
اسئلك الا فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين * غبّت
نفساً او اثنين * وفيه رد لقول الجوهري ان لما بمعنى الا قول
غير معروف في اللغة انتهى وقال ابو حيان فيكون لما بمعنى الا
وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي ان لا نتسع فيها بل نقتصر
على التركيب الذي وقع في كلام العرب وقاسه الزجاجي فزعم انه يقال
لم يأت من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما زيد بمعنى الا اخوك
والا زيد قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذا
التركيب ونحوهما حتى يثبت سماعه او سماع نظايرهما من لسان
العرب فان قلت اذا كان حرف استثناء فاين المستثنى منه
قلت قيل محذوف تقديره مثلا في الاية ما كل نفس على حالة من
الحالات الا على حالة الحفظ عليها قوله انشدك الله لما فعلت
كذا قال الرضي وقد تدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمها
قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتاب لابي

رد على الجوهري

موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه الكتاب اليه لما علم نك
ان كاتبه لحن في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك
الله من قولهم نشدته فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدي
الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين وفي المغني ذكرتك
الله بان قسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن الا تكون نشدتك
بمعنى طلبت كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك
الله من بين جميع ما يقسم به الناس اقسم عليك ومعنى الا فعلت
الا فعلك ولا تقتضي معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا
حلفت على غيرك فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك
قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به
لما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا
لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار
ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى
اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت
عليك وهو قسم السؤال ولا في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي
ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجيء الا في المفرغ نحو وان كل لما
جميع انتهى وفي المغني والثالث لما مركبة من كلمات ومن كلمتين
فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في وان كلا لما ليوفينهم في قراءة
ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال
الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما كثرت الميمات
حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم
استثقالا لم يثبت واضعف منه قول آخر ان الاصل لما بالتنوين
بمعنى جمعا ثم حذف التنوين اجراء للوصل مجرى الوقف لان استعمال

لما

لما في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل
ابعد واضعف من هذا قول اخوانه فعلى من اللمّ وهو بمعناه
ولكنه منع الصرف لالف التانيث ولم يثبت استعمال لهذه اللفظة
واذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا اماله من قاعدته امالة ما
له واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف فعلها والتقدير
لما يهملوا او لما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم
شقي وسعيد ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا
اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت النفوس تستبعده من
ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك
انتهى وفي تقديره نظر والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا
اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه
رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان
التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع
الثبوت كما قررناه والاهمال غير متوقع الثبوت واما قراءة
ابي بكر بتخفيف ان وتشديد لما فتحتمل وجهين احدهما ان يكون
مخففة من الثقيلة وتاتي في لما تلك الاوجه والثاني ان تكون
ان نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا واما قراءة النحويين
بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فان
في الاولى على اصلها من التشديد ووجوب الاعمال وفي الثانية
مخففة من الثقيلة واعملت على احد الوجهين واللام من لما
فيهما لام الابتداء او هي من قراءة التخفيف الفارقة بين
ان النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لان تلك انما
تكون عند تخفيف ان واهمالها وما زائدة للفصل بين

بين المثلين كما تزيد الالف للفصل بين المثلين في نحو اضربنانّ
ونبين النونات في نحو اضربنانك بالنسوة فتبين وليست موصولة
بجملة القسم لانها انشائية وليس كذلك لان الصلة في المعنى
جملة الجواب واما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد ويشهد
لذلك قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن لانقال الحلف من نكرة اي
لمن هو ليبطئن لانها حينئذ تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة
الصلة في اشتراط الخبرية واما المركبة من كلمتين فكقوله
لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا
وهو لغز يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجواب
الاول ان الاصل لن ما يزيد فادغمت النون في الميم للتقارب
ووصلا خطا للالغاز واصلحهما ان يكتبا منفصلين وينطق
في الالغاز في بعض قوله

عافته الا في الشتا فقلنا بردية نضاد فيه سحينا

ويقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه
ان الاصل بل رديه ثم كتب على لفظه للالغاز وعن الثاني
ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه
وبين لن للضرورة فيسال حينئذ كيف يجتمع قوله لن ادع
القتال مع قوله لن اشهد الهيجا فيجاب بان اشهد ليس معطوفا
على ادع بل نصبه بان مضمرة وان والفعل عطف على القتال
اي لن ادع القتال وشهود الهيجا على حد قول ميسون ولبس
عباءة وتقر عيني **قوله** نعم بفتحتين اي النون والعين واما نعم
الميم فساكنة قال في المغني نعم بفتح العين وكنانة تكسرها
وبها قرا الكسائي وبعضهم يبدلها حاء وبها قرا ابن مسعود وبعضهم

بكسر

بكسر النون اتباعاً لكسرة العين وتنزيلاً منزلة الفعل في قولك
على هذه القراءة واخاتمها بالقراءة لعباس انتهى قال الدماميني
وكالبت كنانة ارادوا ان تفرق بين نعم اسماً وبين نعم
حرفاً فسبقوا بجمعهما في اللفظ وجوز هذه اللغة كسر النون
اتباعاً للعين اجرى لها مجرى الاسماء في هذا الحكم وقد تبدل
العين حاء لان الحاء تلي العين في المخرج وهي اخف من العين
لكونها اقرب الى الفم **قوله** حرف تصديق اي حرف يدل
على اعتقاد المتكلم به مطابقة ذلك الخبر لما في الواقع لان
التصديق هو اعتقاد مطابقة تلك النسبة قال الكافيجي
فنعم في الجواب في كلا الموضعين يدل على اعتقاد المتكلم مطابقة
نسبة ذلك الخبر لما في الواقع فان التصديق اعتقاد تلك
المطابقة فان قلت لا شك ان نعم ههنا متعلقة بمضمون
الخبر المذكور بعدها فتدل على مطابقة نسبة ذلك الخبر الواقع
فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد قلت نعم تدل اولاً على
تلك المطابقة وبواسطتها تدل ثانياً على اعتقاد تلك المطابقة
فالمعنى الاول هو الوضعي والمعنى الثاني هو المعنى الموضوع له
للكلام على حسب اقتضاء المقام فالمعتبر عند البلغاء هو المعنى
الثاني كما هو الظاهر من عبارة الكلام للكتاب فقس على هذا
نظايره انتهى **قوله** اذا وقعت بعد استفهام سواء كان
استفهاماً [illegible] عن موجب او منفي **قوله** حرف وعد المراد به
الاخبار بوقوع امر يقع بعد مع ملاحظة الارادة للتحقيق
الخبر وليس المراد به ههنا ما هو قسيم للوعيد **قوله** بعد الطلب
وعبارة المغني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما هلا تفعل

وهلا لم تفعل قال في المغني وتاتي للتوكيد اذا وقعت
صدر كلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق انها في هذه حرف اعلام
وانها جواب لسوال مقدر **قوله** وهذا المعنى لم ينبه عليه
سيبويه وعبارة المغني ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة
بل قال واما نعم فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد
النفي وكانه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي
لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها
للاعلام اذ لا يصح ان تقول للقائل ذلك صدقت لانه انشاء لا
خبر واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه
لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه
نعم وتكذيبه ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى
ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات لا لنفي النفي واذا قيل
اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام
نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد
فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع
دخول لا وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الم ياتكم نذير
قالوا بلى قد جانا الست بربكم قالوا بلى اولم تومن قال بلى وعن
ابن عباس رضي الله عنه انه لو قيل نعم في جواب الست بربكم
كان كفرا والحاصل ان بلى لا تاتي الا بعد نفي وان لا لا تاتي
الا بعد ايجاب وان نعم تاتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك
اياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على
نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجي الايات
اي قد رشدتك بذلك وانما عود فهديناهم وفقا لسيبويه

في باب

في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين
فقال الشيخ تقول كذا فانه لا بد من ان تقول نعم فيقال
له المجلس تفعل كذا فانه قابل نعم فزعم ابن الطراوة ان
ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين منهم
الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته
فجوابه كجواب النفي المجرد وان كان مرادا به التقرير فالاكثر
ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس
ان يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز ما
بعده دخول احد ولا الاستثنا المفرغ لا يقال اليس احد في
الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار
للنبي عليه الصلاة والسلام وقد قال لهم السم ترون لهم
ذلك نعم وقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا
فذاك بنا تدان نعم وارى الهلال كما تراه ويعلوها النهار
كما علاني وعلى ذلك جرى كلام سيبويه وقال ابن عصفور اجرت
العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا
في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي
تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك لفك
فاذا قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم
اعطيتني على المعنى فكذلك اجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى
واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في
اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وهو جواب لقوله وارى
الهلال البيت وقدمه عليه قلت او لقوله فذاك بنا تدان
وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال اللبس

لانه قد يعلم الخصم بوقوعه لهم بعرف لهم من ذلك وعلى هذا الحمل
استعمال تسويه بعد التقدير انتهى وتجرد على هذا ايه لو اجيب
الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه وتعالى
اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير
المعنى المراد من المقر وهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله
الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضي
الله عنه انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز
الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به
على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال
لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال قوله بمنزلة نعم
الى اخره قال ابن جماعة فتكون حرف تصديق في الماضي ووعد في
الاستقبال انتهى بمعناه فانظر هذا التقييد وهذا يمنع ان يقال
يقوم زيد غدا فيقال اي والله قوله الا انها تختص بالقسم
وعبارة المغني ولا تقع عند الجميع الا قبل القسم واذا قيل اي
والله ثم اسقطت الواو جاز اسكان اليا وحذفها وفتحها وعلى الاول
فيلتقي ساكنان على غير حدهما انتهى اي على غير حد التقائهما لان
الحد لالتقاء الساكنين لا لطهما وحد التقائهما ان يكونا في كلمة
ويكون الاول منهما حرف لين والثاني منهما مدغما في اخر وقال
انها تختص بالقسم وان قوله الله محذوف واو القسم بخلاف ما
ما اذا وليها حرف القسم فيجب ابقا اليا ساكنة لكنه حذفت ياؤها
فيقال اي الله بحذف اليا لالتقاء الساكنين لاعتلالها او فتحت
كما فتحت نون من مع لام التعريف ولام التعريف لفتح هنا يحفظ تفخيم
اسم الله كما ذكروا في ام الله ولثقل اجتماع الكسرتين كما ذكروا في

ومن

حتى

ومن الثاني نحو اقا بني سكونها لان لزوم التقا الساكنين على غير
حده ان يكون له اصل في الحركة وليس للام اصل في ذلك لان
هذا مستغنى حتى تدخل على الاسم الصريح الظاهر فتكون
بمعنى الى غالبا في المعنى وتستعمل على ثلاثة اوجه فتكون حرفا
جارا بمنزلة الى في المعنى والعمل ولكنه يخالفها في ثلاثة امور
احدها ان لمخفوضها شرطين احدهما عام وهو ان يكون ظا هرا
لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله
اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب
وضروره واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكو ن
الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل
ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم
وانه قد يكون ضميرا غايبا عايدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد
ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة
ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت
واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله
وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التبا س
ونظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب رايتك انت
وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت
عليه قلبت الفها يا كما في الى وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك
والشرط الثاني خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون
المجرور اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لاخر
جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى
ثلثها او نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك

ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله
بنت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يوسا
ومعنى التبعيض الاشتراط اذ لو يقل فما زلت في تلك الليلة
حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به الثالث ان
كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للاخر فما انفردت به الى انه
يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي كما جا في
الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز
حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما الاول فلان حتى موضوعة
لافادة تقضي الفعل قبلها شيا فشيا الى الغاية والى ليست
كذلك واما الثالث فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتدا
الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب
بعدها نحو سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها
وان المضمرة والفعل في تاويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز
سرت الى ادخلها انتهى ما اردناه منه قوله على انها الغاية
المراد بالغاية في قولهم من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية
النهاية وانتها النهاية قوله حتى مطلع الفجر متعلق بسلام ويجوز
بتنزل الملئكة قوله حتى حين مثال اخر استند الى قوله تعالى
وتول عنهم حتى حين قال الكافيجي ومن زعم انه تفسير لحتى
مطلع الفجر بمعنى الى وقت طلوع الفجر فقد سها سهوا بينا وخرج
عن مقصود المتن انتهى قوله دلخل فيما قبلها يعني في حكم ما قبلها
قوله اوخارج منه يعني من حكم ما قبلها قوله اقوال اي فيه
اقوال او هذه اقوال قال السيوطي متى دل دليل على دخول
الغاية التي بعد الى وحتى في حكم ما قبلها او على عدم دخولها

فواضح

فواضح انه يعمل به وان لم يدل دليل على واحد منهما ففيه اربعة اقوال احدها وهو الاصح تدخل مع حتى دون الى والثاني تدخل فيهما والثالث لا فيهما والرابع تدخل معهما ان كان من الجنس ولا تدخل ان لم يكن ومحل الخلاف في حتى الجارة فاما العاطفة فتدخل معها اتفاقا انتهى ملخصا وفي المغني الثاني يعني من الاوجه التي تخالف حتى فيها الى اطلاقها لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

او عدم دخوله كما في قوله

سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا

حمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين ما وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو وقال الدماميني والتحرير في الدخول والخروج انه ان قامت قرينة الدخول نحو حتى نعله القاها او قرينة الخروج نحو صمت حتى يوم العيد عمل بمقتضاها والا حكم بالدخول حملا على الغالب وعلى لحنها العاطفة الى اخره قوله فتكون تارة بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها قوله حتى يرجع متعلق بشرح قوله اي الى رجوعه علم من التفسير على سبيل التدريج ان حتى بمعنى الى وان المراد من ذلك الفعل هو المصدر وان المضاف مقدر في ذلك المصدر والاستفامة

المعنى وعدم خلو معنى المصدر عن الزمان والوقت يقدر كثيرا في المقدر نحو ابتك خفوق النجم اي وقت خفوق النجم اي الغروب قوله اي الى زمان في توقف صحة المعنى على تقدير الزمان نظر قوله وضعه اي تضمينه ولا فيد لاله الالتزام ايضا وتضمينه قوله وتارة بمعنى كي التعليلية والعلة الغائية تكون علة للفعل بحسب التعقل وبحسب الوجود في الخارج معلولا له وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها وقال بعضهم اذا استعملت في معنى كي تكون مجازا اما قول المتاخرين من النحاة انها تكون بمعنى كي فتكون مشتركة فليس بحجة اذ لم يقل احد من المتقدمين منهم انها تكون للتعليل بل قالوا انها للغاية واما نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فتقديره اسلم اي اسلمت وابقى على اسلامي حتى ادخلها فهي بمعنى الى فانما حذف اسلم للقرينة الدالة عليه وهي ان غاية الشي اخره واخره جزء منه والمستقبل ليس جزءا من الماضي فلا يكون غايته فيقدر ما هو غايته والتقدير اولى من الاشتراك فان الاصل عدم الاشتراك اقول لا شك ان التقدير اولى ان دل عليه الكلام ويكون مقصودا ظاهرا منه لكن الامر ههنا ليس كذلك الى اخره كذا ذكره الكافيجي قوله نحو اسلم حتى تدخل الجنة وفي بعض النسخ نحو اسلمت حتى تدخل الجنة واستشكل التمثيل باسلم حتى تدخل الجنة بان الامر بالاسلام ليس سببا لدخول الجنة والجواب ان المراد بالسبب ما يفضي في الجملة ولو كان بوسايط والامر به قد يترتب عليه دخول الجنة بدليل ان الاسلام ايضا ليس سببا لدخول الجنة وقال الكافيجي وما وقع في بعض النسخ من نحو اسلم حتى تدخل الجنة

منهو

فهو الصا صحيح فان الاسلام سبب للاسلام والاسلام سبب دخول
الجنة والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود
في الجملة وان لم يكن مستلزما له قوله او الى او للتنويع لا للترديد
قوله وقد يحتملهما اي المعنيين اي على البدلية الخ وتخصيص
هذه الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من امثلة هذا
القسم غير محتمل فاما اسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير التعليلية
نعم ان كان المخاطب به مسلما احتمل المعنيين لان المراد منه حينئذ
الدوام واما حتى يرجع فلا يحتمل غير الغائية قوله بمعنى الا عبارة
غيره بمعنى الا ان وهو الموافق لتقديره الا ان ثم رايت الدماميني
ضرب على ان قوله وهو استثناء منقطع قيل في كونه منقطعا
بحث ويمكن ان يوجه بان الجود ليس من جنس العطا ولا فردا منه
بل لازم من لوازمه فان اريد من الجود العطا لا افرادا عن
الجود يكون متصلا لكن يبقى التعارض بين مجازين فيطلب
من الترجيح وكون المجاز في الاول هو كونه مجازا منقطعا
وقد وجه الانقطاع بما ذكره قال في المغني وحتى الداخلة على
المضارع المنصوب ثلاثة معان ثم قال وبمعنى الا في
الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير
قولهم والله لا فعلت الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح
به ابن هشام الخضراوي ونقله ابو البقاء عن بعضهم في وما
يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان
المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
ففي قوله والله لا يذهب

فاسد اذ يصير المعنى باطلا حتى انه يؤول الكلام الى كل فهلا
لان ما بعدها انتهائية لما قبلها والا استقامة وجعل ابن هشام
من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
يهودانه او ينصرانه اذ زمن الاسلام الميلاد لا يمتد ولا يكون
حتى غاية للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية
يكون منه التعليل ولكن ان يخرج على ان فيه حذفا اي يولد
على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون انتهى قال الدماميني يتاتى
التخريج على وجه حسن بدون ارتكاب هذا النوع لحذف وذلك
ان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا
خبر المبتدا اي كل مولود يولد مستقر على الفطرة حتى يكون ابواه
هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على
الفطرة ممتد الى ان يقع التهويد والتنصير فيزول ذلك
الاستقرار حينئذ فان قلت ما فايدة هذه الصفة قلت
فايدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طاير يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق
بمطلق الكون وهو لا دلالة له على الامتداد والاستمرار
فيحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المص قلت الامتداد
لفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبقى زمانين لكن بعض
الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل
كالمشي والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى
الغاية فيه متصورا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير
الامتداد اصلا انتهى وفي شرح الدماميني استظهره مع
ان احتمال الغاية قوله قال الشمني واقول الظهور لا ينافي

الاحتمال

للاحتمال في انه ليس فيه القطع انتهى . ويحتمل الغاية احتمالا
مرجوحا الى الاخرة ويحتمل ايضا التعليل احتمالا مرجوحا بان
يكون المعنى اي احكم بان اعطي اعطاني من فضول المال ليس
سماحة لاجل ان ابعثك على الاعطا كانه الا قليلا من المال
كذا قاله المصنف ايضا قوله والثاني ان تكون حرف عطف
خلافا للكوفيين قال في المغني تنبيه العطف بحتى قليل واهل
الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جا القوم حتى ابوك ورايتهم ابيهم
حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان
ما بعدها على اضمار عامل واذا عطف بها على مجرور اعيد الخافض
فرقا بين كونها عاطفة وكونها جارة نحو مررت بالقوم
حتى بزيد قال ابن مالك ما لم يتعين العطف نحو عجبت من القوم
حتى بنيهم قوله ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها
على اضمار عامل قوله تفيد مطلق الجمع اي الاجتماع في الحكم
من غير ان يفيد ذلك الاجتماع يكون زمان الجمع المجتمعه
واحدا وفي بعض النسخ الجمع المطلق ولا فرق بين العبارتين
كما سياتي وان فرق بينهما الفقهاء فذاك اصطلاح اخر
قوله الا ان المعطوف بها مشروط بامرين زاد في المغني شرطا
ثالثا وهو ان يكون المعطوف بها ظاهرا لا مضمرا كما ان
ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي قال ولم
اقف عليه لغيره ويشترط ان يكون غير نكرة فلا يجوز قام
القوم حتى رجل فان خصصت جاز كجاني القوم حتى رجل كبير
منهم وانما خصت بالاسم لان اصلها ان تكون حرف جر
وهي لا تدخل الا على اسم الاسم لفظا او تقديرا قوله الثاني

ان يكون غاية له في شيء اي باعتبار شيء قال في المطول وحتى
مثلها من جهة انها تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد
للمتبوع مع مهلة الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي
منتهيا الى ان يبلغ ما بعدها فالتحقيق ان المعتبر في حتى
ترتيب اجزاء ما بعدها قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى
او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون
ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر
نحو مات كل اب لي حتى آدم في اثنائها نحو مات الناس حتى
الانبياء صلى الله عليهم وسلم وفي زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد ارضعفهم قوله في شرف
المقدار اي باعتبار شرف بالنسبة الى كمال لان النوع الانساني
انما يقصد بذلك لان من الشرف ما لا يتصور في الانبياء كشرف
الله تعالى ... وهم غاية للناس في ذات المقدار لكن
ان تقول ادنى منهم مقدارا من يباشر ازالة القاذورات
والنجاسات الا ان يريد انهم من غاية الناس فيما ذكر
فليتامل ... او كالقوة مفهوم كلامه ان القوة ليست
من الشرف وقد يوجه بانها بذاتها غير الشرف الا انها قد
تكون سببا للشرف فليحرر قوله جمع كمي وفي الصحاح كانه جمع
كاميا على كماة مثل قاض وقضاة قوله غاية في القوة اي
باعتبار القوة قوله غاية في الضعف اي باعتبار الضعف
قوله وتقول في البعض الحقيقي فيما مر وليس كذلك
بل مثل له في صدر الكلام بقوله مات الناس حتى الانبياء
وزاد في الناس حتى الحجامون وقهرنا كم حتى الكماة الخ

قوله

حتى راسها لعل هذا من باب كون الغاية في الدناه
من حيث المالوكية لان غالبها لا يصلح للاكل ولا تستطاب
كغيره اعجبتني الجارية حتى كلامها لقايل ان يقول
هذا المثال من البعض الحقيقي بناء على المقصود من الكلام
اذ المقصود لعجبني ما اشتملت عليه الجارية او مما تنبهها
اوصافها او نحو ذلك لا نفس حقيقتها اذ هي حينئذ برا لا فزاد
في ذلك فتامل وفي تمثيله للثاني قبل الاول لك
ان تمنع انه مثل للثاني قبل الاول بل الامثلة السالفة امثلة
لهما جميعا اذ في كل من تلك الامثلة قد تحقق بعضيه المعطوف
من المعطوف عليه وكونه غاية له وكذا لهذا المثال الا ان البعضية
فيه حكمية فتامل قوله والضابط اي الضابط ما هو كالجزء
قال في المغني والثاني اي من الشروط ان يكون اما بعضا من
جمع ما قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت
السمكة حتى راسها والجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع
ان تقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انما تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز
ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله في القاها
لان القي الصحيفة والزاد في معنى القي ما يثقله قوله وهو امر
كلي منطبق على جزئياته المراد بالامر القضية وبالانطباق
الاشتمال فمعنى التعريف قضية كلية اي محكوم فيها على كل فرد فرد
مشتملة بالقوة القريبة الى الفعل على احكام ما تحتها ثم ان
الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا
التي تحت القضية الكلية بل الشايع اطلاق الفروع عليها فان

فان حملت الجزئيات على ما هو الظاهر منه احتيج الى حذف مضاف ومضاف اليه اي على احكام جزئيات موضوعه وان حملت على الفروع يجوز اعلى وجه التشبيه فلا حاجة الى ه ارتكاب حذف وبرادف الضابط القاعدة والقانون قوله ان يقال كانه انما اراده لتصحيح الاخبار وبرد عليه ان ان وصلتها بتاويل مفرد وهو ليس بضابط فلعل في الكلام حذفا اي ذو ان يقال ... على الانفصال هو ما نقل عن المصنف انه قال اعني به المتصل النهي والظاهر ان المراد الاتصال بحسب المقصود من الكلام والا فالكلام بحسب الظاهر ه مستثنى منقطع وباعتبار مقصود الكلام متصل لان المقصود لعيني لين الجارية وتشاطها الا كلامه وليس المراد العجبني ه لمه ودمه الا فلا خصوصية للجارية قوله ان تكون حرف ابتدا اي حرفا تبتدى بعده الجمل اي تستانف ه فتنقطع عما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى ... حتى عفوا اي كثروا من عفى النبات اذا كثر ... على المضارع المرفوع نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراة من رفع قال في المغني واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاث شروط احدها ان يكون حالا ه اومؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا اما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهما ه

سار

سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما
الشك في تعيين الفاعل وفي تعيين الزمان واجاز الاخفش
الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت
هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع وانما منعه
اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك
والثاني ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها
لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها
ان قدرت كان ناقصة فان قدرتها تامة او قلت سيري
امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا
باستقرار محذوف انتهى وقوله ثم مثلنا قال الدماميني يشير
ان كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب
كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول
وان كانت حالية ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز
نصبه اذا لم يقدر الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول
قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والذين
امنوا معه يقولون كذا وكذا انتهى وانما وجب الرفع اذا
كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم لان الحال
حينئذ حقيقة وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال
وبين كونه للحال ان يفرض الحال الذي وقع في الزمان الماضي
واقعا في وقت التكلم ومعنى كونه مسببا عما قبلها ان يكون
ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدها سواء
اتصل المضمونان نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصلا نحو

لدى مني العام الاول شيا لا استطيع ان اكلمه العام بشي وانما
وجبت السببية لانه لما دال الاتصال اللفظي وهو تعلق جني
الجار فيما قبلها شرطي السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا
لما فات من الاتصال اللفظي قوله وقد تقدم وقد قدمنا فيما
سبق ما يتعلق به قوله كذا قال ابن مالك الى اخره قال في المغني
زعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمرة
ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة
وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم
انها جارة وان اذا في موضع جر بها وهذه المقالة سبقه
اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافهما وانها حرف ابتدا
وان اذا في موضع نصب بشرطها او بجوابها والجواب في الاية
محذوف او امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد
الدنيا ومنكم من يريد الاخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله
تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد اي انقسموا قسمين فما
منهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم
مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجي جواب لما مقرونا بالفا
ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الاية الاولى مذكور
وهو عصيتم او صرفكم وهذا مبني على زيادة الواو وثم
ولم يثبت ذلك انتهى قوله كلا وهل هي بسيطة او مركبة
قولان فعند جماعة انها بسيطة وقال ثعلب مركبة من كاف
التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية ما
المعنى بها ولدفع توهم بقا معنى الكلمتين قوله حرف ردع
وزجر عطف الزجر اي المنع على الردع تفسيري فان قلت

الظاهر

الظاهر ان تكون اسم فعل بمعنى ارتدع كما كان عليك اسم
الفعل بمعنى الزم فما الذي يصرف عن ذلك الظاهر قلت
لعله بان عدم استقلال معناها بنفسه يصرفه عن ذلك
قوله وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين
لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف
عليها والابتداء بما بعدها ويقولون ما يأتي من الامثلة
قوله انه لتفسير المقصود منها لردع والا فمعنى لانها بمعنى
الارتداع لا بمعنى الردع ولا يصح ايضا تفسير معنى الحرف بمضمون ن
الكلام فهذا على ضرب من المسامحة كما يقال معنى من الابتداء اذ
الحرف لا يتضمن معنى الاسم قوله عن هذه المقالة اي عن مثل
هذه المقالة فان الانتهاء عن نفس المقالة الواقعة غير متصور
قوله اي لضيقه بمعنى قدر عليه رزقه اي ضيقه قوله حرف
جواب وتصديق بمنزلة اي ونعم فتكون لتصديق المخبر واعلام
المستخبر ووعد الطالب واستعمالا فتكون مع القسم قوله
بمعنى حقا فتكون اسما وتبين الموافقة لكلا التي هي حرف ما
في لفظه فيكون مشتركا بين الحرف والاسم وهذا ضعيف
لان مثل هذا الاشتراك قليل جدا مع كونه مخالفا للاصل
ومحوجا الى تكلف سبب بنائها كذا قاله الكافيجي وقول المصنف
وبمعنى حقا قد يتوهم انها في هذه الحالة حرف كما صرح به
الشارح وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال لما كان يحكي في كتابه
لها على هذا القول اسم كما ان حقا اسم قوله او بمعنى الا هـ
الاستفتاحية واما قيدوها بذلك لانها تستعمل
على سبعة اوجه الاستفتاح والانكار والتوبيخ والتمني

والاستفهام والتعرض والتحضيض وهو قول ابي
حاتم والزجاج استدل ابو حاتم بان صدر السورة انزلت
اول شي ثم نزل بعد ذلك كلا ان الانسان ليطغى فجاءت في ابتدا
الكلام بمعنى الا وقدمه ابن مالك قوله فقال ولا يكون
بمعنى الا ويستفتح بها فالمنقطع هو لو كانت بمعنى حقا الخ
اعلم ان حقا التي تقع ان بعدها منصوبة على الظرفية في نحو قوله
احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق
اي ثابت فهو لجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا وهو قول
سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله
افي الحق ان مغرم بك هايم وانك لا خل هواك ولا خمر
والمغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا اولع به ولزمه
والغرام اسم مفعول من اغرم فلان الدايم والعذاب
كذا في الصحاح والهايم اسم فاعل من هام على وجهه هيمن
او هيمانا ذهب من العشق وغيره وقال المبرد حقا مصدر
بحق محذوف فعله ان وصلته فاعل قوله ويدفع الخ قال الدماميني
قلت انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت واقعة في ابتدا
الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا اه
مخبرا عنه بها على ان يكون منصوبة على تقدير اسقاط الخافض
اي في حق واما اذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها فلا
مانع من ان تكسر ان بعدها لان ان حينئذ واقعة في ابتدا
~~الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا اه~~
كما اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقا
بما قبله اي احق اكرامه حقا ولا تجعل صدرا بالنسبة الى

ما بعدها

لو بها فيظهر الكسر حينئذ قال الله تعالى اليوم تحشرهم جميعا انه
يعدو الخلق ثم يعيده فلم لا تكون كلا على راي الكسائي راجعة
الى ما قبلها من الكلام وتكون ما بعدها جملة مستأنفة فتكسر
حينئذ ولا اشكال انتهى قوله لا اما حرف الخ اعلم ان التعبير
لا باني على قول من يكى لطفا اسم قوله فتكون نافية وناهية اسناد
النفي والنهي اليها مجاز من اسناد ما للشي الى الته لان النافي
والناهي حقيقة انما هو المتكلم قوله فالنافية تعمل في النكرات
عمل ان كثيرا قال السعد التفتازاني وقد سمع العرب الجزم
بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئتك لا يكون له علي حجة انتهى
وقال في التسهيل وقد ينجزم المنفي بلا الصالح قبلها كي حكاية الرفع والجزم
سماعا على العرب انتهى قال ابن مالك عن الفراء عن العرب انهم
يقولون ربطت الفرس لا ينفلت بجزم ينفلت ورفعه وكذا يقولون
اوثقت العبد لا يفر ولا يفر رفعا وجزما ولا يخفى ان الفعل
المنفي بلا في المثالين يصلح كي قبله اذ يصح ان تقول ربطت
الفرس كي لا ينفلت واوثقت العبد كي لا يفر والجزم في ذلك
لا يجوز عند البصريين قال ابن عصفور وهذا عندنا يحمل رفعه
ولا يجزم الا ضرورة واحترز بقوله اذا صلح قبلها كي لا ينفلت
واوثقت العبد من نحو قولك لا يقوم زيد من ما لم يتقدمه
شي ومن نحو يقوم زيد ولا يقوم عمرو ومن ما لم يتقدمه
ما لم يصلح للسببية وذكر الدماميني ان الجزم في ذلك
على التوهم وانه لتقدم فاطا على تقدير جملة شرطية اذ المعنى
ربطت الفرس لاني ان لم اربطه ينفلت وهذا يخالف ما قاله
السعد ولعل المص لم يتعرض له لقلته قوله اذا اريد بها نفي

الجنس على سبيل التنصيص اى جنس اسمها الى مفرد ام مفرد او مثنى مثنى او جمعا جمعا ومعنى نفى الجنس والواحد منه فى المثنى والجمع نفى كل مثنى وجمع ونفى فرد من افرادها وفى التلخيص وشروحه واستغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافى خروج الواحد والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافى خروج الواحد ولهذا يصح بدليل صحة لا رجال فى الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان انتهى باختصار لكن اشار فى المطول الى منع استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع وبينه السعد ثم اعلم ان المراد بنفى جنس اسمها من حيث الاضافة بالخبر فالنفى فى الحقيقة هو الخبر ولا فليس المنفى الاسم بل الخبر فليتامل والمراد بجنس الاسم الماهية التى كل فرد منها تصدق عليه الاسم فالمنفى فى لا رجلين الماهية التى منها تصدق عليه الا الذاكرات من بنى ادم الذين يصدق عليهما رجلان وكذا لا رجال فليتامل وظاهر كلامه ان للتنصيص على العموم وان لم يكن اسمها مبنيا بل كان منصوبا لفظا وهو ظاهر كلام ابن مالك وغيره ومقتضى كلامهم ولبعضهم اختصاص ذلك بحالة البناء

قوله فالله اسمها والله بدل منه باعتبار محل الرفع ولم يجز باعتبار محل النصب لعدم صلاحيته لعمل لا لانه معرفة ولا لا تعمل فى المعارف واعترض صحة البدلية هنا مع ان البدل هو المقصود بالنفى فى المبدل بالنسبة الى المبدل منه سلبية واجيب بانه انما وقعت الى البدل بعد النقض بالا فالبدل

هو

هو المقصود بالنفي المستقر في المبدل لكن بعض مقصوده وهو
النفي المثبات واعترض ايضا بان الارتفاع في المبدل في باب
الاستثنا صحة حلوله محل المبدل منه وهي في كلمة الشهادة
ونحوها متعذرة وقد اجاب الشلوبين بان هذا الكلام
انما هو على توهم ما فيها احد الا زيدا او المعنى واحد متوهم
فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد وكذا كلمة الشهادة
في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح الاحلال قال ابن عصفور
وهذا الاشكال لا يتقرر لانه لا يلزم ان يحل احد الواقع
بعد الا انما يلزم تقدير العامل في المبدل منه والعامل
في المبدل منه الابتدا فاذا ابدلت منه كان المبتدا وخبر
محذوف فالتقدير لا احد فيها الا عبد الله لا فيها الا عبد
الله وهذا فيه تامل يكشف بما ذكره النحويون في مسئلة
ما زيد بشي الا شي لا يعبو به من ان الا شي بالرفع لا غير على
اللغتين اما عند بني تميم فلان بشي في محل رفع وتعذر
حمله على اللفظ لان البا لا تزاد الا في الايجاب واما عند
اهل الحجاز فلانهم وان اعملوا ما وبشي في محل نصب عندهم
فاعمالها مشروط بعدم انتقاض النفي فما بعد الا لا يمكن تقدير
عملها فيه والبدل على نية التكرار ولذلك قال سيبويه ويستوي
اللغتان وقد زعم ابن خروف ان مراده بالاستوا فيما قبل
الا وفيما بعدها من المستثنى والمستثنى منه قال ابن الضايع
وغلط الاستاذ ابو علي في النقل عنه فنقل الاستوا فيما بعد
الا في ما بعد المجرور ورد عليه بانه لا يجوز بدل مرفوع
من منصوب واعلم ان الرفع في ما بعد الا من ستة اوجه

او نظاما ذكر من ان الخبر محذوف ونحوه والا الله صفة لاله
على الوضع موضع لا مع اسمها او موضع اسمها قبل دخول لا هم
ولا يستنكرون وقوع الا صفة فقد جا لو كان فيهما الهة
الا الله ويصير المعنى لا اله غير الله في الوجود وقد جا ما لكم
ما لكم من اله غيره ولكن الخبر محذوف وقدره بعضهم في الوجود الخ
وقدره بعضهم كابن نابعة ان يكون الاستثنا مفرغا واله
اسم لا صنى بني معها والا الله الخبر هذا المنقول عن الشلوبين
فيما عقله عن المفصل ونقله عن الزمخشري في حواشيه منه
ابن عمرون وان كان في الاصل قال غيره وذهب الي
ان الخبر محذوف خامسها ان لا اله في موضع الخبر والا الله
في موضع المبتدا ذكره ذلك الزمخشري في كلام تلقفه
عنه بعض تلامذته وقال العصام جعل الزمخشري كلمة التوحيد
جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر ولنا فيه رسالة ومحصول
ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر
فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يتحيره
في تعلقه الادبا ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه
لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل
انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما بمعنى
ما النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداعي لفظي
هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى انتهى سادسها
ان يكون لا الذي يبنى لا واسمها معها والا الله مرفوع باله
ارتفاع الاسم بالصفة واستغنى بالمرفوع عن الخبر كما
في مسئلة ما مضروب الزيدان وما قايم الزيدان وتشجع

على

على ذلك قول الزمخشري اله بمعنى مالوه المعبود ولو قلت لا معبود
الا الله لم يمتنع فيه ما ذكرو واما النصب في الا الله فمن وجهين
او لهما ان يكون على الاستثنا اذا قدر الخبر محذوفا اي لا اله
موجود او في الوجود وقدره بعضهم كاين فيشكل بتقدير بعضهم
كاين او من حيث كونه ادل على التوحيد المطلق من غير تقييد
ولذلك جاوا لهكم اله واحد واعقب بقوله لا اله الا هو ويقال ل
اذا قدر لنا فالمراد لنا ايها العالم الذي هو كل موجود سوى
الله فالحذف التقادير وقدره الامام فخر الدين على من قدر
الخبر في الوجود لان هذا النفي عام مستغرق فتقييده بالوجود
مخصص فلا يبقى النفي على عمومه المراد منه فلا يكون هذا اقرارا
بالوحدانية على الاطلاق فقال الامدي لا اله حقيقة سواه
الخلق والامر ومن ذهب الصفة ابدا ان يكون موجودا
فينعكس انعكاسا لنقيض بما ليس موجودا ليس باله والمراد
بقوله في الوجود يعني الوجود الصادق على العين فلا يرد هنا
فنفي الاله عن الوجود هذا مذهب اهل السنة خلافا للمعتزلة
فانهم يثبتون الماهية عرية عن الوجود والاول يتاتى ذلك
ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة
سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده
الاستثنا المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر
للخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطا المشركين
في اعتقاده لتعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة
البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون
العكس لان المقصود من كلمة التوحيد وهو اثبات الوجود

له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان يستلزم
اثبات الوجود فان قلت الكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى
تعالى قلت اجيب بان ذلك النفي مستفاد عليه بدليل آخر
وليس بمقصود بالبيان هاهنا على ان المتمردين لا يدعون امكان
غيره تعالى بدون الوجود والمراد بالاله المعبود بحق بقرينة
المقام وان المراد والحدال ان المعبود بحق وهو المقصود
حصر الوهية لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في
شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله
بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى
بحسب الوضع قوله اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل الظهور
او اريد بها نفي الواحد وفي المغني نفسه اذا قيل لا رجل
في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده
بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس
وامتنع ان يكون مهملة والا لتكررت كما سيأتي واحتمل ان
تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده
على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط
كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا
نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعالى تعز فلا شيء
على الارض باقيا انتهى ما اردناه منه قوله تعز فلا شيء على
الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا تعز امر من التعزية
وهي الحمل على الصبر عند المصيبة اي تصبر على من تعزى
بمعنى ان تصبر بتصبر وهو مبني على حذف الالف ولا في
الموضعين بمعنى ليس والوزر الملجأ والواقي الحافظ اي

اصبر

اصبر على ما اصابك من المصيبة فانه لا يبقى شي على وجه الارض ولا يلجا بي الشخص مما قضاه الله تعالى وقدره عليه وشي اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة الشي او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبرلا وكذا القول ثم انما بقي للقايل ان يقول لا لا له فيه لامكان ان باقيا وواقيا حالان من شي فقد زرسوا كانت عاملة امرلا قوله بخلاف النافية اما انه مبني على الحرز الاغلب واما لان الذي اختصت به الناهية المضارع وجزمه فلا ينافي ما تقدم عن السعد قوله فالزايدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها يعني باعتبار اصل المعنى والا فكل زايد يفيد دخوله التاكيد وخروجه يخل بهذه الفايدة فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار وسياتي في معنى الزايد مزيد كلام واما الموجبة بلا مال ه وغضبت من لا شي بالجر فيهما بحرف الجر معن لكوفيين الفا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليه وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة ويعنون انها الفا معترضة بين شيين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها قوله وفايدتها التقوية والتاكيد اي ومن فايدتها ذلك لما سياتي قوله حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه اي حرف يدل على انتفا جوابه لوجود شرطه قال في المغني فاما قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة فالتقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر انتهى وقال البيضاوي في قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طايفة منهم ان يضلوك ليس القصد نفي جواب لولا

كوه لا

همّنا الى نفي همّهم بل الى نفي تأثيره به صلى الله عليه وسلم قال
الدماميني ومن مشكلات لولا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك
ورحمته لهمّت طايفة منهم ان ~~يضلوك~~ يضلوك وذلك ان القاعدة
ان يكون جوابها ممتنعا وقضية ذلك ان ينتفي الهم لوجوده
الفضل وقد هموا وجوابه ان المعنى ولولا فضل الله عليك
ورحمته لاضلوك اذ هموا او لانت غير مطلع على حقيقة الحال
قوله ويختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوبا وعبارة
المغني لولا على اربعة اوجه احدها ان تدخل على اسمية وفعلية
لربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك ثم
قال وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها
عنه ولا بها لاصالة خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتدا ثم
قال الاكثرون يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد
الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قايم ولا ان تحذفه
بل تجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتيتك ما
او تدخل ان على المبتدا فتقول لولا ان زيدا قايم وتصير
ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا وذهب الرماني وابن
الشجري والشلوبين وابن مالك الى انه يكون مطلقا كالوجود كونا خ
والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود
فيجب حذفه ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لو خ
لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم وزعم ابن الشجري ان
من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق
الظرف بالفضل ولحن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر
المعري في قوله في صفة سيف

يذيب

منه م

في صفته يجلي بيذيب الرعب كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا
وليس بجيد لاحتمال الاستدلال بتقدير يمسك يدل على ان الاصل ان
يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه تدل على ان
الاصل جملة معترضة فقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف
وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها
لانه خبر في المعنى وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال
به يتخرج ايضا قول تلك المراة
فوالله لولا الله تخشى عواقبه • لزعزع من هذا السرير جوانبه
وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا هو خبر المبتدا ورده انه
لا رابط بينهما انتهى قوله غالبا اي في القسم الغالب منها وهو ما كان
الخبر فيه قوله ذلك اي وجوب الحذف كونا مطلقا كما اشار الى
ذلك الشارح قوله وذلك اي وجوب الحذف • اي موجود
اشارة الى تقدير الوجود الذي اضافه المتن الى شرط لولا وقوله
هو الوجود فهو الشرط وقد زاده تنصيصا بقوله بوجود
زيد الذي هو الشرط وقد يقال الشرط هو الجملة ومعنى وجودها
حصول مضمونها سواء كان الخبر منها كونا مطلقا كما مثل او خاصا
كقولك لولا زيد امس هلك الناس وما قاله الشارح ان صح فانما هو
في الكون العام الذي اوجبه الجمهور دون الخاص الذي جوزه •
محققوا المتاخرين وعبارة المغني الربط امتناع الثانية بوجود
الاولى وهو نص فيما قلناه انتهى كذا قاله ناصر الملة والدين الطبلاوي
قال شيخنا وفي قوله ان صح اشارة الى التوقف فيما قاله الشارح •
ولا وجه للتوقف في صحته لا بحسب المعنى ولا بحسب اللفظ اما •
الاول فلان حاصل كلامه ان وجود المبتدا في الجملة الاولى

سبب لامتناع الجملة الثانية و لا شبهة في صحته لكن بل و لا
في انه المراد من هذا التركيب لانا نقطع بان القايل لولا زيد
هلك عمرو انما اراد امتناع هلاك عمرو لسبب وجود زيد
و انه لم يلاحظ ان سبب الامتناع تحقق ثبوت الوجود لزيد
و ان صح من جهة المعنى ايضا و اما الثاني فلان غاية ما يستفاد
من كلامه اطلاق لفظ الشرط على المفرد الذي هو زيد و لا
اشكال في ذلك بوجه حيث كانت التسمية هنا بالشرط و الجواب
من ان في الاصطلاحات التي اشتهر انه لا مشاحة فيها فاي مانع
من الاصطلاح على تسمية المبتدا وحده كزيد في المثال بالشرط
و اي محذور في ذلك كما في ساير الاصطلاحات و من الواضح
ان حقيقة الشرطية غير مرادة بل و لا متصورة اذ مضمون الجملة
الاولى لا يترتب عليه مضمون الثانية بل انما يترتب عليه
انتفا مضمون الثانية مع ان الاسمية لا تكون شرطا الا في باب
اذا على قول فظهر ان التسمية بالشرط هنا ليس الا مجرد اصطلاح
وحينئذ فلا شبهة لعاقل في صحة الاصطلاح على تسمية المفرد
بذلك فالتوقف فيه لا منشا له الا التعصب الذي لا يلتفت اليه
و قد سبق الشارح الى ذلك الجلال المحلي و لم ينفرد بذلك بل
ذكره غيره ايضا و هذا الماقا لصاحب اللباب و الاخيران
اي لولا و لوما يكونان ايضا لامتناع الثاني اي و هو جوابهما
لوجود الاول انتهى فسر شارحه السيد الاول بقوله و هو المبتدا
الواقع بعدهما انتهى و اما قوله فانما هو في الكون العام الذي
اوجبه الجمهور فجوابه انه لا محذور بوجه يلحق احدا في متابعة
الجمهور خصوصا في امر نقلي استنباطي لم يات الشيخ بقاطع على

رد

لم يجز هيهنا فيه واما قوله وعبارة المغني الى قوله وهو نص فيما
قلناه فجوابه انه لم نعثر من هناك نقلي او عقلي على انه يمتنع على الايمة
مخالفة نص المغني وخصوصا فيما يرجع لمجرد الاصطلاح كما في ما فيه
مع ان الاعتراض عليه بمجرد مخالفة عبارة المغني مع القطع بانه اطلع
عليها ولم يبال لقصد مخالفتها مما لا ينبغي صدوره عن عاقل واما
الذي ينبغي هو التماس وجه حامل الشارح على العدول عنها ويمكن
ان يكون من اسباب العدول عنها انه يلزم عليه لا استدراك
باعتبار ما لا حاجة الى اعتباره وذلك للقطع بانه يلغي في نحو
لولا زيد لاهنتك لانتفا الاهانة وجود زيد كما هو حاصل
ما قاله الشارح ولا حاجة فيه الى اعتبار حصول ذلك الوجود
في ذلك الانتفا كما هو حاصل كلام المغني لان مضمون الجملة
الاولى وجود زيد وقد اضاف اليه الوجود حيث قال بوجود
الاولى فيكون السبب في انتفا الثانية وجود مضمون الاولى
ومضمونها وجود زيد فيكون السبب في الانتفا وجود وجوده
فيكون اعتبار هذا الوجود المضاف الى الاولى من ما لا حاجة
اليه لكفاية اعتبار وجود زيد كما تبين فليلزم الاستدراك
واعتبار ما لا حاجة اليه في الاعتبار على انا لا نسلم ان عبارة
المغني نص فيما قاله لان قوله لوجود الاولى يجوز جوازا قريبا
ان يكون معناه الوجود الكاين في الاولى وهو وجود المبتدا
ويؤيده تاييدا قويا ان شارح اللباب السيد لما قرر الاولى ما
في قوله لامتناع الثاني بوجود الاول بقوله وهو المبتدا الواقع
بعدها اي بعد لولا ولو ما قال ما نصه وحاصل معناهما ارتباط
الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الحصول

الاولى انتهى فليتامل قوله ومنه لولاي لكان كذا قال في المغني
وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه
والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف
بالظاهر ولا يتعلق لولا بشي وموضع المجرور بها رفع بالابتدا والخبر
محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير جارة ولكنهم
انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت
ولا انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها في استقلالها بالاسما الظاهرة فاذا عطف عليه اسم ظاهر
نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر قوله وذهب
سيبويه ان لولا جارة للضمير كما تقدم قال الرضي لولا عنده حرف
جر هنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع
بعضها حال فتكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر
مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا انت ومسد مثل ذلك يكون
فانها بخبر ما بعدها بالاضافة لا اذا وليتها عرفة فانها تنصبه
قال الرضي وفي قوله نظر قد لكان الجار اذا لم يكن زايدا فلا
بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقدير
وقال ابن السيد اي الجار والمجرور اي لولاك في موضع رفع بالابتدا
كما في بحسبك وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار
واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك
المتعلق فان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عند تغيير
واحد وهو تغيير لولا بجعلها حرف جر بخلاف مذهب
الاخفش فانه يلزمه اثنى عشر ضميرا يرجح بان تغيير الضماير
بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف لولا

لجعلها

لجعلها حرفه حرف آن تركاب خلاف الاصل وان تنوا دا كاجتماعا
مستعملا اهون من ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل انتهى
قوله تحضيضهما ماخوذ من حضضه على القتال اى حثه وطلبه منه
فهو ابلغ فى افادة هذا المعنى من الحث لزيادة البنا قوله وعرض
بسكون الراء من عرض فلان حاجته على فلان ومنه التعريض
خلاف التصريح وفسرهما على طريقة اللف والنشر المرتب بقوله اى طلب
بازعاج او برفق يقال ازعجه اذا اقلعه من مكانه او طلب برفق
فهما مشتركان فى مطلق الطلب وان جعلهما وجهاً واحداً وان
كان دلالة العرض عليه انما هى بالالتزام لانه من تطرق اليه من
عرض اى جانب وناحيته فكان المعرض لما ترك التصريح بحاجته
طلبها من جانب لان المراد من المعنى اعم من الحاصل بطريق وضع
اللفظ له والحاصل بمعونة المقام فكذا كانت الوجوه بحسب
الاستعمال لا الوضع فقط ويفترقان من حيثية الطلب بالازعاج
والرفق وعطفه اولا بالواو وثانيا باو اشارة الى ان الاول
مقام اشتراك وان الثاني مقام امتياز وكل من العاطفين ما
ثابت في مقام يليق به على حسب توافق الوضع والطبع فان قلت
ظهر الفرق بين التخصيص والعرض بحسب التعقل فهل هو كاف
في الفرق بينهما بحسب موارد الاستعمال فالجواب لا بل هو موكول
الى صلاحية المقام لاحدهما كذا قيل قوله فلولا نصرهم اى بدفع
العذاب عنهم قوله من دون الله اي غيره قوله قربانا اى تقربا
الى الله قوله الهة اي معهم وهم الاصنام ومفعول اتخذوا ضمير
محذوف يعود على الموصول اي هم وقربانا الثاني والهة بدل
منه وفي المغني الثاني عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الله الذين

اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ان الاصل اتخذوهم قربانا
وان الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا وقال
الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى ولم يبين وجه فساد المعنى
ووجهه ان المراد ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى
مفهوم الخبر على ان يتخذوا الله سبحانه وتعالى قربانا كما اذا
قلت اتخذ فلانا معلما دوني اقتضى انك تتخذ معلما دونه
والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه
قوله منه اي من النفي لو قال اي من لولا الى النفي لكان اوضح
قوله والظاهر ان المراد بلولا هنا التوبيخ قال في المغني فان
احتج الزمخشري بانه قرئ بنصب قوم على اصل الاستثنا
ورفعه على الابدال فالجواب ان لا ابدال يقع بعدما فيه رائحة
النفي كقوله « عاف تغير الا النوي والوتد »
فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله واحق من هذا قراءة
بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم لما كان شربوا منه في معنى فلم يكونوا
منه بدليل فمن شرب منه فليس مني ويوضح لك ذلك ان البدل
في غير الموجب ارجح من النصب وقد اجمعت السبعة على النصب
في الا قوم يونس فدل على ان الكلام موجب ولكن فيه رائحة
غير الايجاب كما في قوله تغير الا النوي والوتد انتهى قوله
اي في قرانهما قال في سر الصناعة لابن جني واما الحرف فالقول
فيه وفيما كان من لفظه ان حرف اينما وقعت في الكلام يراد
بها حد الشيء وحدته من ذلك حرف الشيء انما هو حده وناحيته
وطعام حريف يراد به حدته ورجل محارف اي محدود عن الكسب
والخير ويقال فيه ايضا مجارف بالجيم ومثله محرف ومجرف كان

الحير

الجبل قد حرف عنه وتخلف مما يختلف الطريق وقولهم انحرف
فلان عني من هذا ايضا كانه جعل بينه وبينه حدا بالبعد
والاعتزال فقال ابو عبيدة في قول الله عز وجل ومن الناس
من يعبد الله على حرف اي لا يدوم وتقول انما انت على حرف
اي لا اثق بك وهذا راجع الى المعنى الاول لان تاويله انه قلق
في دينه فكانه متعمد على حرف دينه غير واسط فيه كالذي
هو على حرف الجبل ونحوه وقال احمد بن يحيى اي على شك وهذا
هو المعنى الاول ومن هاهنا سميت حروف المعجم حروفا وذ لك
ان الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه كحرف الجبل ونحوه
ان تكون سميت حروفا لانها جهات للكلم ونواح كحروف الشي
وجهاته المحدودة به ومن هذا قيل فلان يقرا بحرف ابي عمرو
وغيره من القراء وذلك لان الحرف حد ما بين القراءتين ما
وجهته وناحيته ويجوز ان يكون قولهم حرف فلان يراد
به حروفه التي يقرا بها القاري يوردها باعيانها من غير
زيادة ولا نقص منها فيكون الحرف في هذا وهو واحد واقعا
موقع الحروف وهي جماعة كقوله والملك على ارجائها اي والملائكة
وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا اي والملائكة وقولهم اهلك
الناس الدينار والدرهم اي الدنانير والدراهم وكقولنا
الاسد اشد من الذئب اي الاسد اشد من الذئاب وهذا
واسع وكقولنا في كلامهم وهذا يسمي اهل العربية ادوات
المعاني حروفا نحو قد وهل وبل وذلك لانها تاتي في اول
الكلام واخره في غالب الامر فصارت كالحروف والحدود له انتهى
ما اوردناه منه **قوله** لان اقتران التوبيخ بالفعل الى اخره

إنْ

وعبارته في المغني لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع قوله شرطية قال الرضي وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فاما اختص بكان لان الغاية التي نسبنا دمعه في الكلام الى لدى هو فيه الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن افادته الاستقبال وهذه من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة قال الدماميني وهذا الكلام مما فيه من النظر مشى عليه التفتازاني في مواضع من حاشية الكشاف قلت والقول بان ان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى المضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عن جدي من قول الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها يعني كان الواقعة بعد ان الشرطية منزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور ده وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالوضع له قراين تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهو اذ وان الشرط الا الوقلما قال جدي المشار اليه ولو كانت ان لا تقلب معنى كان الى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضي لما جاز ان تاتي بعد ان والمراد بها الاستقبال في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب في شرح منظومته وقد يراد به بعني بالفعل الواقع شرطا لان الماضي مع المستقبل جميعا لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم فيدخل في ذلك الماضي والمستقبل جميعا وكذا قوله

تغفر

تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب
جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم
ممن يفعل مثل فعلهم قلت ليس ما في هذه الاية من قبيل الشرط الذي
فيه الكلام حتى يورد هنا ولكن لما كان هذا مشابها للشرط
اورده هذا المثال ايضا تنبيها على جريان الحكم المذكور فيه
ثم قال وكذلك ومن يومن بالله ويعمل صالحا يدخله واشباهه
والمراد من امن ومن يومن لان المعنى واحد في تقتضي ذلك
ولذلك يحكم بالعموم في مثل ان جاك رجل عالم فاكرمه وبالتكرير
في المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضي ذلك اذ العرف في
مثله قصد التكرر كقوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او
جا احد منكم من الغايط او لامستم النسا فلم تجدوا ما فتيمموا
وكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وامثال ذلك
فان قلت فيلزم هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو
قلت ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت مرة طلقت ثم لو ثانية
لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف اقتضى لتكرير وقد عرف
علم من عرف الشارع ان هذه الشروط في التعليم والترغيب
والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصد تكرير المشروط
عند تكررها لان المقصود التعليم مستمرا والترغيب مستمرا
والترهيب مستمرا والعرف في مثله قصد التكرير ومن ثم قال
مالك رحمه الله تعالى ما معناه ان المشروط لا يتكرر بتكرر الشرط
الا ان يكون العرف في مثله قصد التكرر كقول القايل ان تركت
صلاة الوتر فعلي كذا لانه لا يقصد فيه المرة الواحدة وانما المراد
المحافظة على ذلك مستمرا ولا يستقيم ذلك الا بتكرار الشرط

دخلت

المشروط عند تكرر الشرط الى هنا كلامه قلت والحاصل انه
اخرج الواضع شرطا في مثل ذلك عن دلالته على الزمن الخاص
الذي وضع له فهنا استعمل في مطلق الزمان مجازا للقرينة من
باب استعمال المقيد في المطلق فيصدق على الماضي كما صدق على
المستقبل ايضا كلام الدماميني قوله حصول مضمون العلم
اي مضمون هو العلم او قال حصول العلم متعلق لكان احضر
والظاهر قوله وحكم ان يجري فعلين الى اخره قال في المغني وقد
تعترض اي ان الشرطية بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها
الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا
يعذبكم عذابا اليما والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين
والا تصرف عني كيدهن وقد بلغني ان من يدعي الفضل اي
وهو كاذب في دعواه سأل في الا تفعلوا فقال ما هذا الاستثنا
امتصل ام منقطع انتهى قيل وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثنا
الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل وظنه ما ذكر
من جهة انه يجب قلب نون ان لاما وادغامها في لام الثاني
الذي بعدها فيصير مجموعهما في اللفظ كالا الاستثنائية
قوله يسمى الاول منهما شرطا والثاني جوابا وجزا ويسمى
الاول شرطا لانه شرط لتحقق الثاني والثاني جوابا لتشبيهه
له بجواب السوال لانه يقع بعد وجود الشرط كما يقع الجواب
بعد السوال وجزا لانه يبتني على الاول ابتنا الجزا على الفعل
قوله ان عندكم من سلطان بهذا المراد بالسلطان الدليل
قوله ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا غرورا اي ما يعد
الكافرون بعضهم بعضا الا باطلا بقولهم الاصنام تشفع لهم

قال

قال في المغني وقول بعضهم لا تاتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الايات اولما المشددة التي بمعناها اي بمعنى الا قراءة بعض السبع ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى ان نفعنا عليين قل ان كان للرحمن ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وقيل زائدة ويؤيد الاول مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما لئلا تتكرر فيثقل اللفظ قيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي في الاية بمعنى قد وان من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى وقيل في هذه الاية ان التقدير وان لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالذكر لتذكيرهم ولزوم الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقوله عند الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط **قوله** وحكمها الاهمال عند جمهور العرب اي عدم الاعمال وفي المغني واذا دخلت ان النافية على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس وقرئ سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا امثالكم ~~بتخفيف ان وكسرها~~ انتهى ه ونصب امثالكم على انه صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما

منهما الفان بالتنكير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التنكير
لان امثالكم بمعنى مماثلين لكم فالاضافة فيه لفظية فان قلت
ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون
ورفعهما وذلك لان مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين
من دون الله تعالى للمخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفي
المماثلة فهل من سبيل الى التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان
يجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية
اي ان هاولا الذين تدعونهم الهة مماثلون لكم في كونهم
مربوبين مخلوقين لسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية
في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اي ليس هاولا الذين
تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الانسانية
لانهم جماد وانتم عقلا فلكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم
وتتخذونهم الهة وهم دونكم واظن اني على معنى هذا الكلام
في شرح التسهيل للقاضي محب الدين ناظر الجيش رحمه الله تعالى
كذا قاله الدماميني وخرج بعضهم قراءة ابن جبير على انها ان
المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزئين مثل ان حراسنا
اسدا وجعله احسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على
شاذ **قوله** واهل العالية يعملونها عمل ليس اي يستعملونها على
وجه يعلم منه انها عاملة عمل ليس والعالية بالعين المهملة
والياء المثناة تحت ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء
مكة وما والاها والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي على
غير قياس كذا في الصحاح ولم يذكر المصنف في هذا الكتاب شرط
عملها عند اهل العالية وشرط لها كما في الشذور نفي الخبر وتاخيره

وان لا

وان لا يليها معمولها الا وليس ظرفا ولا مجرورا وظاهره انه لا
يشترط ما عداها كعدم تكريرها ويحتمل ان يجري تكريرها في
ما جرى في تكريرها فليراجع وسكت عن اشتراط التنكير وظاهره
ايضا انه لا يشترط لكن في نكت السيوطي ذكر الناظم في شرحه
ان ان لا تعمل الا في اسم معرفة عكس لا وانها تعمل في المعرفة
والنكرة انتهى ويرده مما سيأتي قال في المغني ومما يخرج على
الاهمال الذي هو لغة الاكثرين ان قائم واصله ان انا قائم
فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها فحذفت
الفها في الوصل وسمع ان قائما على الاعمال انتهى وكيفية العمل
في الحذف والاعمال كما مر قوله ان احد خيرا من احد الا بالعافية فيه
اي ما احد خيرا من احد ليس الا بالعافية والشاهد فيه
حيث اعمل ان عمل ليس وفيه شاهد اخر وهو ان انتقاض
النفي بعد خبر ان حيث اعمل ان عمل ليس لا يقدح في عملها
عمل ليس كما سمع من كلامهم وان ذلك نافعك ولا ضارك
بنصب نافعك على انه خبرها وضارك عطفا على الخبر قوله
ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده سيبويه
ويروى الا على حزبه الملاعين والشاهد في اول البيت حيث
اعمل ان عمل ليس وفيه شاهد اخر وهو ان انتقاض النفي
بعد خبر ان لا يقدح في عملها فان نافية بمعنى ليس وعملت عمل
ليس وهو اسمها ومستوليا خبرها ومما استشهدوا به على
اثبات هذه اللغة قول الاخر ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن
بان يبغى عليه فيخذلا وذهب بعضهم الى انها دخلت على
الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا نحو ان الكافرون الا في غرور

ويوضحه ما تقدم قوله ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده
قال في المغني اللام الاولى شرطية والثانية نافية جواب القسم الذي
اوذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا
اي على القاعدة المقررة في موضعها وهذا انما يقتضي سهو المصنف
حيث ادعى في قول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها

ان اذا جواب لان الظاهرة في اول البيت وقوله جواب القسم
اي جزء جواب القسم والا فليست بمفردها جوابا للقسم قوله
وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من خفف لثقيلة اللام الاولى
لام الابتداء والثانية لام القسم قال الرضي ولما اردت
دخولها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب الفصل
بينهما بالزائدة انتهى اي وان كل المختلفين المومنين والكافرين
والتنوين بدل من المضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وكلا
اسمها واللام في لما لام الابتداء الداخلة على خبر ان وما
موصولة بمعنى الذين خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف
تقديره والله وجملة القسم وجوابه صلة لما كقوله تعالى وان
منكم لمن ليبطئن وقد لتقدير وان كلا الذين والله ليوفينهم
ربك جزاء اعمالهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه
قامت مقام الصفة والتقدير وان كلا لخلق او جمع موفا عمله
اي جزاء عمله وقيل ما زائدة وعليه الرضي كما تقدم وعلى كل ما
فاللام الاولى لام الابتداء والثانية لام القسم وفي البيضاوي
اللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتاكيد او بالعكس وما
مزيدة بينهما للفصل وعلى الزيادة فخبر ان ليوفينهم وعلى ان

ما موصولة او نكرة موصوفة في الخبر قوله وهو الحرميان
وابو بكر لبست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الآية منفقة
من كل وجه فان الحرميين يقرآن ان بتخفيف النون والميم من ان
ولما واما ابو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم فلو اقتصر
الشارح على قوله وهو الحرميان لصح ولو اقتصر المصنف ايضا على
قوله وان كلا لصح مفهوم كلامه واما مع الثلاثة لبقية الآية
فليشكل بانه لا تصح نسبة القراءة الى الثلاثة قطعا سواء شددت
ميم لما او خففت ثم ان المصنف في بحث لما ذكر انها تحتمل وجهين
احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وما زائدة في تلك الاوجه
والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى
الا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتماله الوجهين قوله
ويقل اعمالها عمل ان المشددة محله اذا دخلت على الجملة الاسمية
وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر في الاستعمال
كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون
مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان
نظنك لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون
هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ
شلت يداك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
ولا يقاس عليه خلافا للاخفش نحو ان قام لانا وان قعد
لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ما
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا
وحيث وجدت ان بتخفيف النون وبعدها اللام المفتوحة

نا حكم على مذهب البصرية بان اصلها التشديد وما ذكره المص
من اعمالها هو مذهب البصريين وقد استدل لهم المصنف في
المغني بالايهما لا به ق للكوفيين ان يحتجوا على قراة الحرميين
بان كل منقول باضمار اذ بي ق للام بمعنى الا فيلي ما هو المعروف
من مذهبهم فان قلت يترجح مذهب البصرين لسلامته من
الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الاصل قلت قبل
لكنه لم يسلم من التصرف في الحروف بحذف بعض حروفها التي
وضع عليها وهو خلاف الاصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك
وبالجملة فالنظر في المذهبين متعارض فتامله قوله والغالب
ان تقع بعد ما النافية قال في المغني واكثر ما زيدت بعد ما النافية
دخلت على جملة فعلية كما في البيت يعني ان اتيت بشي انت تكرهه
او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ثم قال وقد زاد بعد ما الموصولة
الاسمية كقوله
برجي المرو ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب
وبعد ما المصدرية كقوله
ورج الفتى ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد
وبعد الا الاستفتاحية كقوله
الا ان سري ليلى فبت كيبئا احاذر ان تنا ما ان نوى بغضونا
وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت
البادية فقال انا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك
وزعم بن الحاجب انها زائدة بعد الاجابة وهو سهو وانما
ذلك في ان المفتوحة انتهى ومدة الانكار مدة تلحق اخر المذكور
في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون

المذكور

المذكور على ما ذكرا فانكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول لجاني
دين فيقول من يقصد انكار مجيئه لك ازيد نيه اي كيف
فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه جاءك او يقول ذلك
من لا يشك في ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه
يقول من يشك في هذا فكيف لا يجيئك قوله وتكف ما الحجازية
عن العمل اي فيبقى المسند او الخبر بعدها على ما كان عليه
من الرفع قال في المغني واما قوله

بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف

في رواية من نصب ذهبا وصريفا فخرج على انها نافية مؤكدة
لما النافية اي لا زائدة وهذا صريح في ان تأكيد ما بان النافية
لا يبطل عملها وبالاولى توكيدها بما اخرى نحو ما ما زيد قائما
وهو الحق الذي افاده كلام ابن مالك في شرح التسهيل وغيره
ايضا فانه صرح في ذلك وفي ان تكرار ما لا يبطل عملها فما
اقتضاه كلام بعضهم وذكره بعضهم ومشى عليه الاشموني
في شرح التوضيح حيث قال للنفي شرط خامس ان لا تتكرر فان تكررت
نحو ما ما زيد قائم بطل عملها واجاز بعضهم انتهى فاعتمد الاشتراط
حيث صدر به وعبر عن غيره بقوله واجازه بعضهم مردود
بذلك ولعله غفلة عن ان تأكيدها بان النافية لا يغير المقتضي
عدم الضرر اذ الكون بمثلها بل اولى وعن كلام ابن مالك في
شرح التسهيل فانه قال ردا لقول الكوفيين ان ان نافية
لا زائدة وما زعموه من ذلك مردود بوجهين احدهما انها
لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يغير العمل تكرار
ما قال الراجز

ما ما ما ما

لا يبيتك الا بي ناسيا اما فامن كامن حامن احد معتصما
والثاني ان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد ما الاسمية
الموصولة وما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية
فلو لم تكن المقترنة بما النافية زايدة لم تكن لزيادتها بعد
الموصولتين مسوغ وعن ما صرح به المرادي من وجوه الشرط
قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا
المراد بالطب هنا العادة والجبن خلاف الشجاعة والمنايا جمع
منية وهي الموت والدولة في الحرب بمعنى النصر والغلبة تقول
كان لفلان على فلان دولة اي انتصر عليه وغلبه قال ابو
عمرو بن العلا الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب قال بن
عمرو كلتاهما في المال والحرب وقال يونس اما انا فوالله ما ادري
ما بينهما قوله وحيث اجتمعت ما وان فان تقدمت الى اخره
ان قلت ما هذه الفا من قوله فان تقدمت الى اخره قلت قيل
هي فا الجواب اما على اجرا كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره
سيبويه نحو قوله تعالى وان لم يهتدوا به فسيقولون واما
على جعله من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه لما قوله المخففة
النون المخففة اسم مفعول من خفف والاولى الساكنة لما
سياتي من ان من اقسامها الشرطية والنافية والزايدة ولا
تصدق المخففة عليهن الا بتكلف وهو ان يقال اطلقت المخففة
على كل منهن وان لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها الى الخفة
لكونها موضوعة على حرفين وهو اسم مفعول من قولك خففت
الكلمة اي نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذا نسبته الى الفسق
قوله تؤول مع صلتها بالمصدر الاولى تاول هي وصلتها بالمصدر

بل

أنْ

لـ قد تعالى المؤول بالمصدر في الحقيقة انما هو صلة

وينصب المضارع لفظا او محلا مراده باللفظ ما ليس محلي

فيشمل المقدر بجي انه قال في المغني تنبيه ذكر بعض الكوفيين

وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني

صباح وانشد

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا علي كما هنا

وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة

لا مجزوم وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن

لمن اراد ان يتم الرضاعة بضم الميم وقول الشاعر

ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا

وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقيلة اتصالها

بالفعل والصواب قول البصريين انها ان الناصبة اهملت

حملا على اختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله

اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي بعد موتي عروقها

ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين فان مخففة من الثقيلة

انتهى وهي الداخلة على الماضي نحو اعجبني ان صمنا لا ان غيرها

خلافا لابن طاهر قال في المغني وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا

كان كما مر او ماضيا نحو لولا ان من الله علينا ولولا ان تثبتاك

او امرا نحو كتبت اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف

من ذلك في امرين احدهما كون الموصولة بالماضي والامر هي

هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر زعم بدليلين

احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره
كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما
بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل
قائل به والجواب عن الاول ان ينتقض بنون التوكيد فانها
تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات
الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق وعن
الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية
لانها اثرت القلب للاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما
انها لما اثرت التخليص للاستقبال في معنى المضارع اثرت
النصب في لفظه الامر الثاني كونها توصل بالامر
والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل به وان
كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين
احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما
لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت
ان قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الاول
ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع
عند التقدير المذكور ثم انه يسلم مصدرية ان المخففة
من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان
غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره
لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ثم
ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا
وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله

بالبطلان

بالبطلان حكاية سيبويه لتبت اليه باب اقم وقد اجاب عنه
بان الباء محمولة للزيادة مثلها في قوله لا يقرأن بالسور وهذا
وهم فاحش لان حروف الجر الزائدة كالباء ومن والزائدة لا تدخل
الا على اسم صريح او ما في تاويله انتهى   لما التوقيتية وهي
التي بمعنى حين عند بعضهم وانما سميت توقيتية لنسبتها الى التوقيت
الذي هو ذكر الوقت ولعله لانها توقت لها اي ليعين بها ما
الوقت فاذا قلت لما جاء زيد جاء عمرو فقد عينت وقت مجي عمرو
واخبرت انه وقت مجي زيد وبعضهم يطلق على لما هذه انها
حرف وجود لوجود والاحتراز بالتوقيتية من لما النافية وهي
الجازمة ومن لما الموجبة وهي التي بمعنى الا   في قوله
اي قول ارقم اليشكري   فاقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم   ولا يخفى انه قد توالى في البيت
قسم وشرط ولم يات بعدهما غير جواب واحد وهو قوله لكان
لكم فيجعل هنا جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة المقررة في
ذلك وقد نص بعض المغاربة على انه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط
الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق
على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل
في الشرط الامتناعي فظاهر ما قال في باب القسم ان الجواب للو
والممتنع جوابها جواب القسم وكلامه في باب الجوازم على ان
المحذوف جواب القسم بحذف اغنى عنه جواب لو   في قوله
اي تمام قول اليشكري كان ظبية تعطو هذا البعض بيت وهو قوله
ويوما توافينا بوجه مقسم   كان ظبية تعطو الى وارق السلم
والموافاة الاتيان والمقسم الحسن ماخوذ من القسام وهو الحسن

بحال ولأن فيهم لوجه ومقسم الوجه والمقصود اي يتطاول
الى الشجر يتناول منه كذا في القاموس والوارق المثمر فاعل
من ورق الشجر ورق مثل اورق اي صار ذا ورق وتروى
ناضر السلم كما النضرة الحسن والبهجة والسلم لعضاهين شجر
يوطر وله شوك في رواية الجر اي جر ظبية فانه يتعين ح
كون الكاف جارة وان زائدة واما في رواية من نصب الظبية
فعلى ان كانت مخففة واعملت في الظاهر واما من رفعها فعلى
انها مخففة واهملت واعملت في ضمير محذوف اي كأنها ظبية
فعلى هي المعنى والوجه الرابع اي من اوجه ان التي تقدم ذكرها
ان تكون زائدة ولها اربعة مواضع احدها وهو الاكثر ان تقع
بعد لما التوقيتية نحو ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم والثاني
ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله

فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

او متروكا كقوله

اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق

وهذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب بن عصفور انها
في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر
تركها والحروف الرابطة ليست كذلك والثالث ان تقع
بين الكاف ومخفوضها كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى وارق السلم

في رواية من جر ظبية والرابع بعد اذ كقوله

فامهله حتى اذا ان كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع

كما

كما خرّج من قوله الزايدة بان الاسم وحمل منه وما لنا ان لا
نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال قبل
في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما الحامل معنى ما منعنا وفيه
نظر لانه لو ثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول له لان
الاصل ان لا تكون الا زايدة والصواب قول بعضهم ان الاصل صل
وما لنا في ان لا نفعل كذا وانما لم يجز للزايدة ان تعمل لعدم
اختصاصها بالافعال بدليل وهو لو كان في البيت ولو على
الاسم وهو طبية في البيت بخلاف غير الحروف الزايدة فانه كالحرف
المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل انتهى ومفسرة
لمضمون جملة قبلها قاله في المغني وعن الكوفيين انكار ان التفسيرة
البتة وهو متجه لانه اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس
كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب
ولهذا لو جيت باي مكان ان في المثال لم تجد اذن الطبع غير
قابل له انتهى هذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبني
على ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كذلك فانه انما التفسير في ذلك لمتعلق
كتبت وهو الشيء المذكور المكتوب وقم تفسير لذلك الشيء قال
الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير للمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرا هيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم
فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد
تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى

ان افعل فيه الى هنا كلامه فما قاله الشارح من انها مفسرة لمضمون
جملة قبلها تبع فيه ما في المغني وقوله وهذا لو اجيب بان لكان
ان في المثال لوجب لطبع غير قابل له ممنوع ولو سلم فلا
مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضي
ولو ارتكب مرتكب ان المفسرة المسماة المفسرة زايدة في مفعول
ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فمعنى امره ان قم
قال له قم بتاويل امر بقال او بتقدير قال بعد على الخلاف
المعروف وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة كالتي
في نحو قوله تعالى ان اصنع الفلك اي اصنع فالامر بصنع الفلك
تفسير للوحي قال في المغني الوجه الثالث ان تكون مفسرة بمنزلة
اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي مما وقع فيه بعدها
جملة اسمية ويحتمل اي في الايتين المصدرية بان يقدر قبلها
حرف الجر فتكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الامر
اي والمخففة لا تدخل عليه والتقدير واوحينا اليه بالامر
بصنع الفلك وفي الثانية ان مخففة من الثقيلة لدخولها
على الجملة الاسمية اي وهي لا تكون صلة لان الثنائية الوضع
وعلى ما تقدم عن الرضي تكون مفسرة لمفعول اوحي المقدر اي
اوحينا اليه كلاما هو اصنع الفلك حيث وقعت بعده
جملة فيها معنى القول دون حروفه اي او فيها حروف القول
والقول مؤول بغيره ونودوا ان تلكم الجنة اورثتموها النبي
بما كنتم تعملون فان مفسرة لمحذوف على ما قال الرضي ولمضمون
نودوا على ما قال المصنف وتلك اسم اشارة مبتدا والجنة
بدل منه وجملة اورثتموها خبره واخر دعواهم ان الحمد

لله

لله رب العالمين اي وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح ان
يقولوا الحمد لله رب العالمين فان قلت ما المقصود من اخر
دعائهم مع ان اقوال اهل الجنة ولا اخر لها لانها لا اخر لها فان
الجنة دار البقا قلت قال المفسرون معناه خاتمة تسبيحهم
في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب العالمين فان اهل الجنة
يسبحون الله تنعما وتلذذا بلا انقطاع عنهم والواو للعطف واخر
مبتدا مضاف الى دعواهم وهو مضاف الى الضمير المقدم
وهو عائد الى اهل الجنة وان مخففة من الثقيلة فلا يكون
استعمالها ههنا من الوجه الثالث بل من الوجه الرابع وهي
عاملة في ضمير الشان المقدر اصله انه حققت ان وحذف
ضمير الشان كما في ان هالك كل من يحفى وينتعل والحمد مبتدا
خبره لله ورب صفة الله وهو مضاف والعالمين مضاف اليه
والمجموع خبر ضمير الشان كما في ان هالك مع خبره جملة اسمية
مرفوعة المحل على انها خبر المبتدا والمجموع وقع هنا اسمها
ليس على سبيل المسامحة وفي التحقيق ان   لان المتقدم
عليها غير جملة وذلك لانه لم يقع قبلها الا مفرد وهو مبتدا
والجملة بعدها خبر ذلك المبتدا فهو من تتمة السابق ومرتبط
به لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها
بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم
المقدر فيه فلا تكون الاية من هذا القبيل   وانما هي ان
المصدرية لا التفسيرة لما تقرر من ان حرف الجر لا يدخل الا على
اسم او ما في تاويله وان افعل بتقدير كون ان فيه مصدرية
تاويل الاسم فيصح دخول الجار عليه وبتقدير كونها تفسيرية

ليس باسم الا في تاويله فيمتنع دخول حرف الجر عليه فيجب
ان يوتي باي مما اظها فيقال ذكرت عسجدا اي ذهبا ولا يجوز ذكرت
عسجدا ان ذهبا الرازي بن ابي قيل يا النسبة لنسبته الى البرى
على غير القياس لا يصح ان يكون قوله اعبدوا الله ربي وربكم
مقول الله تعالى وذلك لان ان عند المص مفسرة لمضمون الجملة
التي قبلها ومضمون امرتني مسند الى ضمير الله عز وجل فمضمون
امرتني الامر الصادر من الله عز وجل فيلزم ان يكون ما بعد
ان عينه فلم يستقم ذلك لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم
ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من
كلام عيسى عليه الصلاة والسلام اردف به الكلام المحكي تعظيما لله
سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا
قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله تعالى الذكر
الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنه رفعا لعيسى عليه الصلاة
والسلام كما يذكرونه وتعظيما لما ارادوا بمثله وقال ابن الحاجب
في اماليه واذا حكى كلاما فله ان يصف المخبر عنه لمن يحكي له بما
ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون
عيسى عليه السلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة اخرى وكانه تعالى
قال له مرهم بان يعبدوني او مرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم
فعبر عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب
على ما هو مقتضى المقام حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى
فحق علينا قول ربنا انا لذائقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن
انفسهم وكذا قول الشاعر

الم تراني يوم جوسونته بليست فنادتني هنيدة ماليا

اي

[illegible] ما يليق ويساوى فيه كلامهم لا يمتنع ان يكون الله تعالى [illegible]
عليه السلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه [illegible]
اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الاية من اي قبيل [illegible]
من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واذ قال الله يا عيسى ابن مريم
ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله [illegible]
المبعوث عليهم عيسى عليه السلام يدعون [illegible] ذلك
وحاشاه منه فكانه صلى الله عليه وسلم قال لم اقل لهم ما يدعونه
لم اقل لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله [illegible] فكذلك لان امرتني
مقول القلت فيه بحث لان مقول القول ما ذكره الشارح وربما
لقوله ولا يصح ان يبدل من ما الموصولة المعمولة لقلت [illegible] يجيب
بان الصلة كالجزء من الموصول قلنا هذا لا يقتضي جعل امرتني مقول
القول حقيقة غايته انه يقتضي تسميته مقولا تسمحا في صلة ذلك
بيانا للزوم نظر ولو قال لانه مسند الى الضمير الله عز وجل
لكفى وهو اي امر لم يستقم لتقدم الجواب عنه
الا ان يكون فيه حروف القول فلا يقال قلت له ان افعل
لعدم وجوده في كلامهم ولتقدير وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير
لجواز ان تكون زائدة وقال الدماميني ولم اقف على النقلة المقتضية
لاشتراط عدم القول الصريح بينهما اي القول والمحكي به
واستحسنه المصنف في المغني قال فيه لعمري ان اول القول
بالامر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية لجاز وقد فاته هذا
الوجه فاطلق المنع انتهى وانما جاز لصحة تسليطه حينئذ على العبادة
اذ هي مما يؤمر به وقد يقال انما منع بناء على ان القول بمعناه ليس بوارد
لا يأتي على ما يرشد اليه قوله لان العبادة مما يؤمر بها واجاز بعضهم

الحكم مصدرية على ان يكون المعنى بما قلت لهم الا عبادة الله تعالى
اي الزموا عبادته ويكون هو المراد مما امرتني به فتكون الجملة وهي
الزموا عبادته بدلا مما امرتني به من حيث انها في حكم المفرد لكنها
مقوله وما امرتني به مفرد لفظا وجملة معنى تم فاد في المعنى بان تقبل
لقبل اشاعة يعني الزمخشري من اجازته لان امرا لا يتعدى بنفسه
الى الماموربه الا قليلا وذلك فكذا انما اول به قلنا هذا لان م
له للتفسيرية انتهى اي لا نه الزمخشري على توجيه التفسيرية ولكنه
ولكنه لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تاويل شيء بشيء ان يكون
حكمه حكم ما هو مؤول به فلذا قلنا انه لم يعتبره لانه اجاز التفسيرية
وصححا ولم يلتفت الى ما ذكره القايل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه
الوقوع بصحة البدل من ما على التاويل وهو قد منع نحو لا عن التاويل
في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وتقدمت الاشارة الى وجه اندفاعه
واللازم باطل الظاهر انه عطف تفسير لان ما قبله يغني عنه
فكان الضماير لا تنعت كذلك لا يعطف عليها عطف بيان
اي فاذا كان كذلك فكان الخ وقوله عطف بيان بنصب عطف
بالفعل المقدر فالنايب عن الفاعل قوله عليه او بالرفع على ان يكون
هو النايب عن الفاعل وعليه لغو متعلق بيعطف فهو منصوب المحل
فهما في محل نصب على انه نعت مصدر محذوف او حال والتقدير فما
فاذ لكان كذلك فلا يعطف على الضماير تركيب ذلك ارتكابا
ارتكابا محذورا مثل ارتكاب عدم نعت الضماير او يفعل ذلك في حالة
كونه مماثلا لعدم نعت الضماير فان قلت فما موقع كذلك في
هذا التركيب قلت لك ان تجعله توكيدا لكما فهو في محل نصب
وان تجعله خبر مبتدا محذوف فهو في محل رفع اي الامر كذلك

وانبغي ان تعدمتهما وما دخلت عليه هنا امر واجب لاشتمال
ذلك على ما يفسر الضمير المتاخر فلو ذهبت توخره لزم عوده الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وهو ممتنع ولقائل ان يقول المعتبر
الزمخشري ذلك بناء على ان ما ينزل منزلة الشي لا يجب ان يثبت
جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير
وكذلك هي والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع
نعت المنادى عند الجمهور ... ابن السيد ... هو ابو محمد
عبد الله البطليوسي بموحدة وطا مهملة مفتوحتين ولام ساكنة
ومثناة تحتية مفتوحة وواو ساكنة وسين مهملة نسبة الى
بطليوس بلد بالاندلس قلنا جواب اخر الى اخره افقد ... في
هذا في الرد الزام الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع انكاره
وذلك انه قد قال في المفصل ما هذا نصه وهو طراز البدل
في حكم تنحية الاول ايذانا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه الا ان تعلقه بالاعتبار
الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا
ضاحكا فلو ذهبت بطرح الاول لم يسند كلامك فانظر هذا
مع ما وقع له في الكشاف وانظر اجازته لان يكون قوله ان اعبدوا
عطف بيان على الهاء في به مع تصريحه بمنع ان تكون تفسيرية لفعل
الامر لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى
فلا يصح ان يكون تفسيرا للامر وهذا بعينه لازم على القول بجعل
المصدر عطف بيان على الهاء وكذا اجازته الظاهر ان يكون المصدر
بدلا من الهاء لزوم مثل ذلك فيه فتامله كذا قاله الدماميني
لا يحل فيه فعل القول لان العبادة لا تفعل قال التفتازاني

[illegible]

في حاشية الكشاف وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب [illegible]
لا يقال ايضا قال [illegible] قلت وفيه نظر لان النقد بما قلنا
هو اما امر هو بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ما
ان الموصوف بالامر [illegible] ان تجتنب المادة على [illegible]
واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مفعولا قال [illegible] ان
الطلب يراد به المصدر اعني المعنى القائم بالطالب وهذا الاعتبار
يكون مفعولا للقول [illegible] المراد [illegible] وقد يراد به احد
انواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول
[illegible] الدماميني وحينئذ فلم يتواردا على محل واحد
لان القول وما يتصرف منه لا يعمل الا في جملة اي فعلية او اسمية
[illegible] الماضي نحو قالوا سمعنا
والمضارع نحو يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم
الفاعل نحو [illegible] هلم الينا واسم المفعول كقوله
تواصوا بحلم الجود حتى عبيدهم مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل
واسم المصدر نحو قولنا اتاك الله ربنا اقرار بالربوبية قال الرضي
[illegible] يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاصل
في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل
نحو [illegible] زيد قلنا او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان
زيد قائم فينبغي ان تكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا
الكلام [illegible] بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم تكن حكاية
او الذي يقع بعد اقول غدا زيد قائم وقل زيد قائم انتهى
وقضيته انه لا بد في تحقق الحكاية من التلفظ بالمحكي في غير
الحكاية وقد يشكل مع ذلك ما يقع للمصنفين قول ابن مالك

قال

قال محمد هو ابن مالك   احمد ربي الله خير مالك

وقول ابن الوردي

قال الفقير عمر بن الوردي   الحمد لله انتم الحمد

وقول ابن الجزري

يقول راجي عفو رب سامع   محمد بن الجزري الشافعي

الحمد لله فانهم لم ينطقوا ان الظاهر انهم لم ينطقوا بجملة الحمد في غير هذا الكلام فليتامل وقال الرضي ايضا المقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام فليتامل لا بمجرد بل مع المعنى من حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعه موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قايم اي قيل هو اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفا اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل فعلى هذا لك ان تقول حكاية عمن قال زيد قايم قال فلان قام زيد وتقول قال زيد انا قايم وقلت لعمرو وان يخيل رعاية للفظ المحكي و يجوز قال زيد هو قايم وقلت لعمرو ولا هو يخيل بالمعنى اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا وعمرا عنه غايبان انتهى وعملها في الجملة النصب ان لم تنب عن فاعل كما تقدم ما قال ابن الناظم القول وفروعه مما يتعدى الى مفعول واحد ويكون اما جملة واما مفردا مؤديا معناها فان كان مفردا نصب نحو قلنا شعرا وخطبة وحديثا وان كان جملة حكيت نحو قلت زيد عالم و لم يعمل فيها القول كما يعمل فيها الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجزاها معه كالمفعولين من باب اعطيت فصحان ينصبهما الظن نصب اعطيت مفعوليه واما القول

يقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزءا مفعولين
لانه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان
ينصب مفعولا واحدا لان الجمل لا اعراب لها فلم يبق الا
الحكاية انتهى وقوله من جهة لفظها اي لانه حكاية اللفظ وقوله
لانه لم يقتضها من جهة معناها قد يخالفه قول الرضي السابق
والمقصود في الجملة الواقعة بعد القول الى قوله فان زيدا وعمرا
فيه غايبان الا ان يراد عدم اقتضا المعنى مجردا او مفردا
يؤدي معنى الجملة فعلت بصيرة قال في التسهيل وينصب به
المفرد المؤدي معناها اي معنى الجملة والمفرد المراد به مجرد اللفظ
انتهى فالمفرد المؤدي معناها كالحديث والقصة والشعر والخطبة
والكلام وتفسير ذلك بان تحمل على ان ذلك المفرد والجملة ثم
تحمل على ذلك المفرد كقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او
او كلاما حسنا واما المفرد المراد به مجرد اللفظ فقال الدماميني
قال المصنف يعني ابن مالك كقولك قلت كلمة اي هذا اللفظ
يعني انه يصلح استعماله في جميع التراكيب واما بابراهيم
فخاص بالبدل واما هذا ابراهيم فتختص هذا التركيب
وليس المراد الا ان هذا اللفظ يطلق عليه قال ابن هشام رحمه الله
اذا قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت
شعرا او مسمى كلمة كزيد او قام او هل فممتنع اجماعا او لفظة
كلمة فمسئلة خلاف قلت وقع في شرح الحاجبية للرضي الاستراباذي
اجازة الوجه الثاني الذي حكي الاجماع على امتناعه وذلك
ان الرضي قال ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه
فذكر الاول وهو ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ثم قال وثانيها

وثانيها

ثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت
لفظة عبارة عن زيد ويعبر بذلك بان يقع خبرا عن اللفظ
المفرد نحو زيد لفظة او كلمة ثم قال وثالثها ان يكون لفظا
يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ تنصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى يراعى هذا كلامه ولا ادري
من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى ابن هشام فيها المنع
باجماع نحوه ثم قال الرضي وقد يقع مفرد غير معبر به عن جملة
ولا مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته وربما يعرب
اعرابه نحو قال فلان زيدا اي تكلم بزيد منصوبا وخامسها
مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك
اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال
سلام عليكم قوم منكرون اي عليكم الى هنا كلام الرضي مبني هو
وفي التسهيل وان تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة ولا
يراد به مجرد اللفظ حكي مقدرا معه ما هو به جملة انتهى نحو قالوا
سلاما قال سلام فيقدر مع الاول فعل ناصب له اي سلمنا
ويقدر مع الثاني اما خبر فيكون مبتدا اي نقدر عليكم سلام
واما مبتدا فيكون خبرا اي نقدر تحيتكم سلام والحاصل
انه لا ينصب بالقول مفرد على انه مفعول به احترازا عن
نحو قلت حقا فان هذا من نوع باب المفعول المطلق وكلام
ابن مالك مخالف لما قدمناه من كلام الرضي فتأمله كذا قاله
الدماميني   قوله اوحى الى النحل الى اخره هذا مبني على ما تقدم
عن المصنف رضي المصنف واما على ما تقدم عن الرضي فقوله اوحي به

بالتحدي اي اوحى ربك الى النحل تكليما او تحديثا او نحو ذلك مما
هو التحدي من اتخاذ بيوتها وهو الامام الرازي هو الامام
ابو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين التيمي البكري الطبرستاني
الاصل الرازي المولد المعروف بابن الخطيب فاق اهل
زمانه في علم الكلام وعلم الاصول واشتغل في كتابه المسمى تحصيل
الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على ابن القاسم
سليمان بن ناصر الانصاري وهو على امام الحرمين وهو
على ابي اسحاق الاسفرائني وهو على ابي الحسين الباهلي وهو
على ابي الحسن الاشعري وهو على ابي علي الجبائي اولا ثم رجع
عن مذهبه ونصر اهل السنة وتوفي الرازي سنة
ست وستمائة وقبره بهراة وليس في الالهام معنى
القول اي فلا يكون ان تفسيره وانما هي مصدرية اي
على تقدير العاقل كما انشا وعليه بقوله اي الى اخره بالحاد
باتخاذ الجبال بيوتا الصواب باتخاذ بيوت من الجبال
قوله واشار المصنف الى دفعه نصرة للزمخشري بقوله قال
الدماميني على ان الزمخشري صرح بان الايجابية معنى القول هـ
يوجد لا بحال الواقع هنا فقال قبل ذلك الايحا الى النحل
الهامها والقذف في قلوبها وتعليمها على وجه هو اعلم به لا
سبيل لاحد الى الوقوف عليه ولا تنبيهها ولطفها في ما
تدبير امرها واصابتها فيما يصلحها دلايل بينة شاهدة
على ان الله تعالى اودعها علما بذلك كما اولي اولي العقول
عقولهم هذا كلامه نحو علم ان سيكون منكم مرضى ان مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير شان محذوف اي انه اي الشان قال

الرضي

الرضي ولا يجوز حذف ضمير الشان الا ان حذفه في المخففة ايضا
وان واخواتها ضرورة ايضا فان قيل قد حذف في قوله
الشاعر قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية
عودا ان اسم كان ضمير الشان والتقدير بما كان اي الشان
اجيب بانهم لم يجوزوا في هذا البيت انه محذوف ولم يجوزوا
جوزوا انه يستتر في كان وذلك لكلامي الاول دون الثاني
وحسبوا ان لا تكون فتنة فعموا وصموا في قراءة الرفع
هذه الاية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة
العلم نزل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وادعى
ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر
ان مراده ان ذلك بحسب الوضع وهي قراءة ابي عمرو
اخوه وقرا الباقون بالنصب يكون على الظاهر لان الحسبان
ليس من افعال التحقيق وليس المراد به ع لاجراء لفظ
المنتظم من هذه الحروف المسماة بعين لام ميم وبعوا بصيغة
الماضي منفكا ومن الناس من يقول على احد الاعتبارين
اللام في الناس للجنس ومن الناس خبر مقدم قال الشريف العلامة
فان قيل لا فايدة في الاخبار بان يقول كذا وكذا من الناس
اجيب بان فايدته التنبيه على ان الصفات المذكورة تنافي
الانسانية فينبغي ان يجعل كون المتصف بها من الناس
ويتعجب منه ورد بان مثل هذا التركيب قد ياتي في مواضع
لا يتاتي فيها مثل هذا الاعتبار ولا يقصد فيها الا الاخبار
بان من هذا الجنس طايفة صفتها كذا كقوله تعالى من المؤمنين
رجال فالاولى ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا على

يغني وليفعل الياس باليا وليصغو منهم ان يصف ما ان ذكر فيكون من مناط الفائدة

لك ان يوصف بتو الا يستقيم في وقوع الظرف بناويل معناه

معتمد او قد يقع الظرف موقع مبتدا كقوله تعالى ومنا دون

ذلك وصل منا الا له مقام معلوم من لغو وقد كانوا الموصوف

في الظرف المباني وجعلوه مبتدا او الظرف الا او الخبر وعليه

قوله ... اي جمع منا دون ذلك وما احد منا الا له مقام

معلوم ... وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا او كذا

... رجالا ... فاد الكلام ... اقول فيه نظر لان

... على ... لعل عرض المجيب ان الفائدة

... المذكورين تحصل ... لا يدعي جريان ما ذكر في كل

تركيب ... قوله والصواب اشارة

الى ما ذكر ... ان جعل من الناس بمعنى بعض الناس يدل على

كون من بمعنى البعض فيكون اسما لكنهم ذكروا كون الكاف

اسما وكذا كون من ... ما اطلعنا على انهم ذكروا كون من

اسما بمعنى البعض ويحتمل ان اللام فيه للجنس ومن موصوفة

... حمل من موصوفة مع الجنس موصولة مع

العهد للمناسبة وللاستعمال اما المناسبة فلان الجنس مبهم

... فيناسب ان يعبر عن بعضه بما هو نكرة والمعهود

معين فناسب ان يعبر عن بعضه بمعرفة واما الاستعمال فلان

التابع في مثل هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل من

الجنس لقوله تعالى من المومنين رجال صدقوا ما عاهدوا

الله عليه فمنهم والموصول مع الصلة اذا كان بعضا من المعهود

كقوله تعالى ومنهم الذين يوذون النبي والقران يفسر بعضه بعضا

من

قيل والمعرفي نحو لك انك اذا قلت من هؤلاء الجالس طالب فيه سلب
كذا الطالب المتقلب يقيا الجالس مقيدة بحالة ما لا اذا قلت من هؤلاء
الجنس الطالب للعلة كيف لا لان من عرف بعضهم عرف كل بعض من
الجنس واذا قلت من هؤلاء الذين فعل كذا الا من الجنس لا
اذ فيه زيادة التعريف لانه لا يحسن كل الحسن ان يقال في فعل
كذا انه عرف بعضهم كلهم ولو الا ان كان في تعيين بعض كثير عليه
او حمل وكل ما في الاصل قال الكافي والحق ان القول بكلية هذه
القضية المذكورة ممنوعة اذ من لا يعلم الا من عرف الطالب
الفاعلة كذا لا عرف الطالب من الجنس المذكور اذ قبل من المقصود ،ابن
الذين يقرؤون القران فقيل لا لم يكن يفيد كله لا يلزم من
معرفة الذين يقرؤون القران بعضهم لان كونه هو من الصور التي
ثم انه لو كان هذا هذا الا ان الامر كذلك الا في المثال المذكور وهو
قوله من هؤلاء الذين فعل كذا مفيد لتعيين الذات المذكور
اذ يقال من عرف الذي فعل كذا عرف انه من هؤلاء لانه لم
يكن لازما في هذه الصورة لم يكن لازما في صورة الجنس وقد
يقال ان المراد من الجنس في قوله من الجنس الطالب ما هو حقيقة
لافراد كالانسان بالنسبة الى افراده لان من عرف الفرد ولو
حقيقته عرف الطالب من افراد تلك الحقيقة نحو الجنس وقوله
استفهامية كالتي في نحو من يغيثنا من يموت قال في المغني
واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهي من الاستفهامية اشربت
معنى النفي ومنه ومن يغفر الذنوب الا الله ولا يتقيد جواز ذلك
بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع
عنده الا باذنه   نكرة تامة يعني نحو نعته احترازا عما لو قال تامة

المصنف عن ابي علي وا لاها فنقضي مع قوله ونكرة موصوف
ان الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة وليس كذلك
بل هما نكرتان لتضمنهما فيما

فقابل الخم مستتر فيها ومن تمييز بمعنى شخصا والضمير المنفصل
ايه هو اضا المخصوص بالمدح وهو راجع الى بشر من قوله
وكيف ارهب امرا او اراع له وقد نكات الى بشر بن مروان
ونعم مزكا من ضاقت مذاهبه وفي بشر متعلق بنعم وغيرالحيا
على لم يثبت ذلك وقال من موصوفة فاعل نعم وهو بضم الها
راجع اليها مبتدا خبره هو محذوف راجع الى بشر ايضا والتقدير
نعم الذي هو المشهور في البر والعلا بينه بشر ويحتاج الى تقدير
هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي قيل كان عليه ان ينونها كونها محذوفة مفتوحة مشددة
اليا تما قيدها الشارح بذلك كما في المغني حتى لا تلتبس باي التي
هي حرف الجواب وباي التي هي حرف ندا او تفسير فان قيل
لا لبس على تقدير عدم التقييد المذكور لا ند فاعه بذكر الامثلة
لها بعد ذكرها فلا يحتاج اليه قلنا ذكان ينبغي ان لا تقييد
اي فيما سبق بكونها معربة مكسورة الهمزة الساكنة اليا لما والامثا
الفرق ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي قال في الكشاف
وقرى بن مسعود اي الاجلين ما قضيت قال فان قلت ما
الفرق بين موقعي ما المزيدة في القراتين قلنا وقعت في
المستفيضة مولدة لابهام اي اعني زايدة وفي الشاذة ما
تاكيد للقضا كانه قال اي الاجلين صممت على قضايه وجردت

عزعني

يُنسَبُ اليه قوله فتسبب فعل الشرط فيه مُسامحة لا يخفى
قوله ولاستفهامية قال في المغني وقد تحذف كقوله
بنظرت نصراً والسماكين ايهما عليّ من الغيث استهلت مواطره
قوله ويرده نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على وذلك لانها
لو لم تكن موصولة لكانت استفهامية لانه لا يصلح هنا غيرها ولو كانت
من استفهامية لم يبق الا ان لننزع ليس بفعل قلبي حتى تعلق فتعين انها
موصولة وهي المفعول وضمها بناء كما سياتي والاعراب اشد خبرا
لهو محذوف كما اشار اليه المصنف قوله وقال من زاد ايهم من
راى ذلك يونس والخليل فانهما يقولان ليست حينئذ موصولة لة
وانما هي استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الاية بالنسبة لما
حينئذ الى المفعول لننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن
الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال
لاضربن الفاسق بتقدير الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس
الجملة وعلق لننزع من العمل لاجل الاستفهام ويرده ان التعليق
يختص بافعال القلوب ولننزع ليس منها ويرد مذهبهما ... قوله
فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حروف
الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته
ولا يستانف ما بعد الجار قوله احداهما هذه اي ولا حرف لقب
عذوق بلدان قوله فكيف يقول بنيانها اذا اضيفت وقد حكي عن
سيبويه انه قال معتذراً عن ذلك لما بعدت عن حال اخواتها
بحذف احد جزئي الابتدا كان ذلك مخالفا لاخواتها فغيروها
تغييراً ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير وقال الرضي اذا
اذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخواته الموصولة وذلك لان

لانها لما اشبهت الغايات كقبل وبعد واخواته لما عرض فهو شديد البرد
وبنا ذي سبب يوضح ابهامها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه
حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اي الصلة لانها المبينة للموصول
كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا مذهب
سيبويه وهو الاكثر في كونها مبنية على الضم عند حذف المبتدا
انتهى ولا يخفى ان ضعف هذا من لا عند ابن ... فقال بعضهم
وانما بنيت اي الموصولة وهي مضافة لفظا اذا كان صدر
صلتها ضميرا محذوفا لانها لما حذف صدر صلتها نزل ما هي
مضافة اليه منزلته فصارت كانها منقطعة عن الاضافة
لفظها لفظا مع قيام موجب البنا فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ
الحقيقة اعرب قوله للموصوف بها في المعنى دخل فيه ذو الحال
فان الحال في المعنى صفة لصاحبها قوله وتقع تارة وصلة لندا ما
فيه ال ... اطلاقه اي جواز تذكيرها وان كان الوصف
مؤنثا وليس بصحيح واجيب بانه اتكل على ظهور ذلك او ما الهنا
الى القول بالجواز قال السيوطي وتؤنث لتانيث الصفة قال
تعالى يا ايتها النفس المطمئنة وفي البديع ان ذلك اولى لا واجب
فيجوز يا ايها المراة قوله ولا تلحقها اي اي من علامات الفروع غير
التا لا علامة تثنية ولا علامة جمع قال تعالى ايها الثقلان ه
ايها المؤمنون قوله يا ايها الانسان قال السمين في اعرابه في
سورة البقرة اي اسم منادى في محل نصب ولكنه بني على الضم
لانه مفرد معرفة وزعم الاخفش انها هنا موصولة وان المرفوع
بعدها صفة لها ولا يجوز نصبه على المحل خلافا للمازني وها
زائدة للتنبيه لازمة لها والمشهور فتح هائها ويجوز ضمها

اتباعا

اتباعا للبنا وقد قرئ ابن عامر بذلك نحو ايه المومنون والمرسوم
بسابعده ولا نوصف اي هذه الا بما فيه الالف واللام او بموصول
هما فيه او باسم اشارة نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر قال الشاعر
الا ايها الباخع الرائي على بابها
قوله من ولايها ورد في المغني ما ذهب اليه الاخفش بانه ليس
لنا عايد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية
وله ان يجيب عنهما بان ما في قولهم لاسيما زيد بالرفع كذلك
وقال الاخفش ثانيا وهو ان يكون نكرة موصوفة نحو مررت
باي معجب لك كما يقال بمن معجب لك قال في المغني وهذا غير مسموع
ولا تكون اي غير مذكور معها مضاف اليه البتة الا في النداء والحكا ية
يقال جاءني رجل فتقول اي يا هذا وجاءني رجلان فتقول ايان وجا ل
فتقول ايون انتهى وانما جعلت وصلة لنداء ما فيه ال لاستكر هوا
اجتماع اداتي التعريف فجاءوا بان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج
الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي
الحقيقة ذلك المخصص الذي يزيل الابهام ويعين الماهية ه
فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة
حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة
قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف
اي فكان ادخل في الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي ب
بل لزم ان يردفه المتكلم ما يزيل ابهامه فذلك اسم الجنس لانه
الدال على تعيين الماهية ويجري مجراه الذي وجموعه ومؤنثهما
وقد يجري مجراه اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا ايها
هذا الرجل قوله وها للتنبيه قال ابن الناظم ولزمته ها التنبيه

ثم يصلحوا عما فاته من الاضافة انتهى قيل يؤخذ منه مع ما قدمه
ان لها من التابع وها التنبيه عوض عن الاضافة انتهى قال
شيخنا ولك ان تقول التعويض لتابع من جهة المعنى وها التنبيه
من جهة اللفظ قوله والانسان نعت اى قال في التسهيل ولا ينعتها
اي اي غيرها الى الصفة قال ابن عقيل والصواب انه اراد ولا
يتبعها غيرها من التوابع وكلامه في الشرح على هذا انتهى باختصار
وذكر الدماميني نحوه بلفظ ويحتمل ان المراد كذا ثم قال قال ابو
حيان واطلاقهم يقتضي اتباع كل تابع بعد ان تستوفي صفتها
ويلزم ما بعدها الرفع لانه هو المقصود بالندا فالتزم رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
المنادى فتدل على انه هو المقصود بالندا فان قيل اذا كان تابع
اي هو المقصود لا يكون صفة لانها لا تكون مقصودة قلت اجيب
عنه ان الصفة غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى
متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل في نحو يا ايها
الرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو
كان كذلك لوجب ان يكون يا داخلا فيه لكن مقصود في الامل
والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى ومع ذلك ينبغي ان لا يكون محله نصبا لانه
بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول
ابن مالك في التسهيل انه يلزم في توابع تابع اي الرفع لانها
توابع معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وذهب الاخفش في احد قوليه الى ان المرفوع بعد اي خبر
مبتدا محذوف واي موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك

لجاز

لجا دظهور المسند لا بل كان اولى وانجا لو وصفها بالتعلية منه وفي الطرف
وظاهر كلام الشارح ان تابع اي نعت مطلقا والحال لحظ فيه
الاشتقاق وقيل عطف بيان كما في السيد وهو الظاهر ورد
بانه يلزم عليه استقلاله اي بالنداء ويجوز وقيل ان كان مشتقا
فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان واليه ذهب
المصنف وما احسن ما ذهب اليه وجوز المازني نصب تابعه
اي على المحل قال الزجاجي لم يجز هذا المذهب احد قبله ولا
تابعه احد بعده وعلة ذلك ما تقدم من انه المقصود بالندا
وقرئ شاذا قل يا ايها الكافرون **نصبه** وحركته اعرابية
وحركة اي بنائية قال الرضي ان قيل فلم يجز بناء التابع التوابع
المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فتقول
يا زيد الظريف واللام لا تمنع البنا كما لم تمنع في الخمسة عشر قلت
انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا
الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف
فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي
الظرف لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع انتهى فان قيل فينبغي
ان تبنى صفة المنادى اذا كانت هي المقصودة بالندا نحو يا ايها
الرجل اجيب بان كون هذه الصفة مقصودة بالندا ان كان
يوجب بناها فامتناع مباشرة يا التي هي مدلول هذه الصفة يمنعه
فاختير فيها حركة هي اثر يا من غير ان يكون مبنيا عملا بالاعتبارين
وكانت حركة تابع اي اعرابية مع ان حركة اي بنائية حملا على
لفظ وذلك لانه بل حركة بنائه منزلة حركة الاعراب واختلفوا

في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة الاعراب فقيل لحروضها
بعروضها كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لاطرادها
كاطراد الاعراب ورد الرضي بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها لم تنزل منزلة الاعراب ورد عليه بان يعني اطراد
الحكم الكلي كقولنا كل منادى مبني على ما يرفع به وقد لا يتحقق ما
في هؤلاء ويرد بانه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الاضافة
مع انه لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد قدمنا لك ما يرشد
الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن الطائل
كذا قيل قال العصام في شرحها اي توابع المنادى في تعريف ما
التابع خلاف رفعها وجعل اعرابه بعامل وكونه علما تبنى من المعاني
المقتضبة اشكال ليس له بغير عقدة التكلف انحلال لعرفها
ان كان منك بفهمك اعتماد انتهى ثم رايت الشارح قال في
شرح التوضيح والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع ما
تنزيلا لحركة البنا العارضة بسبب دخول حرف الندا هو
الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
في غير البدل والا فاين الرافع والقول بان الرافع التبعية قول
ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال
ان يلاحظ في المنادى المرفوع ان يكون نائب فاعل في المعنى
والتقدير يدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى قوله
حرف شرط في الماضي وعبارة التلخيص ولو للشرط في الماضي مع ما
القطع بانتفا الشرط انتهى وقوله للشرط قال السعد اي لتعليق
حصول مضمون الجزا بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي وقوله
في الماضي متعلق بحصول لا بالشرط وقوله مع القطع بانتفا الشرط

قال

على التسعيد فيلزم انتفا الجزء التمني اي فانتفا الجزء ابطر بوته
اللزوم ولا يجوز تعليق في الماضي بالشرط لانه بمعنى التعليق والتعليق
في الحال لا في الماضي فهو متعلق بجزء معناه وهو حصول الشرط في
الماضي لا بجزئه الاخر الذي هو حصول الجزاء لانه غير مقيد بالماضي
بل متعلق على حصول الشرط وان لزم تقييده بالماضي لان المعلق
بامر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي وقد يستشكل كون التعليق
في الحال مع كون المعلق عليه والمعلق عليه في الماضي الا ان يراد
بالتعليق بيان انه كان معلقا **قوله** لو تجي كذا اي لو وجئ يجي له
قوله حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه اي استلزام
ما يليه على تقدير ثبوته لثبوت تاليه وهذا التعريف يشير
به الى احد المذاهب الثلاثة في معنى لو وهو مختاره من كونها
تدل على امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب
ولا على ثبوته ولكنه ان كان ليس له سبب الا هو لزم من انتفا به
انتفاؤه وان كان له سبب اخر فلا يلزم من انتفا به انتفا وم
وسيجي هذا في كلامه والمذهب الثاني انها تفيد امتناع
الشرط والجواب معا وهذا هو المشهور بين النحاة والمذهب
الثالث انها لا دلالة لها على امتناع بل على مجرد التعليق في الماضي
والقايل بهذا الشلوبين وابن هشام الخضراوي وهذان
المذهبان افسدهما في المغني **قوله** فالاقسام اربعة قال
في المغني جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم
يعصه او ماض مثبت او منفي بما والغالب على المثبت دخول
اللام عليه نحو لو نشا لجعلناه حطاما او من تجرده منها لو نشا
جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو ولو شا ربك ما

بما فعلوه ومن اقترانه بها قوله

فلو نطقت انيابها ما افترضا ، ولكن احيانا مع التغالي

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المبني بما بعد كقوله

اما والذي لو شا ان يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وقد يرد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير

لو شئت قد نقع الفواد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا

لولا رجاؤك قد قتلت اولادي

وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام او بالفا كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل جواب القسم مقدر وقول الشاعر

قالت سلامة لم يكن لك عادة ، ان تترك الاعدا حتى تعذرا

لو كان قتل يا سلام فراحة ، لكن فررت مخافة ان اوسرا

فان قيل لو وضعها لامتناع الشرط ينافي دلالتها على استلزامه الشرط للجزا فلا يمكن ان تكون موضوعة لذلك الامتناع مع دلالتها على ذلك الاستلزام قلنا لا نسلم ذلك لان غاية ما يلزم منه دلالتها على ذلك الامتناع وعلى ذلك الاستلزام معا وهذه الدلالة لا محذور فيها بوجه لان غاية ما يترتب عليها ما تحقق مدلولها الذي هو ذلك الامتناع بان يتحقق امتناع الشرط انتفاؤه وذلك الاستلزام بان يكون الشرط بحيث لو وجد وجد الجزا لان معنى استلزام شي لاخر عدم انفكاك الاخر عن ذلك الشي اذا وجد ولهذا صادق حال انتفا ذلك الشي الذي هو الملزوم الا ترى ان طلوع الشمس حال عدمه بانه مستلزم لوجود

النهار

النهار بمعنى ان لا يمكن وجود النهار لا ينفك عن وجوده وهذا
مما لا شبهة فيه لمن تصور معنى الاستلزام والحاصل ان غاية
ما يلزم منه ولا انتها على امتناع الشرط مع كون الشرط في نفسه ما
مستلزما للجزا ولا محذور في ذلك بوجه لان غاية الامر انه لا بد ان
تحقق اتصف الشرط بالانتفا عدم الوجود وبكونه بحيث لو وجد
وجد الجزا كما هو معنى الاستلزام ولا اشكال في صحة الصافه ما
هذين الامرين الا ترى الى صحة الشرطية في نحو قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وقولك مشيرا الى حجر مثلا لو كان هذا
انسانا كان حيوانا مع اتصاف الشرط في الاول وهو تعدد الالهة
بالامتناع اي الانتفا المفهوم من لو الصادق بالاستحالة وباستلزامه
هو لفساد السموات والارض وفي الثاني وهو كونه انسانا
بالامتناع اي الانتفا وباستلزامه هو لكونه حيوانا كما ينص
على ذلك كلامه كما هو معلوم لمن له ادنى خبرة به لقد ظهر بطلان ما
قد يقال ان الشي حال عدمه لا يمكن ان يتصف بالتزامه لغيره
وظهر ايضا بالامتناع الانتفا الصادق بالاستحالة وبعدمها ما
فسقط ما يقال استحالة الشي ينافي استلزامه لغيره فانه
غلط فاحش اما اولا فكون المراد بالامتناع الاستحالة ينافي
نحو مثال لو لم يخف الله لم يعصه اذ الشرط فيه لا استحالة فيه
اذ ثبوت عدم الخوف للمذكور ممكن قطعا فليس ما
المراد بالامتناع هنا الا مجرد الانتفا الاعم من ان تصحبه استحالة
او لا كما سبقت الاشارة اليه واما ثانيا فلو سلم ان المراد به
الاستحالة لكن استحالة الشي لا تنافي صفاته بالاستلزام لغيره
كما هو ظاهر من التمثيل بنحو لو كان فيهما الهة الا الله وكفاك شاهدا

على هذا ما اشتهر وشاع فيما بينهم من قولهم ان استحالة الملزوم
تدل على استحالة اللازم اذ فيه غاية التصريح بان استحالة التي
لا تنافي ان يكون ملزوما لشي اخر لو جاء زيد لاكرمته قلت لو تدل
انتفا مجي زيد وعلى ان مجي زيد لو وجد وجد اكرامه قوله لو لم
يجي ما اكرمته دلت لو فيه على عدم انتفا المجي عدم المجي وعلى ان عدم
المجي لو وجد وجد عدم الاكرام له قوله لو قصدني ما خيبته دلت
لو فيه على انتفا القصد وعلى انه لو وجد وجد عدم الخيبة قوله
لو لم تجي عتبت عليه دلت لو فيه على انتفا عدم المجي وانه لو وجد
عدم المجي وجد العتب عليه قوله ان لزم المقدم قد يقال لا حاجة
اليه لانه قد استفيد من قوله واستلزامه لما يلزمه لانه لا بد
اذا كان معه لو له استلزام المقدم للتالي لزم ان التالي لا يكون
الا لازما وان كان لزومه له تارة باعتبار نفسه واخرى
باعتبار ما تضمنه قوله ولم يخلف المقدم عليه غيره كان الاولى
ان يقول ثم نفي التالي ان لم يخلف المقدم غيره في ترتب التالي
عليه قوله منفية بدخول لو عليها يعني ان هذا مقتضى اللفظ
ان تحقق مدلوله قوله ولكونه لم يخلف المقدم غيره اي ليس له
خلف في ترتب التالي عليه اذ لا علة للرفع بدون المشية كما
قاله المصنف من انه لا يثبت له غير المشية قوله وهذا الحكم
بخلاف ما لو خلف المقدم غيره اي كان له خلف في ترتب
التالي عليه قوله بنا على ان لو اذا دخلت على منفي اثبتته
اي دلت على ثبوته وهو مذهب المعربين لا الاتي قوله

[illegible]

قوله ومن هنا الى اخره وجعل مما يتسدم قول عمر رضي الله تعالى
عنه في حق صهيب رضي الله تعالى عنه لو لم يخف الله لم يعصه المحقق
واعتذر عنه التفتازاني انه في مطوله بقوله وقد تستعمل
ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في
قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزامه لـ
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقديري وجود الشرط
وعدمه فيكون دائما سوى كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين
نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك
ففي هذه الامثلة اذا ادعى وجود الجزاء بدون الشرط مع استبعاد لزومه
لزومه له فوجد عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى فان قيل
هل يجوز ان تكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفا
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا
فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا
وكذا تقدير انتفاء الثنا المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثنا
المرتبط ~~بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثنا المرتبط~~ بالاكرام قلنا
لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء

وانما يجي ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرار
كما اذا قلنا لو جئتني اكرمتك اكرامًا مرتبطًا بالمجي ونحن نعلم قطعًا
ان المعنى في قولنا ان جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام
المرتبط بالمجي وليس كل ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب
ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشي انتهى **قوله**
الخوف والوجل والرهبة متقاربة فالاول توقع العقوبة على
مجاري الانفاس او اضطراب القلب من ذكر الخوف والخشية
اخص منه لانها خوف مقرون بمعرفته ومن ثم قال تعالى انما
يخشى الله من عباده العلما وقيل الخوف حركة والخشية سكون
الا ترى ان من يرى عدوا له حاله تحرك للهرب منه وهي الخوف
وحال استقراره في محل لا يصل اليه وهي الخشية والرهبة
الامعان في الهرب من المكروه والوجل خفقان القلب عند
ذكر من يخاف سطوته والهيبة خوف مقترن بتعظيم واجلال
واكثر ما يكون مع ~~المرجو~~ المحبة والمعرفة والاجلال تعظيم
مقترن بالحب والخوف للعامة والخشية للعلما العارفين
والهيبة للمحبين والاجلال للمقربين ثم على قدر العلم والمعرفة
يكون العلم والخشية ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم انا اتقاكم
لله واشدكم خشية **قوله** حرف امتناع لامتناع اي حرف دال
على امتناع الثاني لامتناع الاول وهذه العبارة تحتمل ان المراد
انها تدل على امتناع الثاني لامتناع الاول بطريق الاستدلال
بامتناع الاول على امتناع الثاني وهو ما فهمه ابن الحاجب
واعترضه بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفا السبب
لا يدل على انتفا المسبب لجواز ان يكون للشي اسباب متعددة

بل

فائدة
في الفرق بين الخوف
والوجل والرهبة
فانه نفيس

لو

بل الامر بالعكس لان انتفا المسبب يدل على انتفا جميع اسبابه فهي
فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع
الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس واستحسن
المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كانوا يجعلون لو للامتناع امتناع
الاول لامتناع الثاني الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما
الهة لفسدتا ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفا
اللازم يوجب انتفا الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم
اعم ويحتمل ان المراد انها تدل على ان امتناع الثاني لامتناع
الاول بمعنى انها تدل على ان علة امتناع الثاني في الخارج هي
انتفا الاول وهو ما قال السعد انه المراد ورد به اعتراض
ابن الحاجب فقال وانا اقول منشا هذا الاعتراض قلة التامل مل
لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه
يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفا السبب او الملزوم لا يستلزم انتفا المسبب او اللازم
بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفا الاول فمعنى لو شا الله لهداكم ان انتفا
الهداية انما هو بسبب انتفا المشية يعني انها تستعمل للدلالة
على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج هي انتفا مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة انتفا ~~مضمون الجزا في~~
~~الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة~~
العلم بانتفا الجزا ما هي وحاصله كما قال السيد انها تستعمل
في شرط لم يبق من الامور ~~من الامور~~ التي يتوقف عليها وجوده

منا الجواب لزم عدم فيكون لهما انتفا الجزائي الخارج لملازمة بانتفا
ان الشرط وسببيته من حيث الخارج لا من حيث العلم قوله والصواب
انها انه لا يتعرض لامتناع الجواب اصلا الى اخره قال ابن مالك
في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على
امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك
لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما
لثبوته قيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام
قيام زيد او ليس له لا تعرض لذلك بل الاكثر كون الاول
من الثاني غير واقعين وقال في التسهيل لو حرف شرط يقتضي
امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فقوله يقتضي امتناع ما
يليه يعني الشرط لانه لو ثبت لثبت جوابه وكان الاخبار
بذلك معلوما بالجواب ولم يكن لقولك لو قام زيد قام عمرو
فائدة وقوله واستلزامه لتاليه اي يقتضي استلزام
شرطها لجوابها فيلزم من تقدير وجود شرطها وجود جوابها
ولا يقتضي امتناع الجواب في نفس الامر ولا ثبوته وفي بعض
النسخ لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره والعبارات
الثلاثة بمعنى كذا في شرح التسهيل قوله وان خلف الشرط
غيره اي كان له خلف في ترتب التالي عليه فليس المراد بقوله
وان خلف الشرط غيره ~~اي كان له خلف~~ تحقق الخلف بل
ان يعلم ان هناك خلفا فان تحقق ثبت التالي والا لم يثبت
ولهذا قال الشارح فيلزم من انتفا الشرط وهو طلوع الشمس
انتفا الجواب وهو وجود النهار ولم يقل فلا ينتفي الجواب
وقال ايضا فانه لا يلزم من انتفا طلوع الشمس انتفا وجوده

الصوق ولم يتعلل فعلا ينتفي الجواب قوله ومنه قول عمر رضي الله عنه
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قال القاضي بهاء الدين ا
السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الحريري هذا الكلام الى النبي صلى
الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص عنه حتى قال الشيخ ولي الدين
رحمه الله تعالى وهو من خطه نقلت رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي نسبه
الى عمر بن الخطاب الا أنه لم يبد له اسنادا انتهى وكذا نسبه
القرافي من المالكية في المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الحافظ وقط
زين الدين بن العراقي وكم من خطه نقلت لا أصل لهذا الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أقف على اسناده قط في شيء من كتب
الحديث وبعض النحاة ينسبونه الى عمر بن الخطاب من قوله ولم أر له اسنادا ا
الى عمر انتهى وقال الدماميني ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل
ان ذلك في الحديث وذلك أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد مرواه
سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك
فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لأبي نعيم في ترجمة سالم مولى
أبي حذيفة رضي الله عنه قال حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان
سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه انتهى
قوله وتقدم توجيهه واعتذر عنه التفتازاني في مطوله مما سبق
بيانه قوله حرف شرط في المستقبل أي حرف يدل على تعليق حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في المستقبل فقوله في المستقبل
متعلق في الحقيقة بحصول لا بالشرط أي التعليق كما هو ظاهر كلام في أم
المصنف ولا يجوز تعلقه في المستقبل بالشرط لأنه بمعنى التعليق والتعليق
في الحال ثم هو متعلق بحرف بمعناه وهو حصول الشرط في المستقبل لا بحرفه

ولم أقف عليه من النبي

ان النحو الذي هو حصول الجزاء لانه غير مقيد بالمستقبل بل معلق
على حصول الشرط وان لو وتقييده بالمستقبل لان المعلق بامر
مقيد بالمستقبل يلزم تقييده بالمستقبل قال في المغني وانكر
ابن الحاجب في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل
قال في المغني لنا انه وجد له نقول لو يقوم زيد قمت ومنطوق كما
نقول ملك مع ان وكذلك انكره بدر الدين بن مالك وزعم انه
انكار لما يقول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك
ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك
لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو
عما عهد فيها من المعنى انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله
عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار ذلك بل كثير
منهم ساكت عنه وكثير منهم اثبته والثاني ان قوله وذلك
لا ينافي الى اخره مقتضاه ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي
قرره هو وغيره من معنى الامتناع فيهما ان الجواب هو الممتنع
لامتناع الشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب
وابن الخباز ثم قال الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين
ان ما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما
امكن فيه قوله تعالى وليخش الاية اذ لا يستحيل ان يقال
لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا لخفت عليهم
لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى انتهى ما اردناه منه باختصار
كثير قوله وانما احتاج الى التفسير الثاني لان الخطاب
للاوصياء الى اخره عبارته في المغني وانما اولنا الترك بمشارفة
الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك

لانهم

الحاضر بعده الموت في الكشاف لو مع ما في حيزه صلة للذين
والمراد بهم الاوصياء امروا ان يخشوا الله فيخافوا على من في
حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم
ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في انفسهم ويصوروه
حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة ويجوز ان يكون المعنى
وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون
الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا
فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا فامروا بان يخشوا ربهم ويخشوا
على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على اولاد انفسهم لو
كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امرا للورثة
بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفاء اقاربهم واليتامى
والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم
ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة
فان قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين قلت معناه
وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا ذرية
ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم
لذهاب كافلهم وكاسبهم انتهى وفي حاشية التفتازاني
يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة
للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة
صلة واجاب بان كون حال الاوصياء او الجالسين او الورثة
وصفتهم مضمون هذه الشرطية قضية معلومة واشار الى انه
لابد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاء ضرورة
انه لا خوف بعد حقيقة الموت وترك الذرية وفي كلام بعض

النجاة ان لو هذه عمها ان وهو الظاهر وفي الحاشية ايضا
عند قوله تعالى هدى للمتقين و المعتبر في المجاز باعتبار المآل
حال اعتبار الحكم لا حال التكلم فخمر الخمر مجاز و ان صار عند الاخبار
خمرا لانه حال تعلق العصر به ليس بخمر وكذا عصر العصير ايضا مجاز
وانما الحقيقة عصر العنب ثم هذا النوع من المجاز قد يكون بطريق
الحصول بان يحصل الاتصاف بالمعنى الحقيقي عقيب تعلق الحكم بلا
تراخ كقتل القتيل ومرض المريض وقد يكون بطريق المصير
بان يكون نهاية المصير الى ذلك ولو بعد حين كقوله تعالى
ولا يلدوا الا فاجرا كفارا فان اتصاف المولود بذلك متاخر
عن تعلق الولادة به انتهى
ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ۔ ومن دون رمسينا من الارض سبسب
وبعده لظل صدى صوتي وان كنت رمة ۔ لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
الاصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو ما يرده الجبل او غيره
من الابنية المرتفعة في الاماكن الخالية على المصوت عنده والرمس
القبر كذا في القاموس وقال الجوهري الرمس تراب القبر
وهو في الاصل مصدر ورمسه مصدر لقولك رمست الميت وفلان
اذا دفنته وسويته مع الارض كما ذكره هو قبل والسبسب
بسينين مهملتين وبائين موحدتين المفازة وهو
مرفوع بالابتداء خبره من دون والجملة الاسمية حال من
فاعل تلتقي والرمة بكسر الرا العظام البالية ويهش ويرتاح
من قولك هششت لفلان بكسر العين اهش هشاشة هـ
والطرب خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول وقوله
وان كنت رمة حال من صدى صوتي ولصوت متعلق بيهش

وحذف

حذف مثله [illegible] بيطرب اي [illegible] صدى ليلى ويطرب
له فان قلت هل هذا من [illegible] التنازع قلت قال الدماميني
لا على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما فان المفهوم
منه ان التنازع انما يكون في المعمول المؤخر وقال الرضي قد
يتنازع العاملان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت
وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت [illegible]
يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه
وهو ممتنع فان قلت قد ارتكبه الجمهور في نحو أولم ينظروا أفلم
يسيروا وأثم اذا ما وقع فجعل الهمزة والفعل في الاصل بعد
العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا قلت هذا الحكم ليس متعديا
الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم تنبيها على اصالة الهمزة
في التصدير والظاهر ان قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب
من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله اولا ولو تلتقي
اصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي انتهى فان قلت ما النكتة
في تمثيله بمثالين للو التي هي في معنى ان الشرطية قلت كانه لما
ذكر انها تفارقان في كونها لا تجزم وذلك انما يظهر في المثال الثاني
لانه قال ولو تلتقي ثانيا دون الاول وذلك ظاهر اردفه بالمثال
الثاني وقد يقال حينئذ يحصل الغرض بالاقتصار على المثال
الثاني لان لو فيه حرف شرط في المستقبل غير جازمة فلا حاجة
الى الاتيان بالمثال الاول قوله وزعم قوم ان الجزم بها لغة
مطردة وخصه ابن الشجري بالشعر قال في المغني المسئلة الثالثة
لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية
وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة

في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشا طار به ذو ميعة
لاحق الآطال نهد ذو خصل وقوله
إلين فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا
وقد تخرج هذا على أن ضمة الإعراب سلبت تخفيفا كقراءة أبي
عمرو وينصركم ويشعركم ويأمركم والأول على لغة من يقول شايشا
بالألف ثم أبدلت الهمزة الفا ثم الألف همزة ساكنة انتهى
مودة لا مع صلته بمصدر أو طلع منه مو ولا هو وصلته بمصدر
قال الدماميني قلت وعلى كون لو مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف
العلماء كثيرا من قولهم بخلاف ما لو كان كذا كقول ابن الحاجب
في كتابه المنتهى بخلاف ما لو وقع ميتا وقول صاحب التلخيص بخلاف
ما لو أخر فيكون التقدير بخلاف وقوعه ميتا وبخلاف تأخيره
وما زائدة بين المضاف والمضاف إليه نحو جئتك غير ما مرة
هذا أقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه والله أعلم
ودوا لو تدهن جوز الزمخشري كون لو في هذه الآية للتمني أيضا
فإنه قال فإن قلت لم رفع قوله فيدهنون ولم ينصب بإضمار أن
وهو جواب التمني قلت قد عدل ~~عليه~~ به إلى طريق آخر وهو أن جعل
خبر مبتدأ محذوف أي فهم يدهنون كقوله فمن يؤمن بربه فلا
يخاف على معنى ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ أو ودوا
إدهانك فهم الآن يدهنون طمعا في إدهانك قال سيبويه وزعم
هارون أنها في بعض المصاحف ودوا لو تدهن فيدهنوا انتهى
يود أحدهم لو يعمر في الكشاف أن لو في هذه الآية للتمني
فإنه قال فإن قلت كيف اتصل لو يعمر بيود أحدهم قلت هي حكاية
لودادتهم ولو في معنى التمني وكان القياس لو أعمر إلا أنه جرى لما

على

على لفظ الغيبة لقوله يود احد لقولك حلفت بالله ليفعلن انتهى

قوله قول قتيلة للنبي صلى الله عليه وسلم ما كان ضرك لو مننت وربما

من الفتى وهو المغيظ المحنق قتيلة بقاف مضمومة وعثناة

فوقية فيا التصغير هي بنت النضر بن الحارث قتل النبي صلى الله

عليه وسلم اباها النضر صبرا فانشدته ابنته قتيلة المذكورة

بعد قتل ابيها ابياتا منها

امحمد ولانت نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته واستدل بهذا البعض — ٢ ما فعلته

الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما

شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام

لو سمعته ما قتلته يدل على ان الفاعل لقتل وعدمه مفوضات

اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه

الصلاة والسلام خير فيهما معينا فقيل له لك ان تامر بقتله

وان لا تامر ونحو ذلك ويجوز ان يكون بوحي نزل بانه لو شفع

فيه ما قتل ونحوه والنجيبة الكريمة الحسنة والفحل الذكر

من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من اعرق

الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو

مننت لو انعمت واحسنت والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول

من غاظه يغيظه قال في القاموس الغيظ الغضب او اشده

او سورته واوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اغضبه فهو

فهو توكيد للمغيظ ولو مننت يحتمل ان يكون اسم كان

وضرك خبرها اي ما كان منك ضرك على ما هو الاصح من

من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل
ان يكون فاعلا لضربك والجملة خبر كان واسمها ضمير وقال
العيني ما اسم اسنعها مبتدا او كان زايدة ولو سلمت
فاعل ضربك قال الدماميني قلت وعلى كون لو مصدرية يتخرج
ما يقع في تصانيف العلما كثيرا من قولهم بخلاف ما لو كان كذا
كقول ابن الحاجب في كتابه المنتهى بخلاف ما لو وقع ميتا وقول
صاحب التلخيص بخلاف ما لو اخر فيكون التقدير بخلاف وقوعه
ميتا وبخلاف تاخيره وما زايدة بين المضاف والمضاف
اليه نحو جيتك غير ما مرة هذا اقرب ما يخرج مثل هذا التركيب
عليه والله تعالى اعلم انتهى قوله واكثرهم لا يثبت هذا القسم
الى اخره قلت وعلى راي الاكثر يخرج الاية الاولى ايضا على
حذف مفعول الفعل الذي قبلها والجواب بعدها تقديره
ودوا ادهانك لو تدهن لسروا بذلك وحينئذ يكون لو
في الاثنين وارده على المعنى الاغلبي لها الذي هو حرف امتناع
لامتناع او غير ذلك من العبارات قوله في هذا الاستدلال
الاوضح ان يقال في هذا الكلام او فيما استند لو لابه لان الاستدلال
طلب الدليل قوله لجواز ان يكون النصب في يكون الخ قال
الشيخ عز الدين فان قلت اذا كان في الموضعين الانتصاب
بان المضمرة بعد الفا فما الفرق بين المهروب عنه والمهروب
اليه قلت الفرق ان محل المهروب عنه ان لا يتعين الاضمار لا يجوز
فيه الاظهار وعلى المهروب اليه ان جايز الاضمار وجايز
الاظهار فاضمارها ليس بلازم انتهى قوله وهو الشخص المسمى
ميسون اشارة الى انه راجع لها باعتبار انها شخص وميسون

زوج م

غير منصرف للعلمية والتانيث وهو اسم معاوية بن ابي
سفيان رضي الله عنه وهو ميسون بنت بحدل بالباء الموحدة
بعدها ميم مانين ولام ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس
الشفوف وقد ثبت هذا البيت في بعض النسخ بالواو كما اثبتناه
هنا وهو الصحيح وثبت في بعضها باللام مكان الواو وللبس عباءة
وليس بصحيح فالرواية كما ذكرناه اولا وقبل هذا البيت

هذا البيت لبيت تخفق الارواح فيه • احب الي من قصر منيف •
ولبس عباءة وتقر عيني •
وبعده • واكل كسيرة في كسر بيتي • احب الي من اكل الرغيف •
• واصوات الرياح بكل فج • احب الي من ضرب الدفوف •
• وكلب ينبح الطراق دوني • احب الي من قط الوف •
• وبكر يتبع الاظعان صعبا • احب الي من بغل زفوف •
• وخرق من بني عمي نحيف • احب الي من علج عنيف •

من م

قالت ذلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية الى الشام
فكانت تكثر الحنين الى اناسها والتذكير لمسقط راسها فاستمع
لها يوما وهي تنشد هذه الابيات فلما سمعها معاوية قال لها
ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عنيفا تخفق بكسر الفاء مضارعا
خفقت الريح خفقانا وخفيفها اي دوي جريها والارواح
جمع الريح والمنيف العالي المشرف والعباءة ضرب من الاكسية
والشفوف جمع شف بفتح الشين المعجمة وهو ستر رقيق من صوف
يستشف ما وراءه كذا في الصحاح وقال في القاموس الشف
ويكسر الثوب الرقيق جمعه شفوف وشف الثوب يشف شفوفا
وشفيفا رق فحكى ما تحته وقال العصام الشفوف بضم الشين
الثياب الرقاق والكسيرة بكسر الكاف اسفل شقة الخباء التي

على الارض من حيث يكبر جانباه والنجح الطريق الواسع بين جبلين ولعمهم نترك الفيد والدفوف جمع دف بضم الدال وفتحها وهو الالة التي تضرب لطاق البكر بفتح البا الفتي من الابل والخرق بكسر الخا المعجمة الكريم السخي قوله فنفز منصوب بان مضمرة بعد الواو اي ليصح عطفه على الاسم الذي قبله لانه حينئذ يكون مع ان مؤولا بالاسم فيصح العطف حينئذ اذ لولا ذلك لما صح العطف لانه لا يعطف صريح الفعل على صريح الاسم لان العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في العامل ولا مشاركة للفعل مع الاسم فيه قوله او يرسل رسولا هو منصوب بان المقدرة بعد او ليكون مع ان مؤولا بالاسم ليصح عطفه على الاسم الصريح المذكور في قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب ويوضح هذا ما قاله الزمخشري وحيا وان يرسل مصدران واقعان موقع الحال لان ان يرسل في معنى ارسالا ومن وراء حجاب ظرف واقع موقع الحال ايضا كقولهم وعلى جنوبهم والتقدير وما صح ان يكلم احدا الا موحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسلا انتهى

اني وقتلي سليكا ثم اعقله

كالثور يضرب لما عافت البقر قاله انس بن مدركة الخثعمي وسليكا اسم رجل والشاهد في ثم اعقله من عقلت القتيل اعطيت ديته ولما بمعنى حين وعافت اي كرهت والمعنى ان البقر اذا امتنعت من شروعها في الماء وشربها منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب معطوف على قتلي مخالف لما تقرر من ان المعطوفات اذا تكررت كانت

معطوفة

معطوفة على الاول وقيل كل معطوف على ما يليه قوله وهو
الطلب بلين ورفق اي الطلب الغير المتأكد على الاشكال قوله
لو نزل عندنا فنصيب خيرا اي ان نزل عندنا فنصيب منه خيرا
قوله وهو ان تكون للتقليل فيه مسامحة لان المعنى التقليل
لا الكون للتقليل قوله ردوا السائل اي بالاحسان قوله والمعنى
تصدقوا بما تيسر ولو بلغ في القلة كالظلف المحرق فانه خير من
العدم اي عدم التصدق راسا والمعنى تصدقوا بما تيسر من كثير
او قليل ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم
وقيد بالاحراق اي الني كما هو عادتهم فيه لان النيء قد لا يوخذ
وقد يرميه اخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي فقوله ولو بظلف
محرق كناية عن هذا التعميم وقوله ولو بلغ في القلة كالظلف
اشارة الى انه ليس المراد المبالغة بخصوص الظلف قوله وهو
بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس وفي الصحاح الظلف
للبقرة والشاة والظبي واستعير للافراس قوله ولو بشق تمرة
اي نصف تمرة يريد لا تستقلوا من الصدقة بشيء قاله ابن الاثير
قوله وقد يدعى ان التحليل انما استفيد من مدخولها لانه
ولما نقل في المغني التقليل عن ابن هشام اللخمي وغيره قال وفيه
نظر انتهى ووجه النظر بان ما قيل فيه ذلك عند التحقيق ليس
بخارج كما تقدم وصرح بذلك ابن ام قاسم في الجنى الداني انتهى
وحاصله ان اثبات هذا المعنى لمناسبته لبعض الامثلة غير
قوي مع امكان جريان المعاني المشهورة في تلك الامثلة هذا
وقال بعضهم ان هذا من قبيل ما استعمل فيه لو مستقبلا
اذ معناه الحث على التصدق كما في اطلب العلم ولو بالصين ما

والتعليل علم من خصوص المثال ولو قيل زيد عمر لعلك العديم اهل البر ولو اعطيته جميع ما اعطيته كان المعنى بحاله على الاستقبال انتهى ولا يخفى ما فيه وما استدل به لا يدل فيه على كون المعنى على الحث على النصف لا بنا في كون لو للتقليل بالمعنى الذي قرره الشارح فلو سلم فغايته ما اورده انه منا قشة في مثال فلا انحطاط قوله وهو قد لا غير وقد ادعى ابن سيده انها تكون للنفي وحكى قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف واشار اليه في التسهيل بقوله وربما نفى بقد فنصب الجواب قال المصنف ومحمله عندي على خلاف ما ذكر هو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جا النصب بعدها نظرا للمعنى يعني انه مثله في اطلاق اللفظ على ما يقابل معناه على سبيل السخرية فهو معنى قال وان كان انما حكم بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجي قوله والحق بالحجاز فاستريحا وقراة لبعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بالنصب قوله بمعنى حسب اي كما في قوله وفيها مذهبان الى اخره وعبارة المغني وهذه اي قد التي هي اسم مراد ف لحسب تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها لقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقا السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير نون كما يقال حسبي انتهى وظاهره انهما لغتان لا مذهبان للنحويين كما هو ظاهر كلام الشارح فلعل مراده بالمذهبين لغتان ويكون احدى اللغتين انها معربة واما كونه رفعا على الابتدا فقد درايد قوله

معربة

مطلب تنوع ... ما ياتي على سبعة اوجه وهو قد لا غير

من جهة موجبة للاعراب ما تعارض وجه تحتم البنا من ملازمتها للاضافة
قال الدماميني وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف
في تحتم البنا فما وجه الاعراب فان قلت ملازمتها للاضافة قلت
لو صح دافعا للبنا لم تبن في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها
الغالبة انتهى واجيب بان ملازمتها للاضافة ليست دافعة
لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز اعرابها قوله لشبهها بالحرفية لفظا
قال الدماميني وليس شبهها بقد الحرفية في اللفظ موجبا لبنائها
لا بد ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف
هنا بدليل ان الى المرادف للنعمة معرب مع مشابهته لها
في وضعها لكونها على حرفين والمشابهة لحرف في وضعه علة
تامة للبنا وما ذكره من مشابهة الى بمعنى النعمة لالى الحرفية هـ
مردود بانه لا مشابهة بينهما في اللفظ لان الى الاسمية منونة
بخلاف الى الحرفية ولو سلم فمشابهة الى الاسمية لالى الحرفية
مشابهة لفظية غير وضعية لكونها على ثلاثة احرف ومشابهة
قد الاسمية لقد الحرفية مشابهة لفظية غير وضعية لكونها
على حرفين والمشابهة الثانية علة تامة للبنا دون الاولى
وقد صرح غير واحد بان شبه الاسم للحرف في الوضع ان يكون
الاسم على حرف او حرفين انتهى قوله اسم فعل بمعنى يكفي عبارته
في المغني والمستعملة اسم فعل مرادف ليكفي انتهى قال الدماميني
اقول لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا ادري
لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما وابن
الحاجب يأباه وقد صرح بن قاسم انها بمعنى يكفي انتهى قوله لكونها
تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها اي تدل على تحقق وقوع الفعل

بعدها **قوله** قيل وتدخل على المضارع الخ اعاني بصيغة التمريض
وهي قيل لانه يجتانها للتقليل اذا دخلت على المضارع
كما سياتي في كلامه **قوله** حرف توقع اطلاق المصنف هنا وفي المغني الرابع او كجه قد
يشعر بان التوقع يكون من المتكلم او من غيره وتمثيله في المغني
مع تقريره يقتضي انه في المضارع من المتكلم وفي الماضي من غيره
وكلامه الاتي يدل على انه في الماضي من غيره وكلام الرضي ظاهر
في انه لا يكون في المضارع وصحيح في انه اذا كان في الماضي كان من
غير المتكلم وعبارته اذا دخلت قد على الماضي او المضارع فلا
بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا
المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا لمن يخاطبه وانقا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب
الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول
المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة
التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب
فقط نحو ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن متوقعا ركوبه انتهى
قوله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لانها كانت تتوقع
سماع شكواها اي سماعا يترتب عليه مقصودها او سماع قبول
للشكاية وازالة الضرر عنها والا فمطلق السماع حاصل قطعا
بمجرد كلامها لانه تعالى لا يغيب عنه شي وهي تعتقد ذلك لا
فلا انتظار منها لمطلق السماع لانه يقتضي عدم وجود السماع لا
وهو هذا الحال فلينا مل روي ان خولة بنت ثعلبة ظاهر
منها زوجها اوس بن الصامت فاستفتت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال ما حرمت

فاعتمت

فاغتمت لصغر اولادها وشكت الى الله تعالى فنزلت هذه
الاية والايات الثلاث بعدها واعلم ان السمع يطلق على
اربعة معان احدها سمع ادراك ومتعلقه الاصوات ومنه
قد سمع الله قول الذين قالوا وهذا يتعدى بنفسه الثاني
سمع فهم وعقل ومتعلقه المعاني ومنه قوله لا تقولوا راعنا
وقولوا انظرنا واسمعوا ومنه سمعنا واطعنا وهو يتعدى
ايضا بنفسه الثالث سمع اجابة واعطا ما سيل ومنه سمع
الله لمن حمده ومنه الدعا الماثور اللهم اسمع اللهم اجب
واعط ما سالتك وهو يتعدى باللام لتضمنه معنى استجاب
له ولا حذف الرابع سمع قبول وانقياد ومنه سماعون للكذب
ومنه سماعون لهم على اصح التفسيرين فقال معناه عيون
وجواسيس وهذه الاية في المنافقين وهم كانوا مختلطين
بالصحابة فلم يكونوا محتاجين الى عيون وجواسيس وهو
يتعدى باللام تارة وبمن اخرى بحسب المعنى فاذا كان
السياق يقتضي لقبول عدي بمن واذا كان يقتضي الانقياد
عدي باللام قوله وبهذا التقريب تلزم قد مع الماضي الواقع
حالا اصطلاحية اعترض بان قد انما تقيد المقارنة
بالحال لا المقارنة بالكون والمطلوب في الحال المعنى الثاني
لا الاول واجيب بان المقاربة تنزل منزلة المقارنة
واعترض بان المعتبر في الحال المقارنة الحقيقية وعبارة
الرضي ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي
نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا

قف على معاني السمع فانه مهم

استجاب

مختلطين

[illegible]

حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا اي ركب لفظ
زيد حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان
التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة
بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التناقض هاهنا حقيقيا وبمثله التزموا
لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا
مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي
من حال التكلم فقط وذلك كان يستبشع في الظاهر ما
لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب
فالحق بلفظ قد هاهنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف
الاستقبال في المضارع لذلك قوله وذهب الكوفيون ما
والاخفش الخ يعني فما ذكره المص من لزوم قد مع الماضي هو
المذكور هو مذهب البصريين الا الاخفش قوله اذ ليس
بين الحال في الاصطلاح حينئذ والحال الزمانية ارتباط
معنوي يوضح ذلك ما اعترض به بعضهم على مذهب البصريين
من ان قد تقرب الماضي من الحال الذي هو زمان التكلم
وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
ولا تقربه من الحال الذي هو لفظ يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى وحينئذ فكيف يجب في وقوع
الماضي حالا بالمعنى الثاني دخول قد عليه المقربة من الحال
بالمعنى الاول لتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال
وحصول مضمون عاملها بل ربما تبعد قد الماضي عن المقارنة
كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب واجاب

السيد

السيد الجرجاني بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص
باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها
بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في
معانيها الحقيقية وليس ذلك مستبعد فقد صرحوا في بحث
حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا
نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب
كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما بالنسبة
عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد
قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب
كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما انتهى قوله وقال ابن عصفور
اذا اجيب القسم بماض بمعنى مثبت لا منفي متصرف لا جامد
انما قيد جواب القسم بكونه ماضيا لانه اذا لم يكن ماضيا لم
يؤت بقد المفيدة لذلك لعدم الحاجة اليها حينئذ لانه اذا
لم يكن متصرفا كليس وعسى ونعم وبئس فانها لا تدخل عليهن
لانهن لا زمن للحال ولا معنى لذكر ما يقرب به ما هو حاصل ولذلك
علة اخرى وهي ان صيغهن لا تفيد الزمان ولا يتصرفن
فاشبهن الاسم هذا ما تلخص من كلام القوم قوله كقوله وهو امرئ القيس
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
في الصحاح فجر فجورا اي فسق وفجر اي كذب انتهى والفاجر
الكاذب قال الراغب في مفرداته وسمي الكاذب فاجرا لكون
الكذب بعض الفجور والعاهر ولناموا جواب حلفت لا جواب
قسم محذوف ومن حديث اما على حذف مضاف اي من ذي
حديث او على جعل الحديث بمعنى الحادث كالعشير بمعنى المعاشر

والصاد المصطلي وهو الذي يستدفي بالنار يقول
طرقت الحجوبة فاستشعرت الخوف من الرقبا فحلفت لها
ان القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام وقيل
هذا البيت

فقالت يمين الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي

قوله اذ المراد في الاية الخ قال الدماميني لا نسلم ان المراد
ذلك اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا في ارضك وذلك
قريب من حال تكلمهم بذلك قال السمني واقول خلقهم دليل
على ما قال المص لان حلمه عليهم في ارضه ظاهر جلي لا فائدة
في الحلف عليه وما ذكره المص ماخوذ من الكشاف وعبارته
اي فضلك علينا بالتقوى والصبر وسيرة المحسنين وهو
مناسب لقوله تعالى قبله انه من يتق ويصبر فان الله لا
يضيع اجر المحسنين وعن ابن عباس بالملك اوبا لصبر والعلم
قولان وقال ابو سليمان الدمشقي بالحلم والصفح قوله
والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه قال الدماميني
واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لا
لان في ذلك تنفيرا لها من قربه لها اذ نوم الرقباء حين كان
في ابتدائه كان غير مستقبل فيتوقع ان يذهب بادنى
تحرك وانما المراد ان النوم زمنه بحيث صار ثقيلا متمكنا
انتهى قال السمني واقول الحد تسليم انهم كانوا رقبا ان
النوم في ابتدائه يكون مستثقلا اذا كان ثم تعب
بالنهار وسهر بالليل كما هو عادة العرب قال الدماميني
وقوله والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس منافيا

لدعوى

لدعوى ابن عصفور وغايتها فيه ان يوهم قبل تحبيه
بالقرب منه ولعل المص اراد قبيل تحبيه بالتصغير
فيفيد غرضه ولكن لم اقف عليه في شي من النسخ انتهى قال
السمين واقول اراد المص بقوله قبيل تحبيه اليه قبلية
بعيدة وذلك قرينة على ما قلنا قوله فلا تدخل عليها وقد
قال في المغني واما قول على لولا الحبا

لولا الحبا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم

فعسى هنا بمعنى اشتد وقد ثبت عسى الجامدة انتهى قوله وتقليل
(السادس من اوجه قد) متعلقه الى اخره قال في الكشاف ادخل قد ليؤكد علمه بما
هو عليه من المخالفة عن الدين والنفاق ومرجع توكيد
العلم الى توكيد الوعيد وذلك ان قد اذا دخلت على المضارع
كانت بمعنى ربما قوله فتعلق الفعل العلم بما هو عليه الصواب
(السابع من اوجه قد) حذف العلم ولباقوله السابع التكثير قاله سيبويه في
قوله قد اترك القرن مصفرا انامله الخ قال التفتازاني
اصل قد في المضارع للتقليل وقد استعيرت هاهنا
للتكثير لمناسبة التضاد كربما او لوجه اخر يذكر في قوله
تعالى علمت نفس ما احضرت ومعنى مجت بفرصاد صبغت
بالفرصاد وحقيقته مج الفرصاد عليه من مججت الريق ا
انتهى والفرصاد التوت الاحمر في الصحاح التوت بمثناتين
في اوله ومثلثة في اخره وفي هامش النسخة يقال ان معنا
قال بعض الاعراب من كرخ بغدادي الرمان والتوت انتهى
وقد ذكر اللغتين ابن الاعرابي وقال ابن قتيبة قال الاصمعي
العرب تقول بالمثناة والفرس بالمثلثة واعترض على المص

بان سيبويه لم يقل هذا وانما جوزه ابو حيان عليه
معارضا لفهم ابن مالك عنه وسبق ابا حيان الى ذلك
الزمخشري واما نص سيبويه فهو وانما قد تجوب لقوله لما
تفعل ثم قال ويكون بمنزلة ربما قوله قول الهذلي قال
ابن مالك لطلاقه بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما
في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان فقال
لم يبين سيبويه الجهة التي فيها قد بمنزلة ربما ولا يدل
ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستند لكلام سيبويه
على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما في التكثير
فقط ويدل لعليه انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع ما
منه على سبيل القلة والندرة وانما يفخر بما يقع منه على
سبيل الكثرة فيما يكون فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير
واجيب بان اطلاق التسوية كاف في الدلالة على كونها كهي
في كل الاحكام وبان الانسان انما يفتخر بما يقع منه على سبيل
الكثرة فيما يكون وقوعه قليلا وكثيرا واما ما لا يقع
الا قليلا فانه يفخر منه بالقليل لاستحالة الكثير وترك
القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد ومما لا يقع
الا قليلا انتهى قوله وهي راس الاصبع فيه نظر لان هذا
المعنى لم يثبت فليحرر قوله وقاله الزمخشري في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك في السما عبارة الزمخشري قد نرى ربما
نرى ومعناه كثرة الرؤية واستشهد قد اترك الخ قال السمين
في اعرابه وشرحه هذا على التحقيق متضاد لانه فسر
قد نرى بربما نرى ورب على هذا مذهب المحققين انما تكون

لتقليل

للتقليل اليتي في نفسه او تقليله في نظيره ثم قال ومعناه
كثرة الرؤية فهو مضاده لانه قد شرح قد نرى بربما نرى هو
لمدلول رب على مذهب الجمهور ثم هذا الذي ادعاه من كثرة
الرؤية لا يدل عليه اللفظ لانه لم يوضع قد للتكثرة مع المضارع
سوا اريد به المضي ام لا وانما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية
وهو التقلب انتهى قوله وعلوا الاستيناف فلبناك الواو في
الوروده للاستيناف الفا كما ذكره السرضي والمولى سعد
الدين وكذا ثم عند الاخفش قوله ونقر الخ قال الزمخشري
القراة بالرفع اخبار بانه يقر في الارحام من يشا ان يقره من
ذلك والقراة بالنصب تعليل معطوف على تعليل ومعناه
خلقنا كم من هذا النوع لغرضين احدهما ان نبين قدرتنا
والثانية ان نقر في الارحام من نقر حتى يولدوا وينشاوا
ويبلغوا حد التكليف فاكلفهم ويعضد هذه القراة قبله ثم
لتبلغوا اشدكم قال السمين في اعرابه فلم يتسميته مثل هذه
الافعال المسندة الي الله تعالى غرضا لا يجوز وذكر ان الذي
قرا بنصب ونقر هو يعقوب وعاصم في رواية قوله
ويسمى واو الابتدا ايضا اي لها صلاحية لان يقع بعدها
المبتدا قوله وسيبويه يقدرها باذ وعبارة المغني وتقدرها
سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعناها اذ لا
يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق
كما ان اذ كذلك قوله تحقيق المراد بالنفي المحض غير الراجع
الي معنى الاثبات والمراد بالطلب المحض ما لا يكون بلفظ ما
الخبر او المصدر او اسم الفعل نحو حسبك فينام الناس ما

مطلب مجيء ... على ثمانية اوجه وهي ... الواو

وسقيا في بروبيك وصه فتكرمك فلا يجوز النصب بعد
نفي منه قوله وان الصرف الخ يعنون انه كان من حق هذا
الفعل ان يعرب باعراب ما قبله فلما جاءت الواو صرفته
الى وجه اخر من الاعراب قوله لما يعلم الله الذين جاهدوا
منكم ويعلم الصابرين قال المفسر في شرح السعد ورد المعنى
والله اعلم انكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون
ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع
مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك
واقعا منكم والواو من قوله تعالى ويعلم واو الحال والتقدير
بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى قوله
لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقبله
يا ايها الرجل المعلم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم
تصف الدوا لذي السقام وذي الضنا كيما يصح به وانت سقيم
واراك تلقح بالرشاد عقولنا منها وانت عن الرشاد عقيم
ابدا بنفسك فانهها عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالقول منك وينفع التعليم
والشاهد في وتأتي مثله وعار خبر مبتدا محذوف اي ذلك
عار عليك وعظيم صفته واذا فعلت معترض بينهما اه
والخلق بضم اللام كما قاله الامام الرازي ملكة تصدر بها
الافعال عن النفس بسهولة قوله كقوله الخ يريد كقولك من
قال والا فكان ينبغي ان يقول كقولها اذ البيت لميسون
زوجة معاوية رضي الله تعالى عنهما عنه قوله ولبس عباءة
وتقر عيني تقدم الكلام عليه قوله واو القسم ولا تدخل الا

على

لسم

تطمعون

صح

على مظهر بحسن الحلف به واذا ائلتهما واو احوي مهمى للعطف
والا لاحتاج كل من الاسمين لو لا استما الى الجواب قوله واو
رب اي واو يقع بعدها رب قوله فبلدة ليس بها انيس الخ ا
يحتمل ان المراد بانيس ما يؤنس به من انس او جني فيكون
الاستثنا متصلا قوله واليعافير جمع يعفور قوله الظبا
البيض وقال غيره اليعافير ولد الغزال وقال بعضهم اليعا فير
جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية وابدل اليعافير والعيس
من انيس والا الثانية موكدة للاولى قوله والعيس بكسر العين
جمع عيسا كالبيض جمع بيضا قوله الابل وقال غيره هي الابل
البيض يخالط بياضها شي من الشقرة قوله لبيان انها كانت
مفتحة قبل مجيهم الى اخره قيل في انما فتحت لهم قبل مجيهم
اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم وقد ورد في الحديث ان
النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له
وقضية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا
التاويل اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه
الصلاة والسلام احق الخلق به واولاهم بنيله وفي الكشاف
حكاية قول بان ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها فيها
واما ابواب الجنة فيتقدم فتحها لقوله جنات عدن مفتحة لهم
الابواب فكذلك جي بالواو كانه قال حتى اذا جاوها وفتحت
ابوابها وقال اليمني اراد ان جهنم محبس لاهلها ومن عادة
المحبس ان لا يفتح الا للداخل فيه او الخارج منه وهذا فارق
فتحها بمجيهم واما الجنة فلان من فيها من الحور والولدان
ان يسرعون الي اهلها ويتطلعون الي لقايهم فيفتحون لها

قبل مجيئهم استبشاراً بهم وتطلعاً اليهم كما هو العادة في
مجالس الانس والسرور هذا كلامه وقد يقال ان المراد
بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنة
والذي لا تفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما
كان في المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السؤال
المتقدم والله اعلم **قوله** وقول جماعة انها واو الثمانية
قال بعضهم الذي تحصل من كلام القوم ان هذه الواو
اثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحملوا على ذلك
حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى
وحينئذ يكون جواب اذا لو فتحت ولم تجئ هنا بالواو دون
التي قبلها لان ابواب السجون مغلقة الى ان يأتي اصحاب الجرائم صاحب مج
فتفتح لهم ثم تغلق عليهم فناسب ذلك عدم الواو فيها بخلاف
ابواب السرور فانها تفتح انتظاراً لمن يدخلها وقيل هي ا
عاطفة والى زيادة الواو وقال لهم خزنتها وحينئذ تكون
جواب اذا وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان ويكون
الجواب محذوفاً تقديره كان كيت وكيت وقيل هي للحال
اي جاؤوها مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات
عدن مفتحة لهم الابواب قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم
اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم ويكون الجواب
حينئذ مقدراً تقديره اطمأنوا وسعدوا قال الزمخشري
وحقه ان يقدر بعد خالدين لانه انما يجيء بعد متعلقات الشرط
وما عطف عليه وقيل تقديره حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها
يعني ان الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال

فكذلك

فلذلك صح وقيل هي واو الثمانية لان ابواب الجنة ثمانية
وقد زعموا ان لغة قريش اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية
ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستانف
واستدلوا على ذلك بايات من جملتها وثامنهم كلبهم وممن
ذكر ذلك الحريري وابن خالويه والثعلبي وجماعة وهذا فاسد
عند المصنف ذكر في المغني وجه ذلك وقال لو كان لواو الثمانية
حقيقة لم تكن الاية منها لانه ليس فيها ذكر عدد البتة وانما
فيها ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو وليست
داخلة عليه بل على جملة هو فيها واما الاية المقيس عليها فليست
نصا فيما ذكروه بل فيها اوجه اخر احدها انها عاطفة عطفت
هذه الجملة على جملة قوله هم سبعة فتكون قد اخبر والخبرين
احدهما انهم سبعة رجال على البت والثاني ان ثامنهم كلبهم
وهذا يؤذن بان جملة قوله وثامنهم كلبهم من كلام المتنازعين
فيهم الى اخر ما ذكر في المغني قوله ان منها بكسر ان معطوف على
الاولى لكونها بعد القول فقد اشار الى ذلك الشارح بقوله
وقولهم قوله لانه لا يتعلق به حكم اعرابي ولا معنوي الاحسن
في وجهه ان يقال لانه لا يدل عليه نقل ولا يقتضيه عقل
قوله العدد في بعض النسخ اقرب منه اي الى القبول فان
قلت هذا اثبات ما نفيت قلت لا بل بيان التفاوت بين
القولين وان كان كل منهما غير مقبول قوله ظهر الفساد في
البر والبحر يعني ان القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول
فاسد يحتاج الى بيان فساده بوجه من الوجوه لكن القول به
ههنا قول ظاهر الفساد لا يحتاج الى بيانه اصلا ووجه ظهوره

ان ابكاراً وقعت هنا صفة تاسعة لا ثامنة إذ أول الصفات
الواقعة هنا خيراً منكن مسلمات فما قيل في وجه لطيف
ان الواو في هذه المرتبة غير قابلة للسقوط وواو الثمانية
صالحة للسقوط ليس بشيء لانه هو من احكام الواو الزايدة
لا من احكام واو الثمانية وايضا ان الواو ههنا لعطف
ابكارا على ثيبات فان قلت فلم توسط العاطف بينهما
دون ما عداهما قلت لمناسبة مخصوصة بينهما دون ما عداهما
وذلك ان بينهما التضاد لا من جهة وجه وان التضاد لا من وجه
فهذا هو الواجب لمعنى العطف فلذا توسط بينهما واما الصفات
الباقية فبينهما اتصال تام فلا حاجة في ارتباط بعضها ببعض
الى اتيان عاطف وليستا ابكارا صفة ثامنة وانما هي تاسعة
قال في المغني فان اجاب بان مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن
فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات تفصيل للصفات
قوله السابقة   ولا وجه سبعة الخ هذا يؤدي الى قولك
اما تاتي على معرفة تامة الى اخر القسم الا ان يقدر محذوف
قوله اي وجه معرفة تامة وهكذا الى الاخر اي طريقه
قوله فلا تحتاج الى شيء تفسير لتامة   وهو المخصوص بالمدح
قوله اي في الظاهر وفي الحقيقة ابداؤها   ابقاؤها يعني
ان هي هو المخصوص بالمدح لكن على حذف المضاف ليحصل ارتباط
الجزاء بالشرط يدل على هذا تذكير الضمير في فهو خير لكم اي
قوله اخفاؤها   ما عند الله خير اي ما عند الله من الثواب خير
قوله للمؤمنين من اللهو ومن التجارة   اي استقاموا الخ فيه نظر
لانه يقتضي ان ما معمول للخبر مع انه ليس معمولا له اللهم الا ان

يقال

بل هي تفسير معنى لا تفسير اعراب كذا في المغني حيث قال ابن
مالك اي الشرطية الزمانية الفارسي وابو البقاء وابو شامة وابن
بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا
لهم استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم انتهى وقضيته ان ما له
معمولة للجزا وقد يستشكل عمل ما بعد فا الجزا فيما قبلها ثم رايت
الدماميني قال ونحن لا نسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية وللمفعول
المطلق على حد سوا ويحتمل ان يكون التقدير اي زمن استقاموا او ما
اي استقامة وقوله اي استقيموا لهم مدة استقامتهم يقتضي
انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية ويحتمل ان يكون هذا
تفسير معنى لا تفسير اصناعيا انتهى قال الشمني لمكان ظهوره الفا
فاستقيموا لان المصدرية الزمانية لا تحتاج الى الفا انتهى فليتامل
وفي اعراب السمين ما نصه يجوز في ما ان تكون مصدرية ظرفية
وهي في محل نصب على الظرف الزماني والتقدير ان زمن ما
استقاموا لكم فاستقيموا لهم والثاني انها في محل رفع بالابتدا
وفي الخبر الاقوال المشهورة وفاستقيموا جواب الشرط وهذا نحا
اليه الحوفي ويحتاج الى حذف عايد اي اي زمان استقاموا
لكم فيه فاستقيموا لهم وقد جوز الشيخ جمال الدين بن مالك
في ما المصدرية الزمانية ان تكون شرطية جازمة وانشد على ذلك
فما تحي لا تسام حياة وان تمت فلا خير في الدنيا ولا العيش اجمعا
ولا دليل فيه لان الظاهر الشرطية من غير تاويل بمصدرية
وزمان انتهى قوله وما تلك بيمينك ما مبتدا خبره تي واللام
حرف دال على البعد وبيمينك حال من اسم الاشارة في هذه
المواضع باقية على اصلها رفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل

وما تفعلوا من خير يعلمه الله فان قيل ابدا عالم بكل شيء
سوا كان خيرا او شرا فما الفائدة في تعلق العلم بالخير وحده
قيل المراد فيه الحث عقيب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل
مكانه وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل
الاكتفا اظهارا لشرفه فان قلت فما الفائدة في هذا التعليق مع
ان علم الله تعالى متعلق بكل شي قلت نيل الترغيب في فعل
الحسنات والترهيب عن اكتساب السيات على ان الشرط قد
يستعمل للدلالة على ان ~~الشرطية~~ المشروط ثابت مستمر في كل
كل حال وهذا من ذلك القبيل و[قيد] عرفت ان المراد من وقد
التعليق في امثال هذه هو مطلق الارتباط سوا كان على
سبيل التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب
المحل على انه مفعول تفعل مثل ايما تدعوا وقال السمين
في اعرابه كما قلنا في اعراب ما ننسخ باني هنا والذي
قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو الظاهر انها مفعول
مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة والتقدير اي شي ننسخه
مثل قوله تعالى ايما تدعوا والثاني انها شرطية ايضا جازمة
لننسخ ولكنها واقعة موقع المصدر و[...] اية هو المفعول به
والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال ابو البقا وغيره وقالوا مجي
ما مصدرا جايز انتهى ونقل عن ابي البقا انه يزاد في وما
تفعلوا وجه اخر وهو ان يكون من خير في محل نصب نعتا
لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فعلا كاينا من خير ويعلمه
جزم على جواب الشرط ولابد من مجاز في الكلام فاما ان يكون
عبر بالكلام العلم عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل يجازكم

واما

والا ما الله تعود المجازاة بعد العلم اي فيغنيه عليه **قوله**
وتلك بيمينك ما مبتدا خبره ت واللام حرف دال على البعد
وبيمينك حال من اسم الاشارة والعامل فيه ما في المبتدا
من معنى الفعل وجوز الكوفيون كون جميع اسما الاشارة في
هذه المواضع باقية على اصلها رفعا للاشتراك الذي هو خلاف
الاصل وحملوا على الحال وجوز ابن عصفور تعليق بيمينك
باعني ولا ينبغي ان يعول عليه لان اعني يتعدى بنفسه
لا بالباء والحال اولى كما قال البصريون ويكون ما خبرا مقدما
وتلك مبتدا مؤخر فالحال فيه مثلها في فتلك بيوتهم خاوية
قوله بحرف كان الاولى ان يقول بحرف او مضاف او يترك
ذلك وعبارة الرضي وقد تحذف الف ما الاستفهامية في
الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف وذلك لان لها
صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يكن تاخير الجار عنها
فقدم عليها وركب معها جتى يصير المجموع كلمة موضوعة
للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل
حذف الالف دليل التركيب ولم اخر من وكم الاستفهاميتين
مجرورتين لكونه صحيحا والا اخرا لجريه مجرى الصحيح
في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في رماد **نزار** عم يتساءلون قال الزمخشري ومعنى
هذا الاستفهام تفخيم الشان كانه قيل عن اي شيء يتساءلون
قوله فناظرة بم يرجع المرسلون قال السمين في اعرابه وبم
يتعلق بيرجع وقد وهم الحوفي فجعلها متعلقة بناظرة وهذا
لا يستقيم لان اسم الاستفهام له صدر الكلام وبم يرجع معلق

لناظره **قوله** كقراءة عيسى وعكرمة المراد بعيسى هذا عيسى بن عمر
الاسدي الكوفي المقري صاحب الحروف ويعرف بالهمداني
وعيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي خرج له الترمذي والنسائي
وقال بن حنبل لا باس به مات سنة ست وخمسين ومائة
وعكرمة بكسر العين والراي هو ابو عبد الله المقري مولى بن
عباس رضي الله عنه روى عن مولاه وعايشة وابي هريرة
رضي الله عنهم خرج له الجماعة ومات سنة ست ومائة هـ ا
ولعكرمة لا انثى من الحمام كان هذا منقول منها **قوله** حنان
الى اخره يشتمي يبني ويحون في عبينة الضمر والكرو اللبم
خلاف الكريم والخنزير الحيوان المحرم الاكل المعروف وكونه
زايدة ومخرج عنك قال لو كان قد حرم الشارح **قوله** بما غفر
لي ربي قال الزمخشري فان قلت ما في قوله بما غفر لي ربي اي
الماآت هي قلت المصدرية او الموصولة اي بالذي غفره
لي من الذنوب ويحتمل ان يكون استفهامية بمعنى باي
شي غفر لي ربي يريد به ما كان معهم من المصابرة عزاز
الدين حتى قتل الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جايزا انتهى قال في المغني والعجب
من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال
في بما اغويتني ان المعنى باي شي فان اثبات الالف قليل
شاذ واجاز هو وغيره ان يكون بمعنى الذي وهو بعيد
لان الذي غفره له هو الذنوب ويبعد ارادة الاطلاع
عليها وان غفرت انتهى واختار المصنف فيه ان يكون مصدرية
وذكر السمين في اعرابه انه استضعف موصولتها من حيث

انه

عيسى بن عمر الاسدي خرج له الترمذي والنسائي هـ

عكرمة مولى ابن عباس خرج له الجماعة هـ

الله يبقي الجبني انه عني ان يعلم قوته بدونه المغفورة انتهى
وهذا يوضح لما رد به المصري الجبني ثم قال السمين فالقائل
بكونها استفهامية هو الفراء وقد رده الكسائي بانه لا ينبغي حذف
الفها لكونها مجرورة ثم رد السمين على الزمخشري في قوله لا يجوز
طرح الالف بان المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف
الفها كقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا
لم اطعن اذا الخيل كرت الا في ضرورة كقوله على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد انتهى قوله فلما جاز لماذا
فعلت الخ يوضح هذا ما ذكره السيد في شرح اللب ان ما
الاستفهامية اذا كانت مجرورة ووقع بعدها ذا لم
تحذف الفها لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا
الا مع ما صار ما مع ذا الكلمة واحدة وصارت الالف كانها
في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل انتهى وهذا
فصل عقدته لماذا اعلم انها تاتي في العربية على اوجه
احدها ان تكون ما استفهامية وذا اشارة نحو ماذا التوي
ماذا الوقوف الثاني ان تكون ما استفهامية وذا موصولة
كقول لبيد رضي الله عنه
الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فما مبتدا بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل
افتقاره للجملة بعده وهو ارجح الوجهين ويسالونك ما
ذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه
العفو اذ الاصل ان تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية
بالفعلية الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب

تحقيق صح

تنبيه
على اوجه ماذا
والتركيب اخذه من
شرح نظم القواعد
للعلامة ابن الهائم رحمه
غيره السيد

كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم
وهو ارجح الوجهين في الاية في قراءة غير ابي عمرو قل العفو
بالنصب اي ينفقون العفو الرابع ان يكون ماذا كله اسم
جنس بمعنى شي او موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول
قول الشاعر

دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني

فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي
وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شي
قال لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقال
ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له
الصدر ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو
ولا لمحذوف يفسره ساتقيه لان علمت حينئذ لا محل لها
بل ما استفهام مبتدا وذا موصول خبر وعلمت صلة وعلق دعي
عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ما بمعنى
الذي او بمعنى شي لم يمتنع كونها مفعول دعي وقوله لم يرد
ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا جعل ماذا مبتدا
وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال
القلوب فان قال انما اردت انه قدر الوقف على دعي
فاستانف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فانها لا بد ان
يخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا هو دعي فالمعنى دعي
كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعي
لانه لا يقال من في الدار فانني اكرمه ولكن اخبرني عن كذا
الخامس ان يكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا

اسرع

اشرع ماذا ما فروق ابوكا اي النفاق وسرع اصله سرع
نصغر الى التخفيف فقال سرع ذا خروجا اي اسرع هذا في الخروج
قال الفارسي يجوز كون ذا فاعلا سرع وما زائدة ويجوز كون
ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت السادس ان تكون
ما استفهاما وذا زائدة اجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو
ماذا صنعت وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف
في نحو لم ذا جئت والتحقيق ان الاسماء لا تزاد قوله كانه
مخلوق منها قال السمين في اعرابه جعل ذات الانسان كانها
خلقت من نفس العجلة دلالة على شدة اتصاف الانسان بها

تعريف التعجب

فالعجلة مادة التي اخذ منها قوله التعجب قال الرضي واعلم ان
التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ه
ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب ه
[illegible] منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه تعالى شي انتهى
وقال بعضهم التعجب كيفية نفسانية تابعة لادراك الا مور
القليلة الوقوع المجهولة الاسباب والمراد بها الاسباب
العادية لا قدرة الله تعالى وقال نجم الدين سعيد في شرح
الحاجبية التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة
ما يجهل سببه ويقل في العادة وجوده ولهذا لا يصح التعجب
على الله تعالى لانه عالم لا يخفى عليه شي وكما ورد منه تعالى
نحو فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان
يتعجب العباد منه قوله وهذا القول هو قول سيبويه ه
اي كون ما في احسن زيدا نكرة تامة وقال الرضي ومذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير ما

موصوفة بادر نحو فنعما هي نعمًا هي فحول ولم تسمع مع ذلك
مبتدأه قال في المغني جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش
فجوّزه وجوّز ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة
لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في محل
موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدا محذوف وجوبًا
تقديره شيء عظيم ونحوه انتهى وذهب الفرا وابن درستويه
الى انها استفهامية وضعف هذا من حيث اللفظ لانه من
الانشا الى الانشا ولم يثبت ذلك واما من حيث المعنى فقوي
لانه كان مجهول السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من
الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين وانما
صح وقوع ما مبتدا عند سيبويه مع كونها نكرة غير مخصوصة
لان التنكير مقصود ههنا باعتبار الابهام المناسب للتعجب
لان سببه مجهول لا يعرف وقال الرضي وذلك لان التعجب
كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى
التعجب فكان معنى ما احسن زيدًا في الاصل شيء من الاشيا
لا شيء اعرفه جعل زيدًا حسنًا ثم نقل الى انشا التعجب وانمحى
عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل
كونه مجعول جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر
من اللفظ على ثمرته وهو التعجب من الشيء سوا كان مجهولًا
وله سبب او لا مجهز افعل لتعديته ما كان لازمًا بالاصالة
او لتعديته ما صار لازمًا بالنقل الى فعل الى مفعول غير
مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرًا
فما اضرب زيدًا لعمرو وما مبتدا الفعل خبره وفيه ضمير

رلاجع

راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله انتهى **قوله** والخبر محذوف وجوبا يرد بانه لا يجب حذف الخبر الا اذا علم وسد غيره مسده وههنا لم يسد مسد الخبر شيء لانه ليس بعد المبتدا الا صلته والصلة من تمام الاسم فليست في محل خبر وانما هي في محل بقية حروف الاسم فلا تصلح للسد مسد الخبر وكذا يقال في الصفة **قوله** يقدر لعظيم ونحوه وقدر الرضي الخبر موجود وقال المص في المغني وغيره اي شيء عظيم وظاهره انه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر ما ان قدرت ما بمعنى الذي وكذا ان قدرت بمعنى شيء اي شيء موصوف بانه احسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة **قوله** مثلا ما بعوضة فما في الكشاف وما هذه الابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما نحو اعطني شيئا ما وصلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا او مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدمة عليها او انتصب مثلا وبعوضة على انهما مفعولان لجري ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفا في انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسمية مثل هذا مفعولا ومثلا حالا بعيد جدا وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فان مثلا هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالا ومثلا صفة له مثل انزلناه قرانا عربيا والحاصل ان في نصب مثلا وبعوضة في الاية اقوالا احدها للفرا ان مثلا مفعول لضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلتها

نصب مثلا وبعوضة في قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة فيه اقوال سبعة

بلا من مثلا ويكون ماحسبته وصفت باسم الجنس المنكر
لابهام ما وضعف بان الصفة باسما الاجناس لا تنقاس
الثاني ان مثلا مفعول وبعوضة عطف بيان للمثل وضعف
بان الجمهور على ان عطف البيان لا يكون في النكرات الثالث
ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه واختير الرابع ان بعوضة
مفعول ليضرب ومثلا حال منها لانه نكرة تقدم عليها الخامس
ان مثلا مفعول اول ليضرب وبعوضة الثاني وضعف بان
الصحيح تعدي الى ضرب الى مفعول واحد فقط السادس
ان بعوضة مفعول اول ليضرب ومثل الثاني ورتبه ما تقدم
السابع ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة منصوب على اسقاط
الخافض اي ما بين بعوضة فما فوقها وحكوا له عشرون ما
ناقة جملا ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين والمهدوي
للكوفيين وغيرهما للكسائي والفراء وانكره ابو العباس
قوله جدع قصير انفه الجدع القطع قوله صاحب جذيمة
الابرش جذيمة بجيم مفتوحة وذال معجمة اسم لملك الحبشة
وهو جذيمة الابرش بن مالك بن فهم وانما سمي جذيمة
الابرش لانه كان ابرص فهابت العرب ان تقوله قوله وقصته
مشهورة مع الزباء لما احتالت على قتله والزباء ممدودة قال
في المحكم وقد تقصر ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف
وكان من خبرها انها لما قتلت جذيمة قال قصير بن سعد
لعمرو بن اخت جذيمة الا تطلب بثار خالك قال وكيف اقدر
على الزباء فقال قصير عمدا الى شرفني فاصطلمهما واجدع انفي
واضرب ظهري ضربا موجعا ودعني واياها ففعل ذلك فسار

قصة الزبا

اليها واعلمها ان عمرا فعل ذلك به لما توهمه من اشارته على
جذيمة بالاقبال اليها حتى قتلته وطلب ان تامره بما وصف فاقام
عندها فاحسن خدمتها واظهر النصيحة وحظي عندها بالتجارة
وربحها فبعثت مالا وابلا الى العراق فجا وقصير الى
عمرو في سر فاخذ منه مالا وزاده على مالها فاشترى طرفا
من طرف العراق ورجع اليها فاراها الارباح فسرت به ثم جهزته
مرة اخرى فاضعف لها المال حتى عجبت من ذلك وازدادت
به سرورا وغبطة فلما كانت المرة الثالثة اعد لها جوالق
وادخل في الجوالق رجالا باسلاحهم وذلك عن راي
عمرو وقد سار معه فكانا يسيران الليل ويكمنان النهار
ولما بعد خبره عن الزبا سالت عنه فقيل لها اخذ
الغوير فقالت عسى الغوير ابوسا فارسلتها مثلا ودخل عسى م
قصير الى الزبا والعير متاخرة عنه فقال لها قومي
فانظري الى العير وما قد حملت سحراطها فجعلت تنظر اليها
وهي تمشي قليلا قليلا فانكرت مشيها وقالت

ما للجمال مشيها وئيدا ... اجندلا يحملن ام حديدا
ام صرفانا باردا شديدا ... ام الرجال جثما قعودا

قال صاحب الروض المعطار والصرفان الرصاص فانتهوا
الى الحصن الذي هي فيه وقد اظلم الليل وشغلت هي ولم
ترتب بقصير فلما دخلت العير المدينة تقدم قصير فوقف
على الباب وعليه بوابون من النبط وفيهم رجل بيده شغرمة
فطعن جوالقا منها فاصاب رجلا وقال البواب الشر الشر فانتضى
قصير سيفه فضرب به البواب فقتله وجاء عمرو على فرسه

فدخل الحصن وبركت الابل وحلت الجوالق فبرز الرجال
وقتلوا اهل المدينة بالسلاح وكانت الزبا قد اتخذت سربا
اجرت به الماء من قصرها الى قصر اختها فقصده عمرو وقد
كان وصفه له قصير ووصف له الزبا وكانت الزبا قد
وصف لها عمرو وصورته على كل حالاته تريد بذلك ان تعرفه
لتاخذ حذرها منه فلما رات الزبا عمرا عرفته فولت هاربة
فلحقها عمرو فلما ايقنت بلحاقه لها مصت خاتما في يدها مسموما
وقالت بيدي لا بيدك يا عمرو فماتت مكانها وقيل انه
جللها بالسيف ثم استباح بلادها واستولى على ملكها
والوئيد بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية
ودال مهملة التؤدة قاله الجوهري وانشد قول الزبا وفي
القاموس الوئيد الرزانة والتأني والجندل الصخر
والصرفان بفتح الصاد والرا المهملتين بعدهما فا فالف
فنون جنس من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدى للزبا شي
كان احب من امر التمر الصرفان وانشد
ولما انتهى الشعر قالت ابادر من التمر ام هذا حديد وجندل
والجثم بضم الجيم وتشديد الثا المثلثة جمع جاثم وهو
الذي يتلبد بالارض والقعود جمع قاعد وزرقا اليمامة مر
خبرها قوله زائدة الى اخره عبارة الدماميني قال المص
والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو اولى
لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو اما
انت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان ونحو حينئذ
زادوها عوضا من الاضافة وليس في كلامهم نكرة جا

بجمودها

تصـ الوئيد

صح الجندل

صح الصرفان

صح الجثم

صح القعود

لجردها الا وهي نكرة فتحمل الموصوف نحو مررت برجل
اي رجل وقطعنا شاة كل شاة وهذا رجل ما جئت من رجل
فالحكم على ما المذكورة بالاسمية وافتقارها الوصفية بها لا نظر
وجب افتقاره انتهى **قوله** فتعمل في دخولها على الجمل الاسمية
اعملها الحجازيون والتميميون والنجديون عمل ليس بشروط
معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وهي عند عاصم الا كرفع
امهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا
لقوله ولا باس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها
وان دخلت على الفعلية نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله
وابدى الدماميني في البيت المذكور ما يخرج به عن تركيب
ما فقال يمكن ان يقال ان باس ها فعل ماض اصله بئس بكسر الهمزة
تقول بئس فلان اذا اصابه بؤسا اي شدة ثم خففت باسكا نها
كما يقال شهد باسكان الهاء في شهد بكسرها وما مصدرية
وهي وصلتها فاعل بئس اي وما بئس ردها التحية علينا اي
ما اصابنا بؤسا ولا مشقة والاسناد مجاز اذ المراد انها ما
بئست بسبب رد التحية ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها
وهذا التخريج جار على القواعد لم ار احدا تعرض اليه وهو خير
من اثبات حكم لها لم يثبت لها فتامله وعابها عيبها وهو
مبتدا وقليل خبره وهو في معنى النفي اي عابها معدوم على
راي من يعرف الحق فثم مضاف محذوف **قوله** ظرفية زمانية
نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته
ما وصلتها ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان
بذاتها بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية انتهى قال

الدماميني ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابة
والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصالة ولا
بطريق النيابة وانما الدال على الزمان في امثال هذه التراكيب
ما وقعت هي نائبة عنه وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم لقرينة
وقال الشمني لا معنى لدلالتها على الزمان بطريق النيابة الا
انه حذف منها زمان مضاف يدل عليه القرينة واقيمت
هي مقامه انتهى ثم قال في المغني وانما عدلت عن قولهم ظرفية
الى قولي نائبة ليشمل كلما الضابطهم مشولا فيه فان الزمان
المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا
انتهى قوله المرار بفتح الميم وتشديد الرا الكلبي وابن سعيد
الفقعسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة العجلي وابن بشير
الشيباني وابن معاذ الحربي شعرا كذا قال ولا ادري الا ان
من هو صاحب هذا البيت من هولا
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
~~وقلما وصال على طول الصدود يدوم~~ قال في المغني فاما قول
المرار صددت الخ فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة
ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا
وان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل
وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين
لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها
انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا نفس
ليلا شفيعها وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدا
وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة انتهى

قال

قال الدماميني اقول والذي قاله سيبويه في الكتاب ما لفظه
وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر قال صددت فاطولت الصدود
وقلما وصال على طول الصدود يدوم فهذا صريح بان وجه
الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلم يبق بعد ذلك وجه
للاختلاف في توجيه كلامه هل وجه الضرورة ايلا قلما اما
الفعل مقدرا او انابة الاسمية عن الفعلية فلم يبق وجه
لرد ابن السيد القول بان وجه الضرورة تقديم الفعل بان
الضرورة البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا
نثر قال المصنف في بعض تعاليقه والصواب في البيت ان
يقال وقد ادعوا ضعفا في قوله وصال وان كان سيبويه وغيره
اوردوه كذلك يعني ان تسلط النفي على دوام الوصال يقتضي
وجود اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود ه
طال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه
او حذف مضاف للقرينة فان المحب قد ييأس من الوصل
بطول استمرار الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجا وم
منه وتوقعه له فيكون ذلك سببا لسلوه وعدم ارادته
للوصال وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس انتهى **قوله** عن
طلب الفاعل اي كما كفت رب الا ان ربما للماضي وقل لما ياتي
نص عليه ابن العلج كذا في الدماميني قال وجوابه التمني واقول
ان اراد به انه لا وصال مع الصدود في زمنه فمسلم لكن لا نسلم
ان ذلك مراد الشاعر فان اراد انه لا وصال مع الصدود
مطلقا فممنوع لجواز تقدم الوصال على الصدود وتاخره عنه
والظاهر ان مراد المص انه لا فائدة في قولنا لا يدوم وصال

مع طول الصدود قليلا ما انتهى قوله وجوبا مأخوذ من قوله
لتفسيره الفعل المذكور اذ لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر قوله فلما
يبرح اللبيب لعض نيب وهو فلما يبرح اللبيب الى ما يورث
المجد داعيا او مجيبا فلما في معنى النفي و اللبيب العاقل والمجد
الكرم اي لا يبرح العاقل على احدى هاتين الحالتين
اما ان يدعو الى ما يورث المجد واما ان يجيب الى ذلك
اذا دعي اليه والى متعلق بداعيا وحذف مثله متعلقا بمجيبا
واعلم ان الرضي يجيز التنازع في المعمول المتقدم في
نحو زيد ضربت واكرمت وبزيد قمت وقعدت وعليه
يبنى في هذا البيت مثل ذلك وقد رده قوله ولم يكف
ما من الافعال الا قل وطال وكثر قال في المغني وعلة ذلك
شبههن برب ولا يدخلن الا على جملة فعلية صرح بفعلها انتهى
وذكر قطب الدين في حواشي الكشاف ان ما المتصلة بهذه
الافعال يجوز ان تكون كافة ويظهر ثمرة ذلك في فصلها
ووصلها خطا فعلى الاول تفصل وعلى الثاني توصل قوله
يا ابن الزبير طال ما عصيتكا الكاف فيه بدل من التاء لا
لضربها الا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك
فالكاف عنده في عصيتك نائبة عن التاء والاصل عصيت

بيان يا اصل

وذلك مع ان واخواتها قال في المغني وهي المتصلة بان
واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت

وليس

وتسمى المتلوة بالفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض
الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير
الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها
عنه ويرده انها لا تصلح للابتدا بها ولا لدخول ناسخ غير ان
واخواتها ورده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع ابدال
بدل مع صحة تفسير ضمير الشان بالجمل غير الخبرية اللهم
الا مع ان المخففة من الثقيلة فانه قد يفسر بالدعا نحو اما ان
جزاك الله خيرا وقراة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله
عليها على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير شان
اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والغائب في
الثاني وقد قال سيبويه في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد
صدقت الرويا ان التقدير انك قد صدقت واما انما توعدون
لات وانما تدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم
ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في
الخيرات واعلموا انما غنمتم من شي فان لله خمسه فما في ذلك
كله اسم باتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة فمن
نصب الميتة فما كافة ومن رفعها وهو ابو رجا العطاردي فما
اسم موصول والعائد محذوف وكذلك انما صنعوا كيد ساحر
من رفع كيد فان عاملة وما موصولة لكنه محتمل للاسمية والاسمي
والحرفية اي ان الذي صنعوه او ان صنعهم ومن نصب
وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويو ن
بان ما كافة في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان
تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى الله يخشى

واطلقت ما على جماعة العقلا كما في قوله تعالى او ما ملكت
ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النسا واما قول النابغة قالت
الا ليتما هذا الحمام لنا … فمن نصب الحمام وهو الارجح عند
النحويين في نحو ليتما زيدا قايم فما زايدة غير كافة وهذا
اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وقد كان روبة بن العجاج
ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا
مبتدا ويحتمل ان تكون موصولة وهذا خبر لمبتدا محذوف
اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير
المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك
تضمنه ابقا الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين
ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها
الحصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها
معا الى شي واحد لانه تناقض ولا ان يتوجه النفي للمذكور
بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير
المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجا الحصر وهذا البحث
مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست
ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان
ان زيدا قايم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقايم ومنه
ان الله تعالى لا يظلم الناس شيا وليست ما للنفي بل هي
بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم
ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات
ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها
ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات

ان

ان العرب عاملوا انما معاملة النفي فالا في فصل الضمير كقوله
العوذ في وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي فقد اكقول الاخر
ما علمت سلمى ولا جاراتها ما قطر الفارس الا انا وقول ابي حيان
لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت
الاول لضرورة واستشهد له بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما
اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيامة وهو
لان الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل الا ترى ان المعنى ما اعظكم
الا بواحدة وكذا الباقي انتهى قوله وكافة عن عمل الجر اي عن عمل هو
ولو عبر به لكان اخصر واظهر قال في المغني وتتصل بالحرف
وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير
والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم
قال الدماميني في ربما يود انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى
كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا ونفخ في الصور وقيل
التقدير ربما كان يود وتكون كان هذه شانية وليس حذف
كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ وهو يود
مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان ولا يمتنع
دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ولهذا قال في قول
ابي داود ربما الجامل المؤبل فيهم ما نكرة لا
موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اي رب شيء هو الجامل الثاني الكاف
نحو كن كما انت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه قيل ومنه
اجعل لنا الها كما لهم آلهة وقيل ما موصولة والتقدير كالذي
هو آلهة لهم وقيل لا تكون لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك

مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث البا كقوله

فلان ضرت لم تحير جوابا بما قد ترى وانت خطيب

ذكره بن مالك وان ما الكافة احدثت مع البا معنى التعليل كما هـ احدثت في الكاف ى معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم والظاهر ان البا والكاف للسببية وان ما في ذلك مصدرية وقد سلم ان كلا من الكاف والبا ياتي للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون وقال النقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التعليل الرابع من كقول ابي حية

وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله بن الشجري والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل وقوله

وصنت علينا والضنين من البخل فجعل الانسان والبخل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة واما الظروف فاحدها بعد كقوله

اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس

وقيل ما مصدرية وهو الحق لان فيه ابقا بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت والثاني بين كقوله

بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله قوله وقيل ما زايدة وبين مضافة الي الجملة وقيل زايدة وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف الي الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة في بين مع الالف في نحو قوله

فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف

والثالث والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى ان الشرطية هـ فيجزمان فعلين وغير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض

في

في موضعين احدهما في نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت
والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص
وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض وادغمت النون
للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني ما
نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا تفعل غيره
وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك ؞
ثنتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل ؞ لو بابانين جا يخطبها دمل
ما انف خاطب بدم وقد مضى البحث في قوله الفار اسرع ما ذا بافر وفي
وان التقدير الغار اسرع هذا وبعد الناصب الرافع ما
نحو ليتما زيدا قايم وبعد الجازم نحو واما ينزغنك اياما
تدعوا اينما تكونوا وقول الاعشى ؞
متى ما تناخي عند باب ابن هاشم ؞ تراحي وتلقى من فواضله ندا
وبعد الخافض حرفا كان فبما رحمة عما قليل مما خطاياهم
وقوله ؞ ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلا
وقوله ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم
او اسما كقوله تعالى ايما الاجلين وقول الشاعر ؞
نام الخلي فما احس رقادي ؞ والهم محتضر لدي وسادي
من غير ما سقم ولكن شفني ؞ هم اراه قد اصاب فوادي ما
قوله ؞ ولا سيما يوم بدارة جلجل ؞ اي ولا مثل يوم
وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوم فالتقدير
ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بالصفة
يوم بجر المشهور اما مخفوضة وخبر لا محذوف وقال الاخفش
ما خبر للا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون

خبر لا معرفة وجوابه انه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد
خرج الى قول سيبويه في لا رجل قايم ان ارتفاع الخبر بما كان
مرتفعا به لا بلا النافية وفي المصباح للفارسي اذا قيل قاموا
لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا مماثلين لزيد في القيام
ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم
تكرارها وذلك واجب مع الحال المفردة واما من نصبه فهو
تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة وكانه قيل
ولا مثل شي ثم جي بالتمييز وقال الفارسي ما حرف كاف لسي
عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا واذا قلت
لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه لانه قوله
اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
الماجد الكريم والاخزا الاهانة والاذلال والمشهد
هنا مصدر ميمي كالشهود والحضور ومضرب السيف نحو الدبر
من شبر من طرفه فان قلت كيف جمع قلنا هو مثل قولهم
شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد
ومثل قول الشاعر
يصف ناقة بمد للمشي اوصالا واصلابا وانما لها صلب واحد
ولكنهم يقدرون تسمية الجز باسم الكل فيقع الجمع موقع
الواحد وسيف عمرو مبتدا ولم تخنه مضاربه الخبر فكافه
ولولا ذلك لجر يمدح اخاه بانه كريم لم يخذله في يوم يحضر
فيه كما ان سيف عمرو لم يخنه في مشهد فما الحيث لم تخنه
مضاربه بانه ينبو عن القطع بل يمضي في الحال على حسب المراد
قوله اعلاقة نصب بفعل مقدر على المصدرية اي تعلق علاقة

قوله

وهو القفا هذا معناه في الاصل والظاهر ان المراد
بالاقفا هنا شعور الراس [illegible] وبذكره قال في المغني وزيدت
قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو
بالخفض وهو نادر وبعد ادوات الشرط جازمة كانت واما تخافن
اينما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو اذا ما جاؤها
شهد عليهم سمعهم وابصارهم وبين المتبوع وتابعه في نحو
مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع
البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود ه
وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا
او بدلا منه وبعوضة عطف بيان على ما وقرا رؤبة برفع بعوضة
وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم
طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين
واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتداء وبعوضة
خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها وزادها الاعشى
مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى
وننتعل وامية بن ابي الصلت قال لنا ثلاث
مرات في قوله
سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا وهذا
البيت قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا
يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقا في سنة
الجدب عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع
بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر
ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم

بالبقا قال الجاحظ انت ببقور مسلوقة ذريعة لك الله بين
اسد والمطر ومعنى قالت البيقور ان السنة اثقلت
البقر بما حملته من السلع والعشر انتهى قوله
فيها الرابع
في الاشارة الى عبارات جمع عبارة وهي اللفظ ويسمى اللفظ
عبارة لانه يعبر به عن ما في الضمير والمراد من الاشارة هـ
الى العبارات هو ذكرها قوله مستوفاة كان الاولى مستوفية
للمقصود اسم فاعل لانه المناسب لما ذكره الشارح من قوله
المقصود اي اخذة له بكماله من قولك استوفى فلان حقه
اذا اخذه وافيا كاملا قوله موجزة قال في المطول بعد
كلام ذكره فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام
اقل من عبارته المتعارفة والثاني كونه اقل مما هو مقتضى
المقام وبينهما عموم من وجه الى ان قال وقد يتوهم من
كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان
الايجاز ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان
السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من
المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه
لانه لم يطلقه بالنسبة الى ما هو مقتضى المقام لم يبعد
عن الصواب انتهى قال الفنري قوله فعلم ان الايجاز
الى اخره هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه
لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو
يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما
سياتي قوله لو قيل الايجاز اخص الخ بيان لما مال اليه

الشارح

الشارح لينهى فعلم انهما عنى اولا اختصار اخص وعلى كلا القولين لم يعتبر فيهما ما اعتبره الشارح فلعل ما ذكره اصطلاح لبعض الناس وقف عليه قوله ينبغي لك ايها المعرب اي يحسن منك قوله من ضرب لو قال من نحو ضرب لكان اولى لان نحو ضرب لا يكون بعضا من قولك ضرب زيد فكان ينبغي ان يقول من نحو قولك والجواب اما بان المراد من قولك ضرب زيد ونحوه او مثلا فحذف قوله ونحوه او مثلا لفهمه بواسطة ان نحو ضرب ليس بعض ضرب زيد واما بان قوله من ضرب زيد متعلق بالمضاف اليه اي ضرب لا بالبعض الا ان فيه انه يلزم ان ياتي بما يكون التمثيل بالذات لنحو ضرب لا لضرب والظاهر العكس قوله لم يسم فاعله اي يذكر بان ترك ولم يقصد قوله لتبين انه لم يبق على صيغته الاصلية يقتضي ان المبني للفاعل اصل للمبني للمفعول وهذا هو الاصح وذهب قوم الى انه اصل براسه اذ لنا افعال لم تبن قط لفاعل نحو جن وحم ولد ونبل على انه مغير عن اصله صحة الواو في بويع زيد وسوير مع وجود المقتضي لانقلابه باو ادغامه فانه انما صح ليدل على انه منقلب عما لا يدغم في اليا وهو الف بايع وساير ومراعاة للاصل اذ المشتق مما صح صحيح قوله مبني للمفعول اي للاسناد للمفعول قوله لوجادة هاتين العبارتين يؤخذ منه ان العبارة الثانية اولى لانها اوجز من الاولى قوله لم يسم فاعله اضافة الفاعل الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به قوله لاني هذا التغيير عجيبي

العبارة فان الاوفق كما في المغني في قولك فاح بانه الظاهر من عبارة المصنف لا يهام ما وقف عليه كما في قولك لا يغتفر يحتمل المفعول او الحرف فيه انه فعل خاص بفاعل يصدق بشيء مع انه ليس مرادا اي من هذه العبارة قال المصنف في شرح الشذور وهو اولى نايب الفاعل الذى يعبرون عنه بمفعول ما لم يسم فاعله فان العبارة الاولى اولى لوجهين احدهما ان النايب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سياتي والثاني ان المنصوب في قولك اعطي زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ولصدق العبارة النايبة التي هي عبارتهم على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ لقسم منه اصطلاحا قال الجوجري وكلا الوجهين يعني اللذين ذكرهما المصنف في شرح الشذور مما ينازع فيه وذلك لان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج منه شيء ولا يدخل فيه شيء غيره انتهى وقال الحفيد ويمكن ان يجاب عما ذكره المتقدمون من مفعول ما لم يسم فاعله بانهم انما قالوا مفعول ما لم يسم فاعله لا نهم يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا اسند الى المفعول به اما اذا اسند الى

غيره

غير معلا يكون حقيقة وهذا اصح اهل المعاني وعن هذا
بعينها ظهر لفظه انها لا تشمل غير المقصود ولا ما صدق
على المفعول الثاني من باب اعطى فقد وقع بان كلامهم في
المرفوعات لا في المنصوبات واما الاحضرية فموجودة في
كلامهم لانه لا عبارة احصر مما ذكروا في المادية ما حضرته ا
واما الاوضحية فموجودة ايضا انتهى قوله واما المثال بها الخ
والجواب عن النظر الاول ان المقصود من هذه العبارة
تمييزه عن المعلوم من مادته فالمقصود من قولنا في ضرب
زيد مثلا انه فعل ماض لم يسم فاعله تمييزه عن ضرب
لا عن كل ما عداه فلا يضر هذا الصدق وعن الثاني ان
ذكر الفعل مع غير المفعول به قرينة على انه ليس المراد بل اعم
منه او نقول المقصود من العبارة الثانية تمييزه على
المعلوم فقط قوله المبني للمفعول وفي بعض النسخ المبني
للمجهول بدل المبني للمفعول ومعناه المجهول فاعله وفيه
شيء لان فاعله قد لا يكون مجهولا وقد يقال المبني للمجهول
صار اسما في الاصطلاح للمبني للمفعول سواء كان الفاعل
معلوما او مجهولا قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
للعامل الذي لم يسم فاعله اي النحوي بان ترك ولم
يقصد فلا يصدق على نحو انبت الربيع البقل قوله
ولصدقه الى اخره اي ولصدقه ايضا على مفعول المصدر
المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل
نحو اضربوا واضربا القوم واضربي القوم واما لما
تمالا يحصى قوله خبر ما لم يسم فاعله اي من حيث المعنى باعتبار

المفعول به

انه اذا الخبر به وان كان بحيث لو جرد لم يصح الاخبار
(قوله) لتقليل زمن الماضي اي حرف موضوع لاجل الدلالة
على قلة زمن الماضي وقربه من الحال وقس عليه ما بعده
(قوله) حرف نفي اي حرف موضوع لانتفاء حدث الفعل
الذي دخل عليه فالنفي بمعنى الانتفاء لان المصدر يذكر
مطلقا ويراد به الحاصل بالمصدر ويجوز ان يكون
المصدر بمعنى المبني للمفعول اي منفي فيكون لازما (قوله)
ولا تفيد تاكيد النفي ولا تابيده على الاصح قال
الزمخشري في الكشاف معترضا فقولك لن اقيم مؤكد بخلاف
قولك لا اقيم كما في اني مقيم وانا مقيم وقولك في شيء
لن افعله مؤكد على وجه التابيد كقولك لا افعله ابدا
والمعنى ان فعله ينافي حالي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا
اي خلقه من الاصنام مستحيل مناف لحالهم انتهى وقال
في الانموذج فقولك لن افعله كقولك لا افعله ابدا
ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا قال ابن مالك وحمله
على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى وهو باطل
ورده غيره بانها لو كانت للتابيد لم يصح التوقيت
في نحو فلن اكلم اليوم انسيا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى اي والحمل على المجاز خلاف الاصل فلا يصح
الا بدليل ولكان ذكر الابد في قوله ولن يتمنوه ابدا
تكرارا والاصل عدمه واستفادة التابيد في اية لن
يخلقوا ذبابا من خارج ولما انتصر به بعض المتاخرين
للزمخشري حيث قال واعلم ان قول النحويين لن ليست

للتابيد

للتابيد النفي مع انها للنفي سيفعل مثبتا نقيض وذلك لان
سيفعل مطلقة ونقيضه لن يفعل الدايمة فلو لم تكن لها بيد
النفي لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل لانه على
ما قالوه من عدم التابيد يجوز ان يكون للنفي على حالة والا نباق
على اخرى فاحتوالها لتابيد النفي كما ذكره الزمخشري لا استمسا
ومدلولات الالفاظ ليست براجعة الى اعتقاد احد فهو
عدل وقد نقله انتهى فا قوله هو في غاية السقوط كما يظهر
بادني تامل وما استدل به لا يجدي به شيا لانا نسلم الملا دمة
التي ذكرها ولكن لا نسلم بطلان التالي ومن اين وجب ان
يكون لن يكون يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم ان تكون
لن لتابيد النفي بل نقيضه لن يفعل ابدا فكانه لن ان
نقيض لموجبة سالبة مطلقا ولبس كذلك فنقيضها السالبة بلح
على وجه مخصوص كما هو ظاهر من محله ولو صح ما ظنه كان قولنا
ليس بعض الانسان جمادا نقيضا لقولنا بعض الانسان جماد
وهو باطل قطعا فنعلم انهدام ما بنى عليه قوله فالحق اح
واما قوله وهو عدل الى اخره فجوابه انا لا نسلم ذلك لكنه
نقل بحسب ما فهمه من استعمال اللغة وغيره ايضا عدل
وقد نقل خلافه مع ان ما نقله لا ينافي نقل غيره لجواز
ان يكون استعمالهم لها في التابيد لكونه من افراد معناها
الذي هو النفي على الاطلاق فليتامل نعم وافقه على التا كبد
جماعة بل قال بعضهم ان منعه مكابرة قوله لنفي المضارع ٥
اي موضوع لانتفا حدث المضارع فالنفي بمعنى الانتفا
وقلبه ماضيا اي قلب زمانه ماضيا قوله حرف شرط وتفصيل

وتوكيده الخ تقدم الكلام على ذلك في الخطبة
وتخليصه للاستقبال اي تخليص زمانه للاستقبال
رابطة لجواب الشرط بالشرط الحكم بان ما بعد الفاء في
الآية جواب الشرط كلام ظاهري والتحقيق ان جواب الشرط
في مثل ذلك محذوف وما بعد الفاء دليله كما نبه على ذلك
المصنف في المغني قوله باسرها يعني بجميعها لان الاسر هو القيد
الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد
ذهب بجميعه قوله يعني الفاء مدخولها فيه نظر لان المص
لم يرد هذا قطعا قوله من اطلاق احد المتجاورين اي اسم
احدهما لان الذي اطلق اسم احدهما قوله مخفوض بالاضافة
اي على قول فانهم اختلفوا في الخافض للمضاف اليه على
ثلاثة اقوال فقيل هو الاضافة فيكون العامل معنويا
وقيل حرف الجر المقدر وقيل المضاف وهو الذي عليه
المص وطائفة من المحققين قوله او بالمضاف اي على احد
الاقوال وهو الصحيح كما تقدم قوله منع من ذلك البيانيون
وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح قوله واجازه الصفار قال
في المغني واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى
وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر
المؤمنين في سورة الصف ثم قال واقول اما آية البقرة
فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل
بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين
كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوزه

عطفه

عطفه على تتقوا وانه من كلامه في الجواب الاول ان يقال
المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكره وزاد عليه فيقال والكلام
منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه قيل والذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب
الثاني ففيه لانه لا يصح ان يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر
بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل
القران ويجاب بانه قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قيل
فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنان ومعنى هذا قهرها ولا
المعاندين بان لا حظ لهم في الجنة وقال في اية الصف
ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى امنوا ولا يقدح في ذلك
ان المخاطب بتؤمنون المؤمنون وببشر النبي صلى الله عليه
وسلم ولان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب
وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب
منزلة السبب كما مر في بحث الجملة المفردة لان تخالف الفاعلين
لا يقدح تقول قوموا واقعدوا يا زيد ولان تؤمنون
لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل كونه تفسيرا مع كونه
امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة ما
تنجيكم من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا
او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر ما
قد يساق لافادة المعنى الذي يحصل من المفردة تقول هل ادلك
على سبب نجاتك امن بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ
فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير انتهى
ما اردناه منه   اجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين

في الخبر ولا سيما وجاءني هذا زيد وعمرو قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون
العاقلان خبر محذوف قال واما ما نقله ابو حيان عن
سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد
الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك
لا تثني الا على ما اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد وقال الصفار لما منعها
سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فنقل
ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار
اذ قد يكون للشي مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه
الذي اقتضاه المقام والله تعالى اعلم انتهى قوله لمجرد الجمع
بين المتعاطفين اي موضوع لمجرد الاجتماع بين المتعاطفين
في شي من غير تقييد ذلك الاجتماع بكون زمان ذلك المجتمع
واحدا بل اعم من ان يكون بينهما مهلة وترتيب او لا
وهذا يصدق مع وجود التقييد فالمقصود انها لا تدل لا
على تقييد ولا على خلافه والمراد بالجمع مشاركة ما بعدها
لما قبلها في الثبوت ففي نحو جا زيد وما قام عمرو تشارك
مضمون الاولى وهي ثبوت المجي من زيد ومضمون
الثانية وهو نفي القيام من عمرو ولان كلا منهما ثابت حاصل
ولعل العدول عن الجمع المطلق لانه قد لا يتاتى مع التقييد
او عدمه كجا زيد وعمرو ومعه وقبله قوله ولا تقول للجمع
المطلق قال في المغني لايهامه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض
نفي التقييد والحق ان مؤدى العبارتين واحد لان المطلق

هنا

هنا ليس التقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال
الماهية من حيث هي هي والماهية لا بشرط شيء لا يريدان
بترتيب ولا معية وسبب توهم الفرق بينهما الفرق
بين الما المطلق ومطلق الما في الفقه عن ان اصطلاح ... هذا
في بعض انواع المياه وما تحت اصطلاح لغوي للجمع
والغاية والتدريج اي موضوع للاجتماع في شيء ومعنى الغاية
اخر الشيء ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان ما
يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذا وجب ان يكون
المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا كقولك
اكلت السمكة حتى راسها او تقديرا كقوله ه
القى الصحيفة كي يخفف رحله ه والزاد حتى نعله القاها
فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا لكنه جزء تقديرا
لان معنى الكلام القى ما يثقله والتحقيق ان المعتبر في حتى ه
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل
لما بعدها قبل ملابسته الاجزاء الاخر نحو
مات كل اب لي حتى ادم ه او في اثنائها نحو مات الناس ه
حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوا معا ويكون خالد اما
اضعفهم او اقواهم قوله للترتيب بين المتعاطفين والمهلة
اي موضوعة لذلك فهي تدل على ان الاجتماع على وجه
يكون المعطوف عليه مقدما على المعطوف بوجه من وجوه
التقدم فمعنى الترتيب كون ما بعدها واقع وفي قوله ه

قوله المتعاطفين تعقيب بما لا يخفى منه بعدها قبلها ومعنى
التراخي كون ما بعد ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ
ولهذا قال سيبويه ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة
مروران لاجل ثم التي لجد المرورين عن الاخر انتهى
وايضا لا تكون ثم للسببية لانه لا تراخي المسبب عن السبب
التام وقد تجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في
درج الارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهلة ام لا وسوا كان
الثاني بعد الاول في الزمان او لا كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقدم سيادة الابن وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه
لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة الاب بالنسبة الى
سيادة الجد واجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت
من قبيل ادعا الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد
اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل
الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت
لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن
ذري حسب كما علا برسول الله عدنان وقد ردوا عليه
بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما بينا في هذا المعنى وذلك
لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق
على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب
وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد
الاب وهذا ظاهر سوا جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا
من جده قدمت عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني

فلانه

فلم يعتد باستعمال قبل كذلك خاليا من جعل موجب ان يتصف
الجاعل بالقبلية وقت الاضافة بالسيادة لانه ليس من هيئة
الفاعل لان كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية لا قبل
ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو يجامعه لزال القبلية
الى المعية فتامل وقد توضع ثم موضع الفا كقول الشاعر
كهز الرديني تحت العجاج • جرى في الانابيب ثم اضطرب اي بدله
فاضطرب وكان الشارح احترز عن ذلك بقوله نحو قام
زيد ثم عمرو قوله للترتيب والتعليق للتعقيب اي موضوعة
لذلك فهي تدل على ان الاجتماع على وجه يكون المعطوف عليه
مقدما على المعطوف بوجه من وجوه التقدم ومعنى الترتيب
كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ومعنى التعقيب كون ما
بعد الفا واقعا بعقب ما قبلها من غير مهلة وتراخ فان قلت
التعقيب مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح به قلت
لبيان انه معتبر في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب
ان يعتبر في الوضع معه فلو سكت عنه لم يعلم انه معنى وضعي
للفا لانه لازم بل ولا يتبادر من كونه لازما لمعناها انها
موضوعة له ويجري نظير السوال والجواب في معنى ثم المتقدم
ومقتضى اطلاقه انها للتعقيب مع الترتيب معنويا كان
او ذكريا وهو في عطف مفصل على مجمل نحو انا انشاناهن انشا
فجعلناهن ابكارا عربا اترابا فقد سالوا موسى اكبر من ذلك
فقالوا ارنا الله جهرة وقد يستعمل ذلك في الذكر اذ المفهوم
من الترتيب الذكري ان المقصود ترتيب المذكور في الفا
بان تذكر بعضه اولا وبعضه ثانيا وهذا التعدد لازم للذكر

مع اسقاط الفاء اذ من لازم ذكر الشيئين في وقت ان يتقدم
احدهما وان يتاخر الاخر اذ لا يتصور ذكرهما معا وان يكون
احدهما عقيب الاخر فلا فائدة في ذكر الفاء وقد يجاب بان
المقصود من الترتيب الذكري ليس مجرد الترتيب في الذكر
بل ترتيب مراتب المذكور بان يبين ان المذكور اولا احق
ان يتقدم لتقدم رتبته على رتبة المتاخر ولعل معنى
التعقيب حينئذ بيان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة
المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتامل وفي الرضي الفاء
لتفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا
غير صفة فمفادها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل
بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات
المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها
لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد
الآكل فالنائم اي الذي ياكل فينام وان كان الموصوف غير
واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما
في الجوامد نحو يقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن
وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها
عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد
عمرو وكان الشارح قيد بقوله من نحو قام زيد فعمرو حتى لا يرد
ما نابت به الفاء عن ثم وفي الرضي اعلم ان افادة الفاء الترتيب
بلا مهلة لا ينافي كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم
تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار

الارض

المعرض يبتدي بعد نزول المطر لكن نبتم في مدة وتمامه
يجي بالغلو لو قيل ثم نضج نظرا الي تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله تعالي جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا ه
النطفة علقة نظرا الي تمام صيرورتها علقة ثم قال
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما نظرا الي ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا اخر نظرا
الي تمام الطور الاخير او استبعاد المرتبة هذا الطور ه
الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله
والتعقيب كل شي بحسبه يشير الي ما قاله ابن الحاجب من
ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول
الزمن والعادة تقضي في مثله بانتفا المهلة وقد يقصر
العادة تقضي بعكس ذلك فان الزمان الطويل قد يستقل
بالنسبة الي طول امر تقضي العادة حصوله في زمان اقل
منه قال الدماميني قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان
استعمال الفا فيما تراخي زمان وقوعه عن الاول سواه
اقصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام
المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا
وان طال الزمان استعمال حقيقي فتامله انتهى قوله
واذا انحصرت فيهن كما تقول جار ومجرور اي كقولك
اذا اردت الاختصار في التعبير عن البا وعن اسم من
قولك لبسم فان قلت فعلي هذا تحقق في العبارات له
المذكورة تطويل والتطويل مردود قلت هذا تطويل مقبول
واما التطويل المردود فهو التطويل المتعرض لخلاف المراد

قوله وكذلك اذا اختصرت اي وتقول مثل ذلك القول
اذا اردت الاختصار قوله على الاصح هو مذهب البصريين
واما عند الكوفيين فالخبر مرفوع على ما كان عليه قوله
ويرفع الخبر اي على الاصح وكذا يقال فيما بعده وانظر لم ترك
ذلك في ذلك قوله واعلم من العلم الذي هو ادراكه
الكلات الكليات او المركبات اي النسب التي لا يكون الا
بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك
الجزئيات او البسائط اما العلم بمعنى حصول ~~صورة~~ صورة
التي في العقل فعام للتصورات والتصديقات وبمعنى
صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات
~~والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت~~
اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص
بالتصديق اليقيني قبل الواو فيه للعطف وقد علم معطوف
على مقدر كانه قال اعلم ان ما ذكر يتعلق بالمبتدي واعلم
ان ما يذكر يتعلق بالمنتهي في الفن انتهى وفيه نظر يعلم
بالوقوف على كلام المحشي قوله وهو العلم يصح ان يكون المراد
بالعلم الادراك فقي الداخلة على صناعة في الحقيقة داخلة
على محذوف تقديره اصطلاح اهل وان يكون بمعنى المدرك
وهو القواعد والمسايل فلا حذف وقال مولانا حسين في
حاشية شرح هداية الحكمة ما نصه الصناعة بالفتح ملكة
نفسانية تصدر بها افعال اختيارية ذوات الات موضوعة
بلا روية وبالكسر اصطلاح كل فن وتفسيرها بانها ملكة
تقتدر بها على استعمال موضوعات ما في تحصيل غرض من

تمام التكانيج

علم معنى الصناعة

الاغراض

الا بعد الممارسة لا بالاختيار من غير رؤية لا يخلو عن الاستدراك
كما لا يخفى على العارف لذلك وقد يطلق على غيرها من العلوم
كما هو المراد ههنا سواء كانت متعلقة بكيفية الاعمال ام لا
وان كان اطلاقها على الاول اكثر واشهر انتهى فقول المصنف
في صناعة بالكسر اي في اصطلاح هذا الفن وهذا في غاية
الوضوح والسلامة عن التكلف اللازم لما فسر به الشارح
قوله التمرن في العمل اي التكرر والتردد في العمل بتتبع
الجزئيات والمراد ان الصناعة بالكسر العلم الكلي او الكلي
المعلوم علما حاصلا من علم الجزئيات واحد بعد واحد قوله
الاعراب المصطلح عليه الى اخره الاوجه ان المراد بالاعراب
هنا علم النحو لا يبحث عن فاعله ان كان له فاعل احترز به
عن الفعل الملغوف بما والفعل المؤكد فانه لا فاعل له قوله
او يذكر مبتدا ولا يفحص عن خبره قال في المغني ولا بد له
للمتكلم عن الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتدا
خبر فاعل مضاف اليه واما قول كثير من المعربين مضاف
او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشيا
لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار في الكلام عليها على هذا
القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث
فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق او مفعول به
او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل
مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل
دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق
الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على اسم ذلك المفعول

قوله

الا مقيدًا لتقييد لا اطلاق وان عين المفعول فيه للتطفيل
ظرف زمان او ظرف مكان تحسن ثم قال وان كان المفعول
به متعددًا اعينت كل واحد فقلت مفعول اول او ثان
او ثالث وينبغي ان يعين المبتدي نوع الفعل فيقول فعل
ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل
مضارع اصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر
مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يتربصن مبني على السكون
لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمبا
شرته نون التوكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله
محل الاسم او يقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم
بكذا او يبين علامة الرفع والنصب والجر وان كان الفعل
ناقصًا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم
وينصب الخبر وان كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك
فقيل في قايم مثلا من نحو قايم زيد خبر مقدمًا ليعلم
انه فارق موضعه الاصلي وليطلب مبتداه وفي نحو ولو
ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم
ليطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته
قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون وقوله
كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني
وهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما
ومثله الحال الموطئة في انا انزلناه قرآنا عربيا وان
كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا

فقال

فهنا لا مثلا ان حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع ويرفع الخبر
لن حرف توكيد ونصب واستقبال ان حرف مصدري ينصب
الفعل المضارع لم حرف نفي فجزم المضارع ويقلبه ماضيا
ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل التي لها محل او لا انتهى
قوله ولا يذكر الها محل من الاعراب ام لا اى ولا يذكر خو
ذلك وكذا يقال فيما بعده على ان يقول في الاول لتقدم في
كلام المغنى ما يتعلق به قوله صح في المغنى الاول لتقدم ما
نقلناه عنه قوله على ان ما يلحقه من الكاف حرف خطاب
وان كانت متصرفة تصرف الاسما اعلم ان في هذه الاسما
الكاف اللاحقة لاسم الاشارة ثلاث لغات الاولى ان تتصرف
في الكلام تصرف الكاف الاسمية يتبين بها احوال المخاطب
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما يتبين بها لو كانت
اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية
والجمع وهي الفصحى الثانية افرادها مفتوحة في الاحوال
كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة الثانية على مطلق
الخطاب فقط الثالثة افرادها مفتوحة في التذكير مكسورة
في التانيث فلها على هذه اللغة حالتان قوله نعت عند ابن الحا جب
او عطف بيان عند ابن مالك قال في المغنى في حرف الهمزة
تنبيه قال ابن عصفور اجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون
الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم في البيان ان يكون
اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت
فكيف يكون الشي اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر
بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو ابعد الجنس بزائه

والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون
الجنس واذا قدرتها قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت
بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور
والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلامه
سيبويه انتهى وقوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون
اعرف من المبين لعترض بان لقايل ان يقول لا نسلم
اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيبويه
ذلك الجملة من قولهم يا هذا الجمة عطف بيان مع ان اسم
الاشارة اعرف من المضاف الى ذي الالف واللام
وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من مجموعهما وذكر في المغني
في الجهة السادسة مانصه قال ابن مالك اكثر المتاخرين ما
يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان
عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك
فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون
المنعوت اخص من النعت وقد هدي ابن السيد الى الحق في
المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قلت
وكذا الزجاج واما السهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه
له نعتا فتسامح كما يسمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم
ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان
ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت
دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف
يجمع في الشي ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا

فاللام

فاللام فيه للعهد والاسم بعده بقولك الحاضر والمشا
اليه واذا تقرر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوي الاشا رة
بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال له
وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذي
يقوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشا رة
لفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة
فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنا ما
قبله تفسيرا له الى هنا كلام المغني ونظر بعضهم في قوله ولجا
الى اخره بقوله في هذا الجواب نظر لان مرادهم من ان لا
يكون النعت اعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطاري
على مدلول النعت من مرتبة ادنى من مرتبة التعريف الطاري
على مدلول المنعوت او من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف
بالاشارة اعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواكان
التعريف باللام تعريف حضور او عهد قوله فذهب بعضهم الى
انه نعت اي ظاهره انه نعت مطلقا قوله وبعضهم الى انه
عطف بيان عليها قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل انه
ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان
وهذا احسن وعليه البدر بن مالك ويشترط ان تكون
الذي تابع اي جنسته وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك
بعد اسم الاشارة واجاز الفراء والجرمي اتباع اي بمصحوب
ال التي للجنس الصفة نحو يا ايها الحارث والمنع مذهب الجمهور
وينبغي ان يكون ذلك عطف بيان عند من اجازه قوله
وقيل بدل منها وذهب الاخفش في احد قوليه الى ان ~~المرفوع~~ المرفوع

بعد اي خبر لمبتدى محذوف واى موصولة بالجملة ويرد
بانه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدا بل كان اولى ولجاز
وصلها بالفعلية و الظرف ومذهب الكوفيون ولن كيسان
الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا ايها الرجل
تريد يا اى هاذا الرجل ثم حذف ذا اكتفا بها و يجوز ان ما
توصف صفة اي و لا تكون الا مرفوعة مفردة كانت او مضافة
نحو يا ايها الجاهل ذو التنزي قوله اذ لا يكون اسم هكذا
اي اسم ظاهر و انما قيد بذلك لان الضماير المتصلة اسما
و منها ما هو على حرف واحد يعنى انه فى هذه الحالة يكون معبر
به عن نفسه فيكون اسما ظاهرا و ليس لنا اسم ظاهر على
حرف واحد قاله فى المغنى عقب ذلك فاما الكاف الاسمية
فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه هذا
اذا تكلمت على اعرابها جيت باسمها فقلت فى نحو قوله وما
وما هدى الى ارض كعالمها قوله الكاف فاعل و لا تقول
فاعل لزواله ما تعتمد عليه انتهى وهو جواب سوال يرد على
قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقريره الكاف الاسمية اسم ظاهر
على حرف واحد وقوله فاعتمدت على المضاف اليه اى فصارت
بمنزلة ما هو على صورة اكثر من حرف وقوله حيث باسمها اي ها
لانتفا الاعتماد حينئذ وقوله الكاف اى فى كعالمها وقوله
فاعل اى هذا اصح قوله التا اى الضمير فاعل التا اسم خاص
و لا ينافى خصوصه عمومه لتا المتكلم و تا المخاطب و تا المخاطبة
و تا المفرد من ذلك و تا غيره لان المراد خصوصه بمطلق التا
و الضمير اسم عام قوله فتقول فى نعم مبتدا حذف خبره لانه

بعض

بعض قيس و فى ق من نحو قولك ق لنفسك فعل امر لانه
من الوقاية فيه تامل لان كلا من م و ق حرف هجا اى فكيف
يكون مبتدا او فعلا اللهم الا ان يقال انه حذف نسيا
منسيا فصار مثل قوله فان كان موضوعا على حرفان ينطق
به فتقول فى من اسم استفهام وما اشبه ذلك و ذلك
لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا عليه
و انما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الى التعبير
عنه فلو وضعوا لفظا اخر لكان الوضع له ضايعا اذ نفس
اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازاني ولا خفاء
ان هذا اللفظ ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم وضع
حيث وقع الاتفاق و الاصطلاح على انه يطلق اللفظ
ويراد نفسه و الظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل
ماض ومن حرف جر فالدال اسم و المدلول فعل وحرف
ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق و الاصطلاح
والتحقيق انه وضع عيلى لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الا
الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قايل
به انتهى وظاهر كلامه كالمصنف فى المغنى ان اللفظ اذا ما
كان على حرفين نطق به من غير تغير وقال الرضى وغيره
ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما وقصد اعرابها تشدد
الحرف الثاني منها سوا كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو
الكم من الهم ومن اللم ومن اللو لتكون على اقل اوزان
المعربات واما اذا جعلت علما لغير اللفظ او لم يقصد اعرابها
فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاني كم ورايت منا بيله

الالفاظ

يلزم التغيير في اللفظ والمعنى وقال الدماميني عقب قول
المغني وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف
تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن
ان تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا
انتهى ظاهره عدم التفصيل بين ان يكون ثاني الحرفين
حرف لين او لا وقد عرفت انه ان كان حرف لين ضعف الخ
وقد اشار بقوله وقد عرفت الخ الى قوله قبل ذلك مرجو
بانه ان كان ثاني الثنائي ان كان حرف لين وقصد اعرابه
ضعف سواء جعل علما للفظ او لغيره او حرفا صحيحا وقصد
اعرابه ضعف ان جعل علما للفظ وحينئذ يطلق فاطلاق
المصنف ذلك لقصد الاعراب قوله ولا يحسن ان ينطق عن
الكلمة بحروف هجائها فلا يقال الميم والنون اسم استفهام
ولذلك كان قولهم ال في اداة التعريف اقيس من قولهم
الالف واللام الهجا لقطع الكلمة لبيان الحروف التي ركبت
منها بذكر اسماء تلك الحروف يقال هجت الحروف وهجوتها
وتهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز هجو فلانا يعدد معايبه
واذا عددت الحروف ملفوظة بانفسها لم يكن ذلك تهجيا وعبارة
المغني ولا يجوز ان ينطق عن الكلمة بحروف هجائها فلا يقال
الميم والنون اسم استفهام ولذلك كان قولهم ال في اداة
التعريف اقيس من قولهم باسم شيء من ذلك اي مما كان على
حرفين وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام
وقد استعمل التعبيرين معا الخليل وسيبويه انتهى قال الدماميني
هذا اي قوله وعلى هذا فقولهم ال اقيس الى اخره مناف لقوله ولا

يجوز

يجوز حينئذ ان ارادها بدليل هذا فليتامل ولعل الشارح
عدل عن قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية
الاطالة الى قوله ولا يحسن لما قاله الدماميني ثم رايت المرادي
قال فان قلت هل الاولى ان يعبر عن حرف التعريف بال او
بالالف قلت لهم في حرف التعريف ثلاثة مذاهب احدها انه
ثنائي وهمزته همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال ولا يحسن على
هذا المذهب الا التعبير بال وهو مذهب الخليل واختيار
الناظم قال ابن جني وقد حكي عن الخليل انه كان يسميها ال
ولم يكن يسميها بالالف واللام والثاني انه ثنائي وهمزته همزة
وصل زائدة وهي مع زيادتها معتد بها كالاعتداد بهمزة
استمع ونحوه حيث لا يعد رباعيا وهو مذهب سيبويه فيما نقله
في التسهيل قوله وعلى هذا المذهب يجوز ان يعبر بال نظرا الى
ان الهمزة معتد بها في الوضع وهو اقيس وان يعبر عنها بالالف
واللام نظرا الى ان الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه في
كتابه العبارتين والثالث انه اللام وحدها قوله ذهب اكثر
المتاخرين ونسبه بعضهم الى سيبويه ولا يحسن على هذا
المذهب الا التعبير باللام انتهى وفي المغني ايضا وان كان ما
اكثر من ذلك نطق به ايضا فقيل حرف سوف حرف استفهام
استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذه اسم ولهذا اخبر
عنها بقولك فعل ماض فانما فتحت على الحكاية بذلك على
ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان محصل وضرب
هنا لا بد عن ذلك ومما يوضح لك ذلك انك تقول في زيد
من ضرب زيد مرفوع بضرب او فاعل فتدخل الجار عليه ما

وقال بعضهم لا ينبل في ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فقط
وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت فاذا
كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في
قولك زيد قايم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه
وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في انه لفظ ما
مسماه لفظ كاسما السور واسما حروف المعجم ومن هنا قلت حروف
التعريف ال فقطعت الهمزة وذلك لما نقلت اللفظ من الحرفية
الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسما كما انك اذا سميت
باضرب قطعت همزته واما قول بن مالك ان الاسناد اللفظي
يكون في الاسما والافعال والحروف وان الذي يختص به
الاسم هو الاسناد المعنوي فلا تخفيق فيه وقال لي بعضهم كيف
يتوهم ان بن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل
والحرف فقلت فكيف توهم بن مالك ان النحويين كافة غلطوا
في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به
ولا عنه وممن قلد بن مالك في هذا الوهم ابو حيان انتهى وفي
الرضي واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها نحو
كقولك من كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشي بعينه غير متناول لغيره وهو منقول
لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ انتهى وسوف
ايضا في التركيب الذي ذكره المص اسم وهذا اخبر عنها بقوله
حرف استقبال وكان المص لم يذكرها لان الادلة الثلاثة
التي في قوله تدلك على ما ذكرناه الى اخره مختصة بضرب
وقوله انما فتحت على الحكاية لان الكلمة المبنية اذا جعلت علما

على.

على حرف استقبال ولا يجوز الاعراب قال الشارح
ليت وهل ينفع شيا ليت ثم ان اولت بمذكر كاللفظ انصرفت
مطلقا وان اولت بمونث كالكلمة واللفظة فان كانت ثلا ثية
ساكنة الوسط كسوف وليت فهي هكذا في الصرف وتركه وان
كانت رباعية اوثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة وقوله
هذا في انه لفظ الى اخره وذلك انها الفاظ مسماها الفاظ
فان ال عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المولفة
من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المخصوص قال
سيبويه قال الخليل يوما وسال اصحابه كيف تقولون
اذا اردتم ان تلفظوا بالكاف الذى فى لك والبا التي في
ضرب فقيل نقول باكاف فقال انما جيتم بالاسم ولم
تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وفي الكشاف فان قلت
من اى قبيل هي من الاسما امعربة ام مبنية قلت بل هي
اسما معربة وانما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من
الاسما حيث لا يمسها اعراب لفقد مقتضية وموجبة والدليل
على ان سكونها وقف وليس ببنا انها لو بنيت لحذي لها
حذو كيف واين وهاولا ولم يقل صاد قاف نون مجموعا
فيها بين الساكنين وقوله قياس همزات الاسما يعنى الاسما في
الصرفة وهي التي ليست جارية مجرى الفعل فلا يرد الانطلا ق
والاهدا من المصادر التي همزاتها همزة وصل لانها ليست
باسما صرفة لهذا المعنى وقوله كما انك اذا سميت باضرب
قطعت همزته قال الدماميني لانه حينيذ اسم صرف ولا
وجود لهمزة الوصل في شي من الاسما الصرفة الا اذا كان من

الاسما العشرة فان قلت فيلزم اذا قطع همزة الانطلاق
اذا سمي به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسما
العشرة قلت ابقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل
الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا قبل
التسمية لها بخلاف مثل ال واضرب وقوله فقلت فكيف
توهم بن مالك ان النحويين الى اخره لقايل ان يقول
لم يقتض كلام بن مالك السابق تغليط النحاة وانما اقتضى
اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اى الاسناد
الذى المسند اليه فيه لفظ سوا عبر عنه بلفظه وحده
كضرب كلمة وسوف كلمة او عبر عنه بلفظه مع غيره
كلفظه ضرب ولفظة سوف او عبر عنه بلفظ اخر كالفعل
الماضي وحرف التنفيس واعلم ان الامام الرازي اعترض
في الملخص على قولهم الفعل لا يخبر عنه بان المخبر عنه في
هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا اما اسم او فعل وعلى التقديرين
كاذب اما ان كان اسما فلان كل اسم يخبر عنه وقد
كان لا يخبر عنه واما ان كان فعلا فلانه اخبر عنه بانه
لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب
بان الاخبار اما عن اللفظ وذلك جايز في الكلمات كلها
سوا ذكرت الفاظها وحدها او مع غيره واما معبرا عنه
بلفظ اخر واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع
غيره واما معبرا عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والا
مشترك كان بينه وبين اخويه فاذا اريد الاخبار عن معناها
بامتناع الاخبار عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه او به

مع غيره فيخبر عنه حينئذ معبرا باحد هذين الوجهين فانه
يمتنع ان يخبر عنه محبرا بوجه ثالث فلا تناقض في ذلك
قوله وينبغي ان يجتنب المعرب يجتنب من قولك اجتنب
فلانا اذا ابعدت عنه وتركته فان قلت الاجتناب يعم
الكل فلم خصصه بالمعرب قلت لان الاحتراز عن شئ بعد
العلم بذلك الشئ ويكون مثل هذا القول صادرا من المعرب
غالبا كذا قاله الكافيجي قوله في حرف من كتاب الله والظاهر
ان المراد من الحرف هاهنا اعم فيتناول حروف المباني
وحروف المعاني والاسم والفعل وغيرها قوله لانه تعليل
الاجتناب اى لان الشان قوله وكلام الله منزه عن ذلك
اى الزايد قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى مثلا ما
بعوضة ما مزيدة للتاكيد ولا نعني بالمزيدة اللغو الضايع
فان القران كله هدى وبيان بل نعني ما لم توضع لمعنى
يراد منه وانما وضعت لان تذكر مع غيرها فتفيد له
وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه فظهر
من قوله امران الاول انه اذا قيل حرف مزيدة للتاكيد
او زيدت للتقوية ومثل هذا في كتاب التفاسير كثير
فلا باس به والثاني ان الحرف الذى ينبغي ان يجتنب عن
ان يقول انه زايد اذا اطلق كان يقال من زايدة بلا
تقييد بلا بعيد التاكيد والتقوية وغيرهما قوله هذا
الوهم اى المتوهم وهو الزايد الذى لا معنى له اصلا لكن
ذكر في قوله تعالى ما جعل الله من بحيرة الاية ان من زايدة
قوله اذ اغلط الغلط ما يقع على سبيل الذهول قوله قلت

من امرين الى اخره لك ان تقول الادلة فى ذلك اما الامن
الاول فلا دلالة فيه لانه يجوز ان يكون اشارة الى الرد على
الحشوية القايلين بانه يجوز انما يقع فى الكتابة والسنة ما لا
معنى لها له لا لدفع وقوع الزايد فى القران بناء على انه الكمل
واما الثاني فكذلك لانه يجوز ان يكون دفعا لما قد توهم
من ان هذا يدل لهم بناء على انه لا معنى ههنا فدفعه بما ذكره
ولا ينافى ذلك امكان جواب اخر بان يقال الفايدة
للتاكيد لان الجواب بشى لا ينافى الجواب بشى اخر فى من
الزايدة بالفايدة للتنصيص على العموم لقولك ما جاني من
رجل فانه بدون من ظاهر فى الاستغراق والفايض
فيه فقد اثبت للزايد معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان
لا فى قولك ما جاني زيد ولا عمرو زايدة مع ان الكلام
بدونها يحتمل نفى المجى فى حالتى الاجتماع والافتراق ونفيه
فى حالة الاجتماع ومع وجوده لا يتعين المعنى الاول واجيب
بانه ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد فان التنصيص على
العموم بعد احتماله تاكيد لذلك العموم وكذلك التنصيص
على نفى المجى حالتى الاجتماع والافتراق بعد احتماله تاكيد
لذلك النفى لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ورفع
الاحتمال عنه وفى شرح الرضى فيقل فايدة الحروف الزايدة
فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما فى من الاستغراقية والبا فى خبر ما وليس فان قيل فيجب
ان تكون زايدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد
بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد

شيا

شبا لما لم تفد بر فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها
ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتدا او الفاظ
التوكيد اسما كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد
يعمل كالبا ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما
الفايدة اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او
كون الكلمة او الكلام مهيا بسببها لاستقامة وزن شعر
او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز
خلوها من اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز
ذلك في كلام الفصحا وقد تجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد
احداهما عن الاخرى وفي بعض النسخ والزايد عند النحويين
معناه الذي لم يوت به الى اخره فان قلت فلم ذكر معناه مع
انه لو قال الزايد هو الذي الى اخره لتم التعريف وكان اظهر
واخصر قلت لما كان بصدد الرد عن من زعم ان الزايد
هو الذي الى اخره لا معنى له اصلا حقيقة وان كان صورة
في بيان التعريف ذكر معناه للرد تصريحا على الزاعم فلاجل
هذا قال للمهمل قوله كيف انت اصحيح ام سقيم انت مبتدا
خبره كيف وهو اسم استفهام وصحيح بدل منه مقترنا بهمزة
الاستفهام وام للعطف وسقيم معطوف على صحيح فان قلت
فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه قلت لاقتضا
المبدل منه صدر الكلام لتضمنه معنى الاستفهام قوله
لان كلمة ما لا توصف فان قلت فلم ادخل الكلمة على ما ولم
يقل لان ما لا توصف قلت تنصيصا على المراد ودفعا للالتباس
قوله اذا كانت شرطية ذكرها هنا على سبيل الاستطراد لاجل

لاجل تعميم الفايدة **قوله** وللامام الرازى ان يقول الى اخره
وله ايضا ان يقول ان رحمته بدل والا فتوان بهمزة الاستفهام
غالى الاكلى كما فى نظيره من الشرط فانه غالى كما ذكره الشارح
فى شرح التوضيح حيث قال وقد يتخلف اعادة الشرط فى الكشاف
ان يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض
زلزالها وكذا قال ابو البقا وكذا اقتصر النظر على الاستفهام
وكذا التسهيل انتهى وان تقول ان الاستفهام مقدر فليتامل
قوله الزايد صلة قال الشيخ سعد الدين معنى كونها
صلة ومزيدة انها لا يتغير بها اصل المعنى وينتقض ببعض الحروف
المفيدة للتاكيد مثل ان واللام حيث لا تعد صلة وان
اشترط عدم العمل انتقض باللام حيث لم تعمل وزيادة
بعض الحروف الجارة حيث عملت وقد تكون حروف الصلة
لتزيين اللفظ وزيادة فصاحته وقال الشيخ اكمل الدين
ليس معنى الزيادة التى تكون لغوا فانه لا يصح فى الكلام
المعجز وانما المراد بها ان تكون موضوعة لمعنى هو جزء التركيب
وانما تفيد وثاقة وقوة للتركيب وقال بعضهم فى الفرق
بينها وبين الحروف الموضوعة للتاكيد الغير الزايدة كلام
القسم ولام التاكيد ونحوهما انها اى موضوعة لتاكيد هو
جزء معنى التركيب كالجص الذى يوضع بين اللبن والحرف
الزايد وان كان موضوعا لمعنى التاكيد الا انه لا دخل
له فى التركيب بل خارج عنه كما اذا اوصل جنبته بخشبة ووضع
على مفصلها ضبته فتلك الضبة ما صارت جزءا من ذلك المركب
بل لا تفيد الا توثيقا وزيادة متانة وكذلك القول فى ساير

الزيادات انتهى وهذا الكلام الاخير للقطب قوله في درك
الامور اى ادراكها اذ الدرك بفتح الدال وسكون الرا
بمعنى الادراك قوله فكذلك خص على التامل التخصيص
على الشئ الحث عليه وبعضهم يفسره بالطلب بحث وازعاج
ولينظر وجه التخصيص فيما ذكره في الختم والافتتاح قوله
والله الموفق اى خالق التوفيق قال الدواني قيل التوفيق
عند الاشعري واكثر اصحابه خلق القدرة على الطاعة وقال
امام الحرمين هو خلق الطاعة قلت والظاهر ما قاله الامام
فان القدرة على الطاعة تحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون
المراد القدرة المؤثرة القريبة في الطاعة التي هي مع الفعل
كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل وهو على ما عرفه
بعض المتاخرين جعل الاسباب متوافقة انتهى وحاصله
توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات ولا اعز الله
موفق والتوفيق عزيز ولعزته لم يذكر في القرآن الا
في قوله تعالى وما توفيقي الا بالله قال القاضي والمختص بالمتعلم
من التوفيق اربعة اشياء شدة العناية وذكا القريحة
ومعلم ذو نصيحة واستوا الطبيعة اى خلوها من الميل
لغير ما يلقى اليها وقال بعضهم اذا اجمع العالم ثلاثا
تمت النعمة على المتعلم الصبر والتواضع وحسن الخلق
واذا اجمع المتعلم ثلاثا تمت النعمة على العالم العقل الادب
وحسن الفهم قوله والهادى اى خالق الهداية وانما قرناه
بذلك لتعريف الطرفين المفيد للحصر قوله وكرمه اى جوده

سال الله التوفيق والهداية اشارة به الى ان جملة
والله الموفق والسوال هنا بمعنى طلب الاعطا لا بمعنى الاستفهام
اى طلب منه ان يعطيه ذلك خالصا وسال يتعدى تارة
بنفسه الى مفعولين كما فى قوله تعالى وان تومنوا وتتقوا
يوتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا
ومنه ما نحن فيه فالله مفعوله الاول **قوله** مفعوله الثانى
ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثانى بعن نحو يسالونك
عن الانفال او ما فى معناها نحو الرحمن فاسئل به خبيرا
وقال الطيبى واعلم ان الطلب والسوال والاستخبار والاستفهام
والاستعلام الفاظ متقاربة مرتب بعضها على بعض فالطلب
اعمها لانه يقال فيما تساله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك
والسوال لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سوال طلب
ولا ينعكس والسؤال يقال فى الاستعطا فيقال سالته كذا
وفى الاستخبار فيقال سالته عن كذا والاستخبار استدعا

والهادى خبر لفظا انشا معنى ع

الخبر

الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سوال ولا ينعكس
والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله
تعالى ءانت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا ينعكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص
من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن فكل استعلام
استفهام ولا ينعكس والهادي خبرية لفظا انشائية **قوله**
الى طريق اشار به الى تفسير السبيل بالطريق والمراد به الاسلام
الذى هو سبب كل خير فختم كتابه بما ابتداه به اى بمثل
ما ابتداه به بداية عرفية **قوله** والحمد لله رب العالمين والصلاة
والسلام على سيد المرسلين واله وصحبه اجمعين ختم الشارح
كتابه بما ابتداه به وعقب كتابه بالصلاة على النبى صلى الله
عليه وسلم شكرا لما اولاه من النعمة الجسيمة لانه اتى باحكام
هذه الشريعة السمحة من عند ربه الحكيم المتضمنة للحث على
تاليف مثل هذا الكتاب القويم فقد قال بن عبد السلام
ليست صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم شفاعة له فمثلنا
لا يشفع لمثله بل صلاتنا عليه شكرا له على ما اولاناه
بارشاده فقد اسدى الينا افضل الرغايب واسنى المطالب
كما قال عليه الصلاة والسلام من اسدي اليكم معروفا
فكافيوه فان لم تستطيعوا فادعوا له فدعانا بالصلاة
على النبى صلى الله عليه وسلم المشروعة مكافاة للعجز عن المكافاة
والى هذا يشير قول الحليمي المقصود بالصلاة على النبى صلى
الله عليه وسلم التقرب الى الله تعالى بامتثال امره وقضاء حق النبى
صلى الله عليه وسلم علينا انتهى وايضا لما افتتح كتابه بالصلاة

على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ختمه بما ابتداه
به من الحمد والصلاة ليكون كتابه مكتنفا بين حمدين
وصلاتين فيكون اجدر لدوام النفع به وقد فعل الله
له ذلك من اطباق اهل العصر على الاشتغال بكتبه لاسيما
هذا الكتاب وعلم من قوله سيدنا انه صلى الله عليه وسلم
افضل الخلق مطلقا واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا
بين الانبيا وقوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على يونس
ونحوهما فاجيب عنها بانه نهي عن تفضيل يودي الى تنقيص
بعضهم فان ذلك كفر او عن تفضيل في نفس النبوة التي
لا تتفاوت في ذوات الانبيا عليهم افضل الصلاة والسلام
المتفاوتين بالخصايص وبانه نهى قبله قبل علمه بانه افضل
الخلق ولهذا لما علم قال انا سيد ولد ادم ولا فخر او بانه
نهى تادبا وتواضعا او لئلا يودي الى الخصومة والصحب
اسم جمع لصاحبه عند سيبويه وجمع له عند الاخفش
وبه جزم الجوهري وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام
الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد واجمعين تاكيدا
لصحبه حذف نظيره مما قبله اولا ووجه التخصيص
عليهما ان الصحب مظنة التوهم لعدم ورود الامر بالصلاة
عليهم وانما ثبت بالقياس على الال وفي هذا القدر كفاية
لما نامله بالدراية فان يكن صوابا فمن فضل ربنا الرحمن
وان يكن فيه خطا فمني ومن الشيطان وانا فيه بين
جاهل معذور وحاسد مغرور ولله در القدر
قل لمن لا يرى المعاصر شيا ويرى للاوايل التقديما

ان ذاكر

ان ذلك المنزيم كان جريرا ويستغفر سيد الجريد من علا
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اصحاب سيدنا محمد وعلى
أزواج سيدنا محمد وعلى ذرية سيدنا محمد كلما
ذكره الذاكرون وسهى عن ذكره الغافلون عدد
معلومات لك ومداد كلماتك والسلام